

فصول الحوائش
لأصول الشاشي

يطلب من

مكتبة الحرم

أردو بازار، لاہور

بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَحْتِ يَدَيْهِ
الْمُؤَلَّفِينَ بِهِ

المحمد لله المان خالق الانس والجان ان وفقنا لطبع
هذا الكتاب المستطاب الجامع للبتن والشرح والحاشي
الكاشف لشبهات النواشي الدافع لارهام الغواشي المسمى به

فصول الحواشي لاصول الشاشي

يطلب من

مكتبة الحرم

أرو بازار لاهور

[illegible]

والله اعلم بالصواب

[illegible]

والله اعلم بالصواب

شهادة كما قال ونشكروا لله على ما
 الشهاده كما قال الشيخ عبد الحق
 شرحه ببيان الشكوك
 اخبرني
 ابنه الطاهر
 في شهر صفر سنة ١٢٠٠

[illegible]

والحنيفية من العنف وهو اعوجاج في الرحيل الى ميله فاستعمل في مجز الميل وخسر الحنيف
للمائل عن الباطل الى الحق ولذا يطلق على المسلم فالحنيفية هي الملة المائلة عن الاختلال والثناء
للمبالغة ١٣

[illegible]

حاصره الذي انذار
 لان الذي انذار دون الا
 والاية تدل على اننا قد
 مطلقا ماسوا وكانوا
 بل ليدل على اننا قد
 المؤمنين لا على اصالة
 الا لاية الاول وان كان
 فالدليل هو اننا قد
 لان الدليل الاول مطلق
 واجل الصالحين في
 العمل الصالحين في
 في مذهبنا وان كان
 ليس في مذهبنا في
 خطاب المؤمنين في
 خطاب المؤمنين في
 ايضا لاننا قد
 الله مطلقا في
 بل ليدل على اننا قد
 على نعم ودفع الشكوك
 مطلقا في مذهبنا

١٢ : ١١ : ١٠ : ٩ : ٨ : ٧ : ٦ : ٥ : ٤ : ٣ : ٢ : ١ : ٠ : ١ : ٢ : ٣ : ٤ : ٥ : ٦ : ٧ : ٨ : ٩ : ١٠ : ١١ : ١٢

والكريم كل شيء كثر خبره ونفعه يقال كتاب كريم ودين كريم
 واجركريم ونفع الخطاب انه يعلوبه المؤمنين درجات في الدنيا
 والاخرة ويحتمل ان يراد بالكريم ههنا الشريف وذكر صفة الكريم
 لاخراج الكفرة مثل قوله تعالى يا ايها الكافرون فان لا يعلوبه
 درجاتهم وانما اضاف اليه الكريم الى الخطاب مع انه صفة بالتأويل وهو
 ان الصفة اعم فاضيفت نظر الى عمومها وازافة العام الى الخاص
 للبيان والتخصيص كما في قولهم اخلاق ثياب وجرد قطيعة على معنى
 شيء كريم من جنس الخطاب فان قيل ما النكتة في العدو عن الوصف
 الى الازافة والاصل هو التوصيف قلنا فيه وجهان احدهما ان الصفة
 اهم لتعلق علو منزلة المؤمنين بصفة الكريم لا بطلق الخطاب
 فانه واردة للكفرة ايضا فقد مت لذلك في الذكر وعليه قوله عليه الصلوة
 والسلام اعطيت سجوام الحكم وثانيهما رعاية التسجع ولغير واحد
 نظير في كلامهم وعليه فواصل القرآن مثل الرحمن على العرش
 استوى والباء في الكريم يحتمل الاستعانة فيكون ملو منزلة
 هو مخاطبتهم بكريم الخطاب ويحتمل للسببية فيكون علو
 منزلتهم ما حصل لهم من السعادات والمعالى بامثالهم خطابا
 الشرح ويحتمل ان يكون على تضمين فعل او شبهه على

[illegible][illegible][illegible]

بفضل على سائر المشككة على ما قال علماء المعاني والسيان وخصه
المستنبطين منهم نزيد الاصابه وتوابه والصلوة على النبي محمد
صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه اى المجتهدين الذين صروا طاقته
في استخراج المسائل من النصوص بعبارة واضحة واثارها واقتضاها
بالقياس على مواضع النصوص وانما كان لهم مزيد الاصابة
لان كل عالم له اصابة بالحكم المنصوص عليه والمجتهد له اصابة
الحكم مع علمه بحيث يطمئن القلب لديه واصابة بقدره الى
غير المنصوص عليه من مواقع وجوده وعلية واصابة مواقع عدمه
مما عدم علمه فيها فكان لهم مزيد الاصابة وتزيد الثواب
لزيادة تعبه في تحقيق الدين والاجر على قدر التعب ولا المجتهد
اذا اخطا كان له اجر واحد واذا اصاب كان له اجران وغير
المجتهد اذا اخطا لا يكون له اجر فلا يكون لهم مزيد الثواب و
السلام على ابي حنيفة واجبا به بحسن السلامة والمراد سلام الله تعالى
على حذرت المضان اليه وهو دون الصلوة لانه في الاستعانة
بالنبي عليه الصلوة والسلام ولا يصل على غيره الا اتباعا وخص ابا
حنيفة واجبا به بالذكر لانهم هم الذين تولوا تمهيد قواعد
المسائل الشرعية واستخراج المعاني الفقهية من النصوص

بفضل على سائر المشككة على ما قال علماء المعاني والسيان وخصه
المستنبطين منهم نزيد الاصابه وتوابه والصلوة على النبي محمد
صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه اى المجتهدين الذين صروا طاقته
في استخراج المسائل من النصوص بعبارة واضحة واثارها واقتضاها
بالقياس على مواضع النصوص وانما كان لهم مزيد الاصابة
لان كل عالم له اصابة بالحكم المنصوص عليه والمجتهد له اصابة
الحكم مع علمه بحيث يطمئن القلب لديه واصابة بقدره الى
غير المنصوص عليه من مواقع وجوده وعلية واصابة مواقع عدمه
مما عدم علمه فيها فكان لهم مزيد الاصابة وتزيد الثواب
لزيادة تعبه في تحقيق الدين والاجر على قدر التعب ولا المجتهد
اذا اخطا كان له اجر واحد واذا اصاب كان له اجران وغير
المجتهد اذا اخطا لا يكون له اجر فلا يكون لهم مزيد الثواب و
السلام على ابي حنيفة واجبا به بحسن السلامة والمراد سلام الله تعالى
على حذرت المضان اليه وهو دون الصلوة لانه في الاستعانة
بالنبي عليه الصلوة والسلام ولا يصل على غيره الا اتباعا وخص ابا
حنيفة واجبا به بالذكر لانهم هم الذين تولوا تمهيد قواعد
المسائل الشرعية واستخراج المعاني الفقهية من النصوص

بفضل علي سائر الملئكة علي ما قال علماء المعاني والبيان وخصه

المستنبطين منهم يمزىدا الاصابا بتوايه والصلوة على النبي محمد
جزاء الله عنه ١٢ طائفة

صلى الله تعالى عليه وسلم واصى ابراهيم المجتهدين الذين صرفوا طاقتهم

ففي استخراج المسائل من النصوص بعبارة لها وإشارتها واقتضاها

بالقياس على مواضع النصوص وإنما كان لهم مزيد الإضافة

لأن كل عالم له إصابة أحلم بالصوص عليه ومجتهدا في إصابة

الحمد لله الذي جعل في القلب ليدرك ما به من عسير

عبد المصطفیٰ بن سید محمد بن ابی طالب علیہ السلام

لزيادة قيمة وفحمة الدين والاجع على قدر التعولار المجتهد

اذا اخطأ كان له اجر واحد واذا اصاب كان له اجران وغير

المحمد اذا اخطأ لا يكون له اجر فلا يكون له مزيد الثواب و

السلام على ابي حنيفة واجاباه بحسن السلامة والمراد سلام الله تعالى

عليه حزن المضاعف المبرور وهو دون الصلوة لأنه في الاستعجال اختص

بِالنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَا يَصِلُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا تَبَعًا وَخَصَّ أَبَا

حَنِيفًا وَاجَابَةً بِالذِّكْرِ لَا يَنْهَمُ هُمُ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مُمَيِّدًا قَوَاعِدَ

المسائل الشرعية واستخراج المعاني الفقهية من النصوص

عنه وفيه لما قيل لم يذكر الصبر السلام على ابي حنيفة ٣ ودون الصلوة على ابي حنيفة ١٢

بما قام فيهم من العلم بأن ربهم لم يصنع المثل
 قل اللهم أنت الله لا شريك لك فاعبادة
 المثل عبادة الله وحده لا شريك له فاعبادة
 المثل عبادة الله وحده لا شريك له فاعبادة

[illegible]

[illegible]

والترفع مخصوصة بالرقابة
والولاية والعلماء رعاية الأدب و
الترحم دونهم والعفو المذنبين واليسلام مرتبة
بين مرتبة الصلوة والترضى فحسن أن يكون لمن
منزلة بين المذنبين واعني القدين دون لمن وهم
نبوتهم كقصة ابن خلدون في الامام اليافعي ح
هكذا في مقام الجحان فاذا عن الامام الاعظم ح
هكذا ايضا لا يصح السلام على ما فيه ايضا
فعلى هذا ينبغي على مذهب البعض سمع لعلنا
الا ان يقولوا انهم ورا حنفية في ما على
افيد من النبي عليه الصلوة والسلام في ما على
الاعلى والادنى في الادنى ١٢ قوله
القولوا بان النبي دون غيره
كمانه قوله تعالى ان الله
ولم يكن له كفوا احد

قوله اي الذين
 صر قوا الخ تفسيره يمتد
 اعلم ان اللام اذا دخل على اسم انفعال
 يعبر عنه بالاضافه والظاهر الموصول في شرح قول الشيخ ابن
 الحاجب وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول فاذا كان
 الامر كذلك يعود ما للشافح من المستنطقين بالجهنم بن الذين
 يعلقون اي بالغابر وهما من المستنطقين بالجهنم بن الذين
 صر قوا بالماضي قلت في الاول اشعار بان رفع الدخيل
 للعلماء يعني الكتاب كما تحصل في الزمان
 الماضي قلنا في كتاب الاستقبال
 ايضا وفي الثاني تنبها

كان متحققا في الزمان الماضي
 دون الحال والاستقبال يعني ان
 كان متحققا في الزمان الماضي
 دون الحال والاستقبال يعني ان

المستنطقين يقتضي ثبوت نفس الاصابة للعلماء والقلدين
 مع ان الامر ليس كذلك في نفس الاصابة وقد يعيب فضلا
 المستنطقين فان جهنم قد يخفى وقد يصيب فضلا
 العالم القلدين فلا يصح قوله غير ان الاصابة للقلدين
 ان نفس الاصابة في جهنم قد يخفى وقد يصيب فضلا
 ان القلدين على غير طريق القلدين
 ان القلدين على غير طريق القلدين

قوله اي الذين
 صر قوا الخ تفسيره يمتد
 اعلم ان اللام اذا دخل على اسم انفعال
 يعبر عنه بالاضافه والظاهر الموصول في شرح قول الشيخ ابن
 الحاجب وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول فاذا كان
 الامر كذلك يعود ما للشافح من المستنطقين بالجهنم بن الذين
 يعلقون اي بالغابر وهما من المستنطقين بالجهنم بن الذين
 صر قوا بالماضي قلت في الاول اشعار بان رفع الدخيل
 للعلماء يعني الكتاب كما تحصل في الزمان
 الماضي قلنا في كتاب الاستقبال
 ايضا وفي الثاني تنبها

كان متحققا في الزمان الماضي
 دون الحال والاستقبال يعني ان
 كان متحققا في الزمان الماضي
 دون الحال والاستقبال يعني ان

المستنطقين يقتضي ثبوت نفس الاصابة للعلماء والقلدين
 مع ان الامر ليس كذلك في نفس الاصابة وقد يعيب فضلا
 المستنطقين فان جهنم قد يخفى وقد يصيب فضلا
 العالم القلدين فلا يصح قوله غير ان الاصابة للقلدين
 ان نفس الاصابة في جهنم قد يخفى وقد يصيب فضلا
 ان القلدين على غير طريق القلدين
 ان القلدين على غير طريق القلدين

قوله اي الذين
 صر قوا الخ تفسيره يمتد
 اعلم ان اللام اذا دخل على اسم انفعال
 يعبر عنه بالاضافه والظاهر الموصول في شرح قول الشيخ ابن
 الحاجب وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول فاذا كان
 الامر كذلك يعود ما للشافح من المستنطقين بالجهنم بن الذين
 يعلقون اي بالغابر وهما من المستنطقين بالجهنم بن الذين
 صر قوا بالماضي قلت في الاول اشعار بان رفع الدخيل
 للعلماء يعني الكتاب كما تحصل في الزمان
 الماضي قلنا في كتاب الاستقبال
 ايضا وفي الثاني تنبها

كان متحققا في الزمان الماضي
 دون الحال والاستقبال يعني ان
 كان متحققا في الزمان الماضي
 دون الحال والاستقبال يعني ان

المستنطقين يقتضي ثبوت نفس الاصابة للعلماء والقلدين
 مع ان الامر ليس كذلك في نفس الاصابة وقد يعيب فضلا
 المستنطقين فان جهنم قد يخفى وقد يصيب فضلا
 العالم القلدين فلا يصح قوله غير ان الاصابة للقلدين
 ان نفس الاصابة في جهنم قد يخفى وقد يصيب فضلا
 ان القلدين على غير طريق القلدين
 ان القلدين على غير طريق القلدين

معدن الحقائق

لقد اورد الحكم بالا محيط علم الحكم غير جازن كيف حكم بالتسليم المذكور والتشافي فلا ندان كان المراد بقوله وانته وضع

[illegible]

وهو يقرر دليل
 الانحصار للتلاطل حصرا للامور
 في الاربعية وان اجيب عنه بان الحصر
 بالنسبة الى التعليلات لا العقليات وهذا
 حكم عقلي ولو اعتبر الدليل العقلي في المسائل الفقهية
 فهو من وجه في القياس الشرعي فلا يثبت الحكم الفقهى بالدليل العقلي الشرعي

من ارجع القياس
 غير صحيح لان القياس الفقهى
 رتبة وهو مقبول مقصود وهو مقصود
 في رفعه وان التناقض في الاعداد والاشياء

لا يخلو من ان
 محمود دكتور
 ١٤٠٠
 ١٤٠٠
 ١٤٠٠

عزير الله

من شتم ما دخل العلم
مجهول وهو ما دخل
لم يعرف موضوع علم
تأين العلوم بتأين
لما طلبه عنها
عن تعريف
جهم اصل وهو ما
العلمية من اولها
وعلم حيز بل وعلم
علم ما في التلوين
علم ما في احد ما
المفاتيح
التي تتوصل بها
التي تضمن استنباط
اول من العلم
ولد قالوا ان
عبد الله او
يخرج الزام
تدبر في
قولهم ان
في صحتنا
الفقه انظر
الشا ويلان
الكلها كمن
مطلقا من
في قوله
الله

عليه السلام
وكان نبينا عليه السلام ليذة لا سواد
عليه السلام بوساطة الملك اعلام وكان نبينا عليه السلام نفس في رعي
وهو وحى وادعاه وكان نبينا عليه السلام نفس في رعي
ابن حنظل وادعاه وكان نبينا عليه السلام نفس في رعي
بالوحى العلي كان نبينا عليه السلام نفس في رعي
معدله به ولا يجوز لغيره شيئا من ذلك
صلى الله عليه وسلم وتبدله وهذا الغرض للرسول
واما الشبهة فيكون النبوة في القرآن
في معناه ما كاسا وحده عبارة عن النبوة
تلك العبارة في القرآن
عبارة كذا في ابهي حاشية العنصر ١٢

[illegible][illegible]

في قوله تعالى انما الله تعالى اعلم بالذات

في قوله تعالى انما الله تعالى اعلم بالذات

في قوله تعالى انما الله تعالى اعلم بالذات

في قوله تعالى انما الله تعالى اعلم بالذات

في قوله تعالى انما الله تعالى اعلم بالذات

في قوله تعالى انما الله تعالى اعلم بالذات

في قوله تعالى انما الله تعالى اعلم بالذات

في قوله تعالى انما الله تعالى اعلم بالذات

في قوله تعالى انما الله تعالى اعلم بالذات

في قوله تعالى انما الله تعالى اعلم بالذات

في قوله تعالى انما الله تعالى اعلم بالذات

في قوله تعالى انما الله تعالى اعلم بالذات

في قوله تعالى انما الله تعالى اعلم بالذات

في قوله تعالى انما الله تعالى اعلم بالذات

في قوله تعالى انما الله تعالى اعلم بالذات

في قوله تعالى انما الله تعالى اعلم بالذات

على الألفراد نقولنا في تخصيص الفرد زيد وفي تخصيص النوع رجل في
 تخصيص الجنس إنسان أي يتناول المسمى المعلوم وحده من غير
 أن يتناول معه مسمى آخر وهذا احتراز عن العام فان المسلمين
 مثلا موضوع للمسمى المعلوم وهو الفرد الذي دل عليه لفظ مسلم مع
 أفراد أخر دل عليها ذلك اللفظ اذ ضم اليه علة الجمع وهذا هو
 في صيغة العام وقيل لفظ المسلمين موضوع لمسمى العلوم وهو الجماعة
 التي اقلها ثلاثة لكن لا يقتصر على الجماعة الواحدة بل كما يتناول الثلاثة
 يتناول الاربعه والخمسة الى انتهي اعداد الجنس فعلى هذا كالحديث
 جامع الاسماء الاعداد كالثلاثة فانها موضوعة لعدد معلوم
 وحده ولا يتناول الاربعه معها والخمسة كما يتناول المسلمين
 ولا يقال ان لفظ الثلاثة انما يتناول جمعا من المسميات وهي
 الافراد الثلاثة لأمسي واحد فقط فلا يصدق الحد عليه لانا
 نقول مسماه واحد وهو المجمع المركب من الاحاد الثلاثة وهذا
 اجزاء المسمى الواحد لا المسميات المتعددة وهذا كالسير فان مركب
 من الخشب المتعددة مع انهم واحد فان قلت الحد الاول
 شامل للمسمى وغيره لان كل مسمى هو
 انما هو في الحقيقة
 انما هو في الحقيقة
 انما هو في الحقيقة

حاصل الجواب ان الحمد انما تخص
 بهذا التخصيص لاظهار ان هذا النوع
 لا يتبعه لا النوع في مفهومه لا
 لا يتبعه لا النوع في مفهومه لا
 لا يتبعه لا النوع في مفهومه لا
 لا يتبعه لا النوع في مفهومه لا

فغير سواء كان في الذهن كالعلم والجهل او
 الخارج كالسواد والبياض من جنس
 اي بالوجه الخاص حيث عرفت كل نوع
 اي المفهومين عينيا كانا او عرضيا
 الدال ما يلزم من العلم بالعلم
 اخر والدلول ما يلزم من العلم بالعلم

والنوع كالانسان والرجل فان كل واحد
 منهما موضوع لخصيص معين فيكون خاصا
 لكن بالخصوص الخاص فيكون يحصل به تعريف
 الخاص بالخاص اعني الكل الذي لا يتصور فيه
 به الجزئي الذي ليس في عموم معلوم فان ذلك
 كاهد المراد بقوله الشارح في

مدلول اسم الموضوع له ومعناه فضا فائدة قوله او لمسي معلوم قلت
 المراد بالمسي المعلوم الشخص ^{بمعنى} فيكون قوله لمسي معلوم
 افراداً مخصوص العين بالذكر اظها ان المزيد خصوصه على خصوص
 الجنس او النوع لا متباعد توهم الشركة في زيد مثلاً كتوها
 في انما جعل المراد بالمعنى لا يتصور بنفسه كالعالم والجهل والسواد والبياض والارد
 العين وهو يقوى بنفسه كالدور والاشجار والحيوانات والجمادات فان قلت
 بالخاص عرفت كل نوع منه على حدة ولم يجمع ما في حد واحد
 بان يقال الخاص ما وضع لمدلول واحد كما جمع المشترك بنوع
 في قوله ما وضع لمعينين مختلفين فانه اراد به المشترك من المعاني
 والاعيان حيث اريد بالمعنى المدلول قلت ان كثير من
 المشايخ فرقوا بين الخاص والعام بجريان الخصوص في
 المعاني والاعيان جميعاً وقصر العموم على الاعيان فقط
 فلذا عرفوا كليهما في الخاص ليكون نصاً على جريان الخصوص في
 القبيلتين اظها بالتفاوت بين العام والخاص قال الشيخ
 فخر الاسلام اما الخاص فكل لفظ وضع لغير معلوم واحد على
 الانفراد وكل اسم وضع لمسي معلوم على الانفراد وكذا عبا الشيخ
 شمس الائمة السرخسي في بعضا في اصول

بخصوص العين الخ
 اي ببيان الخصوص في
 الاعراض والاعيان
 المقصود من نقل عبارة الشيخان
 ثابت هذا الجواب
 لا بطريق عطف الخاص على
 العام وكلمة الدال يعني او

[illegible]

عم
وقد يكون المنهج
دون الخلط وقد يكون
منهم الخلط وقد يكون
وهنا من هذا القبيل
عبد الله بن

عبد الله بن
عبد الله بن
عبد الله بن
عبد الله بن
عبد الله بن

عبد الله بن
عبد الله بن
عبد الله بن
عبد الله بن
عبد الله بن

هذا الاول
من الانسان زدي
او عمو فان كونها ممنوعاً او يجوز كونه
هنا زديا وعمي كليهما متلا والشا في زيد انما
غيرهما بان كان يفتقر في البر فان كان حال الزدي
في العجز او ان لا يفتقر لا الجهم لا مكان ان يكون
احدهما يفتقر كما لا يفتقر في التنشيط متلا وانما
البحر لا يفتقر كونه في الشا في الجهم بنديها
مكتولنا العدد وانما زديا او في الجهم بنديها
لا يكون العدد زديا ولا في الجهم بنديها
والا باجته متلا وانما زديا او في الجهم بنديها
عبارة عن الايمان

فان كان
فان كان
فان كان
فان كان
فان كان

فان كان
فان كان
فان كان
فان كان
فان كان

متعلق
بشيء

عبد الله بن
عبد الله بن
عبد الله بن
عبد الله بن
عبد الله بن

لأن لها جانباً لا يقدر على
 النطق المجازي وإن لم يقدر على
 النطق الإنساني لعرض ١٢ معدن
 المكافئ للتشبيه والتشبيه في أصل
 الكاف التشبيه لا يصح
 بان التشبيه لا يحده
 معناها تدبر ١٢ محده
 أن أقدم المصم منها لا إلى بيان
 ما لا ينبغي تعريض البحث لا إلى
 والمعتبر في ذلك هو أقسامه لا إلى
 الكتاب في عشر فصولاً لا إلى
 الكتاب في عشر فصولاً لا إلى
 ما أنما حصل من نفس هذا النوع
 فائق لا على هذا ينبغي أن يدعى
 لا على كل منها وأما قوله على
 تارة أن إطلاقه على المشهور
 من إطلاقه على المشهور لا على
 من إطلاقه على المشهور لا على

بِقَوْلِهِ يَنْتَظِمُ جَمْعًا مِّنْ أَفْرَادٍ جَمْعًا مِّنْ لُّوَا لَا يُؤِيدُ لَوْلَا التَّشْبِيهِ
وَالثَّلَاثَةُ الْجَمْعُ الْمَرْكِبُ هُوَ وَاحِدٌ كَمَا أَقْرَبْنَا بِأَيْفٍ وَأَمَّا إِذَا جُمِعَا
مِنْ مَدْلُوكَاتِهِ لَا يَنْطَلِقُ أَفْرَادًا لَا يَصِيدُ مَعْنَى كُلِّ جَمَاعَةٍ فَرْدٌ بِالنِّسْبَةِ
الْمُتَّفِقَةِ الْإِثْرَى أَهْلُ اللَّغَةِ قَالُوا إِنَّ جَمْعَ الْجَمْعِ تَبْنَاءُ وَامْتَالُ الْجَمْعِ
الَّذِي هُوَ دُونُهُ لَانْ كُلِّ جَمْعٍ مِنْهُ فَرْدٌ أَفْرَادُهُ فَعَلِمَ بِهَذَا الْمَرَادِ
جَمْعًا مِنْ مَدْلُوكَاتِهِ فَإِنْ قِيلَ فِكْرُ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَمَا وَارِثُهَا مَدْلُوكَاتُهَا وَاحِدٌ
مِنْ مَدْلُوكَاتِ لَفْظِ الْجَمْعِ كَزَيْدٍ وَعَمْرُوهُمَا جَمْعُ الْمَطْلُوقِ عَلَى ثَلَاثَةِ
لَا يَكُونُ مَتْنًا وَلَا جَمْعٌ مِنْ مَدْلُوكَاتِهِ مَعَ أَنْ عَامٌّ فِي الْأَصْلِ لَمْ يَكُنْ قُلْتُ
مَدْلُوكَاتُ الْأَصْلِ لَفْظُ الْجَمْعِ هُوَ مَعْنَى أَصْلِ صَيْغَتِهِ أَيْ الْوَاحِدِ فَإِذَا الْحَقُّ بِهِ
عَلَامَةُ الْجَمْعِ زَادَ عَلَيْهِ الْأَنْتِظَامُ وَهَذَا أَوْضَحُ جَدًّا وَقِيلَ الْمَرَادُ بِهِ جَمْعُهَا
غَيْرُ مَقْدَرِ أَسْمَاءِ الْأَعْدَادِ أَمَّا أَنْتَظِمَ جَمْعًا مَقْدَرًا فَخَرَجَ بِهِ عَنْ الْحَدِّ
لَكِنَّهُ لَا يَلَاذِي فِي اللَّفْظِ وَلَا فِي الْجَانِبِ عَلَى هَذَا الْقَيْدِ وَلَا يَدْرِي فِي الْقَرِيبِ
مَنْ الدَّلِيلُ عَلَى كَرِّ الْقَيْدِ وَالْإِنْكَارُ مُخَالَفًا لِمَقْصُودِهِ وَقَوْلُهُ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى
تَفْسِيرًا لِلْأَنْتِظَامِ يَعْنِي أَنَّ الْعَامَّ نَوْعَانِ نَوْعٌ يَنْتَظِمُ جَمْعًا مِّنْ أَفْرَادٍ لَفْظًا
بِأَن يَدْرِي صَيْغَتُهُ عَلَى الشُّمُولِ كَصَيْغَةِ الْجَمْعِ غَيْرُ مَزِيدٍ وَرِجَالٌ وَنَوْعٌ يَنْتَظِمُ
الْجَمْعُ مَعْنَى بَأَن لَا يَكُونُ لَهُ صَيْغَةُ الشُّمُولِ كَمِنْ وَالْجِنِّ وَالْأَنْسِ فَإِنَّمَا

له قوله في عارض آخر

قوله في عارض آخر

المركب من خبر الواحد

بما هو العارض

عن دليل فلا يقدح في القطع الا يري ان من قام تحت
حائط لا ميل فيه لا يري لاحتمال السقوط لا يتفاد دليل السقوط
واذا كان ما ئلا يري لاحتمال السقوط لينشوه عن دليل الميل
فان قابله اي عارضه الخاص من الكتاب خبر الواحد

او القياس فان امكن الجمع بينهما بدو التغيير في حكم الخاص
مع تغيير في حكم الخبر يعلى اي بالمتقابلين لان الاصل ان يعمل
بالدلائل جميعا بينهما ان مكن والاى وان لم يمكن الجمع بينهما بدو
تغير في حكم الخاص يعمل بالكتاب ويترك ما يقابله لان الكتاب
اقوى منهما كانه قطعي وهما ظنيان لان في خبر الواحد شبهة

الا نقطاع عن الرسول صلى الله عليه وسلم والقياس مبناه على الراى
وهو محتمل الغلط والضعيف لا يظهر في مقابلة القوى مثاله
اي مثال الخاص من الكتاب او مثال الخاص الذي قابله القياس فان
قلت لا يري هذا المثال لان مقابله هذا الخاص القياس اللغوي و

كل مناهيما يقابله القياس الشرعي اللغوي ليس بحجة عندنا فلا
يتصور منه المقابلة قلت لان سلم ان كل مناهيما يقابله القياس الشرعي
اذ المذكور مطلق القياس واما تصور المقابلة فتامة فان القياس
اللغوي انما لم يكن حجة في اثبات الحكم الشرعي فاما فيما يرجع الى اللغة

قوله في عارض آخر

قوله في عارض آخر

قوله في عارض آخر

قوله في عارض آخر

قوله في عارض آخر

قوله في عارض آخر

قوله في عارض آخر

قوله في عارض آخر

Q

١٢ جواب سوال نقد به
 سلمنا انهم غير نفيهم الى اللغة
 لكن ينبغي ان لا يكون لوانه الطاهر من
 لغة القوم من باب اللغة فلا يكون
 جهة فيه ١٢ اذا كان اسما مؤنثا
 كقولنا مؤنثا كقولنا مؤنثا
 فانه صورة جواب عما ورد ان
 قوله شاهد اي مجزئ فمقتضى
 قوله شاهد اي مجزئ فمقتضى
 قوله شاهد اي مجزئ فمقتضى
 قوله شاهد اي مجزئ فمقتضى

نَجْةً وَأَرَادَ مَعْنَى مِنَ اللفظ دون معني من باب اللغة فيصلي
القياس في اللغة شاهد له فاذا كان حجة في ذلك كان مقابلا
للكتاب صورة فيما اجتمع فيه نفيًا وإثباتًا ونقول القياس
اللفظ حجة عند الخصم فكان هذا مثالاً على مذهبه كما في قوله تعالى
وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ فَإِنَّ لَفْظَ الثَّلَاثَةِ
خاص في تعريف عدد معلوم فيجب العزل ولو حمل على قراءة على الإطلاق
لما ذهب إليه الشافعي باعتبار أن الطهر من ذكره ورجل الحيض وقد
ورد الكتاب في الجمع بلفظ التناهي على أنه جمع المذكر وهو
الطهر لزم ترك العزل بهذا الخاص لأن من حمل على الطهر لا يوجب
ثلاثة أطهار بل طهرين وبعض الثالث وهو الذي وقع فيه
الطلاق ويخرج على هذا حكم ثبوت حق الرجعة في الحيض
الثالث وزواله ويصح نكاح الغيز وبطلانه وحكم الحبر
والإطلاق والسكنى والافتراق والخلع والطلاق وتزوج
زوج باختها وأربع سواها وأحكام المشرع كثيرة تعدد أخبارها
بمعنى الأمر والقرن مشترك بين الحيض والطهر على ما جاء في اللغة
ولذلك اختلف في تسمية كيار الصحابة فبعضهم أرادوا بها الحيض
وهو مذهبنا وبعضهم أرادوا بها الأطهار كما هو مذهب الشافعي

[illegible]

ہر بندہ کو بغیر المدخلہ

وهم كانوا اهل اللسان فثبت انه مشترك ثم علمنا قالوا
لفظا **الثلة** يقتضي ان يراد بها الخضم لاها اسم خاص لعدد
معلوم وهي **الثلة** الكوامل الافراد وانما يعمل بها اذا اريد بها
الخضم اذا لو اريد بها الاطهار انقص العدد من **الثلة** لان
المراد بها طهران وبعض الثالث وهو الذي وقع فيه الطلاق اذ هو
معتد به عند الخصم فلا يكون عملا ب**الثلة** الكوامل وفيه
ترك العمل بالخاص بالقياس الذي عمل به الخصم وهو ان
في اسماء الاعداد من **الثلة** الى العشرة علامة التذكير
يقال **ثلاثة** رجال و**ثلاث** نسوة والبيض مؤنث والظهر مذكر
فدلت التاء في **الثلة** على ان المراد بها الاطهار ونحن انما

لا يمكن له الجواب عنه بانه وان جعل اشارة النصف لكن لا يد حتما على
 ان المراد بها الاطهار فكان منزلة القياس بانه ان القرء والحيض
 اسماء لدم مخصوص فمن تانيث احدهما لا يلزم ان يكون الآخر
 مؤثنا الا ترى ان لذهب العين اسماء لشيء واحد كذلك البراءة
 اسماء لحيضة مخصوصة مع ان احدهما مذكور والآخر مؤنث فكذلك
 القرء مذكور وان كان الحيض مؤثنا فالحاق علامة التذكير انما كان
 لتذكير لفظ القرء فلا يدل على ان المراد بها الاطهار وتفرع الا
 ختلا اذا ثبت ان العدة عندنا ثلاث حيض عند ثلث اطهار
 انه اذا اطلقها في طرف الحيض الثالثة عندنا من العدة وعند خارج
 من العدة لانه يتم ثلث اطهار قبل الحيض الثالثة فثبت احكام العدة
 في الحيض الثالثة عندنا خلافا لغيرها اذا اطلقها طلاقا رجعية كان
 له حق الرجعة في الحيضة الثالثة عندنا وعند الشافعي زال فيها حق
 الرجعة ومنها مع نكاح غير الزوج في الحيضة الثالثة عندنا وبطل
 عندنا ومنها كان فيها حكم الحبس اي تكون مجبوسة ليس لها الحج
 والبروز من بيت الزوج عندنا في العدة وعند حكم الاطلاق
 وهو ضد الحبس ومنها كان لها عليه في الحيضة الثالثة السكنى و
 النفقة عندنا لا عندها ومنها مع الخلع عندنا في الحيضة الثالثة وكذا

ويمكن له الجواب عنه بانه وان جعل اشارة النصف لكن لا يد حتما على
 ان المراد بها الاطهار فكان منزلة القياس بانه ان القرء والحيض
 اسماء لدم مخصوص فمن تانيث احدهما لا يلزم ان يكون الآخر
 مؤثنا الا ترى ان لذهب العين اسماء لشيء واحد كذلك البراءة
 اسماء لحيضة مخصوصة مع ان احدهما مذكور والآخر مؤنث فكذلك
 القرء مذكور وان كان الحيض مؤثنا فالحاق علامة التذكير انما كان
 لتذكير لفظ القرء فلا يدل على ان المراد بها الاطهار وتفرع الا
 ختلا اذا ثبت ان العدة عندنا ثلاث حيض عند ثلث اطهار
 انه اذا اطلقها في طرف الحيض الثالثة عندنا من العدة وعند خارج
 من العدة لانه يتم ثلث اطهار قبل الحيض الثالثة فثبت احكام العدة
 في الحيض الثالثة عندنا خلافا لغيرها اذا اطلقها طلاقا رجعية كان
 له حق الرجعة في الحيضة الثالثة عندنا وعند الشافعي زال فيها حق
 الرجعة ومنها مع نكاح غير الزوج في الحيضة الثالثة عندنا وبطل
 عندنا ومنها كان فيها حكم الحبس اي تكون مجبوسة ليس لها الحج
 والبروز من بيت الزوج عندنا في العدة وعند حكم الاطلاق
 وهو ضد الحبس ومنها كان لها عليه في الحيضة الثالثة السكنى و
 النفقة عندنا لا عندها ومنها مع الخلع عندنا في الحيضة الثالثة وكذا

[illegible]

عنه من المهور في نكاح زوجاتهم اى على كل مؤمن في نكاح زوجته لان اجمع اذا قبل بالجمع يقتضى انقسام الاحاد على الاحاد

كذا الشرط وثالثها بعكس كصدقة الفطر فالمراد اي نوع بانته من قسم الاخير ^{سؤال} تنصرف
 من العادى الى الموصول ^{ما فرضنا} ما فرضنا الا ان يوصوله وتوكل
 جميعا كما لا يخفى ^{ما فرضنا} ما فرضنا له ولا يجرى الفصل
 من ان يكون حقيقة او ان العادى
 ما قلنا ان يكون حقيقة او ان العادى

[illegible]

ملا والى الخاتنين
لنرى العمل
آه قلنا كونه
آه واحد

[illegible]

م حقیقة ومعناه مجاز في الغنى الاخر كما في الطول والجليل ومثالا للتفنين قد

[illegible]

[illegible]

بطلانه بدون اذن الولي فلا تقابل بينهما قلت لما اخبر الشارع
 بوجود النكاح منها كان الموجود ما يكون نكاحا عند ولا معنى
 لصحته شرعا سوما يكون نكاحا عند الشارع وهو مطلق عن
 قيد اذن فيوجب صحته بدون اذن الولي فان قلت لفظ تنكم
 مشترك بين الخاطب المذكور وبين المؤنث الغائبة فاين يكون
 خاصا قلنا انه خاص في صدور النكاح عمن اسند اليه الفعل
 وان كان صالحا في الاصل للاسناد الى احد هما وهما اسند
 الفعل اليها بدلالة قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد
 حتى تنكح زوجا غيره وتوضح ان لفظ تنكم في الاصل موضوع
 لوجود النكاح في مان الحال والاستقبال وهو معنى واحد
 وانما الاشتراك قبل اسنده الى الفاعل بعد الاسناد اما
 مسند الى الغائبة واما الى الخاطب اليهما جميعا ولا الى احدهما
 غير عين والى ايها يسند يكون خاصا مع عدم عليه اعتراض
 ان النص متروك الظاهر من حيث الاطلاق في حق الصغيرة
 فانها لا يصم نكاحا بلا اذن الولي فجاز ان يعارضه الخبر و
 يمكن ان يجاب عنه بان النكاح هو كلام المتعاقدين والكل لا
 انما يوجد بصوته ومعناه والمعنى انما يوجد باختار صحيح

(Marginalia in Arabic script surrounding the main text include various legal opinions and commentary.)

مسألة

في قولهم قلنا انه خاص في صدور النكاح عمن اسند اليه الفعل

انما يشترط بل هو خاص في بيان الحكم المطلقات

الزفان او تزويج من تتبع من شرب النقاشين

كما لا يخفى على علماء الصفة والظاهر في صورة

قوله بدون علم على سلبنا ظاهره في ظاهره وان

المذكورة كنص في الصغير ومقتضى الواحد في ظاهره

تلك صديقه وان يعارضه خبره في ظاهره كما

كان خاصا بجواز النكاح الصغيرة في ظاهره وان

يجوز ان تلك هي الصغيرة في ظاهره وان

في فصله للشاهد من قوله

Q

قوله عديم العقل
ان تحليل العقل وانما عديم العقل
يعني كالعقل والعدم

مطلع الزوال ٥٤

سكون ثانى وغنى بابه
بابه بابه

از بی‌هوشان و غیایان
فصل با بزم

رسى
ان خبر الواخذ
خاص

[illegible]

طیبا
و احد
نکاح الایام
جما

وتميز عن عقل كامل والصبي عديم العقل فيكون كلامه
كلاماً ممن وجبه دون وجه فلا يوجد منه النكاح فلا يكون
داخلاً تحت اطلاق النص لو يد ذلك ان يطق البتغاء ليس
بكلام لفوات الاختيار منه ولهذا لا يتعلق بقرائن الاحكام ويرد
ايضاً ان النص مترك الظاهر في حوالاء مع تناوله الحر والام
جميعاً باطلاً في نكاح الاماء لا يصح بدو اذن المولى فاذا كان
مترك الظاهر جازاً في عارضه خبر الواحد ويجاب عنه بان
النص يوجب جود النكاح شرعاً من والامة نكاحاً بلا اذن
المولى نكاح موجود شرعاً الا انه موقوف تحت المولى فحقاً لا يخرج عنهم
ولهذا اذا جاز للمولى بيعت الاحكام من وقت النكاح واعترض عليه
ايضاً ان النكاح حقيقة الوطى قال نعم نكاح اليد متلعون وبه صرح
الشيخ فخر الاسلام وغيره معه وان سلم انه حقيقة في العقد
ايضاً يقال انكح اي تزوجت وهي نكحة في بني فلا اي هي
زوج منهم كذا في كتب اللغة لكن لانسانه خاص في وجود
العقد بل يكون مشتركاً بين العقد والوطى ويجاب عنه بالمراد
من النكاح في الآية هو العقد سواء كان مشتركاً او مجازاً في
العقد ولا يراد به الوطى بدلالة اضافة المرأة قال شيخ

49

اذا كان كذا

١٥
١٦
١٧

8.3

[illegible]

القونية هو إضافة إلى
 الماد فها قاجاب إلى
 القونية العينة لذلك الماد من
 والاطار اليمين معنى
 لكأن مضطربا بين العقد
 للدفع مضطربا بين العقد
 جملة معترضة فكل
 القونية

[illegible]

من زعم بلا مرجح انفسه
ذلك لا اله الا الله
قال اسكن من
طه منكم
يوقف عليه التامل
على الوجه الثاني
الاول لا يمكن الا بالبيان
الوجهين في الوجه
الغريقين بين

[illegible]

والله اعلم
بالحق
ولا حاجة
إلى التمسك
بالدليل
الاجيب بان الحق والدليل
كلهما ما عاينه عند الفقهاء
عند الحكماء من شئ كان موضوعا
للحق وذلك الحق غير موضوع
الفقهاء فخرج فيما لا دليل
معدون

[illegible]

[illegible]

فان تسمية الله تعالى في قلب كل امرء مسلم ولم يحزن التوفيق
 بينهما لانه لو ثبت الحلة بتركها عامدا لثبت الحلة بتركها ناسيا
 ولو ثبت الحلة بتركها عامدا لثبت الحلة بتركها ناسيا
 ولو ثبت الحلة بتركها عامدا لثبت الحلة بتركها ناسيا

عليه السلام سئل عن مذكورة التسمية عامدا فقال **كلوه**
 فان تسمية الله تعالى في قلب كل امرء مسلم ولم يحزن التوفيق
 بينهما لانه لو ثبت الحلة بتركها عامدا لثبت الحلة بتركها ناسيا
 ولو ثبت الحلة بتركها عامدا لثبت الحلة بتركها ناسيا
 وقد ثبت الحكم في فصل الناسي لوجاهة يرتفع حكم الكتاب
 بالخبر في ترك الخبر فانما نزلت مع آيات قلها في الكفار وهم
 كانوا يقولون للمسلمين انكم تزعمون انكم تعيدون الله فما
 قتل الله احق ان تاكلوا مما قتلتم انتم فقيل للمسلمين ان
 كنتم متحققين بالايمان فكلوا مما ذكرا من الله عليه خاصة
 دون ما ذكر عليه اسم غيره من الهتهم او مات حتف انفسه
 بقوله تعالى فكلوا مما ذكرا من الله عليه ان كنتم يا ايها الذين آمنوا
 فكلوا مما في الارض كره عابرة عن الذبوحا بدلالة
 السباق او بدلالة ان مذكورة التسمية او مذكورة على
 المذكي في التفاهة وانما بعومها توجب حرمة مذكورة التسمية
 من ذبيحة المسلم والكافر ولهذا اترك بمقابلة الخبر الواحد قوله
 لانه لو ثبت الحلة بتركها عامدا لثبت الحلة بتركها ناسيا معناه
 لو ثبت الحلة في العهد لكان الكتاب مذكورا في حق بعض الافراد
 بالخبر وهو غير جائز فكيف والله في الكتاب بالكلية لهذا الخبر

فان تسمية الله تعالى في قلب كل امرء مسلم ولم يحزن التوفيق
 بينهما لانه لو ثبت الحلة بتركها عامدا لثبت الحلة بتركها ناسيا
 ولو ثبت الحلة بتركها عامدا لثبت الحلة بتركها ناسيا
 ولو ثبت الحلة بتركها عامدا لثبت الحلة بتركها ناسيا

فان تسمية الله تعالى في قلب كل امرء مسلم ولم يحزن التوفيق
 بينهما لانه لو ثبت الحلة بتركها عامدا لثبت الحلة بتركها ناسيا
 ولو ثبت الحلة بتركها عامدا لثبت الحلة بتركها ناسيا
 ولو ثبت الحلة بتركها عامدا لثبت الحلة بتركها ناسيا

فان تسمية الله تعالى في قلب كل امرء مسلم ولم يحزن التوفيق
 بينهما لانه لو ثبت الحلة بتركها عامدا لثبت الحلة بتركها ناسيا
 ولو ثبت الحلة بتركها عامدا لثبت الحلة بتركها ناسيا
 ولو ثبت الحلة بتركها عامدا لثبت الحلة بتركها ناسيا

لأن ثبوت المحل في العهد يستلزم ثبوت في الشيان فيثبت المحل
 في صورتين ههنا المحل والكتاب لا يتناول الا القيلتين
 العامد والناس في فاذا خصا منه جميعا لم يبق تحت الكتاب في
 فيرفع حكم الكتاب بالخبر الواحد فكان وجهه رد الخبر
 بالطريق الاولى او نقول في هذا الاشارة الى جواب اعتراض الحكم
 وهو ان الناس خص من هذا النص فجاز تخصيص الباقي بالخبر
 لان العام المخصوص منه البعض جاز ان يعارضه الخبر الواحد
 بالتقصيص فاحاط بانة اذا خص العام فترفع حكم الكتاب
 بالكلية لما قرنا واما يجوز تخصيص العام الى ان يقع تحته ادنى
 ما يطلق عليه اسم العام كيلا يكون استنساؤا ولا يجوز بالخبر
 الواحد لما تقر في محله ثم ارتقاء حكم الكتاب مشكلا
 بيقع تحت الكتاب ما ذكر عليه اسم غير الله وذبيحة الوثني و
 المحوي واجيب ايضا عن الناس بالطريقين احدهما ان
 الناس ذكر لان الشرع اقام الملة مقام الذكر بخلاف القياس
 دفعا للمحذور لان الاحتراز عن وقوع التسيات معذور وهذا
 كالاكل فاسيا اقيم مقام الامساك في الصوم فاذا كان التثا
 ذاكر الا يكون العام مخصوص البعض وتايمه ان عدم الذكر مطلق

المراد من ان ثبوت المحل في العهد يستلزم ثبوت في الشيان فيثبت المحل
 في صورتين ههنا المحل والكتاب لا يتناول الا القيلتين
 العامد والناس في فاذا خصا منه جميعا لم يبق تحت الكتاب في
 فيرفع حكم الكتاب بالخبر الواحد فكان وجهه رد الخبر
 بالطريق الاولى او نقول في هذا الاشارة الى جواب اعتراض الحكم
 وهو ان الناس خص من هذا النص فجاز تخصيص الباقي بالخبر
 لان العام المخصوص منه البعض جاز ان يعارضه الخبر الواحد
 بالتقصيص فاحاط بانة اذا خص العام فترفع حكم الكتاب
 بالكلية لما قرنا واما يجوز تخصيص العام الى ان يقع تحته ادنى
 ما يطلق عليه اسم العام كيلا يكون استنساؤا ولا يجوز بالخبر
 الواحد لما تقر في محله ثم ارتقاء حكم الكتاب مشكلا
 بيقع تحت الكتاب ما ذكر عليه اسم غير الله وذبيحة الوثني و
 المحوي واجيب ايضا عن الناس بالطريقين احدهما ان
 الناس ذكر لان الشرع اقام الملة مقام الذكر بخلاف القياس
 دفعا للمحذور لان الاحتراز عن وقوع التسيات معذور وهذا
 كالاكل فاسيا اقيم مقام الامساك في الصوم فاذا كان التثا
 ذاكر الا يكون العام مخصوص البعض وتايمه ان عدم الذكر مطلق

لأن ثبوت المحل في العهد يستلزم ثبوت في الشيان فيثبت المحل
 في صورتين ههنا المحل والكتاب لا يتناول الا القيلتين
 العامد والناس في فاذا خصا منه جميعا لم يبق تحت الكتاب في
 فيرفع حكم الكتاب بالخبر الواحد فكان وجهه رد الخبر
 بالطريق الاولى او نقول في هذا الاشارة الى جواب اعتراض الحكم
 وهو ان الناس خص من هذا النص فجاز تخصيص الباقي بالخبر
 لان العام المخصوص منه البعض جاز ان يعارضه الخبر الواحد
 بالتقصيص فاحاط بانة اذا خص العام فترفع حكم الكتاب
 بالكلية لما قرنا واما يجوز تخصيص العام الى ان يقع تحته ادنى
 ما يطلق عليه اسم العام كيلا يكون استنساؤا ولا يجوز بالخبر
 الواحد لما تقر في محله ثم ارتقاء حكم الكتاب مشكلا
 بيقع تحت الكتاب ما ذكر عليه اسم غير الله وذبيحة الوثني و
 المحوي واجيب ايضا عن الناس بالطريقين احدهما ان
 الناس ذكر لان الشرع اقام الملة مقام الذكر بخلاف القياس
 دفعا للمحذور لان الاحتراز عن وقوع التسيات معذور وهذا
 كالاكل فاسيا اقيم مقام الامساك في الصوم فاذا كان التثا
 ذاكر الا يكون العام مخصوص البعض وتايمه ان عدم الذكر مطلق

لأن ثبوت المحل في العهد يستلزم ثبوت في الشيان فيثبت المحل
 في صورتين ههنا المحل والكتاب لا يتناول الا القيلتين
 العامد والناس في فاذا خصا منه جميعا لم يبق تحت الكتاب في
 فيرفع حكم الكتاب بالخبر الواحد فكان وجهه رد الخبر
 بالطريق الاولى او نقول في هذا الاشارة الى جواب اعتراض الحكم
 وهو ان الناس خص من هذا النص فجاز تخصيص الباقي بالخبر
 لان العام المخصوص منه البعض جاز ان يعارضه الخبر الواحد
 بالتقصيص فاحاط بانة اذا خص العام فترفع حكم الكتاب
 بالكلية لما قرنا واما يجوز تخصيص العام الى ان يقع تحته ادنى
 ما يطلق عليه اسم العام كيلا يكون استنساؤا ولا يجوز بالخبر
 الواحد لما تقر في محله ثم ارتقاء حكم الكتاب مشكلا
 بيقع تحت الكتاب ما ذكر عليه اسم غير الله وذبيحة الوثني و
 المحوي واجيب ايضا عن الناس بالطريقين احدهما ان
 الناس ذكر لان الشرع اقام الملة مقام الذكر بخلاف القياس
 دفعا للمحذور لان الاحتراز عن وقوع التسيات معذور وهذا
 كالاكل فاسيا اقيم مقام الامساك في الصوم فاذا كان التثا
 ذاكر الا يكون العام مخصوص البعض وتايمه ان عدم الذكر مطلق

۹

١٥
تقوله مملوك الخيلان
المريد من المملوك بيد رقيقه والملك
حريه ومملوك رقيقه
مفكرات

۱۰۰

انفقوا

وَقَدْ رَأَى فِي الْبَيْتِ عَلَى الْمَذْنُونِ
نُصْرَةَ عَمْرٍو عَلَى الْكُفْرِ وَالْجُنُونِ

لا تخشوا الله ربكم ولا تتواكلوا
بما كسبتم من قبل أن يفرق
بينكم وبين آل أبي لهب
الذين هم أولاد من تحت
اليد

دلائل القام فالا يبي
عند مد عند نجبا ابو
لا تخرج قوله على
ذلك عن تخصص

کے مال کو قتل و غارت
کے لالچ میں مبتلا کر کے
میں نے ان کو قتل و غارت
کے لالچ میں مبتلا کر کے

فانما الذي ينبغي

مطلق والمطلق ينصرف الى الكافر والناسي تارك صودة لا حقيقة
من قيد العهد والسيان ^{في الزمان} النص كما لا يدخل المكاتب في قوله كل مملوك
ومعنى فلا يدخل تحت النص كما لا يدخل المالك في قوله كل مملوك
لي فهو حرف انقلبت كلمة ما في قوله تعالى فما لم يذكرا سم الله عليه
عامة تينا ولاكل ما كوله وقد خص منه غير المذبوحات ولا يجديك
وقوعها على المذبوح بل لا السباق او غيرها وذلك لا يخرجها
عن تخصيص العام قلت التخصيص في اصطلاحهم قصر لعمد على بعض
افراد بدل مستقر مقترن واخراج بعض الافراد بدالة السباق
وغيرها ليس باخراجها بنص مستقل فلا يكون تخصيصا وان
المخصص لا يكون الا بدليل لاحق والسباق سابق فلا يكون
مختصا وكذلك قوله تعالى رَأَاهَا تَكْمُلُ اللّٰتِ اَرْضَعْنَكُمْ يَهْدِيْهُ
لِعَمُو حرة نكاح المرضعا وقد جاء في الخبر لا تحرم المصاة

ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الا ملاحجان فلم يمكن التوفيق
بينهما فيترك الخبراء ومثلا ما كينا الخبر بمقابلة العلم علما
في قوله تعالى وامها تمك اللاتي ارضعنكم فان الرضعات عامة
توجب بعمومها حرمة كل مرضعة ارضعته قليلا او كثيرا فيترك
الخبر لمخالفة المصية فعل الرضيع والاملاجة فعل المرضعة
فان قيل قد حض من المرضعة بعد المدة ^٢ معناه ^{١٣} في اذان يعارضه الخبر

[illegible]

٢٩

[illegible]

قلت انها غير داخل في النص لان الله تعالى سباهن ايهات اي
 اصولا اذ الامة لغة هي الاصل واما كن اصولا لان الاولاد من
 اجزائهن فكانوا فروعا عن الجزئية والبعضية انما ثبت بنسب
 العلم واثبات الحكم وذلك انما يكون في المدة اذ الكبير لا يتروى
 به فاذا افقدت الجزئية بينهما لم تكن اما فلم تدخل تحت النص
 ولا نحن جعلنا ايهات لشبهتهن بالاولاد في التسمية بآل ارضاء
 انما يكون في المدة اذ الكبير لا يتروى به بما وراها فلم تكن
 ايهات الا بارضاء في المدة ولا في الحرمة معلولة بالجزئية
 الثابتة باشارة النص والعللة المنطوقة والمفهومة لغاية
 ودرمها الحكم وجود او عدم ما حرمة التافيد ودرمها علته
 الا في ذلك حرمة الرضاع لا يثبت ما وراء المدة لانقضاء
 للجزئية والبعضية وهذا مثال نادرا تامل واما العام الذي
 خص به البعض فحكمه انه يجب العمل بالباقي مع الاحتمال فاذا
 قام الدليل على تخصيص الباقي يجوز تخصيصه بخبر الواحد و
 القياس الى ان يبقى الثلاث وبعد ذلك لا يجوز تخصيصه
 فيجب العمل به واما جاز ذلك لان الحصص الذي اخرج
 البعض عن الجملة لو اخرج بعضها لم يثبت الاحتمال فكل فرد
 من العام اذا كان في الجملة فكل فرد من العام اذا كان في الجملة

فأمرنا بالقيام إلى البيت الذي فيه كان يسوع قد جلس مع تلاميذه
فأمرنا بالقيام إلى البيت الذي فيه كان يسوع قد جلس مع تلاميذه

[illegible]

هذا على مذهب كثير من الفقهاء من مذهب الشافعي منصوص في
المتكلمين من أئمتنا وأختلف أهل الأصول في حكمه فذهب الشيخ
أبو الحسن الكرخي وأبو عبد الله الجرجاني وغيرهما إلى أنه لا يقع جنة
بعد التخصيص بل يجب التوقف فيه سواء كان المخصوص معلوما كما
يقال أقتلوا المشركين ولا تقتلوا أهل الذمة أو جوهة كما لو قيل أقتلوا
المشركين ولا تقتلوا بعضهم لأنه لا رتبة فيه اختصاص المخصوص إذا كان
معلوما وقال غايته إن كان المخصوص مجهولا سقط حكم العموم
لا يقع جنة فيما بقي ويتوقف إلى البيان وأن كان معلوما يبقى العام
فيما وراءه على ما كان اعتبارا باستثناء المجهول والمعلوم وقال القاضية
أما ما أبو زيد والشيخان ثبت عندنا من مذهب السلف أنه
ينبغي على عموم بعد التخصيص في الفصلين لكن لا على قطر بل على الكلا

هذا على مذهب كثير من الفقهاء من مذهب الشافعي منصوص في
المتكلمين من أئمتنا وأختلف أهل الأصول في حكمه فذهب الشيخ
أبو الحسن الكرخي وأبو عبد الله الجرجاني وغيرهما إلى أنه لا يقع جنة
بعد التخصيص بل يجب التوقف فيه سواء كان المخصوص معلوما كما
يقال أقتلوا المشركين ولا تقتلوا أهل الذمة أو جوهة كما لو قيل أقتلوا
المشركين ولا تقتلوا بعضهم لأنه لا رتبة فيه اختصاص المخصوص إذا كان
معلوما وقال غايته إن كان المخصوص مجهولا سقط حكم العموم
لا يقع جنة فيما بقي ويتوقف إلى البيان وأن كان معلوما يبقى العام
فيما وراءه على ما كان اعتبارا باستثناء المجهول والمعلوم وقال القاضية
أما ما أبو زيد والشيخان ثبت عندنا من مذهب السلف أنه
ينبغي على عموم بعد التخصيص في الفصلين لكن لا على قطر بل على الكلا

هذا على مذهب كثير من الفقهاء من مذهب الشافعي منصوص في
المتكلمين من أئمتنا وأختلف أهل الأصول في حكمه فذهب الشيخ
أبو الحسن الكرخي وأبو عبد الله الجرجاني وغيرهما إلى أنه لا يقع جنة
بعد التخصيص بل يجب التوقف فيه سواء كان المخصوص معلوما كما
يقال أقتلوا المشركين ولا تقتلوا أهل الذمة أو جوهة كما لو قيل أقتلوا
المشركين ولا تقتلوا بعضهم لأنه لا رتبة فيه اختصاص المخصوص إذا كان
معلوما وقال غايته إن كان المخصوص مجهولا سقط حكم العموم
لا يقع جنة فيما بقي ويتوقف إلى البيان وأن كان معلوما يبقى العام
فيما وراءه على ما كان اعتبارا باستثناء المجهول والمعلوم وقال القاضية
أما ما أبو زيد والشيخان ثبت عندنا من مذهب السلف أنه
ينبغي على عموم بعد التخصيص في الفصلين لكن لا على قطر بل على الكلا

هذا على مذهب كثير من الفقهاء من مذهب الشافعي منصوص في
المتكلمين من أئمتنا وأختلف أهل الأصول في حكمه فذهب الشيخ
أبو الحسن الكرخي وأبو عبد الله الجرجاني وغيرهما إلى أنه لا يقع جنة
بعد التخصيص بل يجب التوقف فيه سواء كان المخصوص معلوما كما
يقال أقتلوا المشركين ولا تقتلوا أهل الذمة أو جوهة كما لو قيل أقتلوا
المشركين ولا تقتلوا بعضهم لأنه لا رتبة فيه اختصاص المخصوص إذا كان
معلوما وقال غايته إن كان المخصوص مجهولا سقط حكم العموم
لا يقع جنة فيما بقي ويتوقف إلى البيان وأن كان معلوما يبقى العام
فيما وراءه على ما كان اعتبارا باستثناء المجهول والمعلوم وقال القاضية
أما ما أبو زيد والشيخان ثبت عندنا من مذهب السلف أنه
ينبغي على عموم بعد التخصيص في الفصلين لكن لا على قطر بل على الكلا

لا يشبه الاستثناء من وجراة حكما لان لسان ان القدر المخصوص
 له قيد خلت الجملة ولهذا يشترط الاتصال فيه كالا استثناء
 يشبه النسخ من وجراة صفة لانه نفس مستقل بنفسه كالنسخ
 فاستثناء المجهول يوجب الجملة في الصدارة المستتغ منه وسقط
 العمل به والنسخ اذا كان مجهولا يسقط بنفسه ويبقى العمل بالنص
 الاول كما كان نقلنا دليل المخصوص اذا كان مجهولا يسقط العمل بالعام
 لشبه الاستثناء ويسقط بنفسه شبهة النسخ ويبقى العام كما
 كان والعمل بالشبهين واجب فالهنا يسقط لزوم العمل بوجه ويبقى
 العمل به كما كان عملا بالشبهين مثلا المخصوص المجهول قوله تعا وحل
 الله البيع وحرم الربوا فانه يتناول البيعا كلها سواء كانت
 بالتساوي وبالتفاضل او غيرهما ثم قوله تعالى وحرم الربوا حص
 منه بيع فيه فضل ومطلق الفضل ليس بمراد فيقضي الفضل المردوب
 مجهولا فاحتمل كل بيع فيه فضل ان يكون من جملة الربوا ومن
 البيع ثم قام الدليل الشرعي وهو بيان النبي صلى الله عليه وسلم على ان المبادلة
 بجنسها في الاشياء الستة متفاضلا هي الربوا فتخرج جانب
 ويبقى الافراد الباقية تحت العام مثلا المخصوص المعلوم قوله تعا
 فاقبوا الشرايين حيث وجدتموه ثم حص المستامين بقوله تعا

ولعل المخصوص من وجراة حكما لان لسان ان القدر المخصوص
 له قيد خلت الجملة ولهذا يشترط الاتصال فيه كالا استثناء
 يشبه النسخ من وجراة صفة لانه نفس مستقل بنفسه كالنسخ
 فاستثناء المجهول يوجب الجملة في الصدارة المستتغ منه وسقط
 العمل به والنسخ اذا كان مجهولا يسقط بنفسه ويبقى العمل بالنص
 الاول كما كان نقلنا دليل المخصوص اذا كان مجهولا يسقط العمل بالعام
 لشبه الاستثناء ويسقط بنفسه شبهة النسخ ويبقى العام كما
 كان والعمل بالشبهين واجب فالهنا يسقط لزوم العمل بوجه ويبقى
 العمل به كما كان عملا بالشبهين مثلا المخصوص المجهول قوله تعا وحل
 الله البيع وحرم الربوا فانه يتناول البيعا كلها سواء كانت
 بالتساوي وبالتفاضل او غيرهما ثم قوله تعالى وحرم الربوا حص
 منه بيع فيه فضل ومطلق الفضل ليس بمراد فيقضي الفضل المردوب
 مجهولا فاحتمل كل بيع فيه فضل ان يكون من جملة الربوا ومن
 البيع ثم قام الدليل الشرعي وهو بيان النبي صلى الله عليه وسلم على ان المبادلة
 بجنسها في الاشياء الستة متفاضلا هي الربوا فتخرج جانب
 ويبقى الافراد الباقية تحت العام مثلا المخصوص المعلوم قوله تعا
 فاقبوا الشرايين حيث وجدتموه ثم حص المستامين بقوله تعا

يشبه الاستثناء من وجراة حكما لان لسان ان القدر المخصوص
 له قيد خلت الجملة ولهذا يشترط الاتصال فيه كالا استثناء
 يشبه النسخ من وجراة صفة لانه نفس مستقل بنفسه كالنسخ
 فاستثناء المجهول يوجب الجملة في الصدارة المستتغ منه وسقط
 العمل به والنسخ اذا كان مجهولا يسقط بنفسه ويبقى العمل بالنص
 الاول كما كان نقلنا دليل المخصوص اذا كان مجهولا يسقط العمل بالعام
 لشبه الاستثناء ويسقط بنفسه شبهة النسخ ويبقى العام كما
 كان والعمل بالشبهين واجب فالهنا يسقط لزوم العمل بوجه ويبقى
 العمل به كما كان عملا بالشبهين مثلا المخصوص المجهول قوله تعا وحل
 الله البيع وحرم الربوا فانه يتناول البيعا كلها سواء كانت
 بالتساوي وبالتفاضل او غيرهما ثم قوله تعالى وحرم الربوا حص
 منه بيع فيه فضل ومطلق الفضل ليس بمراد فيقضي الفضل المردوب
 مجهولا فاحتمل كل بيع فيه فضل ان يكون من جملة الربوا ومن
 البيع ثم قام الدليل الشرعي وهو بيان النبي صلى الله عليه وسلم على ان المبادلة
 بجنسها في الاشياء الستة متفاضلا هي الربوا فتخرج جانب
 ويبقى الافراد الباقية تحت العام مثلا المخصوص المعلوم قوله تعا
 فاقبوا الشرايين حيث وجدتموه ثم حص المستامين بقوله تعا

يشبه الاستثناء من وجراة حكما لان لسان ان القدر المخصوص
 له قيد خلت الجملة ولهذا يشترط الاتصال فيه كالا استثناء
 يشبه النسخ من وجراة صفة لانه نفس مستقل بنفسه كالنسخ
 فاستثناء المجهول يوجب الجملة في الصدارة المستتغ منه وسقط
 العمل به والنسخ اذا كان مجهولا يسقط بنفسه ويبقى العمل بالنص
 الاول كما كان نقلنا دليل المخصوص اذا كان مجهولا يسقط العمل بالعام
 لشبه الاستثناء ويسقط بنفسه شبهة النسخ ويبقى العام كما
 كان والعمل بالشبهين واجب فالهنا يسقط لزوم العمل بوجه ويبقى
 العمل به كما كان عملا بالشبهين مثلا المخصوص المجهول قوله تعا وحل
 الله البيع وحرم الربوا فانه يتناول البيعا كلها سواء كانت
 بالتساوي وبالتفاضل او غيرهما ثم قوله تعالى وحرم الربوا حص
 منه بيع فيه فضل ومطلق الفضل ليس بمراد فيقضي الفضل المردوب
 مجهولا فاحتمل كل بيع فيه فضل ان يكون من جملة الربوا ومن
 البيع ثم قام الدليل الشرعي وهو بيان النبي صلى الله عليه وسلم على ان المبادلة
 بجنسها في الاشياء الستة متفاضلا هي الربوا فتخرج جانب
 ويبقى الافراد الباقية تحت العام مثلا المخصوص المعلوم قوله تعا
 فاقبوا الشرايين حيث وجدتموه ثم حص المستامين بقوله تعا

[illegible][illegible]

شيء من الأشياء المذكورة لا يكون مطلق الغسل مجزياً وهو
 الكتاب بأخبار الأحاد أو القياس فالنبي يقول عم إنما الأعمال
 بالنية شرط عند الشافعي وكذا الترتيب عندنا على ما ذكر في
 كتاب الله تعالى بقوله ثم لا يقبل الله تعالى صلوة امرئ حتى يضع
 في موضعه فيغسل وجهه ثم يدييه أو قال ثم ذراعيه وحرث
 ثم للترتيب أو اعتباراً بأفعال الصلوة مثل القيام والقراءة
 والركوع والمواكاة فرض عند مالك رحمه الله ثم واطب عليه
 أن يتتابع بين أفعالها حتى لا يتخللها الجفاف والتسنية شرط عند
 البعض بقوله ثم لا وضوء لمن لم يسلم ولما كان الزيادة عليها
 بهذه الأخبار قولاً أو فعلاً علمنا بها على وجه لا يتغير به حكم
 الكتاب فكان الغسل المطلق فرضاً يحكم الكتاب والنية وأخوها
 سنة بحكم الخبر ليكون عملاً بهما بأن يحمل النية في قوله ثم لا وضوء
 لمن لم يسلم على نفي الفضيلة وخبر النية على أن الأعمال مستحبة
 بالنية وكذا أفعالها على الفضل فإن قلت العمل بالخبر أن يجعل
 التسنية وأخوها واجباً يحمل النية على نفي الكمال خبر الفاتحة
 والقول بالسنية ترك العمل به قيل في جواب هذه الأخبار أنه
 في شرط الوضوء وهو تبع للصلوة وخبر الفاتحة في شرط الصلوة

[illegible]

عن ثعلب الشاذلي
هو من حب الشاذلي
فمن لا يعين في قول من الفعل
ليطرح ولا فليس يقول إلا بفعل التعدية
على ما هو مشتق من الإفعال
وغيره فان كان الفعل متعددا
فالفعل متعد وان كان لازما
فلازم لا وضوء الهمزة
والنية زيادة على النقص غير الواحد
بفتح عينه
والصلاة والتعظيم ليس
بالغرض زيادة على النقص غير الواحد
بفتح عينه
الاغراضات المذكورة كل من
تليق المثال بالمثل فافهم
منها اقتباس ذلك المختار
١٢ ١٢ ١٢

وكونه على هذا
نحو ما ذكرنا من السماء ما لم يزلوا
فقد تعلق بالمتنوعين في القول

المحدوف وهو اقوي من المحدوف وفيه اشكال ذكر في بعض
الحواشي والجواب عن الثاني ان تعلق الاخرية بالشرط يفيد الترتيب

في الايجاب لا في نفس الوجوب فوجب نفس الواجب وهو غسل
الاغضاء مطلقا عن قيد الترتيب وهذا كمن قال لا خرا اذا جاء غد

فاشترى عبدا وبارية واستاجر لي فربما جاء الغد كان الموقر
ان يستاجر قبل الشراء لان الترتيب حصل في الاطلاق وبعد

ثبوته لا ترتيب بخلاف المسئلة المذكورة لان الترتيب في الاطلاق
يستلزم الترتيب في الوقوع والجواب عن الثالث ان المقصود منها

اجراء المطلق من الكتاب على اطلاقه ومنع الخبر عن تقيد ذلك
اذا تمسك المحقق بالخبر وما اذا تمسك بدليل اخر مثل الاول فليها

الجواب عنه ههنا بل حكم اثبات هذه المسئلة حكم ابتداء واما ههنا
فلاهم علينا تصحيح المثال لا اثبات المسئلة ولو التزم ههنا الجواب

وان لم يلزم يمكن ان يقال لا نسلم ان الوضوء عبادة فاذا لم يتعلل
بآية المنة تعظيما لله تعالى وخضوعا واطهارة اهله في المنة للعبادة
اي الصلوة وههنا اسولته واجوبته ينقبض سطح هذا لما عن بسطها وكذا

قلنا في قوله نعم الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ان
الكتاب جعل جلد المائدة حد الزنا فلا يرد عليه التعديل حد بقوله البكر

من كون الفصل مقصودا بنفسه
او وسيلة الى الغيرة فاما
كان عبادة

هذا المنطوق وهو اقوي من المحدوف وفيه اشكال ذكر في بعض
الحواشي والجواب عن الثاني ان تعلق الاخرية بالشرط يفيد الترتيب
في الايجاب لا في نفس الوجوب فوجب نفس الواجب وهو غسل
الاغضاء مطلقا عن قيد الترتيب وهذا كمن قال لا خرا اذا جاء غد
فاشترى عبدا وبارية واستاجر لي فربما جاء الغد كان الموقر
ان يستاجر قبل الشراء لان الترتيب حصل في الاطلاق وبعد
ثبوته لا ترتيب بخلاف المسئلة المذكورة لان الترتيب في الاطلاق
يستلزم الترتيب في الوقوع والجواب عن الثالث ان المقصود منها
اجراء المطلق من الكتاب على اطلاقه ومنع الخبر عن تقيد ذلك
اذا تمسك المحقق بالخبر وما اذا تمسك بدليل اخر مثل الاول فليها
الجواب عنه ههنا بل حكم اثبات هذه المسئلة حكم ابتداء واما ههنا
فلاهم علينا تصحيح المثال لا اثبات المسئلة ولو التزم ههنا الجواب
وان لم يلزم يمكن ان يقال لا نسلم ان الوضوء عبادة فاذا لم يتعلل
بآية المنة تعظيما لله تعالى وخضوعا واطهارة اهله في المنة للعبادة
اي الصلوة وههنا اسولته واجوبته ينقبض سطح هذا لما عن بسطها وكذا
قلنا في قوله نعم الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ان
الكتاب جعل جلد المائدة حد الزنا فلا يرد عليه التعديل حد بقوله البكر
من كون الفصل مقصودا بنفسه
او وسيلة الى الغيرة فاما
كان عبادة

44

[illegible][illegible]

بالكتاب فيكون الجلد واحد شرعا يحكم الكتاب والتعريب
 مشروعاً سياسياً يحكم الخبر أي مثل ما أجرينا الغسل والسم
 على إطلاقها وتركنا الخبر بمقابلته مطلق الكتاب قلنا في قوله تعالى
 الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فان الكتاب جعل
 جلداً مائة حد لا نه مقرون بقائه الجزء اذ تقديره الزانية والزاني
 اذ اذنيا فاجلدوا وهو عقوبة زاجرة فكان حد لان الحد هو
 تجب جزاء الجنائية فاذا كان الجلد حداً وهو مطلق يقتضيه ان يكون
 الجلد سوا ما كان مع التعريب او بدونه جزائي كونه زاجراً شرعاً
 فلو جعل التعريب حداً بالخبر لا يكون الجلد الخالي عن التعريب حداً لان
 الزاجر حينئذ هو المجموع فلا يكون بعضه زاجراً والحد هو الزاجر
 فاذا لم يكن الجلد حداً كان ذلك نسخاً للاطلاق كما مر في المثال
 السابق فيجعل التعريب مشروعاً سياسياً مفوضاً الى ما يراه الامام
 من المصلحة ولهذا لا يختص بالزنا بل يجوز في كل جنابة براه الامام
 فيها مصلحة الا يري ان النبي لم ينفي هيئت الخت سياسية ولم يكن
 ذلك حداً وكذا قوله تعالى وكيطوفوا بالبيت العتيق
 مطلق في معنى الطواف بالبيت فلا يتراد عليه شرط

لهذا المطلق وبه يخرج حكم ماء الزعفران والصابون والاشنان و
امثاله دليل على ان ماء الزعفران وامثاله ماء مطلق وفيه
جواب عما قال الشافعي ان ماء الزعفران وامثاله ماء مقيد يقال
ماء الاشنان والصابون والزعفران كما يقال ماء الورد فلا
يكون داخل تحت قوله تعالى فان لم تجد ماء فامسح فلما شرط ان يكون
الماء باقيا على صفة المنزل من السماء ليكون الماء مطلقا فاجاب
بان قيد الاضافة ما زال عنه اسم الماء لانه مفهوم عند اطلاق
لفظ الماء فانه اذا قيل هات الماء فجاء بماء الزعفران لا بخطا
لغة مجازا ماء الورد فانه اذا جاء به بخط لغة فصا اضافة الى
الزعفران كاصافة الى البير والعبين فانه لا يخرج عن مطلق
الماء بهذا الاضافة فكذلك هذا فيجوز التوضي به ولو شرط بقاء
على صفة المنزل من السماء كان تقييدا للكتا في برد عليه اتمكالا
وهو ان الماء في النص لو كان مطلقا لما التوضي بالماء النجس
وليس كذلك فعلم انه ليس بمطلق فاجاب بقوله وخروج عن
هذا القضية الماء النجس كونه الة للتطهير بقوله تعالى
ولكن يريد ليظهركم بالوضوء والنجس لا يفيد الطهارة فلم يكن
داخل تحت قوله تعالى ماء فكان النص مطلقا في الماء الطاهر

قوله وبه يخرج حكم ماء الزعفران والصابون والاشنان و
امثاله دليل على ان ماء الزعفران وامثاله ماء مطلق وفيه
جواب عما قال الشافعي ان ماء الزعفران وامثاله ماء مقيد يقال
ماء الاشنان والصابون والزعفران كما يقال ماء الورد فلا
يكون داخل تحت قوله تعالى فان لم تجد ماء فامسح فلما شرط ان يكون
الماء باقيا على صفة المنزل من السماء ليكون الماء مطلقا فاجاب
بان قيد الاضافة ما زال عنه اسم الماء لانه مفهوم عند اطلاق
لفظ الماء فانه اذا قيل هات الماء فجاء بماء الزعفران لا بخطا
لغة مجازا ماء الورد فانه اذا جاء به بخط لغة فصا اضافة الى
الزعفران كاصافة الى البير والعبين فانه لا يخرج عن مطلق
الماء بهذا الاضافة فكذلك هذا فيجوز التوضي به ولو شرط بقاء
على صفة المنزل من السماء كان تقييدا للكتا في برد عليه اتمكالا
وهو ان الماء في النص لو كان مطلقا لما التوضي بالماء النجس
وليس كذلك فعلم انه ليس بمطلق فاجاب بقوله وخروج عن
هذا القضية الماء النجس كونه الة للتطهير بقوله تعالى
ولكن يريد ليظهركم بالوضوء والنجس لا يفيد الطهارة فلم يكن
داخل تحت قوله تعالى ماء فكان النص مطلقا في الماء الطاهر

سواء كان ماء الزعفران أو غيره من المضافات

قوله وبه يخرج حكم ماء الزعفران والصابون والاشنان و
امثاله دليل على ان ماء الزعفران وامثاله ماء مطلق وفيه
جواب عما قال الشافعي ان ماء الزعفران وامثاله ماء مقيد يقال
ماء الاشنان والصابون والزعفران كما يقال ماء الورد فلا
يكون داخل تحت قوله تعالى فان لم تجد ماء فامسح فلما شرط ان يكون
الماء باقيا على صفة المنزل من السماء ليكون الماء مطلقا فاجاب
بان قيد الاضافة ما زال عنه اسم الماء لانه مفهوم عند اطلاق
لفظ الماء فانه اذا قيل هات الماء فجاء بماء الزعفران لا بخطا
لغة مجازا ماء الورد فانه اذا جاء به بخط لغة فصا اضافة الى
الزعفران كاصافة الى البير والعبين فانه لا يخرج عن مطلق
الماء بهذا الاضافة فكذلك هذا فيجوز التوضي به ولو شرط بقاء
على صفة المنزل من السماء كان تقييدا للكتا في برد عليه اتمكالا
وهو ان الماء في النص لو كان مطلقا لما التوضي بالماء النجس
وليس كذلك فعلم انه ليس بمطلق فاجاب بقوله وخروج عن
هذا القضية الماء النجس كونه الة للتطهير بقوله تعالى
ولكن يريد ليظهركم بالوضوء والنجس لا يفيد الطهارة فلم يكن
داخل تحت قوله تعالى ماء فكان النص مطلقا في الماء الطاهر

قوله وبهذا الإشارة علم الحديث بشرط وجوب الوضوء فان
تحصيل الطهارة بدون وجود نجاسة محال في إشارة هذا
النص وهو قوله تعالى ولكن يريد ليطهركم علم الحديث
بشرط الوجوب للطهارة وان المراد من قوله تعالى فَاغْسِلُوا
وُجُوْكُمْ اذ قمتم الى الصلوة وانتم محدثون او نائمون فاغسلوا
وجوهكم الآية وذلك لان المقصود بالوضوء تحصيل
الطهارة وتحصيلها بازالة النجاسة وازالة النجاسة بثوبة
النجاسة وهي في الاعضاء حكيمة وفيما الحديث فان قلت
هذا في قوله تعالى ولكن يريد ليطهركم وارد في التيمم فكيف
يدل على ان المراد به الماء الطاهر وعلى الخطاب بالوضوء
للحديثين قلت يتم خلف عن الوضوء والوارد في
الخلف وارد في الاصل لان الخلف لا يخالف الاصل بسببه
وانما يفرق بحاله فان قلت الإشارة في الاصطلاح لابد
يكون الثابت بها منظوقا وشرطيته الحديث للبسر بمنطق
فكيف يكون ثابتا بالإشارة قلت شرطية الحديث
من لوازم التطهير والتطهير منظوق وكثيرا ما يلحق
ما هو لازم الإشارة والاقتضاء والدلالة وان كانت بمراتب

[illegible]

[illegible]

منها ج. أن لا يكون
ولأن شدة التباين أن لا يكون
الفرع منصوصا عليه والفرع
منصوص عليه بالنص الماتمة
القياس أنما يعبروا بصحة اسم
بذل الأصل والفرع ومجمل اسم
الأكفارة لا ثبت الماتمة بين
الجبايات المتفاوتة إلا القتل
اعظم أعجاب بخلاف الهين و
الظهارا تغيبا لأنسلا القتل
الذي تعلقت به الأكفارة
الذي القتل عطاء أعظم

الظهار فتحه برقة من قبل ان يجاسا وفي كفارة اليمن او كسوتهم

الزيادة تسبح ولا يجوز في الكتاب بالقياس فان قيل الكتاب

في مسرّح الراس يوجب مسرّح مطبق البعض وقد قيدتوه بمقتضى
الناصية بالخبر الواحد والكتاب مطلق في انتهاء الحجة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قوله جميع الاجسام آية في حقها
لا يصح اختلاف الماهيات بل هو
لفظ واحد في جميع المقالات

١٢

قوله جميع الاجسام آية في حقها
لا يصح اختلاف الماهيات بل هو
لفظ واحد في جميع المقالات

١٣

قوله جميع الاجسام آية في حقها
لا يصح اختلاف الماهيات بل هو
لفظ واحد في جميع المقالات

١٤

قوله جميع الاجسام آية في حقها
لا يصح اختلاف الماهيات بل هو
لفظ واحد في جميع المقالات

١٥

قوله جميع الاجسام آية في حقها
لا يصح اختلاف الماهيات بل هو
لفظ واحد في جميع المقالات

١٦

قوله جميع الاجسام آية في حقها
لا يصح اختلاف الماهيات بل هو
لفظ واحد في جميع المقالات

١٧

قوله جميع الاجسام آية في حقها
لا يصح اختلاف الماهيات بل هو
لفظ واحد في جميع المقالات

١٨

قوله جميع الاجسام آية في حقها
لا يصح اختلاف الماهيات بل هو
لفظ واحد في جميع المقالات

١٩

قوله جميع الاجسام آية في حقها
لا يصح اختلاف الماهيات بل هو
لفظ واحد في جميع المقالات

الاجسام المختلفة الماهيات وكذلك زيد المشترك لا يبطق
على فردين جميع حقيقة مفهوم لفظ زيد فكان هذا خلافا
المشترك ولفظ الاجسام خارجا عنه وانما فسرنا الاختلاف به
لان كاشين اختلفا في معنى لا بد ان يتفقا في معنى آخر فلا
يستقيم ان يردا خلافا في مطلق المعنى فيجب تعيين معنى
يختلفا فيه فاذا نظرنا وجدنا السابق في الاعتبار مفهوم اللفظ
فيعين لذلك ولا الغنيين اذا اتفقا في حقيقة مفهوم اللفظ
لا يعبا باختلافهما في ماهيتهما فاذا لا يحصل الاختلاف
بينهما الا باختلافهما في حقيقة مفهوم اللفظ وحكم المشترك

٢٠

قوله جميع الاجسام آية في حقها
لا يصح اختلاف الماهيات بل هو
لفظ واحد في جميع المقالات

٢١

قوله جميع الاجسام آية في حقها
لا يصح اختلاف الماهيات بل هو
لفظ واحد في جميع المقالات

٢٢

قوله جميع الاجسام آية في حقها
لا يصح اختلاف الماهيات بل هو
لفظ واحد في جميع المقالات

٢٣

قوله جميع الاجسام آية في حقها
لا يصح اختلاف الماهيات بل هو
لفظ واحد في جميع المقالات

تلكات اللغات اصطلاحية
تختلف في فهمها

كما هو الظاهر من كلام الترمذي وقوله في قوله لا يجوز ان يكون المراد به
 الواحد والواحد من كلام الترمذي وقوله في قوله لا يجوز ان يكون المراد به
 الواحد والواحد من كلام الترمذي وقوله في قوله لا يجوز ان يكون المراد به
 الواحد والواحد من كلام الترمذي وقوله في قوله لا يجوز ان يكون المراد به

قوله لا يجوز ان يكون المراد به الواحد والواحد من كلام الترمذي وقوله في قوله لا يجوز ان يكون المراد به
 الواحد والواحد من كلام الترمذي وقوله في قوله لا يجوز ان يكون المراد به
 الواحد والواحد من كلام الترمذي وقوله في قوله لا يجوز ان يكون المراد به
 الواحد والواحد من كلام الترمذي وقوله في قوله لا يجوز ان يكون المراد به

قوله لا يجوز ان يكون المراد به الواحد والواحد من كلام الترمذي وقوله في قوله لا يجوز ان يكون المراد به
 الواحد والواحد من كلام الترمذي وقوله في قوله لا يجوز ان يكون المراد به
 الواحد والواحد من كلام الترمذي وقوله في قوله لا يجوز ان يكون المراد به
 الواحد والواحد من كلام الترمذي وقوله في قوله لا يجوز ان يكون المراد به

انه اذا تعين الواحد مراد به سقط اعتبار ارادة غيره وهذا اجمع
 العلماء على ان القراء المذكورة في كتاب الله تعالى محمولة اما على
 البعض كما هو مذاهبنا او على الاطهار كما هو مذهب الشافعي ولما
 كان الشترك يحتمل الواحد من الجملة غير عين كان حكمه
 التوقف بشرط التام لا يترجم بعض وجوه فاذا تعين الوا
 مراد به بدليل من الدلائل سقط اعتبار ارادة غيره فلا يجوز ان
 يراد به كل واحد من معنيين او معانية معا عندنا خلافا للشافعي
 ومن تبعه متمسكين بقوله تعالى الم ترون الله يسجد له من في
 السموات ومن في الارض والناس والجن والانس والحيوان والنبات

قوله لا يجوز ان يكون المراد به الواحد والواحد من كلام الترمذي وقوله في قوله لا يجوز ان يكون المراد به
 الواحد والواحد من كلام الترمذي وقوله في قوله لا يجوز ان يكون المراد به
 الواحد والواحد من كلام الترمذي وقوله في قوله لا يجوز ان يكون المراد به
 الواحد والواحد من كلام الترمذي وقوله في قوله لا يجوز ان يكون المراد به

الخشوع هو انقياد القلب
لله ونسبه قال الخشوع انقياد
القلوب للعلام والعبادة
والمشروع في الصلوة والعبادة
الخشوع في الصلاة والعبادة
الخشوع في الصلاة والعبادة

الخشوع هو انقياد القلب
لله ونسبه قال الخشوع انقياد
القلوب للعلام والعبادة
والمشروع في الصلوة والعبادة
الخشوع في الصلاة والعبادة
الخشوع في الصلاة والعبادة

والشعر والدواب وكثير من الناس فالسجود مشترك بين
معنيين مختلفين وضع للجهنم وهو سجود الناس للشيء
مع التذلل وهو سجود غير العقلاء وقد اريد المعنى هنا
حيث اسند السجود الى الناس غير العقلاء معا ولنا
از ارادة كل واحد من المعنيين جمع بين المتشابهين لان كل
واحد من معنييه تمام مفهوم اللفظ فاستعمل في احدها
يستلزم عدم ارادة الاخر واستعمل في الاخر يستلزم عدم
ارادة الاول فاستعمل فيهما يستلزم ان يكون كل واحد من معنييه
مراد وغير مراد وتوضيح ان اللفظ بمنزلة الكسوة للمعاني
والكسوة الواحدة لا يجوز ان يلبسها شخصان كل واحد بكما
في زمان واحد فكذا لا يجوز ان يدل اللفظ الواحد على
مفهومين معا في زمان واحد بحيث يكون كل واحد منهما تاما

والشعر والدواب وكثير من الناس فالسجود مشترك بين
معنيين مختلفين وضع للجهنم وهو سجود الناس للشيء
مع التذلل وهو سجود غير العقلاء وقد اريد المعنى هنا
حيث اسند السجود الى الناس غير العقلاء معا ولنا
از ارادة كل واحد من المعنيين جمع بين المتشابهين لان كل
واحد من معنييه تمام مفهوم اللفظ فاستعمل في احدها
يستلزم عدم ارادة الاخر واستعمل في الاخر يستلزم عدم
ارادة الاول فاستعمل فيهما يستلزم ان يكون كل واحد من معنييه
مراد وغير مراد وتوضيح ان اللفظ بمنزلة الكسوة للمعاني
والكسوة الواحدة لا يجوز ان يلبسها شخصان كل واحد بكما
في زمان واحد فكذا لا يجوز ان يدل اللفظ الواحد على
مفهومين معا في زمان واحد بحيث يكون كل واحد منهما تاما

اللفظ لا يكون له معنى واحد
بل يكون له معنىين مختلفين
فان كان اللفظ واحدا
فكان المعنى واحدا
فكان اللفظ واحدا
فكان المعنى واحدا

اللفظ لا يكون له معنى واحد
بل يكون له معنىين مختلفين
فان كان اللفظ واحدا
فكان المعنى واحدا
فكان اللفظ واحدا
فكان المعنى واحدا

اللفظ لا يكون له معنى واحد
بل يكون له معنىين مختلفين
فان كان اللفظ واحدا
فكان المعنى واحدا
فكان اللفظ واحدا
فكان المعنى واحدا

اللفظ لا يكون له معنى واحد
بل يكون له معنىين مختلفين
فان كان اللفظ واحدا
فكان المعنى واحدا
فكان اللفظ واحدا
فكان المعنى واحدا

اللفظ لا يكون له معنى واحد
بل يكون له معنىين مختلفين
فان كان اللفظ واحدا
فكان المعنى واحدا
فكان اللفظ واحدا
فكان المعنى واحدا

اللفظ لا يكون له معنى واحد
بل يكون له معنىين مختلفين
فان كان اللفظ واحدا
فكان المعنى واحدا
فكان اللفظ واحدا
فكان المعنى واحدا

وهذا قال في
تفسيره في قوله
فانما يكون

ان هذا اي عدم الجمع بين مفرد مشترك مذهب اصحابنا
استشهادا بامسائلهم وفي بعض النسخ وقال محمد بن ابي
لوالى بنى فلان ولهم مولى من اهل وبنهم الذين اعتقوا بنى
فلان ومولى من اسفل وبنهم الذين اعتقهم بنو فلان ولفظ المولى
مشترك بينهما فأتى الموصى قبل الباز بطلت الوصية في
حق الفرقين لجهالة الموصى لانهما غير عيّنين لا مستحالة
الجمع لان المشترك لا عموم له وعدم الرجحان لعدم المرجح والرجح
بلامرجح باطل ويرد نقض على هذا الاصل وهو انه لا عموم
للمشترك او على هذه المسئلة وهو قوله لاستحالة الجمع ما لو
حلف لا يكلم مولى بنى فلان فانه يتنا ولا الاعلى والاسفل
والجواب منهم من جوز تقييد المشترك في ألفه فعله قولهم لا
يرد التقييد واما على قوله الاكثر فان المعنى الذي ادعاه الى
التميز بغضه اياهم وهو غير متفاو فيهما فدل على ان المراد
لا يكلم من بينه وبين بنى فلان ولا العتاقة وهو غيرهما وهذا
من قبيل ترك الحقيقة بدلالة من قبل المتكلم او يقال لان احدهما
مراد بعبارة القول والاخر بدلالة لما ذكرنا من معنى البغض
وهذا كمن حلف لا يضرب امراته فمن شربها او عضها كان

لا يكون عطف على قوله
اجمع له وهذا قال في
لما هو من عدم بطلان الوصية
اجمع له وهذا قال في
لما هو من عدم بطلان الوصية
اجمع له وهذا قال في
لما هو من عدم بطلان الوصية

انما يكون عدم الجمع بين مفرد مشترك مذهب اصحابنا
استشهادا بامسائلهم وفي بعض النسخ وقال محمد بن ابي
لوالى بنى فلان ولهم مولى من اهل وبنهم الذين اعتقوا بنى
فلان ومولى من اسفل وبنهم الذين اعتقهم بنو فلان ولفظ المولى
مشترك بينهما فأتى الموصى قبل الباز بطلت الوصية في
حق الفرقين لجهالة الموصى لانهما غير عيّنين لا مستحالة
الجمع لان المشترك لا عموم له وعدم الرجحان لعدم المرجح والرجح
بلامرجح باطل ويرد نقض على هذا الاصل وهو انه لا عموم
للمشترك او على هذه المسئلة وهو قوله لاستحالة الجمع ما لو
حلف لا يكلم مولى بنى فلان فانه يتنا ولا الاعلى والاسفل
والجواب منهم من جوز تقييد المشترك في ألفه فعله قولهم لا
يرد التقييد واما على قوله الاكثر فان المعنى الذي ادعاه الى
التميز بغضه اياهم وهو غير متفاو فيهما فدل على ان المراد
لا يكلم من بينه وبين بنى فلان ولا العتاقة وهو غيرهما وهذا
من قبيل ترك الحقيقة بدلالة من قبل المتكلم او يقال لان احدهما
مراد بعبارة القول والاخر بدلالة لما ذكرنا من معنى البغض
وهذا كمن حلف لا يضرب امراته فمن شربها او عضها كان

المراد بعبارة القول والاخر بدلالة لما ذكرنا من معنى البغض
وهذا كمن حلف لا يضرب امراته فمن شربها او عضها كان

المراد بعبارة القول والاخر بدلالة لما ذكرنا من معنى البغض
وهذا كمن حلف لا يضرب امراته فمن شربها او عضها كان

لا فان صورة عدم الاصطلاح على اربعة احوال كما سيظهر بطلان دعوى المشتري اذ لو كان لا يثبت الوصف في تلك الصورة ١٢ هـ فتنا
 بين مفهومه المشتري ومن ههنا صاحبنا ان لو كان كذلك لما نقل الدم ١٣ قوله عليهم خاضع ١٤ سقوا ١٥ قوله واراضهم ١٦ ويزينهم ١٧ وكان
 يستعمل انما لما هو مخصوص بالانفاق كما ترى في المراءى لاجل ذلك فحدث نقلا ههنا عند ما قالوا انما يرضع من لبنه ١٨ قوله انما يرضع من لبنه ١٩
 فنقروا احد من الرضاعين ٢٠ بعض الرضاع كما سيظهر ذلك انما يشاء والله تعالى خير فاقبالوا ما اتفقهم ههنا عدم الجمع بين معنى
 المشتري عند صاحبنا وقد حصل من نقل قول الامام محمد ٢١ فلا ريب ان الرضاعين ٢٢ نقلا من قول الامام محمد
 لا فان صورة عدم الاصطلاح على اربعة احوال كما سيظهر بطلان دعوى المشتري اذ لو كان لا يثبت الوصف في تلك الصورة ١٢ هـ فتنا
 بين مفهومه المشتري ومن ههنا صاحبنا ان لو كان كذلك لما نقل الدم ١٣ قوله عليهم خاضع ١٤ سقوا ١٥ قوله واراضهم ١٦ ويزينهم ١٧ وكان
 يستعمل انما لما هو مخصوص بالانفاق كما ترى في المراءى لاجل ذلك فحدث نقلا ههنا عند ما قالوا انما يرضع من لبنه ١٨ قوله انما يرضع من لبنه ١٩
 فنقروا احد من الرضاعين ٢٠ بعض الرضاع كما سيظهر ذلك انما يشاء والله تعالى خير فاقبالوا ما اتفقهم ههنا عدم الجمع بين معنى
 المشتري عند صاحبنا وقد حصل من نقل قول الامام محمد ٢١ فلا ريب ان الرضاعين ٢٢ نقلا من قول الامام محمد

[illegible]

و بلى في تقديم قول علي بن خنيد المصنف توقيما من الاصل الى الاعلى والله اعلم بالصواب ١٢

[illegible]

مظاهر اللفظ مثل مشترك بين الحرمة والكرامة فلا يترجح جهة

منزلے اوکاے پر جمع الی البیۃ لیںکشف حکم فارقال اردت

اردت الظاهر فبوظها لانه تشبيه بجميعها وهو شتم التشبيه

از قالل اذت الطلاق فموطلاق باش لانیه تشبیه بالام فی الحقة

بشيء لا يلاز الفظ مشترك من المعاني الثلاثة فلا يترجح أحد

لهم عدم الجمع بين المعاني المشتركة لانه لو جاز الجمع لثبت المعاني

الحل يتوجه جهة الحق لقوله عليه السلام ما اجتمع الحلال والحرام

علم الکتاب والحدیث الاصل الا الثابت یقیناً لانزل بالکتاب

عَلَى الْمَدِينَةِ وَالْمَدِينَةِ وَالْمَدِينَةِ

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

۱۲۰ العنب شرب خالص
۱۲۱ شراب قابضه
۱۲۲ من خبیران فی قطع النفوس

قوله مشترك يكون على
لفظ المشترك كما ينبغي على
ان يدل ذلك على
ذكرنا انها لا يجب الاتفاق
فما سوى الاتفاق لا يجب الاتفاق
ما سوى الاتفاق لا يجب الاتفاق
ما سوى الاتفاق لا يجب الاتفاق

في الكلام بيننا وبينه المثل
قوله مشترك يكون على
لفظ المشترك كما ينبغي على
ان يدل ذلك على
ذكرنا انها لا يجب الاتفاق
فما سوى الاتفاق لا يجب الاتفاق
ما سوى الاتفاق لا يجب الاتفاق
ما سوى الاتفاق لا يجب الاتفاق

قوله مشترك يكون على
لفظ المشترك كما ينبغي على
ان يدل ذلك على
ذكرنا انها لا يجب الاتفاق
فما سوى الاتفاق لا يجب الاتفاق
ما سوى الاتفاق لا يجب الاتفاق
ما سوى الاتفاق لا يجب الاتفاق

مشترك بين المثل صورة وبين المثل معنى وهو القيمة وقد اريد
المثل من حيث المعنى بهذا النص في قتل الحمار والعصفور وهو
بالاتفاق فلا يرد المثل من حيث الصورة اذ لا محمول للمعنى
اصلا فسقط اعتبار الصورة لاستحالة الجمع فيه اعتراض
من وجه احدها ان المثل في الاطلاق ينصرف الى الصور لانه هو
الحماثل والمشا به واما القيمة فانما يكون مثالا مجازا فلا يكون لفظ
المثل مشتركاً او المشترك ما وضع للمعنيين لكان منهما بطريق
الحقيقة وهذا حقيقة في التظير ومجاز في غيره فلا يكون
مشتركا وثانيها لان سلم ان القيمة فيما لا تظير له كالحمار وان
بهذا النص كيف وان الحمار والعصفور ليسا من النعم فلا
يتنا ولهما النص فلا يكون للمعنى مراد بالاتفاق وثالثها ان
الصحابة اوجبوا التظير من حيث الخلقة والتظير في النعمة وفي
التظير وجاز اليوحش والارنب ولم ينقل فيه خلاف اذ
اجماعا على ان الصورة هو المراد سواء كان مشتركاً او حقيقة
ومجازا قال ثم اذ ترجح من المشترك بعض وجهه بغالب
ان يدل ظنه سواء كان خيرا لواحدا والقياس لان خيرا لواحدا
اي يفيد العلم بغالب لانه كما تقر بصير مؤلا

بأنه لا يمكن ان يكون
قوله مشترك يكون على
لفظ المشترك كما ينبغي على
ان يدل ذلك على
ذكرنا انها لا يجب الاتفاق
فما سوى الاتفاق لا يجب الاتفاق
ما سوى الاتفاق لا يجب الاتفاق
ما سوى الاتفاق لا يجب الاتفاق

قوله مشترك يكون على
لفظ المشترك كما ينبغي على
ان يدل ذلك على
ذكرنا انها لا يجب الاتفاق
فما سوى الاتفاق لا يجب الاتفاق
ما سوى الاتفاق لا يجب الاتفاق
ما سوى الاتفاق لا يجب الاتفاق

النكاح في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره مشتركة بين العقد
 والوطى فجاء بعض اصحابنا على الوطى بدلالة قوله وجاءت قاريا
 عن النكاح فان قيل النكاح في الاصل وضع للضم على ما عليه
 شواهد استعماله وهو موجود في الوطى حقيقة وانما يستعمل
 للعقد مجازا لانه سبب للوطى قال الشيخ فخر الاسلام النكاح
 في الوطى وفي العقد مجاز فلما قد اشتركة فيه استعمالا شاعرا
 للوطى والعقد على السواء فكان محتملا لكونها عند الاطلاق
 على انه وان كان حقيقة في الوطى لكونها مجازا للمعارف في
 سبق الفهم اليه حتى كانت حقيقة عرفية للعقد كما كانت
 حقيقة وضعية للوطى وهذا هو الاشتراك وكذلك كناية
 الطلاق كالباين مثلا لانه مشترك بينهما ان يكون بين البين
 وان يكون من البين والذمي من البين يعمدان يكون معناه
 انها امتازة عن النكاح او عن اقترانها في الحسب والجمال او في
 النسب وفي غير ذلك وكذلك بنة وبثلة بمعنى القطع
 يحتمل احتمالات كثيرة لكنها في حال مذكورة الطلاق بان سالت
 هي طلاقها او غيرها كانت طلاقا تاويلا بان المراد بها
 الانقطاع عن وصلة النكاح بدلالة الحاقه قال وعلى هذا

كما قال الشافعي في ضمنه ان قوله معطوف بـ وهذا كما يكون اتمام كلامه

قوله في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره مشتركة بين العقد
 والوطى فجاء بعض اصحابنا على الوطى بدلالة قوله وجاءت قاريا
 عن النكاح فان قيل النكاح في الاصل وضع للضم على ما عليه
 شواهد استعماله وهو موجود في الوطى حقيقة وانما يستعمل
 للعقد مجازا لانه سبب للوطى قال الشيخ فخر الاسلام النكاح
 في الوطى وفي العقد مجاز فلما قد اشتركة فيه استعمالا شاعرا
 للوطى والعقد على السواء فكان محتملا لكونها عند الاطلاق
 على انه وان كان حقيقة في الوطى لكونها مجازا للمعارف في
 سبق الفهم اليه حتى كانت حقيقة عرفية للعقد كما كانت
 حقيقة وضعية للوطى وهذا هو الاشتراك وكذلك كناية
 الطلاق كالباين مثلا لانه مشترك بينهما ان يكون بين البين
 وان يكون من البين والذمي من البين يعمدان يكون معناه
 انها امتازة عن النكاح او عن اقترانها في الحسب والجمال او في
 النسب وفي غير ذلك وكذلك بنة وبثلة بمعنى القطع
 يحتمل احتمالات كثيرة لكنها في حال مذكورة الطلاق بان سالت
 هي طلاقها او غيرها كانت طلاقا تاويلا بان المراد بها
 الانقطاع عن وصلة النكاح بدلالة الحاقه قال وعلى هذا

من
 الى النزاع في الدنيا
 يلبس الصوف البير بالانام
 لمهل الالام مال الكثرة الميل الى الضلالت
 سموه بالمال لهذا قالوا ان لا يكون
 والضعف ما لا ينفع من الشقة والنفس له
 تقدر على جعل بالدار لهم قاتنا بالانام
 من لا يملك هذا الضرب و
 ان يكون لك جيب من المثل كما اقرب
 لا يملكه لان من المثل لا يكون غاميا
 الا على الدارهم من منار على الوجوه
 للابن فلما تغضب نفسا والدارهم
 لصون الهم اليك انباء ١٢
 ارجو ان يحسن

١٥
 وتوزيع بعض الخ وهذا
 القول بوجه الى الشئ ذك
 فتوقف فيه وطلب في
 المراد منه فافاد حصل التعيين من
 جهة الخاطب
 بوجهين اولهما
 الثاني
 الثالث
 الرابع
 الخامس
 السادس
 السابع
 الثامن
 التاسع
 العاشر
 الحادي عشر
 الثاني عشر
 الثالث عشر
 الرابع عشر
 الخامس عشر
 السادس عشر
 السابع عشر
 الثامن عشر
 التاسع عشر
 العشرون
 الحادي والعشرون
 الثاني والعشرون
 الثالث والعشرون
 الرابع والعشرون
 الخامس والعشرون
 السادس والعشرون
 السابع والعشرون
 الثامن والعشرون
 التاسع والعشرون
 الثلاثون

[illegible]

في الحقيقة لا يوجد في اللغة شيء يعينه فهو حقيقة له اي ذلك الشيء
 ولو استعمل في اللفظ في غيره لم يغير من معناه يكون محاربا
 الرضعة تعين اللفظ بازاء المعنى بنفسه ليدل عليه بنفسه
 بلا واسطة قرينة وهذا كالاسد فانه موضوع للميل
 للمخصوص بحيث يدل عليه عند الاطلاق ولا تضام قرينة
 فكان حقيقة فيه ولو استعمل في الرجل الشجاع كان محاربا
 فاذا عرفت معنى الوضع فاعلم ان الحقيقة ثلاثة اقسام

١- حقيقة تسمى حقيقة اللفظ
 ٢- حقيقة تسمى حقيقة المعنى
 ٣- حقيقة تسمى حقيقة الموضوع

والحقيقة الاولى هي التي لا يتغير مع تغير اللفظ
 والحقيقة الثانية هي التي لا يتغير مع تغير المعنى
 والحقيقة الثالثة هي التي لا يتغير مع تغير الموضوع

٩٢
 اول ما يجب معرفته في هذا العلم
 ان اللفظ المستعمل في كل واحد من هذه الاربعة
 لا يغير معناه في غير ذلك
 ولا يغير معناه في غير ذلك

٤- حقيقة تسمى حقيقة الذات
 ٥- حقيقة تسمى حقيقة الصفات
 ٦- حقيقة تسمى حقيقة الكميات

٩٣
 فاعلم ان هذه الاربعة هي التي
 لا يتغير معناه في غير ذلك
 ولا يغير معناه في غير ذلك

٩٤
 فاعلم ان هذه الاربعة هي التي
 لا يتغير معناه في غير ذلك
 ولا يغير معناه في غير ذلك

وَجَارَانِ يُوَجِدُ مِثْلَهُ فِي زَيْدٍ
مِثْلًا لِدَيُّوتِ الشَّهْرِ ١٣

اذ الجاز مشتهر فيما بينهم بانه استعارة لغويها ووضع له العلاقة
 بينهما ولذا ترك التصريح بها كقضاء بشهرته فيما بينهم قال ثم
 الحقيقة مع الجاز لا يمتنعان رادة من لفظ واحد في وقت واحد
 قيد بالارادة اخر از عن اجتماعهما من حيث التناول الظاهر
 كما في الاستيصال الابداء فانه يدخل بنوا الابداء في الامان
 احتياطاً لشبهة التناول الظاهري وعن اجتماعهما من حيث
 احتمال اللفظ اياها وقال الشافعي جاز ارادتهما معاً لان
 يصلح مدلول اللفظ كالحقيقة ولا مانع من ارادتهما معاً الا
 به انه لو قال لا تنك ما نكح ابوك ويراد به العقد والوط
 لم يعتبر فيه استحالة كما لو صرح وقيل لا تنك ما نكح ابوك عقد
 ولا وطياً فانه ظن من غير استحالة وكما ان الحقيقة ثابتة
 ومستقرة في محله والمجاز متجاوز عن محله والشيء الواحد
 يستحيل ان يستقر في محله ويتجاوز عنه في حالة واحدة
 كما استحال ان يكون الثوب الواحد على الالبس ملكاً و
 مستعاراً في حالة واحدة ولكن هذا الوجه لما كان محل
 الاعتراض والجواب صفحنا عنها اخذنا عن التطويل الى
 الوجه المختار لاكثر المحققين وهو ان اهل اللغة لم يستعملوا

في الاستحالة في الجاز في قوله لا تنك ما نكح ابوك

قوله لا يمتنعان انه
 ولذا ترك التصريح بها
 كقضاء بشهرته
 فيما بينهم قال ثم
 الحقيقة مع الجاز
 لا يمتنعان رادة
 من لفظ واحد في
 وقت واحد
 قيد بالارادة
 اخر از عن
 اجتماعهما من
 حيث التناول
 الظاهر
 كما في
 الاستيصال
 الابداء
 فانه
 يدخل
 بنوا
 الابداء
 في
 الامان
 احتياطاً
 لشبهة
 التناول
 الظاهري
 وعن
 اجتماعهما
 من حيث
 احتمال
 اللفظ
 اياها
 وقال
 الشافعي
 جاز
 ارادتهما
 معاً لان
 يصلح
 مدلول
 اللفظ
 كالحقيقة
 ولا مانع
 من ارادتهما
 معاً الا
 به انه
 لو قال
 لا تنك
 ما نكح
 ابوك
 ويراد
 به
 العقد
 والوط
 لم يعتبر
 فيه
 استحالة
 كما لو
 صرح
 وقيل
 لا تنك
 ما نكح
 ابوك
 عقد
 ولا
 وطياً
 فانه
 ظن
 من
 غير
 استحالة
 وكما
 ان
 الحقيقة
 ثابتة
 ومستقرة
 في
 محله
 والمجاز
 متجاوز
 عن
 محله
 والشيء
 الواحد
 يستحيل
 ان
 يستقر
 في
 محله
 ويتجاوز
 عنه
 في
 حالة
 واحدة
 كما
 استحال
 ان
 يكون
 الثوب
 الواحد
 على
 الالبس
 ملكاً
 و
 مستعاراً
 في
 حالة
 واحدة
 ولكن
 هذا
 الوجه
 لما
 كان
 محل
 الاعتراض
 والجواب
 صفحنا
 عنها
 اخذنا
 عن
 التطويل
 الى
 الوجه
 المختار
 لاكثر
 المحققين
 وهو
 ان
 اهل
 اللغة
 لم
 يستعملوا

الحبيب غفران الشنة

تکثر احصاءها مع وفقها
دون الاخرى

اراد ان نصرف ۱۰۰۰

من الظاهر
التي علم
الانقياع
من الكلام
ولا يصيد

فمنها ما كان التهمة عن
الاستغناء عن

والأغنياء عنهم المشرك
والأغنياء عنهم المشرك

نحفظهمنا
عبد العزیز و فرزند و اما
نحفظ و اما تبع الحلاق
عبد الظاهر ابن سعد
المسند والاصل
ابو

وقد اريد به ما يحله اجماعا فلا يكون عينها مرادة لثلايلزم
 الجمع بين الحقيقة والمجاز وبشكل على هذا الاصل مسألة وهـ
 انه اذا قال الرجل زينب طالق وله امرأة معروفة بهذا الاسم
 فقال لامرأة اخرى وعينت ياها يقع الطلاق على تلك
 وعلى المعروفة جميعا وهو جمع بينهما ولئن قيل لعل اسم الاخرى
 ايضا زينب فينقض به اصل المشترك وهو انه لا عموم له ولما
 اريد الوقوع من اية الملامسة سقط اعتبار ارادة المسن لبيته
 لاجلان الجمع بينهما مستحيل قلنا ان مس المرأة باليد لا يراد بانية
 الملامسة وهو قوله **اَوَلَسْتُمُ النِّسَاءَ** الآية ببيان انه عند المسن
 النواقض ونقل عن الشافعي انه قال احرانية الملامسة على المس والى
 قلنا ان للمس حقيقة في المس باليد ومجاز في الوقاع وقد اريد به
 الوقاع بالانقضاء **وَحَيْثُ جَاءَ لِلْغَيْبِ الْيَقِينُ** بهذا التصرف لا يراد به
 المس باليد لئلا يمتنع الحقيقة والمجاز وقد اشتهر ان جمع بينهما
 لا يجوز وقال محمد اذا وصي شخص بماله **وَالْكَسْبُ** ماله اعتقدهم و
 لمواليه ماله اعتقدهم كانت الوصية لمواليه دون ماله ماله هذا
 اذا كان الرجل حرا الاصل واذا كان له ماله من ماله وماله من ماله
 كانت الوصية باطلة لا شذرك المولى بين الاعلى والاسفل

قال محمد بن بعض النسخ بل لا ويكرن الجوز تليلا على ١٥ صلي الله كوراى لار تالى محمد

[illegible]

واما انما هو في هذا قوله عليه السلام
 لا يفتقر الى العلم الا بالحق
 فاما انما هو في هذا قوله عليه السلام
 لا يفتقر الى العلم الا بالحق
 فاما انما هو في هذا قوله عليه السلام
 لا يفتقر الى العلم الا بالحق

فولم وني مشاور
للام محمد

فليكن عليه السلام
 وهو من صفته
 صا وعلما

فی کتاب المسیر الجید
 عن الکتاب فی المسیر
 الإبداع فی الامان وعدم
 ۹۷
 فی کتاب المسیر الجید
 عن الکتاب فی المسیر
 الإبداع فی الامان وعدم
 ۹۷
 فی کتاب المسیر الجید
 عن الکتاب فی المسیر
 الإبداع فی الامان وعدم
 ۹۷

بجاءت ١٢
قوله ام على سبيده ولم
هذا التنازل الظاهر مع
تجنبها يتجسط في الامان
من هذا القبيل لا اعتباره
للحال وهو صيغة
ستلزم الاصل عام
تبع اصلا والا صراحا
في الخبر ٥٦
الحقيقة انما

والعراق عن أه علامه
صحة النفع وعلامه

[illegible]

فقاله هذا اخذنا على الجواب المذكور بان جعلنا له مالا واذا سلمنا كوضع المده في الكيس والكيس في المبيت ١٢

١٢

فقاله هذا اخذنا على الجواب المذكور بان جعلنا له مالا واذا سلمنا كوضع المده في الكيس والكيس في المبيت ١٢

من الفقهاء على ان ينافض ما ذكر في بحث المؤل انه مشترك مؤل
بالوطى قلت بما يقع على العقد لانه اضيف الى الاجبينة وه
ليست بمحل الوطى فنزك حقيقته بدلالة المحل فصرت للمج
وهو العقد وهذا محل تامل او يقال انه وان كان في اصل وضعه
للوطن لكنه في العرف يراد به العقد فصار حقيقته عرفية له
فبالنظر الى ان كلا منهما حقيقة محتمل اللفظ احتمالا على السوء
كان مشتركوا وبالنظر الى اصل وضعه كان حقيقة في الوطى
ومجازا في العقد وان كان متعارفا واما تعيين العقد واللفظ لان
مبدأ الايمان على العرف ولا يوطى الاجبينة مهجور شرعا
فكان متروكا في العادة ولئن قال اذا حلف لا يضع قدمه في
دار فلان يحنث لو دخلها حافيا اوراقيا ولو حلف لا يسكن
في دار فلان يحنث لو كانت الدار ملكا فلان لو كانت باجرو
عارية وذللك جميع بين الحقيقة والمجاز وكذلك لو قال عبده
حر يوم يقدم فلان يقدم فلا زلزال او نهرا يحنث هذه
النفوض ترد على هذه الاصل وهو ان الجمع بين الحقيقة والمجاز
مستحيل منها ما اذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان يحنث
اذا دخلها حافيا او متعلا اوراقيا ووضع القدم حقيقة

فقاله هذا اخذنا على الجواب المذكور بان جعلنا له مالا واذا سلمنا كوضع المده في الكيس والكيس في المبيت ١٢

فقاله هذا اخذنا على الجواب المذكور بان جعلنا له مالا واذا سلمنا كوضع المده في الكيس والكيس في المبيت ١٢

[illegible]

8

٥٤
بأن اضطلع معكم ووضع
في الآراء بحيث يكون باقي
الذي رآه لا يقال عدا
في الذي

فقال له وضع القدم
فقال كلام الله
وضع

انما هو في فصار
ساح هذا قول للم
فقد صار مجازا
الجملة الحرفية

من الأدب
دلالة ظاهرية
مطلقاً

ويعطى من ان اللغز
حقيقه غايه

مختار بالادخل

هو الذي يملك على ان يبيع
الشارع

بما وافق الحرف
المصرع (اللفظ)
بجلاء والتوفيق
العربي

منه ما هو الملك

يراد به الدخول عرفا بطريق اطلاق اسم السبب على المسبب
 وضع القدم بعينه حتى لو وضع القدم ولم يدخل لا يحث
 لان مقصود الحالف الامتناع عن الدخول فصا كان قال لا يدخل
 والدخول عام يوجد حافيا ومتنعلا وراكبا فيعم الحث للعموم
 المجاز لا بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز وعن الثاني باز دار فلان يرد
 بها نسبة السكنى مجازا لان الباعث له على الحلف هو الغيظ
 لا حق من فلان وانما يحمل ذلك على الامتناع عن دخول دار يسكنها
 فلان ومن لا قاتره وهو يعبر المحلوكه وغيرها فاذا دخل دارا
 محلوكة لفلان وهو ساكن فيها فانه يحث لوجود السكنى لا
 لوجود الملك ولهذا لو كانت الدار محلوكة لفلان وهو غير ساكن
 فيها لا يحث كذا اذكر شمس الاثمة السرخس في اصول الفقه
 فكان عموم الحث للعموم نسبة السكنى مجازا عما لا بطريق الجمع
 بينهما فاقلت ذكر في فتاوى قاضي الامام فخر الدين وفي فتاوى
 الظهيرية يحث ايضا لو دخل دار محلوكة لفلان ولم يسكنها
 فلان وهذا هو الجمع بينهما قلت على هذه الرواية يجعل قوله لا
 فلان عبارة عما يضاف اليه مطلقا فيدخل في عموم الدار الميضية
 اليه بالسكنى والملك كذا قيل وعن الثالث ان اليوم اذا قرن

[illegible]

102

ط
و نه اذا دخل
المرء الى مسكنه
يخشى الخوف
اذا دخل الى
مسكنه فلا
يخشى الخوف

1

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠٣
بقيد صفحته
والعاقب دون عهده لانه لا فائدة
في تقييد كون الشخص ملحقا او معقلا بالزنا
لان لا يقبل التوقيف كونه مخيرة او مغفلة ولا
يعبر عن كونه عاويا او يمين او اكثر ثم تعلق
القانون بوجه تقييده بالموء في هذه مام
المعاقبة فيه حيث قال لان اليوم اذا اضيف
الافضل انه في فهم منه ان المعقب في الامتداد
وعند حصول المعاقبة اذا اضيف
فيهما النظر والاعمال فيه وبما الجواب ان المعقب
المعقب تساهل في اعتبار المعاقبة فيه حيث
لم يختلف الجواب لتوافق المعاقبة حيث
المعاقبة فيه موافق
فقال المعقب

قال ثم الحقيقة على ثلاثة أنواع متعذرة و مہجورة و مستعملة ففي
القسمين الاولين يصار الى المجاز بالاتفاق اذ المينو الحقيقة نظير
المتعذرة اذا حلف لا ياكل من هذه الشجرة او من هذا القدر
ينصرف ذلك الى ثمرة الشجرة و الى ما يحل في القدر حتى
لواكل من عين الشجرة او من عين القدر ينوع تكلف لا يحنث
قوله متعذرة و هي ما لا يمكن الوصول اليه الا بكلفة و مشقة
كامل الخلة فانه لا يוכל عينها الا بكلفة و مشقة و مہجورة و
هي ما ترك الناس العمل به و ان تيسر الوصول اليه كوضع
القدم و مستعملة و هي بخلافهما اي تيسر الوصول
اليه و لا يترك الناس و في القسمين الاولين
يصار الى المجاز بالاتفاق اذ المينو الحقيقة لان هذه الحقيقة
لا ترحم المجاز اذ الكلام عند الاطلاق لا ينصرف اليها
لتعذر الوصول اليها و لجهل انهاء العادة فيصا
الى المجاز حذرا عن الالغاء في كلام العاقل البالغ نظير
المتعذرة اذا حلف لا ياكل من هذه الشجرة او من هذه
القدر كان حقيقة الكلام فيهما اكل عين الشجرة و عين القدر
واكلهما متعذر لا يتيسر الوصول اليه الا بكلفة

[illegible][illegible]

قوله فيصا الى الجاه من قضا
ذكر السبب وازادة السبب
الشئ سبب الشئ وازادة السبب
فيها من الطعام فان قيل لا
يكون الاتصال بينهما ذكر الجاه
الجاه كما هو الظاهر فيكون
ان يكون الاتصال بينهما
ون في الجاه في قوله فيصا
يتم الجاه في قوله فيصا
كون العلة في قوله فيصا
فذكر العلة وازادة السبب
الحال في قوله فيصا
استوفيت الشئ في قوله فيصا
لا اله الا الله في قوله فيصا
فوجلت على ليل في قوله فيصا
لقد رزق ولا الطلقة في قوله فيصا
قوله فيصا في قوله فيصا
ان القطر في قوله فيصا
ولما عرفت في قوله فيصا
فلا بد ان يكون في قوله فيصا
فان قيل لا يكون في قوله فيصا
لقد رزق ولا الطلقة في قوله فيصا
قوله فيصا في قوله فيصا
من طعام في قوله فيصا
الكلام في قوله فيصا
كانت في قوله فيصا
ذلك في قوله فيصا

ومشقة فيصا الى الجاه وهذا لا الظاهر ان المتكلم لما امتنع
بالحلف عما يباشر فعله بلا كلفة ومشقة فيصا الى الجاه
في المستثنى له اكل الثمرة واكر ما يطبخ في القدر قالوا اذا كانت
الشجرة ما كولة كقصب السكر فيمينه على عنها وان لم
توكل فعله ثم نها وان لم تكن لها ثمرة كالخلاف فعله ثمها
وانما قلنا حقيقة الكلام اكل عين الشجرة والقدر لان من
التبعض كان معناه لا ياكل بعض الشجرة والقدر وبقا
ان يقول ان مرادها لا ابتداء الغاية وغيره من المعاني
محاذ عنه على ما عرفت في اللغة ذهب انه حقيقة للتبعض
ايض لكن لا يخفى ان قوله لا ياكل من هذا القدر لا يستقيم مع
التبعض وغيره الا بالابتداء فاذ كان للناسب لا ابتداء
كانت هي في المثال بطريق الحقيقة فلا يكون حقيقة الكلام
اكل عين القدر بل يكون الحقيقة اكل ما فيها ومنها قال وعلى هذا
ان على ان في المنعذرة والمنعذرة فيصا الى الجاه بالاتفاق
قلنا اذا حلف لا يشرب من هذا البئر ينصرف ذلك الى
حلفه الى الاعتراف مما احرقت الكرم لان من لا ابتداء الغاية
فيقتضه ان يكون ابتداء شربه من البئر وذلك في الكرم لا غير

فذكر العلة وازادة السبب
الحال في قوله فيصا
استوفيت الشئ في قوله فيصا
لا اله الا الله في قوله فيصا
فوجلت على ليل في قوله فيصا
لقد رزق ولا الطلقة في قوله فيصا
قوله فيصا في قوله فيصا
ان القطر في قوله فيصا
ولما عرفت في قوله فيصا
فلا بد ان يكون في قوله فيصا
فان قيل لا يكون في قوله فيصا
لقد رزق ولا الطلقة في قوله فيصا
قوله فيصا في قوله فيصا
من طعام في قوله فيصا
الكلام في قوله فيصا
كانت في قوله فيصا
ذلك في قوله فيصا
الذين كما لا يخفى او قلنا
بان يكون سبب التبعيض
للمتبعيض ما قاله في قوله فيصا
فخالف عما قاله في قوله فيصا
وقد بان ان كانا في قوله فيصا
الاقل في مقابلته لان الام في قوله فيصا
المتبعيض في قوله فيصا
لقد رزق ولا الطلقة في قوله فيصا
قوله فيصا في قوله فيصا
من طعام في قوله فيصا
الكلام في قوله فيصا
كانت في قوله فيصا
ذلك في قوله فيصا
الذين كما لا يخفى او قلنا
بان يكون سبب التبعيض
للمتبعيض ما قاله في قوله فيصا
فخالف عما قاله في قوله فيصا
وقد بان ان كانا في قوله فيصا
الاقل في مقابلته لان الام في قوله فيصا
المتبعيض في قوله فيصا
لقد رزق ولا الطلقة في قوله فيصا
قوله فيصا في قوله فيصا
من طعام في قوله فيصا
الكلام في قوله فيصا
كانت في قوله فيصا
ذلك في قوله فيصا

فذكر العلة وازادة السبب
الحال في قوله فيصا
استوفيت الشئ في قوله فيصا
لا اله الا الله في قوله فيصا
فوجلت على ليل في قوله فيصا
لقد رزق ولا الطلقة في قوله فيصا
قوله فيصا في قوله فيصا
ان القطر في قوله فيصا
ولما عرفت في قوله فيصا
فلا بد ان يكون في قوله فيصا
فان قيل لا يكون في قوله فيصا
لقد رزق ولا الطلقة في قوله فيصا
قوله فيصا في قوله فيصا
من طعام في قوله فيصا
الكلام في قوله فيصا
كانت في قوله فيصا
ذلك في قوله فيصا

[illegible]

فلا يشك به الحرية خفائها وعندها يصار الى الجواز وهو العتق
 لان الجواز خلف عنها في التكلم وقوله هذا انبي كلام صحيح
 موضوع لنبوة المعنى بصيغة وهو النبوة لا انه متمم الحقيقة
 ههنا قيصا الى الجواز وهو العتق لانه لازم النبوة فعتق كما
 اذا قال لعبد الذي يولد مثله مثله وهو معروف بالنسب
 واما اشتراط امكان الحقيقة في محل الجواز فتعريفه الا يرى
 قوله هذا اسد للشجاء استعادة صحيحة مع انه لا يتصور
 الاسد بته تحقيقا في الرجل الشجاء ويرد على لك قوله
 لعبد الصغير هذا جده فانه لا يعتق عليه مع ان لازم
 الجدية العتق وقد امتنع العرب بها فكان ينبغي ان يشك
 الجواز لكن الامام البرغوي ذكر انه لا رواية في قوله هذا جده

فلا يشك به الحرية خفائها وعندها يصار الى الجواز وهو العتق
 لان الجواز خلف عنها في التكلم وقوله هذا انبي كلام صحيح
 موضوع لنبوة المعنى بصيغة وهو النبوة لا انه متمم الحقيقة
 ههنا قيصا الى الجواز وهو العتق لانه لازم النبوة فعتق كما
 اذا قال لعبد الذي يولد مثله مثله وهو معروف بالنسب
 واما اشتراط امكان الحقيقة في محل الجواز فتعريفه الا يرى
 قوله هذا اسد للشجاء استعادة صحيحة مع انه لا يتصور
 الاسد بته تحقيقا في الرجل الشجاء ويرد على لك قوله
 لعبد الصغير هذا جده فانه لا يعتق عليه مع ان لازم
 الجدية العتق وقد امتنع العرب بها فكان ينبغي ان يشك
 الجواز لكن الامام البرغوي ذكر انه لا رواية في قوله هذا جده

فلا يشك به الحرية خفائها وعندها يصار الى الجواز وهو العتق
 لان الجواز خلف عنها في التكلم وقوله هذا انبي كلام صحيح
 موضوع لنبوة المعنى بصيغة وهو النبوة لا انه متمم الحقيقة
 ههنا قيصا الى الجواز وهو العتق لانه لازم النبوة فعتق كما
 اذا قال لعبد الذي يولد مثله مثله وهو معروف بالنسب
 واما اشتراط امكان الحقيقة في محل الجواز فتعريفه الا يرى
 قوله هذا اسد للشجاء استعادة صحيحة مع انه لا يتصور
 الاسد بته تحقيقا في الرجل الشجاء ويرد على لك قوله
 لعبد الصغير هذا جده فانه لا يعتق عليه مع ان لازم
 الجدية العتق وقد امتنع العرب بها فكان ينبغي ان يشك
 الجواز لكن الامام البرغوي ذكر انه لا رواية في قوله هذا جده

فلا يشك به الحرية خفائها وعندها يصار الى الجواز وهو العتق
 لان الجواز خلف عنها في التكلم وقوله هذا انبي كلام صحيح
 موضوع لنبوة المعنى بصيغة وهو النبوة لا انه متمم الحقيقة
 ههنا قيصا الى الجواز وهو العتق لانه لازم النبوة فعتق كما
 اذا قال لعبد الذي يولد مثله مثله وهو معروف بالنسب
 واما اشتراط امكان الحقيقة في محل الجواز فتعريفه الا يرى
 قوله هذا اسد للشجاء استعادة صحيحة مع انه لا يتصور
 الاسد بته تحقيقا في الرجل الشجاء ويرد على لك قوله
 لعبد الصغير هذا جده فانه لا يعتق عليه مع ان لازم
 الجدية العتق وقد امتنع العرب بها فكان ينبغي ان يشك
 الجواز لكن الامام البرغوي ذكر انه لا رواية في قوله هذا جده

فلا يشك به الحرية خفائها وعندها يصار الى الجواز وهو العتق
 لان الجواز خلف عنها في التكلم وقوله هذا انبي كلام صحيح
 موضوع لنبوة المعنى بصيغة وهو النبوة لا انه متمم الحقيقة
 ههنا قيصا الى الجواز وهو العتق لانه لازم النبوة فعتق كما
 اذا قال لعبد الذي يولد مثله مثله وهو معروف بالنسب
 واما اشتراط امكان الحقيقة في محل الجواز فتعريفه الا يرى
 قوله هذا اسد للشجاء استعادة صحيحة مع انه لا يتصور
 الاسد بته تحقيقا في الرجل الشجاء ويرد على لك قوله
 لعبد الصغير هذا جده فانه لا يعتق عليه مع ان لازم
 الجدية العتق وقد امتنع العرب بها فكان ينبغي ان يشك
 الجواز لكن الامام البرغوي ذكر انه لا رواية في قوله هذا جده

عناية
في الملك بلا واسطة
والبنو لانها من جبار
الشاريين جبار

۱۲
 بیت للعبد
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

منه

[illegible]

المفهوم العليم بطرق
العلمية من غير
تقيد بالحدود
لا نهى الى كماله
موجود في كل
شيء من الوجودات
والتجارب
والايمان
والعقلانية

✓

قوله لا هذا اللفظ
نفسه الجواب نعم اذا
نفسه الجواب نعم اذا

من غيره هذه اثبات النبوة لشوكتها من غيره
حيث لا تحرم عليه

ولا يجعل مجازاً عن الطلاق مع نه كلام قام مقيد بنفسه بل

صا الكلام لغوا بسواء كانت المرأة اصغر سنا منه واكبر لان

هذا اللفظ لو صح معناه لكان منافيا للنكاح فيكون منافيا

الحكمه وهو الطلاق وتقرير الجواب نه لا يمكن ان يجعل مجازا

عن الطلاق المحرم لان حقيقة البتية منافية للنكاح

فكانت منافقة لحكمته وهو الطلاق لان من احكام النكاح

فلا يصح ان يذكر السننة ويراد بها الطلادة لانها متنافان

ولا استعانة مع وجود التنازع المذكور في السنة ٥٤ فإذ السنة

لا تتنافى شعرة الماء الا تسمى الا بالاء والاولا

وَأَمَّا أَنْتَ يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ فَاعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم بَعْدَهُ إِلَهاتٌ إِنَّكُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ

مِنْهُ يَخْرُجُ السَّمُومُ فِي يَوْمٍ ذُو نَبَرٍ مُّطَهَّرٍ

وَلَقَدْ نَزَّلْنَاهُ بِقُرْآنٍ مُّبِينٍ ۚ وَمَنْ يَفْعَلْ بِهِ يَسْتَفِضِلْهُ ۚ وَمِنْ أَجْلِ مَا تَفْعَلُونَ ۚ

سند مبارک و شایع وجود و تصدیق بین ما بوجه خاص

مستحق الحرية الا ان سجناءه الاسد لا يسايجم سجناء

ان الشيخ في هذه الايام امضى مطلقا من هذه البلاد ولا تقاوة بخلافه في البست

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ دَانَ دَانِيًا أَوْ دَانَتْهُ دَانِيَةٌ فَلَيْسَ بِنَبِيٍّ

مطلق ومعنى التخيير هو ما يقع فيه الاختيار بين شيئين أو أكثر
والاختيار هو ما يقع فيه الاختيار بين شيئين أو أكثر
والاختيار هو ما يقع فيه الاختيار بين شيئين أو أكثر

بينهم الشقاق والامتناع هذه الخرافة اي فهو بلا عيب والصدق وهو الشجاع استورا في الكون في فكنا الضالون

[illegible][illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء دليلاً على قدرته وقدرته على كل شيء

قوله زوال ملك الرتبة الاولى
نعم كون زوال ملك الرتبة الاولى
ملك المتعة اذ العلة ما يكون موضوعا لعلته
شيء مؤثر في ذاته بلا واسطة ولا في
المتعلق به كالملك في الرتبة الاولى
فلا يكون مشروعا في الرتبة الاولى
فلا يكون مشروعا في الرتبة الاولى
فلا يكون مشروعا في الرتبة الاولى

قوله زوال ملك الرتبة الاولى
نعم كون زوال ملك الرتبة الاولى
ملك المتعة اذ العلة ما يكون موضوعا لعلته
شيء مؤثر في ذاته بلا واسطة ولا في
المتعلق به كالملك في الرتبة الاولى
فلا يكون مشروعا في الرتبة الاولى
فلا يكون مشروعا في الرتبة الاولى
فلا يكون مشروعا في الرتبة الاولى

قوله زوال ملك الرتبة الاولى
نعم كون زوال ملك الرتبة الاولى
ملك المتعة اذ العلة ما يكون موضوعا لعلته
شيء مؤثر في ذاته بلا واسطة ولا في
المتعلق به كالملك في الرتبة الاولى
فلا يكون مشروعا في الرتبة الاولى
فلا يكون مشروعا في الرتبة الاولى
فلا يكون مشروعا في الرتبة الاولى

لزوال ملك المتعة والعلة للتحللة وهي زوال ملك الرتبة مضافة
الى التخيير فعلم ان المراد به مطلق السبب وانما اكد بالمحض لان
السبب قد يسمى علة مجازا فدفح به ذلك الاحتمال فالاول منهما
اي اتصال بين العلة والحكم يوجب صحة الاستعارة من
الطرفين حتى جاز ذكر العلة وارادة الحكم وكذا عكسه لان
كل واحد منهما مفتقر الى الاخر اذ الحكم لا يثبت الا بعلة فيكون
مضافا اليها وتابعها لهما من حيث الوجود والعلة لم تشرع
الا لحكمها حتى لا تكون مشروعة في محل لا تتصور شرع
الحكم فيه نحو بيع الحر ونكاح المحرم فكانت مفتقرة الى الحكم
وتابعة من حيث الغرض واذا كان كذلك استوى اتصال كل واحد
منهما بالآخر فيجوز الاستعارة من الجانبين
والثاني اي الاتصال بين السبب والحكم يوجب
تلقزم المخالفة بين زعمي الله والله لان الله جعل مثلا لا حلا لصل اتصال الموصوف وذهب الله الى
ما حاصله ان السببية والسببية من قبيل الاتصال المصنوع قلنا لا مخالفة لان التوفيق بينهما
اذ السبب على تعيين احدهما ما يكون علة لعلة الحكم فانزل الله هذه السبب منزلة عين العلة وجعل
واسطة حقيقة العلة كان لم يكن لان الحكم ترتب على هذه السبب لولا ما كل من السبب العلة فلا جعل له
الاتصال الموصوف بهذه الاعتبار قال الله في مطلق السبب يفسد اسم بكت هذا الاتصال في القسم الاخر حقيقة
انما يسمى بالسبب المحض رعاية يمكن من مل الحكم والمصلحة لزوما متفصيا مجر ورا اقول جعل التوكيد باللفظ
وضا لعم المذكور كما فعله الله غير صحيح اذ الدفع يقتضي سبق المدفوع والاتصال المذكور غير ممكن الوجود
وتعد والاتصال في التفسير وايضا لفظ السبب ذكر في مقابلة العلة فضلا متقابلا بذكر اربعين المذكورين
بأنه المقابل لمراد لا يجوز ما عد من العقل فذكره في هذا المقابلة المتطابقة بينهما راجع الى حقيقة

قوله زوال ملك الرتبة الاولى
نعم كون زوال ملك الرتبة الاولى
ملك المتعة اذ العلة ما يكون موضوعا لعلته
شيء مؤثر في ذاته بلا واسطة ولا في
المتعلق به كالملك في الرتبة الاولى
فلا يكون مشروعا في الرتبة الاولى
فلا يكون مشروعا في الرتبة الاولى
فلا يكون مشروعا في الرتبة الاولى

قوله زوال ملك الرتبة الاولى
نعم كون زوال ملك الرتبة الاولى
ملك المتعة اذ العلة ما يكون موضوعا لعلته
شيء مؤثر في ذاته بلا واسطة ولا في
المتعلق به كالملك في الرتبة الاولى
فلا يكون مشروعا في الرتبة الاولى
فلا يكون مشروعا في الرتبة الاولى
فلا يكون مشروعا في الرتبة الاولى

ولا افتقاره اليه
لان اشتماله
ونعمته

[illegible][illegible]

فقد نص في المبدأ ان المطلق
 قد نص في المبدأ ان المطلق
 قد نص في المبدأ ان المطلق
 قد نص في المبدأ ان المطلق

فقد نص في المبدأ ان المطلق
 قد نص في المبدأ ان المطلق
 قد نص في المبدأ ان المطلق
 قد نص في المبدأ ان المطلق

يعتق في الفصلين لأنه إذا أشار إلى المعين فقد قصد نفي الملك
 عن المحل وذلك يحصل في المحل بأتمته متفردة وإذا لم يشر إلى
 المعين فقد قصد نفي الغنائين بنفسه والغناء لا يحصل إلا
 بملكه بحجة ما يعتق لوجود الشرط ولو عني بالملك الشرع
 وبالشراء الملك صححت نيت بطريق المجاز لأن الشراء علة الملك
 لأنه وضع لا يحجب الملك بلا واسطة والمالك حكمه فعمت
 الاستعارة بين العلة والمحلول من الطرفين لهذا
 أعني بالملك الشرع أو بعكسه مقصود بالتمثيل أما أياد
 المستثنين فليبان ما بين معنى الشراء ومعنى الملك من التفاوة
 حتى يحقق الاستعارة بنقل اللفظ من معنى إلى معنى وقوله
 إلا أنه فيما يكون تحفيظاً في حق لا يصدق في حق القضاء
 خاصة لمعنى التهمة لعدم صحة الاستعارة جواب اشكال
 مستدرك من كلامه في قوله تعالى

فقد نص في المبدأ ان المطلق
 قد نص في المبدأ ان المطلق
 قد نص في المبدأ ان المطلق
 قد نص في المبدأ ان المطلق

فقد نص في المبدأ ان المطلق
 قد نص في المبدأ ان المطلق
 قد نص في المبدأ ان المطلق
 قد نص في المبدأ ان المطلق

فقد نص في المبدأ ان المطلق
 قد نص في المبدأ ان المطلق
 قد نص في المبدأ ان المطلق
 قد نص في المبدأ ان المطلق

[illegible]

يجعله مجازا عن الازالة التي هي موجب الطلاق او عن اليقظ
 مسبب التحريم فان جعلته مجازا عن الاول يسبق ان يقع
 به الرجعي اذ هو موجب الطلاق وان جعلته مجازا عن الثاني
 كما قال الشيخ فخر الاسلام وغيره ونسب الفقهاء الفاء الطلاق
 التي لم تتعارف بكنائيا مثل البائن والحام مجازا لإحقيقه ولم
 يجعل عبارة عن الطلاق وانها عاملة بموجباؤها ولذلك
 جعلناها بواحدة فاقطعت بها الرجعة فذلك أي الازالة
 التي هي موجب لفظ التحريم لا يقطع ملك النكاح لان موجباها
 والملك للنفقة الذي ثبت بملك اليمين وذلك يعتمد
 ملك اليمين وانعدم ذلك في المتكوجة فلا يقبل زواله
 التحقيق في هذا المقام هو ما ذكره صاحب الميزان وهو
 اللفظ اذ استعير لشيء يكون العامل هو اللفظ للاستعارة
 انما صاعية عن اسم المستعار له كانه ذكر بما سمى مرجعا
 لما قول اصحابنا وعامة اهل الاصول وهذا لان
 استعارة على التشبيه بين الحقيقة والمجاز في معنى لازمها
 المقصود من استعارة الاسد للشجاع في قولنا هذا اسد
 وقد جمع باشارات شجاعة الاسد لا بامطلق الشجاع استنفاد

[illegible]

عدم جواز استعارة النوع
 قوله بالغة الله من
 الأسد فافهمه
 شجاعة الأسد
 وادركه العلف في الضرب
 واما نقصان شجاعة الاسد
 وهو الحكم وهذا كاستعارة النوع
 السبب ان ينفذ في الغرض
 لقيامه به فلو كان الذي
 منقطف وقابل الاستعارة الذي
 لا يلزم من اوان السبق انهم
 لا ينفذون لان الفهم متفق على الاستعارة
 لان ذلك الاستعارة
 الاسد

في وجوبه فذلك الشائع العام لسلك طريق المجاز في
 من هب اهل اللغة وعلى هذا اي على استعارة السبب
 للحكم صحيحة لغة وشرا فانقول ينعقد النكاح بلفظ
 التملك والهبة والبيع لان الهبة بحقيقتها توجب ملك
 الرقبة وملك الرقبة توجب ملك المتعة في الاما
 فكانت الهبة سببا محضا لثبوت ملك المتعة فجاز
 ان يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التملك والبيع و
 ينعكس حتى لا ينعقد بالبيع والهبة بلفظ النكاح
 فانقلت ملك المتعة في النكاح غير ما ثبت في ملك اليهين
 فان الاول يتعلق به محلة الطلاق واليمين والظهار ونحو
 والثاني لا يقدرك كانه فلم يكن الفاظ التملك سببا
 لهذا النوع من ملك المتعة قلت ملك المتعة عبارة عن
 الانتقام والوطى وهو لا يختلف في ملك النكاح ملك اليهين
 وتغايرا لاحكام تغايرها حال الا اذا تافاه في باب النكاح

في وجوبه فذلك الشائع العام لسلك طريق المجاز في
 من هب اهل اللغة وعلى هذا اي على استعارة السبب
 للحكم صحيحة لغة وشرا فانقول ينعقد النكاح بلفظ
 التملك والهبة والبيع لان الهبة بحقيقتها توجب ملك
 الرقبة وملك الرقبة توجب ملك المتعة في الاما
 فكانت الهبة سببا محضا لثبوت ملك المتعة فجاز
 ان يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التملك والبيع و
 ينعكس حتى لا ينعقد بالبيع والهبة بلفظ النكاح
 فانقلت ملك المتعة في النكاح غير ما ثبت في ملك اليهين
 فان الاول يتعلق به محلة الطلاق واليمين والظهار ونحو
 والثاني لا يقدرك كانه فلم يكن الفاظ التملك سببا
 لهذا النوع من ملك المتعة قلت ملك المتعة عبارة عن
 الانتقام والوطى وهو لا يختلف في ملك النكاح ملك اليهين
 وتغايرا لاحكام تغايرها حال الا اذا تافاه في باب النكاح

في وجوبه فذلك الشائع العام لسلك طريق المجاز في
 من هب اهل اللغة وعلى هذا اي على استعارة السبب
 للحكم صحيحة لغة وشرا فانقول ينعقد النكاح بلفظ
 التملك والهبة والبيع لان الهبة بحقيقتها توجب ملك
 الرقبة وملك الرقبة توجب ملك المتعة في الاما
 فكانت الهبة سببا محضا لثبوت ملك المتعة فجاز
 ان يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التملك والبيع و
 ينعكس حتى لا ينعقد بالبيع والهبة بلفظ النكاح
 فانقلت ملك المتعة في النكاح غير ما ثبت في ملك اليهين
 فان الاول يتعلق به محلة الطلاق واليمين والظهار ونحو
 والثاني لا يقدرك كانه فلم يكن الفاظ التملك سببا
 لهذا النوع من ملك المتعة قلت ملك المتعة عبارة عن
 الانتقام والوطى وهو لا يختلف في ملك النكاح ملك اليهين
 وتغايرا لاحكام تغايرها حال الا اذا تافاه في باب النكاح

في وجوبه فذلك الشائع العام لسلك طريق المجاز في
 من هب اهل اللغة وعلى هذا اي على استعارة السبب
 للحكم صحيحة لغة وشرا فانقول ينعقد النكاح بلفظ
 التملك والهبة والبيع لان الهبة بحقيقتها توجب ملك
 الرقبة وملك الرقبة توجب ملك المتعة في الاما
 فكانت الهبة سببا محضا لثبوت ملك المتعة فجاز
 ان يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التملك والبيع و
 ينعكس حتى لا ينعقد بالبيع والهبة بلفظ النكاح
 فانقلت ملك المتعة في النكاح غير ما ثبت في ملك اليهين
 فان الاول يتعلق به محلة الطلاق واليمين والظهار ونحو
 والثاني لا يقدرك كانه فلم يكن الفاظ التملك سببا
 لهذا النوع من ملك المتعة قلت ملك المتعة عبارة عن
 الانتقام والوطى وهو لا يختلف في ملك النكاح ملك اليهين
 وتغايرا لاحكام تغايرها حال الا اذا تافاه في باب النكاح

2

فان قيل لفظ الزنا جامع بين
الزنا والجماع

فقد قلنا ثم ان الصديق
قلنا ان الصديق

و
معلمه
و
معلمه
و
معلمه

فمن غلات اللفظ

لفظ میگویند المراد به نظر
الاستعمال بالاعتدال

نظير كون المراد بـ

منه لا يستغنى
عن اربابا جليلين
الظاهر
فمنهج

صريح لفظها ولهذا في زيادة الوضوح والكشف التام في
صريحاً لانه فعل بمعنى فاعل من صرح اي خلص^{له} وانكشف^{له}
منه سمي القصر صرحا لظهوره وارتفاعه على سائر الانبياء
فان قيل يدخل في تعريفه الظاهر والنصر والمفسر والمحكم قلت
لا يستبعد ان يصل وبعض اقسام هذا التقسيم مثلاً لاقسام
من التقسيم الاخر الخاص يكون حقيقة ويكون صريحاً والفرق
بينهما بالاعتبار وذلك بين الصريح والظاهر ان ظهوره
بالاستعمال وظهور الظاهر بنفس الكلام وظهور النصر
بالسوق وحكمه^{له} حكم الصريح انه يوجب ثبوت معناه
بأي طريق كان من اخبار او نعت او نداء ومن حكمه^{له} انه يستغنى
عن البينة وعلى هذا قلنا اذا قال انت طالق وطلقك او
يا طالق يقع به الطلاق نوى به الطلاق اوله^{له} ولم ينو وكذلك
لو قال بعد انت حراً حررتك او يا حرة فوقع به العتاق ونوى

[illegible][illegible]

انما اعتبارها في ما كان
فيها الوضوء والركوع

مفسر الامام محمد بن ابي اسحاق
ابو اسحاق محمد بن ابي اسحاق
ابو اسحاق محمد بن ابي اسحاق

[illegible]

انما اعتبارنا في هذا المقام ان

مفسر الامام محمد بن ابي اسحاق
ابو اسحاق محمد بن ابي اسحاق
ابو اسحاق محمد بن ابي اسحاق

[illegible][illegible]

برخی از اینها - سر و کار با مسائل اجتماعی دارند -

9

[illegible]

قوله اداء الفريضة
 الصلوة بين الفريضة
 لان اداء مطلق الفريضة
 كما لو كان في حكم
 ايضا راجي
 قوله اداء الفريضة
 ولما كان مقتضى
 لم يقتضه الاقتداء بالمتقدمين
 بل قالوا لا يقتضيه الاقتداء بالمتقدمين
 الواقعة حتى جازوا
 الفريضة بالمتقدمين
 المقتضى قراءة الفاتحة والمقدمة
 المعتدلة الصلوة على المقتضى
 لا يجوز ان يكون على غير مقتضى
 وهذا في اامة التيمم للصوم
 من هبهم غايه الصلوة على
 هذا لا يلزم الذي على الحقيقة
 لانهم قالوا ان الاقتداء
 هو الاقتداء بدين الشافعي
 ان الامام صاحب الخلاف
 يجوز اقتداءه بالمتيمم

الاطلاق عملا بصريح لفظ التطهير فجعله سائر المحدثات
 طهارة ضرورية حتى اقتصر طهوبه في حق فرض واحد
 دون غيره يكون تركا للعمل بهذا النص وعلى هذا الاختلاف
 يخرج المسائل على المذهبين من جوازها قبل الوقت واداء
 الفريضة بتيمم واحد وامامة التيمم للمتوضين وجوازها
 بدون خوف تلف النفس والعضو بالوضوء وجوازها
 للعبد والجنازة وجوازها بنية الطهارة فمنها التيمم عنده
 لا يجوز قبل وقت الصلوة لان الضرورة الى اسقاط الفرض
 انما يتيمم في وقت الصلوة فلا يجوز قبلها ومنها انه
 لا يصح اداء الفريضة بتيمم واحد عنده لانه لا يثبت
 بالضرورة يتقدم بقدرها والضرورة يرتفع بالفرض
 الواحد لكن الداعية الى فرض الاخر هي الضرورة المتقدمة
 فيجب لها تيمم آخر ومنها اامة التيمم للمتوضين فانها
 لا يصح عنده لانه طهارة ضرورية والوضوء طهارة
 اصلية فلا يصح بناء القوى على الضعيف كامة الموم
 للواكع والساجد منها لا يجوز للمريض الا اذا خاف
 تلف النفس والعضو بالوضوء عنده لعدم الضرورة

لا يقتضيه الاقتداء بالمتقدمين
 الواقعة حتى جازوا
 الفريضة بالمتقدمين
 المقتضى قراءة الفاتحة والمقدمة
 المعتدلة الصلوة على المقتضى
 لا يجوز ان يكون على غير مقتضى
 وهذا في اامة التيمم للصوم
 من هبهم غايه الصلوة على
 هذا لا يلزم الذي على الحقيقة
 لانهم قالوا ان الاقتداء
 هو الاقتداء بدين الشافعي
 ان الامام صاحب الخلاف
 يجوز اقتداءه بالمتيمم

١٣٢
 عند الله
 قوله طهارة فاصليته في
 لا ان الوضوء ليس بطهارة بل
 هو تطهير وتخصيل الطهارة
 فخصيب مصداق الله هو التطهير
 باسم الوضوء
 راجي
 قوله لا يثبت
 به مطلق العذوب فلا يرد
 ان الخائف الحق المرض
 عند استعمال الماء ليدون خفه
 كره المهدد بالضرر اذا جلس
 لا يجوز لهم التيمم ايضا فان تخصيصه بالجلوس

راجي
 قوله لا يثبت
 به مطلق العذوب فلا يرد
 ان الخائف الحق المرض
 عند استعمال الماء ليدون خفه
 كره المهدد بالضرر اذا جلس
 لا يجوز لهم التيمم ايضا فان تخصيصه بالجلوس

عبد السلام

اے علمدار! اے علمدار!

الحال في النية واللائحة
قوله أو بما فيها من
بأنه لا يفتقر إلى

ما قلت لان في حق السامع ولا يرد
بأنه لا يرد لان في كلامه المصروف
بأنه لا يرد لان في كلامه المصروف

هذا في بيان علم الله تعالى
من كلامه عز وجل

ووقفه بان علم بذكر المرام

وَقَدْ هَدَى الْبُحْرَانُ

سبيل للأول لأن المتكلم إذا حضرته النية ثبت المراد في
حقه وإن لم تحضره النية لا يكفي دلالة الحال ولا إلى الثاني
لأن السامع إنما يثبت المراد في حقه بدلالة الحال أو غيرها
وأما النية فأمرومطلق لا وقوف للسامع عليه فلا يثبت الحكم
في حقيقة المتكلم فثبت أن دلالة الحال لا تقوم مقام النية
قلت بعل أن يراد بثبوت الحكم في حق المتكلم بالنية وفي
حق السامع بدلالة الحال أو قرينة غيرها أو إذا ما ثبتت
إذا علم السامع أن المتكلم نوى من كلامه أحد معانيه فإن قال
نويت وأردت به كذا وعلم بدلالة من الدلائل كدلالة الحال أو
غيرها على استعمال هذا اللفظ لذلك المعنى فكيف يأتى الطلاق
حال مذكورة الطلاق فإنه يقع بها الطلاق بدلالة الحال ولا
قال للمتكلم لا أنوى به الطلاق ولهذا المعنى أي لأجل أن الكناية
ما فيه استتار المراد سمي الفقهاء لفظ البيسوتة والخرير
ونحوهما كناية في باب الطلاق لمعنى التردد واستتار المراد فيه
لا أنه يعمل عمل الطلاق وإنما ليست بكناية حقيقة لكن مظهراً
المراد في نفسها الأيو أنه إذا قيل بانت سعياد وبانت
الشباب لم يستتروا وكذلك حرام لمعنى المنع ظاهر

ہے کہ (غیر غلام) کہ اگر تم لوگ ایسا نہیں کیا تو تم لوگ جہنم میں جاؤ گے

[illegible]

والله اعلم بحقيقة قوله
ع فان قيل قوله
 مستند ولا حمل الكناية ما يستلزم من قوله
 لا زعمناه ولا حمل الكناية ما يستلزم من قوله
 التكرار في كونه العلة على نحو قوله
 المعنى متضمنين او بيان له فلا يلزم التكرار في
 انكم بانقام وتبين قوله لا انه يعمل على الإطلاق
 العلة ان عمل وفعلها انما هو العمل على شي
 عطف على عمل وفعلها انما هو العمل على شي
 وهذا الالفاظ تفعل بوجهها انما هو العمل على شي
 لا يعمل على قوله يعمل على الإطلاق على شي
 لا يعمل على قوله يعمل على الإطلاق على شي
 وقفت تعليل القول ليست كناية وهذا التقادير
 باحد الاربعين اما يكون موضع لان لا يعمل بانه لا
 وضع او بان يكون موضع لان لا يعمل بانه لا
 اصلاح القام على كل من التقديرين غير ان
 الاول يصح اللفظ ولا فلا يوصف بكونه على ما معلوم
 حقيقة ان يجوز على كل لا يكون غير ان التقديرين
 محصور في الشئ او لا يكون غير ان التقديرين
 في تقديرين كسائر الالفاظ الشريكة في ذلك
 انما هو احد من التاء كسائر الالفاظ الشريكة في ذلك
 يعلم ان احد من التاء كسائر الالفاظ الشريكة في ذلك
 ما خالف كونه الصفة في اللفظ لا في المعنى
 الاشارة الى عدم اللفظ لا في المعنى
 وانما هو احد من التاء كسائر الالفاظ الشريكة في ذلك
 فانما هو احد من التاء كسائر الالفاظ الشريكة في ذلك

و هو عدم وجود بيان
 السابق
 الى هذا القول على غير ان يكون
 محاب بالكتابة على ما كان
 منتهى تاليفه حكمه
 كان المستلزم لا يثبت الا ان
 ومع هذا لا يثبت الا ان
 بالصريح اي بالكتابة
 عنه فيما اذا عذر عنه
 قلنا في هذا الوجه قال سالم
 بن كزادة ان ارجح الوجه

[illegible]

مفتی محمد رفیع الدین صاحب دہلی
دعوتِ اسلامی کے بانی و سربراہ
محکم دلائل سے مزین متنوع ومنفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

[illegible]

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

به ينفس السماء فصار ذلك ظاهراً في حق الإطلاق
 نصاً في بيان العدد اثنان وثلاثة وثلاثة واربع
 اربعة وانما ذكر العدد مكرراً للبيان كل واحد من
 ما اراد من العدد الذي اطلق له كما تقول اقيموا هذا
 المال درهمين درهمين وثلاثة وثلاثة ولو افدت لم يكن
 له معنى لان الخطاب للجماعة فصار المعنى لستم جميعكم
 اثنان وثلاثة واربع ولا معنى لذلك فانه ظاهر في الإطلاق
 في باحة ما يطيب المرء من النساء لان الاباحة عرفت
 بخصوص آخر على ان صدد الآية وهو قوله تعالى ان خفتم
 ان لا تقسطوا في اليتامى فانكم ما طاب لكم الآية دال على
 سبق شرعية النكاح فيما بينهم فقبل كان جليها لقيمة
 ولها مال وجمال فزوجها فربما اجتمع عندهن عدد
 لا يقدر على القيام بحقوقهن او يكون ليهاتن زوجها
 صناتها عن غيره فربما اجتمعت عندهن عشرين فحاف
 لضعفهن وفقد من يعصهن ان يظلم حقوقهن فقبل لهم و
 ان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى النساء فانكم من غيرهن
 ما طاب لكم فعلم ان الاباحة ليست بمقصودة لهن

[illegible]

في غير هذا الباب وقوله المذموم
 ان استبداد الزوج لا يوجب نكاحا
 فيجب سماع اللفظ كما في مقصودنا
 ان يكون نصا في
 استبداد الزوج لا ظاهر فندفع
 قوله آخر كما في قوله عليه
 السلام الطلاق لمن اخذ
 ما فيها وقوله الطلاق وعليها
 للزوج الطلاق وعليها
 العدة ثم

٥٥ جواب عما قيل يا دة تخصيص
تفصيل شجنته على حكم
أوراء النظر

[illegible]

اعتراض على قولهم
 في الطلاق حاصله من كون قولها
 انبثاقاً من قولها في وقوع الطلاق
 الرجعي وجوب المنزلة
 فلو انزلنا في وقوعه
 فلو انزلنا في وقوعه
 فلو انزلنا في وقوعه

فيترجم النص عليه ولقائل ان يقول ان النص لا بد ان يكون
 منطوقاً كالظاهر لكنه زاد على الظاهر وضوحاً بانضمام السوق
 اليه لا ترى الى تعريف المشايخ ما ازاد وضوحاً على الظاهر
 لمعنى في المتكلمة وزاد به ني عز استوائهما في الظهور من
 اللفظ كيف اي كيف لا يكون النص منطوقاً ولو لم يكن منطوقاً
 لما يقضى على المنطوق وهو قاضى اى اجماع على اى على الظاهر
 صريح الطلاق ليس بمنطوق بقولها انبت بل المنطوق به هو
 الباش في قولها انبت نفسه والمنطوق قوى من غيره اى غير
 المنطوق هب اى سلمنا ان يراد بالابانة الطلاق بدلالة وقوعه
 جواباً لقوله طلق نفسك لكن الرجعة متعلقة بصريح لفظ
 الطلاق ولفظه غير مذكور قوله وكذلك قوله عليه السلام
 لا اهل عرنية اشربوا من ابواطها والبانها نص في بيان سبب الشفاء
 وظاهر في باحة شرب البول عرنية اسم وادوان اهله
 اقوال المدينة فلم يوافقهم المدينة ومرضوا واصفرت الوانهم
 وانتفخت بطونهم فشكوا ذلك الى النبي عليه السلام فامرهم
 الرسول ان يخرجوا الى بلاد الصدقات الى الزكوة ويشربوا من
 ابواطها والبانها فخرجوا وشربوا فصحو ثم ارتدوا وقتلوا

بالابانة لفظ الطلاق كما في اعتدائي واشتيم
 بما هو صريح لفظ الطلاق غير ان قوله بهن الا انما ط
 وانت واحدة فان قوله بهن انما ط
 رجعي مع ان لفظ الطلاق غير منطوق وان قوله بهن
 عين الله على ترك حقيقة المنطوق
 ادق اقامت على ترك حقيقة المنطوق
 في حكم المنطوق وهو ان ذلك فان قوله
 ملحق بقوله على ترك حقيقة قولها انبت
 واداة صريح الطلاق على ما

١٢٩

المنطوق فكان صريح الطلاق بمنزلة
 من انه يثبت ان لا يثبت الطلاق بمنزلة
 الصريح على الوجه الرجعي اجيب عنه
 وهمنا وان لم يكن منطوقاً وحكي
 لكن من كذا حكما يوافق جوابها
 لقوله لان قوله صريح غير منطوق
 لها طلق نفسك فلو حكمتنا بوقوع
 الباقي لا يطابق الجواب مع السؤال
 فامل ان هذا هو الجواب مع السؤال

ثم من باب آخر الشرب
 سمع من هذا الحديث
 طلاق الحديث
 ثم من باب آخر الشرب

مسند

همچنانکه

قوله يا ايها الذي لا
يبارك الله الذي لا
يكون الشقاء ولا الشقاء
الحكام حكيمين ذكر في
العلامه **الاربع** في
وفي الميزان لا تنزهه يعني
استنزهه عن كل شيء يعني
مستنزه عن كل شيء
اول باب في قول ليس في
دون خمس ارضي
منه في قوله
ماقتله السامه في قوله
نظا عن قوله في قوله
يعلم تاريخه في قوله
فان قيل الكلام هنا
في قوله في قوله
في قوله في قوله
اورس بهامه في قوله
ينافي كونه في قوله
الا وارض في قوله
والثاني في قوله
وظاهر الظاهر في قوله
النص على الظاهر في قوله
مع

ان يكون الشيء متبعا الى
 الاغراض ولهذا يظهر ان
 راجلان ادراجال هو قسما
 على فان قلت سبوت ذكر في
 المشترك فلم اجد هذا في
 هو كذا في المشترك
 هذا الامر فلا يلزم
 على هو سبوت
 الفكرة في سبوت
 ولما قلنا انهم
 بيان الشيء جازما

فأمر الملكة ظاهر في العموم يعني به جميع أفراد الملكة على
ما هو مقتضى صيغة الجمع ظاهر وإن كان لا يتناولها قطعاً
ويقينا إلا أن احتمال التخصيص بأخرى بعض الأفراد قائم
فإن سد باب التخصيص بقوله كهم لا كلمة كل للاحاطة
والشمول فيشاكك به عموم الجمع فانقطع احتمال التخصيص
به تقريباً احتمال التفرقة في السجود فأنسد باب التناويل
تأويل التفرقة بقوله اجمعون لأن كلمة اجمعون توجب الإجماع
فأنقلت قوله فأنسد باب التناويل بقوله اجمعون ليس يبين
أن لو كان لفظ اجمعون يفيد معنى ورأى معنى كل من معنى
الاختصاص والافتراق الذي هو ضد الافتراق وليس كذلك
بل يفيد الشمول والاحاطة قال أبو البقاء فإذا اجتمعت
بين لفظي كل واجمعون كما في الآية لا يفيد إلا زيادة التوكيد
فقط وفان في الصلح قولك جاؤني جميعاً جاؤني كلهم

فأمر الملكة ظاهر في العموم يعني به جميع أفراد الملكة على
ما هو مقتضى صيغة الجمع ظاهر وإن كان لا يتناولها قطعاً
ويقينا إلا أن احتمال التخصيص بأخرى بعض الأفراد قائم
فإن سد باب التخصيص بقوله كهم لا كلمة كل للاحاطة
والشمول فيشاكك به عموم الجمع فانقطع احتمال التخصيص
به تقريباً احتمال التفرقة في السجود فأنسد باب التناويل
تأويل التفرقة بقوله اجمعون لأن كلمة اجمعون توجب الإجماع
فأنقلت قوله فأنسد باب التناويل بقوله اجمعون ليس يبين
أن لو كان لفظ اجمعون يفيد معنى ورأى معنى كل من معنى
الاختصاص والافتراق الذي هو ضد الافتراق وليس كذلك
بل يفيد الشمول والاحاطة قال أبو البقاء فإذا اجتمعت
بين لفظي كل واجمعون كما في الآية لا يفيد إلا زيادة التوكيد
فقط وفان في الصلح قولك جاؤني جميعاً جاؤني كلهم

فأمر الملكة ظاهر في العموم يعني به جميع أفراد الملكة على
ما هو مقتضى صيغة الجمع ظاهر وإن كان لا يتناولها قطعاً
ويقينا إلا أن احتمال التخصيص بأخرى بعض الأفراد قائم
فإن سد باب التخصيص بقوله كهم لا كلمة كل للاحاطة
والشمول فيشاكك به عموم الجمع فانقطع احتمال التخصيص
به تقريباً احتمال التفرقة في السجود فأنسد باب التناويل
تأويل التفرقة بقوله اجمعون لأن كلمة اجمعون توجب الإجماع
فأنقلت قوله فأنسد باب التناويل بقوله اجمعون ليس يبين
أن لو كان لفظ اجمعون يفيد معنى ورأى معنى كل من معنى
الاختصاص والافتراق الذي هو ضد الافتراق وليس كذلك
بل يفيد الشمول والاحاطة قال أبو البقاء فإذا اجتمعت
بين لفظي كل واجمعون كما في الآية لا يفيد إلا زيادة التوكيد
فقط وفان في الصلح قولك جاؤني جميعاً جاؤني كلهم

فأمر الملكة ظاهر في العموم يعني به جميع أفراد الملكة على
ما هو مقتضى صيغة الجمع ظاهر وإن كان لا يتناولها قطعاً
ويقينا إلا أن احتمال التخصيص بأخرى بعض الأفراد قائم
فإن سد باب التخصيص بقوله كهم لا كلمة كل للاحاطة
والشمول فيشاكك به عموم الجمع فانقطع احتمال التخصيص
به تقريباً احتمال التفرقة في السجود فأنسد باب التناويل
تأويل التفرقة بقوله اجمعون لأن كلمة اجمعون توجب الإجماع
فأنقلت قوله فأنسد باب التناويل بقوله اجمعون ليس يبين
أن لو كان لفظ اجمعون يفيد معنى ورأى معنى كل من معنى
الاختصاص والافتراق الذي هو ضد الافتراق وليس كذلك
بل يفيد الشمول والاحاطة قال أبو البقاء فإذا اجتمعت
بين لفظي كل واجمعون كما في الآية لا يفيد إلا زيادة التوكيد
فقط وفان في الصلح قولك جاؤني جميعاً جاؤني كلهم

لا يصح تركها بأكثر من قولها في قولنا في السجود والمصداق ١٢٠

[illegible]

قلت قال الزجاج في اجمعين بعد كل دلالة على السجود من المثلثة
كان في حالة واحدة فيستقيم هذا على مذهبه وان لم يقل به
غيره من النحويين ونقل عن المبرد ايضا هذا المعنى و هذا
يشكل ايضا من وجه اخر وهو ان في صفة التفرقة تقييد المطلق من
العام لا تاليد العموم وتفسيره لدفع احتمال التخصيص فعمل هذا
لا يساعده ما قصد المشايخ من اثبات كونه مفسرا بقوله اجمعون
لان التفسير انما يحصل بزيادة وكادة به وهي انما يكون اذا افاد
اجمعون ما افاده كل من الشمول والاحاطة وههنا ليس كذلك
لانه اذا اريد به صفة الاجتماع فبقي وكادة العموم مقتصر على كلهم
وبه لا تحصل زيادة الانكشاف والظهور كما صرح المشايخ بانهم
صار مفسرا بقوله اجمعون في غير موضع على ان التعرض لنفي صفة
التفرقة تعرض لتعيين مالم يعليه كيف وان العموم مطلق عن
قييد الاجتماع والافتراق فانصرفه الى حالة الاجتماع تقييد
صفة اطلاقه لا تاويل ببعض احتمالاته البعيدة فالوصف بنفي
التفرقة من قبيل تقييد المطلق لا تأكيد العموم ليدفع الاحتمال
فلا يكون تفسيره ان قيل ان هذه الاية اخبار والاخبار
لا يحتمل النسخ فكانت :-
لان يورث الى التكرار والافتقار الى التعليل عليه

[illegible]

الآن هم نفس الكاتبه
ولو السيده ولعليهم
السنين والثلاثين
عمرهم يقرب من الستين
(مضيف)
(على هذا الباب)

الإتيان لأن الله قد أخبر
المرسلين بوجود الملائكة
الصغيرة فلا يخفى الذي و منعت
الأخبار... "عالم"

البزود
شهر
كثرة الاصول
والوقت يبطله
لان التباين شرط
يعيشان التكاثر
من الوقت ما يعلم انهما لا
تقلا الحسن بن فزاران
الطلاق ١٢ راجع الى
الما من العموم

قال بعض المتكلمين لا يمكن أن يكون
 المقطع مفصلاً لأنه لا يمكن أن يكون
 الخطاب مفصلاً لأنه لا يمكن أن يكون
 ما ليس في اسم وهو مردود في قوله
 ما ليس في اسم وهو مردود في قوله
 ما ليس في اسم وهو مردود في قوله
 ما ليس في اسم وهو مردود في قوله

بيان التغير لان بيان التغير
 بيان التغير لان بيان التغير
 بيان التغير لان بيان التغير
 بيان التغير لان بيان التغير
 بيان التغير لان بيان التغير
 بيان التغير لان بيان التغير
 بيان التغير لان بيان التغير
 بيان التغير لان بيان التغير

المبيع غير هذا اول ذلك والتمس لا يجب تسليمه الا بعد احضار
 المعقود عليه فكان اذا عاوه عدم قبض المبيع انكارا من لزوم الال
 بعد الاقرار به فلا يصح له شعب في الفروع وتفاصيل على اختلاف
 فيه وليس هذا محل ذلك وقول الرجل من ثمن العبد ينبغي ان
 يكون متصلاً بقوله على الفلانه اذا كان مفصلاً ففيه كلام يا
 انشاء الله تعالى لقائل ان يقول لمسألة النكاح مسألة الاقرار
 من قبيل بيان التغير لان موجب قوله تزوجتك النكاح مع
 احتمال ان يكون متغيراً والتوقيت تعديده الى القطع وكذلك قول
 قوله على الفلانه لا ينبغي ان يحال قول من ثمن العبد تغير لزوم
 حالا الى توقفه على القبض وبيان التغير ما يغاثر بيان التفسير
 على ما قرره في فصل وجوه البيان فكيف يجعل ان من المفسر ويمكن
 ان يقال ان المفسر اعلم من بيان التغير في الاصطلاح الا
 يرى الاصولين جعلوا اية سجدة الملائكة مفسراً وبيان التغير
 ايم مع ان بيان التغير يغاثر بيان التفسير على ما صرح به في فصل
 وجوه انبيا فلا يعبدان يجعل المفسر اعلم من بيان التغير ايضا
 فاز قلت كيف يستقيم قوله فترجم المفسر على النص والترجيح
 يعتمد سبق التعارض ولا تعارض ههنا لانه في الاصطلاح تقابل

١٥٨
 المفسر اعلم من بيان
 التقدير لانه هو الذي يبين
 التفسير لانه هو الذي يبين
 التقدير لانه هو الذي يبين
 التفسير لانه هو الذي يبين
 التقدير لانه هو الذي يبين
 التفسير لانه هو الذي يبين
 التقدير لانه هو الذي يبين
 التفسير لانه هو الذي يبين

ان كل متكلم في كلامه باصطلاحه
 على تعارض في لفظ
 الصفه وهي الاصطلاح
 تعارض في لفظ
 الصفه وهي الاصطلاح

९

هذا الكلام واطلاقه بسبب قوله انما
 يكون عند التناقض من طرفين
 له في معنى معاضة الاصطلاح
 انما انظر الى الجانبين
 في تعيين الحق والباطل
 لان الحق من
 اهل البلغة الظاهر انه يستعمل فيه

2

لأن البديل لا يتفق مع التبدلي والتساوي

١٢
حاصل الاعتراض
ان تغاثر المفرد
على

بجانبہ

مصدق على
مصدق العلاقة
المحكمة

مجلس الامم المتحدة
الجمعية العامة
الاجتماع العام
الاجتماع العام
الاجتماع العام

استقطب العبد من

قوله وإقام

عن العبد
الافتقار

قوله على الف يحتمل الاسباب المختلفة فاذا قال من ثمن كذا
محكما في لزوم الالف بدلا عن العبد وعلى هذا نظائره وللقائل
ان يقول ان يقول قد تقرر ان هذا مفسر بالمحكمة ما ازيد قوة
على المفسر الزيد خير مزيد عليه فكيف كان هذا محكما على
ان هذا اي قوله من ثمن هذا العبد محتمل للرجوع والاستقباتان
التزم به غير عوض من ثمن العبد واقام المقر له بينة على لزوم
مطلقا وبجزم المقر عن اثبات الحجية اللهم الا ان يقال ان الحكيم لما
لا يوجد فيها الفصل بين المفسر والمحكم فلذا جعل لهما مشالا واحدا
وحكم المفسر والمحكم لزوم العمل بهما به بموجب كل واحد منهما لا
بمالة اي قطعاً وبقيتنا وانما جتمع بينهما في الحكم كما جتمع بين الظاهر
والنص لاستوائهما في لزوم العمل والاعتقاد وانقطاعهما عن
الاحتمالات كما استوى الاولان في احتمالهما التاويل والتخصيص
واما احتمال المفسر للتفسير فلا يورث وهنا في العمل ولا في الاعتقاد
لان موجب ثابت قطعاً بخلاف احتمال التاويل والتخصيص
على ما قررنا من قبل فانقلت سكوتاً عن لزوم العلم ويشير الى
انهما لا يلزم بهما الاعتقاد ولا خلاف لاحتمالهما يوجب
العلم فوق كل علم قلت لا يبعد ان يراد به ما هو الاعم من عمل القلب

من م
 لانه بالنسبة على مطلق
 ساقطاً ويتحقق ايضاً بالإدراك
 ويمكن ان يقال انه ليس بمتكافئاً
 هو عين الحكمه انما هي نفس
 النفس ١٢
 وانما جبر الحكمه لانها لا تتغير
 مغايرة من الحكمه ذلك
 وعدم احتمالها ذلك
 وكل واحد منهما على وجه
 الحكم
 ١٤١
 فيثبت ثبات في لزوم العمل
 للاعتقاد لان الاعتقاد يعتقد
 للحكمه فانه لا يتغير ذلك
 الوهم فيها ١٣
 قوله ثبات ثبات الاعتقاد والاعتقاد
 والتخصيص فيه بيان من قبل
 في الظاهر والظاهر
 وهذا

لا يجوز التخصيص
 في الشيء ان لا يحدث
 في العلم ولا في الجواب
 ايضا وتقدم الجواب
 ان احتمال التاويل فيها
 من ضعف فيورث
 وهذا بخلاف احتمال
 الضم في الفس
 خارج عن الصيغة
 فلا يورث وهذا الخ
 فلا يورث
 لا اوقاف الكلام
 على خلاف العطف
 وجوب العلم في كل
 ذكر العلم خاصة في
 من العلم بالشيء
 اوقاف الكلام
 على خلاف العلم في كل
 من العلم بالشيء
 اوقاف الكلام

لے فاقیل ہندا
القصیف بخالف ما
الائمة السرخسے
معناه

وَقَدْ اسْمَعْتُ لَهَا قَوْلَهَا
أَجِيبْ بَابَهُ لَا تَخْشَى

صنيفته
كانت في الصنيفة ولوقال
المردن حيث الص

انضممت من طالبه

معدن افسانہ

من الطلب
الاختفاء
اللفظ
بأن
بأن

منه الخبز من
اللفظ اسم لا
معناه باسم آخر

ساری نے مقابلتہ ساری کا نام لیا۔

مما لا يخفى على من عاين هذا

مجلس العلماء

والمراد بقوله فالجميع الخ جميع الاصحاب ويقول ما ينبغي هذا المعنى وهو الاستئذان فلا يلزم تعريف الشيخ بنفسه ١٢ معدن

فَالْخَفُّ لَمَّا خَفِيَ الْمَرَادُ مِنْهُ بَعَارِضُ لَا مِنْ حَيْثُ الصِّيغَةُ وَهَذَا

احتراز عن الكناية فانها ايضا خفية المراد لكنه في نفسها و

الخفي لاختفاء في نفس لفظه مثاله في قوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا
وان كانا من اهل العيال فاعطوا نصف ما سرقا

ايديهما فانه ظاهرا في حق السارق خفي في حق الطائر والباش لانهما

وان وجد على صفة المسارقة وهي اخذ المال على سبيل الخفية للنهما

الاختصاص بهما باسم الخريجين فان به واختلاف الاسماء يدل على اختلاف

المعاني فمن ان يكون لكذا اسم مسمى علمية فلهذا العارض
فيلزم الثبوت في ان يسميها اسم البارز ام لا

بعد عن اسم السري وخفيت امة يدى جهلها وهذا معنى خفاء اسم
 البارق الامام المومنين السيرة ۱۱ امة الطواغيت والباش ۱۲ امة الاختصاص باسم آخر ۱۳
 يعارض غي الصفة فاذا خفيت امة ۱۴ امة الاختصاص كل منبأ باسم

اخر لنقصان في فعل السرقة او الزيادة فيه للحجة موضح الزيادة

بالنصوص ويترك موضع النقضات ^{١٢} فتأملنا فوجدنا الاختصاص

في الطائر لزيادة فيه فقلنا انه داخل في آية السرقة والنباش لتقصان

فيه اى في فعل السرقة فقلنا انه غير داخل فيها خلافا لاجل

يوسف فانه يفتي بقطر :- بان الهلاق اسم السارق عليه بطريق المجاز بدليل صحة النفي فانه يصح ان يقال للناس انه لسر

يسارق ولا يملك اثبات العهر ونظر الحرف التشبيه لان المحل غير قابل للعهر اذ ليس هو فكثير من الصفات مثل سارق احياناً فلا بد ان يحمل على اخص الاوصاف

وهو يحتمل ان يكون في القطع او في الاثر او في غيره فلا يشتت القطع مع وجود الشبهة و عن الثاني بان هذا الباب ينفذ بالتعليق فلا يجب الخدمه نقصان معني

السرقه فيه ١٢ معدن

الزواخذ الاكابر القبطية وولان الان
شعبية فانه
ان الملاقاة ام
تجارتنا فانه
سببنا لبق له
خلافا ل
فقط اهل ال
الحية السلام ال
الاشيا فانه
الزواخذ الاكابر القبطية وولان الان

بسم الساروق يبدل على من
يقطفه العبد
بشرب جنبا
و هتلا
فان منهم
جاء عليهم
الملك

والله اعلم بالصواب

مردوں عزیز! اے اللہ کے رسول! اے افسانہ نگار! اے محقق! اے شاعر! اے دانشور! اے ادیب! اے دانشور! اے دانشور!

141

2

تفصیل

۴۳۱

27

مذکورہ

خطلاف

...

کرمی

مجلس

مقالہ

...

المعروف

بيع المقدمات المتجانسة واللفظ لا دلالة له على هذا فلا يقال
المراد بالتأمل الأبيان أي في الأحكام الشرعية من قوله تعا وحرّم الربوا
فإن المفهوم من الربوا الغشهي زيادة المطلقة ومطلو الزيادة غير مر
لأن البيع شرع للربح فيكون الزيادة مطلوبة بالبيع فلا يكون مطلق
الربح حراما بل المراد الزيادة المخصوصة وهي غير معلومة إذ لا دلالة
لفظ عليها ولا يوقف عليها بالطلب التأمل فصا مجمل فاذا وجد
في الشارع بين أن المراد به الزيادة الخالية عن العوض في بيع المقدمات
أي المبكدة والموزونة المتجانسة كالخنطة بالخنطة والشعير بالشعير
والذبيب بالذبيب والذهب بالذهب على ما عرف بتماثل في
الفقر قال تم فوق المجهول في الخفاء المتشابه وهو ما ينقطع رجاء
معرفة المراد به لأن الجمل ما لا يعرف الأبيان من قبل المتكلم وما فوق
ذلك من الخفاء هو ما لا ينقطع وصول اليها وأما أن لا ينكشف
ببيان المتكلم أيضا ولا معنى للشأن في تعيين الأول لأن مراد المتكلم
ما أراد من المعنى باللفظ فاستحال أن لا ينكشف ببيان ومثال
المتشابه الحروف المقطعة في أوائل السور وهي ألم وطه وحيم وطسم
لأنها يجب أن تقطع في التكلم كل حرف منها عن الثاني بازدياد
بأنهم يحذفونها على هيئة فلاكثر على أنها متشابهة لم يطعمها

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

معلون على ما يريد من الصحابة فمنهم من
 قال لا يسعنا ما كنا من الصحابة فمنهم من
 قليلة قالوا أكثر من الصحابة فمنهم من
 ومن بعدهم خصوصاً أهل السنة وقول الراسخين
 على الله وهو ما عليه الراسخون وعلى
 على الله وما يعلمنا به الآية وقول الراسخين
 ان كان يقولون في قراءة الآية وقول الراسخين
 الآية وعلى ما يفسرون من قول الراسخين
 ايضا في قراءة العلم يقولون هذه الآية وهو
 الراسخين في العلم يقولون هذه الآية وهو
 قالوا انكم تقولون لا يعلم الا الله وهذا هو
 التشابه لا يعلم الا الله وهذا هو
 التشابه لا يعلم الا الله وهذا هو
 التشابه لا يعلم الا الله وهذا هو

في السنة وقلب الخاف من الغضب على الامانة به
 في الزلزال على الامانة على العلم كمالها من
 التدقيق فقالوا على الامانة على العلم كمالها من
 يعلم كمالها على الامانة على العلم كمالها من
 لا يتخطى الزبانية وبعده فقله الدنيا وقت الساعه
 في غدا القاصد به الامانة على العلم كمالها من
 ثلثة اشياء فقله الامانة على العلم كمالها من
 وغربته

وهو الشارحون على السلام لا يفعلون ذلك إلا في حق الله تعالى
فإنهم لا يعلمون ما يقولون ولا يفقهون ما يقولون

وهو الشاهد في دينها وفي غيرها
وهو الشاهد في دينها وفي غيرها
وهو الشاهد في دينها وفي غيرها

[illegible][illegible]

9.

و قريب منه وا ذكر الشيخان في اصولها يتناول بمنه بيض الدجاجة
والا و لا يستعمل ذلك عند الكل عفا ولا يتناول بيض الحمام
والعصفور وما اشبه ذلك فان قلت لا نسلم انه لا يتناول بيض الحمام
والعصفور عفا بل كل بيض طير يطلق عليه اسم البيض ويؤكد عامة
ما ذكر في المبسوط واذا حلف لا يؤكل بيضا فهو على بيض الطير
من الدجاجة والا و غيرهها ولا يدخل بيض السمك فيه لان ينوي
به لا نعلم انه لا يراد بهذا بيض كل شيء فان بيض الدود
لا يدخل فيه فيجوز على ما يطلق عليه اسم البيض ويؤكد عادة
وهو كل بيض فيه قشر قلت لعل العرف يختلف باختلاف الزمان
فاختلف الجواب على اختلافه قال وهذا اى بما ذكرنا من ترك الحقيقة
في المسئلتين ظهر ان ترك الحقيقة لا يوجب المصير الى المحال بل جاز
ان ثبت به الحقيقة الفاصلة وهي ان يراد به بعض افراد الحقيقة
كما راد راس البقر والغنم من لفظ الراس وكذلك ارادة بيض الدجاجة
والا و من لفظ البيض فان اللفظ يطلق على ما يريد به حقيقة
لكن لا مطلقا اذا اطلاق في تناو له موجب فاذا ذهب الاطلاق
كان قاصدا ويراد المصنف قوله وهذا ظاهره اى بان ذلك مستفاد
من المسئلتين المنقولتين من مشائخنا وهي انه اذا ترك الحقيقة

[illegible]

فان الخلفه
وهذا من باب المحرر
الكرخي دم تدبر ١٢
وهذا من باب الغفر العقم ويقيم
١٣
الدجاجية والاوز ١٤
وهذا من باب الحقيقه
وهو انما اطلق الازايد بها حقيقه
على بعض الاقوال في عامه
منقوله كنهه ١٥
فهو ان تكرر الصفة
في قول وهو ان كان الظهور
هو ان سواد وهو ان كان الظهور
هذا المقام بيان منه وهذا الظاهر
فوالفائدة في قوله وهذا الظاهر
نابج بقوله بيان فائده

ولك ان تقول
لا دفع هذه الخافضة ان ما قاله

منجى على القضيبي كاد الخب لزوم الحج
في حصة واحدة ولا بد من الا هاء الخ

ك مثلثة الثالثة وهو يجب الحكم
التي هي من هذا الماشخ والحداد

الحكم على الخلفاء العرفي والحداد
على فاع العلم والحداد والحداد

يقولون ان قوله فلا يتناول اللفظ
انما يتناول ان يقول اللفظ لا يتناول

منه كذا كان او قاصر فانما يتناول
اللفظ من غير ان يتناول اللفظ

كيفية يعجز القول بترك القاصر
اللفظ من غير ان يتناول اللفظ

اللفظ من غير ان يتناول اللفظ
اللفظ من غير ان يتناول اللفظ

اللفظ من غير ان يتناول اللفظ
اللفظ من غير ان يتناول اللفظ

اللفظ من غير ان يتناول اللفظ
اللفظ من غير ان يتناول اللفظ

هذا الكتاب يلزمه الحج بافعال معلومة لوجود العرفي قال والثاني

قد ترك الحقيقة بدلالة اللفظ في نفسه بان كان اللفظ مذبنا

عن كمال مسماه وكان في بعض افرادة قصور فلا يتناول اللفظ

ذلك البعض وهذا يعم عمل بالحقيقة القاصرة مثاله اذا قال كل

مملوك لي فهو عتق مدبره وامهات اولاده ولم يعتق مكاتبه ولا

من اعتق بعضه الا ان ينوي دخولهم في اللفظ لان الحقيقة المتروكة

كالخازن فلا تصير مرادة باللفظ الابانية والمكاتب عبدا وامة

كاتبه مولاه على مال شرط عليه وقيل العبد ذلك المال وانما

يتناولهم لفظ المملوك لانه مطلق فيتناول المملوك من كل وجه

والمكاتب ليس بمملوك من كل وجه لانه مملوك رتبة لا يدا بل

هو كالحر ولهذا اى لاجل ان المكاتب مملوك من وجه دون وجه

لم يحز تصرف المولى فيه ولا تحله ولى المكاتبه لقصور الملك

فيها ولو تزوج المكاتب بنت مولاه ثم مات المولى وورثته

البنت لم يفسد النكاح ولو كان اى المكاتب مملوكا من كل وجه

لملكه البنت ويفسد النكاح لان احد الزوجين اذا ملك الاخر

فسد النكاح واذا لم يكن مملوكا من كل وجه لا يدخل تحت

لفظ المملوك المطلق لان الثابت من وجه دون وجه

اللفظ المطلق لان الثابت من وجه دون وجه

اللفظ المطلق لان الثابت من وجه دون وجه

اللفظ المطلق لان الثابت من وجه دون وجه

اللفظ المطلق لان الثابت من وجه دون وجه

اللفظ المطلق لان الثابت من وجه دون وجه

اللفظ المطلق لان الثابت من وجه دون وجه

اللفظ المطلق لان الثابت من وجه دون وجه

اللفظ المطلق لان الثابت من وجه دون وجه

اللفظ المطلق لان الثابت من وجه دون وجه

اللفظ المطلق لان الثابت من وجه دون وجه

[illegible]

فكانت اذ هو
الروزاء الملك ما هو طريفة فاعتبر
الملك ما هو التصريح
والواسطة المذكورة في التصريح وهو عند ايدي العبد
ايضا ان يذكر لعلها ملك الذي هو حق الشمرع
التقريب لو اعلموا الملك الذي هو حق الملك
منه

[illegible][illegible]

أو التملك كونه نصرا فاصلا من العبد هو
 نصيب الزوجة منه بالأعتاق
 في الدماء والأعتاق كذا في المتن
 العتق من العتق مع أن العتق
 العتق بمعنى واحد ١٢
 العبد وان ما دون غيرهما غنقا
 الملك في الدماء والولاء
 فقتل في الكتاب ١٣

2

١٤
 وضم وهو انما كان
 في اعيانها من الفرتة الفطرية المتأخر
 في كثر الاوسمان من هذا المعنى من المرد منها
 فلا يصح تفريغ الوتر لان في بعضها من
 الحقيقة بما في فرتة الفطرية
 فذو فرتة

[illegible]

سابقة عليه او متاخرة عنه وان كان السياق كثير الاستعمال

في المتأخرة لكن المراد ههنا الاطلاق قال محمد في السيد الكبير اذا

قال المسلم للحربي المحصون انزل فقتله الحربي كما اذامننا لا نقوله

نزل حقيقة يفيد النزول مع الأمان ولو قال المسلمون لا يحصل

انزل انکے رجلا قتل لایکون امانا و لو قالوا الحرے الامان
 محمد بن ابی اسریجی
 فیہرمل البقیۃ

الامان فقال المسلم الامان الامان كان امنوا و قال الامان
 ن لك ١٧ الامان امينون اعظمه بالحب

ستعلم ما تلقى ولا تعجل حتى تری لایکون منا ولو قال اشتد

جاریتے علی ان نخذ منی فاشتری العمیاء والشلا لا یجوز ولو قال

اشترى جارية حتى طأها فاشترى أخته من الرضاع لا يكون بين

الموكلا ان قوله ان كنت رجلا هديد ولويح وهو يينا في الامان

فریت حقیقہ قولہ کہ جہد سیاسی و دنیوی سستی ادا ہے

البيان الحقيقى لكونه انوارا من انوار النبى صلى الله عليه وسلم
 خبرنا بعد ١٥٥
 الامان، فله قال الامان، ستعاجل حقيقة

من مستند لسان طبرستان في بيان

وَلَا تَعْلَمُ أَفْلاَ هُمْ أَتَمَّ

الامان من محاربه وقوله اشتري جارية حقيقة اطلاق الجارية

بقوله لتمدمني اطاها ترك الاطلاق وترك الاطلاق ترك

فیدت

وَقَالَ لِيَا اِيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ مَا كَانَ لِلْبَشَرِ اَنْ يَمْلِكَ سُلْطٰنًا فَوْقَ اللَّهِ قَلِيلًا

فقط اليه انتم
قولوا له السلام

سید ۱۲
 ملک المتشیک
 وادی
 مستعظم
 ۱۵۰
 الکلیوم
 (۱۵۰)
 (۱۵۰)

۱۲۰۴
 المردن علی التوریج بحار بطریق قاطبی
 علی المحدثین علی ذکر لحد الضدین سبب
 فی البیان بین الأورد التوریج ثم ان
 فی القاعیل ذکر المقام
 فی استعاف

اسم المحضو في اليد والضم في التوقيع

محمود المأمون بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن علي بن أبي طالب

الأمر والاعتقاد والامتناع
الاعتقاد والاعتقاد والامتناع
الاعتقاد والاعتقاد والامتناع

من قبله قلنا اذا اسد احد الضدين

ان يكون من عظمى ما يكون
ان يكون من عظمى ما يكون

وَمَعَاقِبُهُمْ فِيهَا
رُفُوفٌ مُّنُورٌ

لما لا ينظر الى الجوار
احد هـ ما يستلزم
الامن هو بهن الضدين
احد هـ احد نيرة الشدا

التوقيف مهم الاستدراك

فانتهزها
على عيشنا ومن
الحمد لله الذي
جعلنا من
الذرية الطيبة

بسم الله الرحمن الرحيم

فقد احدثنا

باعتبار اننا

واعتبر في هذا الكلام

عبداللطيف

والله اعلم
بالحق

اطلاقاً من قوله في

من لم يلقه من المؤمنين

فول على الأعداء

تفكر في هذا الامر وقموا به

مفتی و رئیس
مجلس اعلیٰ فقہ
مجلس اعلیٰ فقہ

على ان يكون نفعاً محضاً للعباد فان لا الامر بقوله لا يبيح الاكل في سياق الكلام
 من المنفعة في التهلكة وانما يبيح باللهي الواجب بان الاعتراض عن مشايير
 من المنفعة في التهلكة وانما يبيح باللهي الواجب بان الاعتراض عن مشايير
 من المنفعة في التهلكة وانما يبيح باللهي الواجب بان الاعتراض عن مشايير
 من المنفعة في التهلكة وانما يبيح باللهي الواجب بان الاعتراض عن مشايير

في الصورة الاولى
 الحقيقة فصار المراد الجارية الصحيحة القادرة على الخدمة والجارية
 المجازة الوحي وقال وعلى هذا الاصل اى على ان الحقيقة يترك
 بدلالة السياق قلنا في قوله عليه السلام اذا وقع الذباب في طعاً احدكم
 فامقلوه ثم انقلوه فان في احد جناحيه داء وفي الاخرى دواء
 وان يقدم الداء على الدواء دل سياق الكلام على ان المقل لدفع
 الاذى لا امر تعبد حقاً للشرع فلا يكون للايجاب فان حقيقة
 قوله فامقلوه هي وجوب المقل فضية للامر لكن تركت حقيقة
 بسياق الكلام وهو قوله فان في احد جناحيه داء وفي الاخرى دواء
 لانه دل على ان المقل لدفع الاذى عنا لا امر تعبد حقاً للشرع
 فلا يكون للايجاب لانه لا علينا لا المقصود من الامر انما هو
 الابتلاء والامتحان وذلك لا يحصل في طلب ما فيه منفعة العباد
 وفيه اشكال لان كونه نفعاً لا ينافي الايجاب والالزام به لانه
 جاز ان يكلف الله تعالى عبده بما فيه نفع العبد اصلاحاً لبدنه
 الاير الى قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ولم هذا
 قلنا ان الاكل فوق الشبع حرام وامثاله كثيرة وعلى هذا قلنا
 ان قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية عقيب قوله تعالى
 ومنهم من يلمزك في الصدقات فانه وان كان حقيقة الآية وجوب

١٨٠
 يعطى اليه فلي
 قلنا عدم الحرمة كان حكمه
 قلنا انما كان بطلان ما نعت
 النهي من نفعاً بالكلية بجلال من
 فيه فان التخلي في مستفاد من
 على النذب والاباحة لان
 على الوجوب كان بطلان
 بالانقضاء لاننا قلنا
 بالانقضاء لاننا قلنا
 ولكن مشروعة بالنفس
 في الطعام يفرج الشفاء كما اخرج
 سبب فيه نفع العباد لا يبيد الايجاب

ان لا يبيد
 ان لا يبيد
 ان لا يبيد
 ان لا يبيد
 ان لا يبيد

الصرف الى جميع الاصناف والى الثلاثة من كل صنف كان ذهب
اليه الشافعي رحمه لا صفة الصدقة اليهم بلام الاستحقاق وهم
من كورون بواو الجمع فكانت الصدقة لجميعهم لكنه تركت حقيقة
بدلالة سياق الكلام وهو قوله تعا ومنهم من يترك والصدقة
فاز اعطوا منها ما رزقوا وان لم يعطوا منها اذا هم يستخطون
فانه يد على ان ذكر الاصناف لقطع طمعهم عن الصدقات
بيان المصارف لها فلم يكن الصرف الى جميعهم مقصودا بذكر
فلما لم يكن ذلك مقصودا به لم يكن الصرف واجبا لجميعهم
ان يقتصر على صنف واحد فلا يتوقف الخروج عن العدة
على الاداء الى الكل ولذا قل ان يقول ذكر يترك لا ينافي ان يكون
الصدقة لجميع المصارف فلا يد على ترك حقيقة الكلام وان كونه
القطع طمعهم مقصودا لا ينافي كون غيره مقصودا كيف
وان الدلالة على كون المراد مقصودا خفية حاصلة بالمفهوم
كون الاصناف مقصودا ظاهرة حاصلة بعبارة الكلام ولا
قد يترك الحقيقة بدلالة من قبل المتكلم كما في قوله تعالى ومن
قال يؤمن ومن شاء فليكفر وذلك لان الله تعالى حكيم والكفر
قبير والحكيم لا يأمر بالقبير فيترك دلالة اللفظ على الامر

والمراد من الاصناف
هذا الكلام السابق على ما تقدم
فان يكون ذلك لا ينافي
منها اذا لم يعطوا منها
وهم من كورون بواو الجمع
فكانت الصدقة لجميعهم
لكنه تركت حقيقة
بدلالة سياق الكلام
وهو قوله تعا ومنهم
من يترك والصدقة
فاز اعطوا منها ما رزقوا
وان لم يعطوا منها اذا هم
يستخطون
فانه يد على ان ذكر
الاصناف لقطع طمعهم
عن الصدقات
بيان المصارف لها
فلم يكن الصرف الى جميعهم
مقصودا بذكر
فلما لم يكن ذلك مقصودا به
لم يكن الصرف واجبا لجميعهم
ان يقتصر على صنف واحد
فلا يتوقف الخروج عن العدة
على الاداء الى الكل
ولذا قل ان يقول
ذكر يترك لا ينافي ان يكون
الصدقة لجميع المصارف
فلا يد على ترك حقيقة
الكلام وان كونه
القطع طمعهم مقصودا
لا ينافي كون غيره مقصودا
كيف وان الدلالة على كون
المراد مقصودا خفية حاصلة
بالمفهوم كون الاصناف مقصودا
ظاهرة حاصلة بعبارة الكلام
ولا قد يترك الحقيقة بدلالة
من قبل المتكلم كما في قوله
تعالى ومن قال يؤمن ومن
شاء فليكفر وذلك لان الله
تعالى حكيم والكفر قبير
والحكيم لا يأمر بالقبير
فيترك دلالة اللفظ على الامر

وقوله لا ينافي بالقبير قال الله تعالى لا ينافي بالقبير

فَقِيلَ لَهُ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا

[illegible]

١٨٢
المعروف بالكنز
العام في مسائل مخصوص
عند قضاة وقاضيه
المخصوصين من علماء
السليمة فزيه على ان
الفكر والنصوص
المراد منه لا اتفقد في العلماء
فكانت قال لا اتفقد في اليه ١٣
الذي في دعوتني اليه ١٤

لا زلت مع ان السوغة
ذكر السوغة واردة الا ان
سوال

قوله وكذلك الخرج
 وقوله ان المداعي
 وقوله ان المداعي
 وقوله ان المداعي
 وقوله ان المداعي

على الحال حتى لو خرجت بعد ذلك لا بحث فاحقيقة الكلام
 عموم التغلظ والطلاقة وهو ان بحث بكل تغلظ سواء كان
 مع الداعي ومع غيره او متفرجا وسواء تغلظ في ذلك اليوم
 او غيره لكن ترك حقيقته بدلالة من قبل التكلم وهو ان غرضه
 رد سؤاله ومنعه عما دعا به اليه لغضب اثاره فيه دعاء
 الداعي فبني الجواب على الغداء المدعوا اليه فينصر الى التغلظ
 مع الداعي مع الداعي في ذلك اليوم وكذلك الخروج فالسبب
 على منع الخروج غضبا ثاره فيه ما ارادت من الخروج بين
 يديه فبعد قوله ان خرجت بذلك الخروج فانتقلت ينتقض هذا
 بما اذا قال المدعو والله لا التغلظ اليوم فانه تقع على كل تغلظ
 حصل في ذلك اليوم قلت دالة هنا من قبل المتكلم على ترك
 الحقيقة لانه لو كان مراده الامتناع عن الغداء المدعوا اليه
 لا قصر على قدر الجواب فلما زاد الجواب هو الودل على ان
 اراد به الجواب قبل على انه ابتداء في الكلام قال والخامس قد يترك
 الحقيقة بدلالة محل الكلام بان كان المحل لا يقبل حقيقة اللفظ و
 مثاله انعقاد نكاح الحرة بلفظ البيع والهبة والتليك والصدقة
 وقوله لعبد وهو معروف بالنسب من غيره هذا ابني وكذا

ان يكون من الغضب
 وقت خروجها من الغضب
 وقت خروجها من الغضب
 وقت خروجها من الغضب
 وقت خروجها من الغضب

ان يكون من الغضب
 وقت خروجها من الغضب
 وقت خروجها من الغضب
 وقت خروجها من الغضب
 وقت خروجها من الغضب

ان يكون من الغضب
 وقت خروجها من الغضب
 وقت خروجها من الغضب
 وقت خروجها من الغضب
 وقت خروجها من الغضب

لا يجوز الادعاء بان كان ثبات النسخة
 الظاهر قوله ان ينسخ عنه
 لا يجوز الادعاء بان كان ثبات النسخة
 الظاهر قوله ان ينسخ عنه
 لا يجوز الادعاء بان كان ثبات النسخة
 الظاهر قوله ان ينسخ عنه

بيان استحقاق من الغنيمة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو الذي قاله الفقهاء ان نصافي ذلك
 فليخصوا قوله بالغنيمة فكذلك هذا
 حاصل الجواب ان نصافي ذلك
 فليخصوا قوله بالغنيمة فكذلك هذا
 حاصل الجواب ان نصافي ذلك
 فليخصوا قوله بالغنيمة فكذلك هذا

ينقص عنه لكن لم يكن الكلام سيق له ولا هو المراد بالانزال
 حتى يسمى نصا ولا يعرف ايضا بنفس الكلام في اول ما قرع
 سمعه من غير تامل حتى يسمى ظاهرا يعرف بنفس اللفظ بواسطة
 التامل من غير زيادة ولا نقصان يسمى إشارة نظيره من المحسوسين
 نظر الى شيء فراه باقباله عليه قصد اذ رأى معه ذلك غيره بينه وبينه
 باطراف عينيه من غير قصد فإيقابله من المقصود بالنظر فهو
 عبارة النص وما يقع عليه اطراف بصره فرقتيه بطريق الإشارة
 مثاله في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم
 واموالهم فان سيق لبيان استحقاق سهم من الغنيمة
 فنصار نصافي ذلك وقد ثبت فقرهم بنظم النص فكان إشارة
 الى ان استيلاء الكفار على مال المسلمين بالشبوت الملك للكافر
 اذ لو كانت الاموال باقية على املهم لاشتب فقرهم
 لأنها نزلت على سبيل التفسير لما سبق من اولا الآية وهو
 قوله تعالى ما آتاه الله على رسوله من اهل القرى فله
 للرسول ولذو القربى واليتيم والمساكين الى قوله تعالى للفقراء المهاجرين
 الآية فجعل هذا لا متضمنا للبيان من قوله ولذو القربى

لا يجوز الادعاء بان كان ثبات النسخة
 الظاهر قوله ان ينسخ عنه
 لا يجوز الادعاء بان كان ثبات النسخة
 الظاهر قوله ان ينسخ عنه

١٨٦
 منكم بين الاقرباء متكمين
 ابن عباس
 فان الامم ليس فيها صاحب الدين
 الفقهاء والبيان على ما عطف عليه فان الرسول لا ينفصل
 تعالى ولذو القربى واليتيم والمساكين
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يجوز الادعاء بان كان ثبات النسخة
 الظاهر قوله ان ينسخ عنه

قوله لا وهاء اه وقال الشافعي
لا ثبت الملك للكفار على ما
المسلمين لأن فيها هاتين الهمزتين
التي عن الله فيهما هاتين الهمزتين
قلنا ان النبي عليه السلام صلى
ملك السائبة وهو النبي صلى
بلا ملك فلو لم يثبت الملك
بذلك ترك العمل بالنبي الذي هو
من رسول الله الكريم فافهم

س ٢٣ ثبوت الملك للملكة في اثارة النص
لثبوت ثبوت الملك له على دار السلام
ان لم ينفذها واستولت دار السلام واستولت
اذا استولت من غيرنا على دارنا و
ثبت التمسك من غيرنا على دارنا و
الشهر هو نفي من دارنا في الاسلام
قول القاضى لان دارنا في الاسلام
في غير الحكم على الملك في
مسئلة الاستيلاء في اثارة النص
من قولنا اننا استولت على دارنا
سببها

[illegible]

يا شارة النص ١٢
 هذا حكم ثابت
 قيل لقوله ١٢
 قيل كذا
 على الشرط
 آه قلم
 وجاءه
 العلم
 حكمه

R

[illegible]

للأمر بواسطة الانتهاء عن الأشياء الثلاثة المذكورة في أول

الصبر صوماً علم ان ركن الصوم يتم بالانتهاء عن الاشياء الثلاثة لان

الصوم لو توقف وجوده شرعاً على غير هذه الاشياء لما كان هذا

لَا يَنْهَى بِنَفْسِهِ صَوْمًا وَعَلَى هَذَا إِي عَلَى مَوْجِبِ هَذَا النَّصِّ قَوْلُهُ

كُلُوا وَشَرِبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْاَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْاَسْوَدِ مِنَ الْيَوْمِ

ثم انما القيام الى البلي يخرج الحكم في مثله التثبيت وتبين صوم

رمضان يشترط فيه التبيت أى التبيت من البيلام بعد

يشترط وعمل لا يشترط بل يباد بينه قبل الزوال وهذا ان يبي

هـي القصد فان قصد لا يتيان بالماوراء بما يميز عند وجهه

الاولى من بينهن

فَعَلَهُ اِنْ لَمْ يَحْمِلِ الْمُنْتَمِ. اللّٰهُمَّ اِنْ قَوْلَهُ فَارْقَشْهُمَا لِاتَّانِ

لَبِيا وَجْهَ الْكَرِيمِ وَلَقَدْ اٰنَا اِنْ يَقُولُ قَوْلَهُ تَعَالٰى اَقِمُوا الصِّيَامَ الِ

الليل امر باتمام الصوم بعد الشروع ولا خلاف في ان الامر بالانتهاء

انما يتوجه بعد الخرج الاول وقصد الاثني انما يلزم عند الام

بالشروع لأعند الأمر بالانقضاء فلا يلزم منه تأخير النية

بن الدية
الانعام
الصورة
فانتم
الحي
النبي
الشعر
ان لا يصح
الانعام
نظام

وَاللَّامِ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ

وَالْأَمْرُ لِلَّهِ وَالْأَمْرُ لِلَّهِ وَالْأَمْرُ لِلَّهِ

سورة السجدة

2000

ابن كثير ما نقل عن الانبياء شريفة

الماسحون الذين كانوا في الجحيم

بعض الأصناف
التي يصعب
أن تكون
أكثر من
أحد الأصناف

السيد قوام الدين بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

[illegible]

حاصلہ بالعبادۃ
از باب الیکلام

والله اعلم بالصواب

لما في من السجدة
من اليبيل وهو
الملك الكائن في
فلو قلنا انه

يقولون انهم
الذين هم
الذين هم
الذين هم

للمشركين

عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأ سورة النجم لم يمت حتى يرى مقعده في الجنة

نصفه

فان كان

والصياح والنباح
وقوله ولقد آتينا
العباد ذكركم

بمكة المكرمة
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٥
الحمد لله رب العالمين

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا سَأَلَ الْمُسْتَضَرُّ بِحَقِّهِمْ كَيْفَ يَكُونُ صَوْتُهمْ يَقُولُ قَوْلًا مَرْجُومًا

[illegible]

ماده اما کوذا فاعلم

فعلان فعلان

لا تسمى القصاص ١٢
 ما ضمه ام وا لا ضحبه مع القطع فبينك يا هني السو
 يقولون من زعمهم فاقولوا لهم في الاوق وهذا
 ان يكون غير هو المقصود معلوما قطعاً كما في
 الكفاة وعلى المقطوع لا كذا والشعر في الجحيم
 قطعاً قبل ان لا في النقص في الجحيم قطعاً
 وبقينا في الجحيم كالنقص يا هني
 صار كما في قوله لا يود بها فبينك يا هني
 علة ١٢

والله اعلم

قيل يدار الحكماء حكم النص على تلك العلة أي علة معنى الحكم
 وجوداً أو عدماً يعني يوجد حكم النص عند وجوده وينعدم عند عدمه
 وإن كان صورة النص يخالفه لكون العنة قطعياً ولذا قال القاضي (العام)
 البوزيد لو أن قوماً بعدون التائيف كرامة لا يحرم عليهم تأييف
 الأيوبيين لا تنقضاء معنى الأذى مع أن ظاهر النص يحرم التائيف على
 العموم والاطلاق وكذلك قلنا في قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
 إِذَا بُدِئَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا
 أَنْ الْمَعْنَى فِي كَوْنِ الْبَيْعِ مِنْهَا إِلَّا خِلَافَ الْبَيْعِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَهَذَا الْمَعْنَى
 يَفْهَمُ لَفَةً يَعْرِفُ بِجَرْدِ السَّمَاءِ كُلُّ مَنْ يَعْرِفُ كَلَامَ الْعَرَبِ وَلَوْ فُرِضَ
 بَيْعاً لَا يَمْنَعُ الْعَاقِدِينَ عَنِ السَّعْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ بَإِنْ كَانَ الْمُبْتَاعَانِ فِي
 السَّفِينَةِ تَجَرَّعَ إِلَى الْجَامِعِ لَا يَكُونُ الْبَيْعُ إِلَّا بِتَحْرِيمِ لَانْتِقَاءِ عِلَّةِ الْحَرَمِ
 وَهِيَ الْإِخْلَافُ بِالْبَيْعِ إِلَى الْجُمُعَةِ قَوْلُهُ وَعَلَى هَذَا إِي عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ
 مَعَ الْمَعْنَى وَجُوداً أَوْ عَدَمًا قُلْنَا إِذَا حَلَفَ لَا يَضْرِبُ امْرَأَةً فَذُشِعَ هَاوُ
 عَضُهَا وَخَفِيَ حَنْتٌ إِذَا كَانَ بَيْعُهَا بِالْإِيلَامِ وَلَوْ وَجَدَ صُورَةَ الضَّرْبِ
 أَوْ مَدَّ شَعْرَهَا عِنْدَ الْمَلَاعَةِ دُونَ الْإِيلَامِ لَا يَحْنُثُ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمُؤَثَّرَ
 فِي تَرْكِ ضَرْبِهَا تَرْكُ إِيلَامِهَا فَلَا يَحْنُثُ بِضَرْبِ الْيَوْمِ لَهَا وَبِاعْتِبَارِ
 هَذَا الْمَعْنَى يَقَالُ إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ كَمَا فَكَلَ السَّمَكُ وَالْجَرَادَ لَا يَحْنُثُ عِنْدَنَا

٤٤
 قل يا ايها الذين آمنوا انما
 نفعنا منكم الا ظننا انكم
 لنفعلوا ما كنتم مواعدين
 قل يا ايها الذين آمنوا انما
 نفعنا منكم الا ظننا انكم
 لنفعلوا ما كنتم مواعدين
 قل يا ايها الذين آمنوا انما
 نفعنا منكم الا ظننا انكم
 لنفعلوا ما كنتم مواعدين

قد رغبتم المودة والاسلام
 الزوج من ذلك اي انت الذي هو
 صديق الخاطب بوثق الوعد
 جواب سؤال وهو ان قوله
 انت طالق وطلقك كلام تام
 لا يحتاج الى الغنى
 ولا يحتاج الى التكرار
 دلالة التمسك على البراءة
 دلالة التمسك على البراءة
 دلالة التمسك على البراءة

فانما يقتضيه هذا القول ان لا يكون
 اربا تكمل لان الرضا لا يقتضي
 بالاعيان ولا له على هذا الإطلاق بلا تقدير زيادة
 اقول ان ذلك من وجهين احدهما ان مقتضى
 ان يكون ذلك من وجهين احدهما ان مقتضى
 المصدر لا يمنع ان يكون طالق لان مقتضى طلاق
 هو من وجهين احدهما ان مقتضى طلاق
 في الجملة لا يقتضي ان يكون طالق طلاقا تاما
 على المصدر لا يمنع ان يكون طالق طلاقا تاما
 في الجملة لا يقتضي ان يكون طالق طلاقا تاما

هذا نعت المدة الا ان نعت يقتضيه المصدر فكان المصدر موجودا
 بطريق الاقتضاء قوله الا ان النعت يقتضيه المصدر لان اسماء
 الصفات كاسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لها دلالة على
 المصدر كالفعل فصار كانه قال انت طالق طلاقا علم ان عامة الاصطلاح
 من اصحابنا المتقدمين واصحاب الشافعي لم يفرقوا بين انواع
 المقدرة الشيخ في الاسلام وعامة المتأخرين سوا القاضية
 ابو زيد فرقوا فقالوا ما هو ثابت التصحيح الكلام لغة فهو المحذور
 وما هو ثابت التصحيح الكلام شرعا فهو المقضى فجعلوا انت طالق
 وطلقك من قبيل المقضى وطلقى من قبيل المحذور فعملنا بهم
 يصعب الفرق بين انت طالق وبين طلق والمصريح اطلق في تعريفه
 ولم يفرق بينهما ولهذا عرف به القاضية الامام فعمله مذهبه
 لا يحتاج الى الفرق بينهما قوله واذا قال هذا مثالا مشهور في
 الشرع عيا وهو قول الرجل لغيره اعنق عبدك عنه بالف درهم

ضرب اوصاف بيان الفرق بين
 في الخارج حصل بالاجابة في قول طالق
 لا يقتضي ضرب اوصاف في قول طالق
 لا يقتضي ضرب اوصاف في قول طالق
 لا يقتضي ضرب اوصاف في قول طالق
 لا يقتضي ضرب اوصاف في قول طالق

ولم يقتضيه زيادة في كلامه لان مقتضى طلاق
 على النص لا يقتضي حصة النص الى
 في الكلام ولا يبعد ان يقال ان مقتضى طلاق
 في الكلام ولا يبعد ان يقال ان مقتضى طلاق
 في الكلام ولا يبعد ان يقال ان مقتضى طلاق

استقل اعتبار اوضاعه عند الاوضاع
 الشرع في مبرأ اوضاعه عند الاوضاع
 الشرع في مبرأ اوضاعه عند الاوضاع
 الشرع في مبرأ اوضاعه عند الاوضاع

في التلخيص حقيقة باعتبار
 في التلخيص حقيقة باعتبار
 في التلخيص حقيقة باعتبار
 في التلخيص حقيقة باعتبار

قوله الذي ثبت في
صفة البعير وإنما وصفه
دفع لما قيل إن قوله
حقيقته

بذلك
التي تشارف حصول العتق
البيع على ما هو المصروف والمشتق
بالإيجاب والتقبل والاعتماد

ان ما قبل في البيع القصد من ان
كل ما هو الظاهر في البيع القصد من ان

هذا الامر ثابت لا
شك فيه

هبة لان ذلك العرف يدل على انه
فلا يرد ان المقضي جعله
خصوصا للبيع

هو الإقناع " هذه الأختبار
من التفسير "

عالم فسادات و انشاء است

11

فقال الآخر اعتقت يقع العتق عن الأمر ويجب عليه ألف ولو كان
الأمر نوى به عتق الكفارة يقع عما نوى لحصول العتق حقيقة بعد البيع
الذي ثبت بينهما اقتضاء وذلك لأن قوله اعتقه عني بألف درهم يقتضيه
معنى قوله به عتقني بألف وهذا لأن الأمر يقتضيه ثبوت الملك للأمر لأن
الاعتناق لا يصح بدون الملك لقوله عليه السلام لا عتق فيما لا يملكه
ابن آدم والملك يقتضيه سببا فيثبت البيع سابقا على الاعتناق - فصار
كانه قال بع عبدك عني بألف ثم كن وكيل بالعتق فأعتقه عني فاذا
فصل المأمور كان العتق واقعا عن الأمر ويثبت البيع بطريق الاقتضاء
ولما ثبت البيع اقتضاء ثبت القبول كذلك لأنه ركن في باب البيع والشئ
لا يوجد إلا بركنه ولهذا قال أبو يوسف إذا قال اعتق عبدك عني
بغير شيء فقال المأطاب اعتقت يقع العتق عن الأمر ويكون هذا
مقتضيا للهبة والتوكيل ولا يحتاج فيه إلى القبض لأنه بمنزلة القبول
في باب البيع ولكننا نقول القبول ركن في باب البيع فاذا أثبتنا البيع
اقتضاء أثبتنا القبول ضرورة بخلاف القبض في باب الهبة فإنه
ليس بركن في الهبة ليكون الحكم بالهبة بطريق الاقتضاء حكما
بالقبض وحكم المقتضى أنه ثبت بطريق الضرورة فيقدره بقدر
الضرورة قيل هذه الضرورة ترجع إلى المستدل لا إلى المتكلم فلا ينافي كون المقتضى في كلامه
سبحانه وتعالى

[illegible][illegible]

فأذا العرش منتصب لم يصح تركها
أياها بالاعتقاد لتوقفه
بالملك ١٢

2

الحمد لله الذي جعل الكلام ما قاله
من فائض اذا قال الحق بحسب
العلم والقدرة

بكر طعام وهذا باب
الشموم بالشموم الطويل
ون الطعام عظم
لواكرا هذا

من باب
لوقصور الاكل
تارج الدار وادخلها فانه
مسوالمكون على

لأنهم لا يرون هذا إلا كقولهم

طعام الاطلاق الى
عطي اي جبارك ان من
لوقلا اعط هذا الدرهم

معادن

يقوله بعد الدخول
الاشارة

ولا تخصيص في الفرد المطلق لان التخصيص يعتمد العموم ولا على
 المقترضة فان قيل اذهب انه ليس بعام فلا يصح التخصيص لكنه مطلق
 فجاز ان يقيد بطعام دون طعام قلت تعيين بعض انواع الطعام وبعض
 افراد تخصيص ليس من التقييد في شيء الا يراد ان يراد بالرجل
 هو باعيانهم من قرش او تميم كان تخصيصا لا تقيدا وانما كان
 تقيدا اذا اريد الرجل بصفة العلم مثلا فاقتيد فليد الطعام
 الموصوف بصفة كذا قلنا هذا اثبات وصف رائد على المطلق وهو
 زيادة على قدر الحاجة فلا يثبت بطريق الاقتضاء كصفة التعميم
 وفيه ايضا كلام قوله ولو قال لها بعد الدخول بها اعتد ونوس به

قوله بعد المخل لا يرد لولا المخل قبل المخل بل لا يرد لولا المخل
 بل جعل مستقرا لا يحتاج من غيره من المخل لا يرد لولا المخل
 لا يشترط بطريق الاتفاق وان لا يرد لولا المخل من ان الزمان على
 زمانه على هذا الضرورة لا يثبت بطريق الاتفاق وان لا يرد لولا المخل
 الزمان على الواحد لا يثبت بطريق الاتفاق وان لا يرد لولا المخل
 ان لا يثبت بان ثبت اقتضاه كالمخل وان لا يرد لولا المخل
 البينة في ثبوت الثالث كما لا يثبت في اقتضاه وان لا يرد لولا المخل
 حينية على العموم المتفق عليه من قبله وان لا يرد لولا المخل
 في المشترك او احد نوع الجنس بل من قبله وان لا يرد لولا المخل
 في باب التفخيم وهو جائز

الطلاق وقع الطلاق اقتضاء لان الاعتداء على الأقران يقتضيه
الطلاق سابقا فيقدر الطلاق موجودا ضرورة ولهذا كان الواقع به
رجعيا لان وصف البينونة زائد على قدر الضرورة فلا تثبت بطلان
الاقتضاء ولا يقع الا واحد لما ذكرنا ويشكل بقوله أنت بائن فانه
لأنوى البينونة الغليظة وهي التي بالثلاث تضم مع الغليظة
وصف زائد على قدر الضرورة **فصل** في الأمر قوله فالأمر لفة

[illegible]

غاية التحقيق

والقيد فلام
فيجب ان يذكر في فصل الخاص
ان يذكر اربعة التخصيصات
التي هي فصل الخاص في ذكرها متصلا
بالطلاق خاص عند انقسام
الزوج من اقسام
العدام

[illegible]

والا هاتما
مختار من نسل الطبق والملك
والعام هو من سبها اياما في انا
عند الشافعي ثم بعد القسبات ذكر ال
الكتاب لا يخاف لان معظم سياحت اصول
الافقه متعلق بها لان اكثرها
الشرع متعلق بها وانما

9.

[illegible]

قول القائل غيره افعلا والمراد بان فعل صيغة طلب الفعل وصيغة
طلب الفعل مشهورة معروفة وفي الشرع تصرف الزام الفعل على
الغير فان قيل يدخل فيه اوجبت عليك ان تفعل كذا او طلب منك
فعل كذا لانه الزام الفعل مع انه ليس باسم قلت المراد به الزام الفعل بقوله
افعل لان المعنى اللغوي مراعاة في معنى الشرع مع وصف زائد عليه
شرعا وفيه اشكال لان الالة التعريف على هذا القيد خفية لانه
كثيرا ما يوجد الكلامان كل منهما مختص بوصف لا يشتركان فيه
وفي قوله الزام الفعل على الغير اخرا عن قول من ليس بمفترض الطاعة
بمثل فعل لانه لا يتحقق به الزام والحد الصحيح هو اللفظ الدال على
طلب الفعل بطريق الاستعلاء قوله وذكر بعض الاثمة ان المراد

يخضع هذه الصيغة واستعمل اليك يكون معناه ان حقيقة الامر تخفى
 هذه الصيغة فان الله تعالى متكم في الاز عندنا وكلامه امر ولفظ واجبا

[illegible][illegible]

قد ورد في
 المأخوذ بالليس
 بعد قيد فيجوز انزال المأخوذ بالليس
 ليس بما يطلق من الوضو المعاني ١٢
 جواب عن سؤالين الأول أن الفعل
 العمل استعماله لا من الفعل بل من
 فأنها لا تنسب من القوة وإنما من
 المفرد المذكور فلا يقال في بيان
 والثبوت والربط فالجواب بأن المراد
 قوله صيغة أي فاقبل الليس بيان
 ليعرف قلنا صيغة أي تعرضا هو الزام
 ليعرف قلنا صيغة أي تعرضا هو الزام
 عن هذا العمل هو الفعل مع الزام
 الجوز على العبد من الفعل مع الزام
 الزام الفعل هو الزام من فعل الليس
 فيقول قلنا فاقول
 فيقول قلنا فاقول
 فيقول قلنا فاقول
 فيقول قلنا فاقول

[illegible]

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

في جواب السؤال الاول ان الله تعالى قد خلق كل شيء من حيث يشاء ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما يشاء
 في جواب السؤال الثاني ان الله تعالى قد خلق كل شيء من حيث يشاء ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما يشاء
 في جواب السؤال الثالث ان الله تعالى قد خلق كل شيء من حيث يشاء ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما يشاء
 في جواب السؤال الرابع ان الله تعالى قد خلق كل شيء من حيث يشاء ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما يشاء
 في جواب السؤال الخامس ان الله تعالى قد خلق كل شيء من حيث يشاء ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما يشاء
 في جواب السؤال السادس ان الله تعالى قد خلق كل شيء من حيث يشاء ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما يشاء
 في جواب السؤال السابع ان الله تعالى قد خلق كل شيء من حيث يشاء ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما يشاء
 في جواب السؤال الثامن ان الله تعالى قد خلق كل شيء من حيث يشاء ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما يشاء
 في جواب السؤال التاسع ان الله تعالى قد خلق كل شيء من حيث يشاء ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما يشاء
 في جواب السؤال العاشر ان الله تعالى قد خلق كل شيء من حيث يشاء ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما يشاء

فائدة ١٢ الركن
ولم يرد في هذا
ويجاد الشبهة لا يلزم
موجبا المكان التبعي
فلو كان فض الفعل
في بعض الأحيان
بالواقعة مع الزرك
قوله بئس لك اي
بما تقول ١٢
يكن الدجوب غصبا
فعله عليه السلام علم
انتقاء الشبهة بقرائن
ان هذا ان يكون
جواب سوال هو

المدكور في المتن أي مجردة عن القرينة الدالة على اللزوم وعدم خوفه
 وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون هذا الأمر المطلق
 من القرينة وكذلك الآية الثانية وهو قوله تعالى ولا تقر بها هذه
 الشجرة فتكونا من الظالمين فإنها وإن كانت صيغة في صورة لكنها
 بمعنى اجتنابا إذ النهي عن الشيء أمر بصدقه وأما قوله لعلكم ترحمون فلا
 ينتهز قرينة على عدم اللزوم وكذا هذا الأمر للندب لا يربطه الرحمة
 لا يختص بالنوافل بل يتعلق بالواجب غيره فإن قلت قوله فتكونا
 من الظالمين قرينة لزوم الامتناع لا نه جواب النهي على مثال قوله لعل
 ولا تنظروا فيه فيجوز عليكم فكذا معنى الآية المدكورة
 أن قربا فتكونا من الظالمين فيكون لانها عنه واجبا لا يكون
 الظالمين قيل في جوابه إنما لزم هذا السؤال لو جعله المجرى جوابا للنهي
 لعله جعله نهيًا على حدة معطوفا على قوله تعالى ولا تقر بها فيكون
 تقدير الكلام ولا تقر باهذه الشجرة فلا تكونا من الظالمين ولقائل أن
 يقول على هذا الجواب أن الظاهر في مثل هذا الكلام أن يكون الثاني

مفهومه أن النهي نهي على وجه
 لا يقتضي كون النهي
 مطلقا عن القرينة
 موجب للوجوب
 وهو ما لا يرد
 في غير هذا

وإنما نفي المطلق هنا لا
 المطلق بل هو بغيره
 هذا الوجه مستبعد
 والوجه الثاني
 والوجه الثالث
 والوجه الرابع
 والوجه الخامس
 والوجه السادس
 والوجه السابع
 والوجه الثامن
 والوجه التاسع
 والوجه العاشر
 والوجه الحادي عشر
 والوجه الثاني عشر
 والوجه الثالث عشر
 والوجه الرابع عشر
 والوجه الخامس عشر
 والوجه السادس عشر
 والوجه السابع عشر
 والوجه الثامن عشر
 والوجه التاسع عشر
 والوجه العشرون
 والوجه الحادي والعشرون
 والوجه الثاني والعشرون
 والوجه الثالث والعشرون
 والوجه الرابع والعشرون
 والوجه الخامس والعشرون
 والوجه السادس والعشرون
 والوجه السابع والعشرون
 والوجه الثامن والعشرون
 والوجه التاسع والعشرون
 والوجه الثلاثون
 والوجه الحادي والثلاثون
 والوجه الثاني والثلاثون
 والوجه الثالث والثلاثون
 والوجه الرابع والثلاثون
 والوجه الخامس والثلاثون
 والوجه السادس والثلاثون
 والوجه السابع والثلاثون
 والوجه الثامن والثلاثون
 والوجه التاسع والثلاثون
 والوجه الأربعون
 والوجه الحادي والأربعون
 والوجه الثاني والأربعون
 والوجه الثالث والأربعون
 والوجه الرابع والأربعون
 والوجه الخامس والأربعون
 والوجه السادس والأربعون
 والوجه السابع والأربعون
 والوجه الثامن والأربعون
 والوجه التاسع والأربعون
 والوجه الخمسون
 والوجه الحادي والخمسون
 والوجه الثاني والخمسون
 والوجه الثالث والخمسون
 والوجه الرابع والخمسون
 والوجه الخامس والخمسون
 والوجه السادس والخمسون
 والوجه السابع والخمسون
 والوجه الثامن والخمسون
 والوجه التاسع والخمسون
 والوجه الستون
 والوجه الحادي والستون
 والوجه الثاني والستون
 والوجه الثالث والستون
 والوجه الرابع والستون
 والوجه الخامس والستون
 والوجه السادس والستون
 والوجه السابع والستون
 والوجه الثامن والستون
 والوجه التاسع والستون
 والوجه السبعون
 والوجه الحادي والسبعون
 والوجه الثاني والسبعون
 والوجه الثالث والسبعون
 والوجه الرابع والسبعون
 والوجه الخامس والسبعون
 والوجه السادس والسبعون
 والوجه السابع والسبعون
 والوجه الثامن والسبعون
 والوجه التاسع والسبعون
 والوجه الثمانون
 والوجه الحادي والثمانون
 والوجه الثاني والثمانون
 والوجه الثالث والثمانون
 والوجه الرابع والثمانون
 والوجه الخامس والثمانون
 والوجه السادس والثمانون
 والوجه السابع والثمانون
 والوجه الثامن والثمانون
 والوجه التاسع والثمانون
 والوجه التسعون
 والوجه الحادي والتسعون
 والوجه الثاني والتسعون
 والوجه الثالث والتسعون
 والوجه الرابع والتسعون
 والوجه الخامس والتسعون
 والوجه السادس والتسعون
 والوجه السابع والتسعون
 والوجه الثامن والتسعون
 والوجه التاسع والتسعون
 والوجه المائة
 والوجه الحادي والمائة
 والوجه الثاني والمائة
 والوجه الثالث والمائة
 والوجه الرابع والمائة
 والوجه الخامس والمائة
 والوجه السادس والمائة
 والوجه السابع والمائة
 والوجه الثامن والمائة
 والوجه التاسع والمائة
 والوجه الحادية مائة

ويمكن ان يقال انه لا ينسب له
 اجراء الكلام على خلاف سنته لا العطف
 عليه كصوابه بل العطف على العطف
 في تفسيره ولا ينسب له اجراء
 خلاف الاصل او هو خلافه في كلامه
 العلام عن قوله في قوله في كلامه
 ان سلكوا في ذلك فاقولوا انهم
 ردوا فاقوله العطف فكذا العطف
 ان يتقدم العطف فكذا العطف فكذا العطف

جواب الله في اجراء الكلام على خلاف السنة نقسف مع ان فيه
 حذفا وتقديرا وهو خلاف الاصل ولتسليمه انه لم يعلل له كنهه
 معطوف على الاول بحرف الفاء وهي للترتيب فكان الظلم مرتبا على
 الاول مسببا عنه وكفى ذلك دليلا على لزوم الانتهاء عن الاول

لافضائه الى المعصية والظلم والصيغ من المذهب ان موجبه الوجود
 اذا قام الدليل على خلافه فيصرف صيغته الى غير الوجوب كما في
 موضع الذنب والاباحة والتوبيخ والتهديد فانها قرنت بقرينة
 عدم اللزوم والوجوب الى معنى غيره لان ترك الامر معصية كان

لا ينظر طاعة قال الحماسي طاعت لامريك بصزم جله امرهم
 احبهم بهذا في طواعيهم واطواعهم في طواعيهم واطواعهم في طواعيهم
 عصا الله والعصيان فيما يرجع الى حق الشرع مسبب للعقاب
 قال الله تعالى من يعص الله ورسوله ويتعبدوا لله يدره الله احوالهم

فيها وتحقيق ان لزوم الانتذار انما يكون بقدا ولاية الامر على الخاطب
 ولهذا اذا وجهت صيغة الامر الى من لا يلزمه طاعتك اصلا

في جميع الاوقات من صلا
 الوجه لا من جهة الولاية
 لا من جهة الولاية
 لا من جهة الولاية

ان يتقدم العطف فكذا العطف فكذا العطف
 جواب الله في اجراء الكلام على خلاف السنة نقسف مع ان فيه
 حذفا وتقديرا وهو خلاف الاصل ولتسليمه انه لم يعلل له كنهه
 معطوف على الاول بحرف الفاء وهي للترتيب فكان الظلم مرتبا على
 الاول مسببا عنه وكفى ذلك دليلا على لزوم الانتهاء عن الاول
 لافضائه الى المعصية والظلم والصيغ من المذهب ان موجبه الوجود
 اذا قام الدليل على خلافه فيصرف صيغته الى غير الوجوب كما في
 موضع الذنب والاباحة والتوبيخ والتهديد فانها قرنت بقرينة
 عدم اللزوم والوجوب الى معنى غيره لان ترك الامر معصية كان
 لا ينظر طاعة قال الحماسي طاعت لامريك بصزم جله امرهم
 احبهم بهذا في طواعيهم واطواعهم في طواعيهم واطواعهم في طواعيهم
 عصا الله والعصيان فيما يرجع الى حق الشرع مسبب للعقاب
 قال الله تعالى من يعص الله ورسوله ويتعبدوا لله يدره الله احوالهم
 فيها وتحقيق ان لزوم الانتذار انما يكون بقدا ولاية الامر على الخاطب
 ولهذا اذا وجهت صيغة الامر الى من لا يلزمه طاعتك اصلا

في قوله في قوله في كلامه

في جميع الاوقات من صلا
 الوجه لا من جهة الولاية
 لا من جهة الولاية
 لا من جهة الولاية

9

واعلم انهم يفعلون لا فعله
وكذا وقصصه بعد خروجه من ذلك
ما يقع افعاله مماثلة في اوقاف متعده
اي ان موقفا يجب بقائه في ذلك الوقت
العهدي مثل صلوة الصلوة في وقتها
في مثل صلوة في وقتها في مثل صلوة
الافراد في وقتها في وقتها في وقتها
عامة والشرع ما يستلزم في اليوم
التي ذكرها في وقتها في وقتها في وقتها
فما لا خلاف في ان من الفيد بغيره
الذي يفيد ان ذلك في وقتها في وقتها
فما لا خلاف في ان ذلك في وقتها في وقتها
اشهد بذلك في وقتها في وقتها في وقتها

من طلب الفعل بمصدر ذلك الامر فإن اضرب مختصر من قولك

اطلب منك الضرب او افعِ فعل الضرب كما ان ضرب مختصر.

من قوله فَعَلَ فَعْلَ الضَرْبِ فِي زَمَانِ الْمَاضِي وَالمختصر من الكلام

والطول سواء فالمصدر الذي دل عليه الأمر عام لجنس الفعل شامل

جميع افراده توجد حروف الاستغراق فيه وهم اللام فوجب القول

بموجود عند مکانہ کا فی سائر الفاظ القوم وجمع قول العامة ان

المصدر الذي دل عليه الفعل فذكره ولا دلالة للفعل على تعريف

المصد والفرد لا يحتمل العدد لما بينهما من التنافي إذ الفرد مالم يكن فيه

ترکیب العدد ما فيه ترکیب فیتنا فیما فقتبت انه لا دلالة لهذا

اللفظ على عدة من الأفعال المضرب يد على الصريه ولا يحتمل
 وهو الأمر ١٢

ولله دلاله على مظهر الصرب وهو جالس ويجلس يقيم على الأدب

وَسَوَاءٌ أَرَادَ أَنْ يُقَاتِلَ أَوْ أَنْ يَفْتِنَ أَوْ أَنْ يُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ أَنْ يَخْلُفَ حَيْثُ مَلَاحِظَ الْوَقْدِ

بیمایه و در هر یک از اینها یک سکه است که در هر یک از اینها یک سکه است

کتاب الفیہ فی التفسیر

[illegible]

[illegible]

لا ينبغي ان يكون
ولقد كان الشيخ
بمفسر يدعي من
الاغنياء لعدم
ما خصه من
فوله كان في
لغيره من
منه على
اسبابها
بجانبه
الامثلة
صورة
الفنونه
المامون
جواب
في الفاعله
فاما قوله
محل

2.

[illegible]

يَتَنَاقَلُ جِنْسًا وَجِبَ عَلَيْهِ وَمِثَالُهُ مَا يُقَالُ إِنَّ الْوَاجِبَ فِي وَقْتٍ

الظاهر الظاهر في توجع الامر لاداء ذلك الواجب ثم اذا تكرر الوقت

يتكرر الواجب في تناول الأمر ذلك الواجب الآخر ضرورة تناوله كل

الجنس الواجب عليه صوماً أو صلوة فكأن ترك العباد المتكررة بهذا

الطريق الآخر في الأمر يقتضي التكرار جواب سؤال يرد على المذهب الصحيح

هو ان الاوامر بالصلاة والخمس والصيام والزكاة موجبة لها على

سبيل التكرار وهذا أكثر وجوب العبادات وتقرير الجواب بناء على

مقدومه المحتاج عند مشائخنا ان نفس الوجوب يفارق عن

وجوب الاداء ففسس الوجوب يثبت بالسبب وجوب الاداء انما

إلى الأمر المنتوج بعد تحقق السبب وهذا كوجوب الثمن على المشتري

يَتَّبِعُ بِنَفْسِ الْبَيْعِ وَ مَا أَرَادَ فِيهِ وَ مَا يَحِبُّ عَلَيْهِ مَطَابَرَةُ الْبَائِسِ لَهُ

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَدْرِكَهُ لَوْلَا إِيمَانُ بَلَدِهِ

عنه
الذي ليس له الشئ من الاموال او احد من العباد ان

[illegible]

مجلس اول

والله اعلم بالله تعالى
والله اعلم بالله تعالى
والله اعلم بالله تعالى

الشيء
بوجوده
هو الفاعل
الفعلة
حيارة
ذلك
منه
والعقل
الذي
السبب
حيث

النفس في غيبه
الغيبه في غيبه

[illegible][illegible]

[illegible]

٢١٣

افتراض العشر ونصف العشر والحائث اذا ذهب ماله فضا فقيرا
كفرا بالصوم اى في اليقين مأمورا بالكفارة المالية أولا عند وجدان
المال والصوم عند فقدانه لقوله تعالى فكفارة اى اطعام عشرة مساكين
من اوسط ما تطعمون اهليكم وكسوتهم او تحرير رقبة فمن لم
يجد فصيام ثلثة ايام والامر بالكفارة المالية مطلق فاذا افرهاهم
وجدان المال لا يكون مفرضا فاذا ذهب له صافقيا كفر بالصوم ولو جاز
بالكفارة المالية وعدم اجزاء الصلوات غير مفطر بالماخيرة قضية للامر
قوله وعلى هذا لا يجوز قضاء الصلوة في الاوقات المكروهة لانه
لما وجب مطلقا وجب كاملا فلا يخرج عن العهدة بأداء الناقص فيجوز
العصر عند الاحمرار اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخي ان موجب الامر
المطلق الوجوب على الفور والخلاف معه الوجوب ولا خلاف في
ان المسارعة الى الايتام مندوب اليها اى على الامر المطلق يطبق
الباخر ولا يعين وقتا بعينه لا يجوز قضاء الصلوة في الاوقات
المكروهة لانه لما فرض اليه الاوقات والمؤدى في الاوقات المكروهة
ناقص والفائتة هو ما كان واجبا على الكمال لم يستعجله ان يجتاز لا ما
وقتا ينقص بهما وجب كلا ولا ولهذا يجوز اداء العصر في وقت الناقص
وهو وقت الاحمرار لا ندر ليس بمطلق عن الوقت بل مقيد به فانه اذا لم

باب نفوس الواجب أو
مترادفها عند تليها وكثيراً
كما لا لا يتبادر بصفته القضا
اليمين للالتقاء والتكفر بالمال
عليه مطلقاً حيث وجب القضاء
تقريباً على قول المأذونين
وجب كما هو في الثاني مطلقاً
الثالث ١٣

او فاضا تباد في بعضه النقطة
وما وجب كما ملأ لا يخطئ بعضه
النقصان ١٢

لا يجوز اداءه في الوقت الناقص
بوجوه جبا مالا وان كان مطلقا
ان يقول المطلق بوجوه جبا مالا وان كان مطلقا

ان يقول المطلق بوجوه جبا مالا وان كان مطلقا
في الذات بوجوه جبا مالا وان كان مطلقا
في الاوقات بوجوه جبا مالا وان كان مطلقا

باعتبار الشيطان فكيف يدور في
معدود جبا مالا وان كان مطلقا
عنه بالنقصان بوجوه جبا مالا وان كان مطلقا

يؤد في الوقت حتى انتهى الى اخره تعين ذلك الحيز لا لاداءه لانه لا يسعه
التاخير عن ذلك لانه مقيد به لا مطلق عنه فعليه هذا ان قولهم
اداء العصر الخ لتأيد وصف الاطلاق بدوران الحكم معه وجودا

وعده ما قوله وما للوقت فوجبان نوع يكون الوقت ظرفا
للفعل كالوقت للصلاة حتى يشترط استعناك الوقت بالفعل كالصلاة في الليل
على ظرفية انه لا يشترط استعناك الوقت بالفعل ونفسه ظرفية الوهم ان يكون الوقت
ممكن ان يفصل عن اداء الفعل ومن حكم هذا النوع ان وجوب الفعل

فيه لا ينافي وجوب فعل اخر فيه من جنسه حتى لو نذر ان يصل
كذا كذا ركعة في وقت الظهر لزمه اي من حكم الوقت الذي جعل
الوقت ظرفا له ومن حكمه ان حكم وقت الظرف ان وجوب الصلاة

فيه لا ينافي صحة صلاة اخره حتى لو شغل جميع وقت الظهر بغير
الظهر يجوز فان قلت هذا الحكم مستغن عنه بالحكم الاول لان
وجوب الشيء يستلزم صحة قلت جاز ان يزاحم الواجب واجبا اخر

ان وجوب الفعل لا ينافي وجوب الصلاة اخره حتى لو شغل جميع وقت الظهر بغير
الظهر يجوز فان قلت هذا الحكم مستغن عنه بالحكم الاول لان
وجوب الشيء يستلزم صحة قلت جاز ان يزاحم الواجب واجبا اخر

في الوقت بوجوه جبا مالا وان كان مطلقا
في الاوقات بوجوه جبا مالا وان كان مطلقا
في المأمور به وفيه نظر لا لاداءه لانه لا يسعه

في الوقت بوجوه جبا مالا وان كان مطلقا
في الاوقات بوجوه جبا مالا وان كان مطلقا
في المأمور به وفيه نظر لا لاداءه لانه لا يسعه

في الوقت بوجوه جبا مالا وان كان مطلقا
في الاوقات بوجوه جبا مالا وان كان مطلقا
في المأمور به وفيه نظر لا لاداءه لانه لا يسعه

في الوقت بوجوه جبا مالا وان كان مطلقا
في الاوقات بوجوه جبا مالا وان كان مطلقا
في المأمور به وفيه نظر لا لاداءه لانه لا يسعه

في الوقت بوجوه جبا مالا وان كان مطلقا
في الاوقات بوجوه جبا مالا وان كان مطلقا
في المأمور به وفيه نظر لا لاداءه لانه لا يسعه

لا يبيح الله هذه الصلاة وهو واجب
 الصلاة فيه لا ينافي لمقتضاها
 الصلاة في وقتها لا ينافي لمقتضاها
 الصلاة في وقتها لا ينافي لمقتضاها
 الصلاة في وقتها لا ينافي لمقتضاها

بما لا يبيح الله هذه الصلاة وهو واجب
 الصلاة فيه لا ينافي لمقتضاها
 الصلاة في وقتها لا ينافي لمقتضاها
 الصلاة في وقتها لا ينافي لمقتضاها
 الصلاة في وقتها لا ينافي لمقتضاها

ولا يصح معه التطوع وقوله صحة صلاة أخرى مطلق يتناول
 التطوع والواجب ثم التأكيد بقوله حتى لو شغل جميع وقت الظهر
 لا يباطل بهذا الحكم فامع النظر فيه قوله ومن حكمه ان لا يتأخر
 للمأمور به الا بنية معينة لان غيرهما كان مشروعا في وقت معين
 هو بالفعل وانضاف الوقت لان اعتبار النية باعتبار المراح وقيل
 المراجعة عند ضبط الوقت وهذا لو نوى النقل صلا بالاجاء ولان
 التوسعة افادت شرا زائدا وهو التعيين فلا يسقط هذا الشرط
 بالعوارض لا يتقصير العباد ولقائل ان يقول ان المراجعة كانت
 لتسعة الوقت والشيء ينهي بانتهاء العلة كما تقرر في كثير من
 واما صحة النقل وان كانت بالاجاء لكنها بناء على قيام المراجعة فلا
 تفصل دليل على هذه السبائل معترض على كل من قال بهذا الحكم
 كذلك وجوب التعيين بنية العلة المراجعة والتوسعة ولا ينافي
 ينقض بوجوب الترتيب قضاء الصلاة بحيث يسقط بضيق

بما لا يبيح الله هذه الصلاة وهو واجب
 الصلاة فيه لا ينافي لمقتضاها
 الصلاة في وقتها لا ينافي لمقتضاها
 الصلاة في وقتها لا ينافي لمقتضاها
 الصلاة في وقتها لا ينافي لمقتضاها

لا يبيح الله هذه الصلاة وهو واجب
 الصلاة فيه لا ينافي لمقتضاها
 الصلاة في وقتها لا ينافي لمقتضاها
 الصلاة في وقتها لا ينافي لمقتضاها
 الصلاة في وقتها لا ينافي لمقتضاها

بما لا يبيح الله هذه الصلاة وهو واجب
 الصلاة فيه لا ينافي لمقتضاها
 الصلاة في وقتها لا ينافي لمقتضاها
 الصلاة في وقتها لا ينافي لمقتضاها
 الصلاة في وقتها لا ينافي لمقتضاها

جواب سوال وهو ان ذلك التثنية
 كان المعيار بان يقول بذلك التثنية
 وهو معنى عام شامل لكل قول والوقت
 وغيرهما فاجاب بقوله والوقت
 انهم نوعان من الامور يكونان
 انما مع ضم قيد البينان فان
 اقسامه ١٢ شاملا للصوم وغيره من الصلوة
 والركوة والوقت ليس بغير
 تغيير الصوم فسر الفعيل بالصوم
 العباد ولو كان بالعرض تصيب
 الترتيب كما في سنة الوقت ١٢
 فسر العباد بمتنازع
 فسر العباد بمتنازع
 فسر العباد بمتنازع

الوقت والنوع الثاني ما يكون الوقت معيارا له وذلك مثل الصوم
 فانتهى بالوقت وهو اليوم ومعيارا للشيء ما يقدر به ذلك الشيء
 والمراد بهذا الوقت الذي يستغرق الفعل في الصوم ولا يفضل
 عنه ويقدر به ويطول بطوله ويقصر بقصره ثم هذا النوع
 قسمين ما يكون الوقت متعينا له وما لم يعين الوقت له فبين
 النوع الاول من حكمه من حكم الصوم ان الشرع اذا عين له
 للصوم وقتا كرمضان لا يجب غيره اي غير ذلك الصوم في ذلك
 الوقت حتى اذا نذر في رمضان يصوم لا يجب فيه اداء المندور
 وهذا لانه لم يسم الوقت صومين وليس له تبدل حكم الشرع
 فتعين ما وجب شرعا ولا يجب فيه اداء غيره ولا يجوز ادا غيره
 فيه اي غير صوم رمضان في هذا الوقت لتعينه شرعا لهذا
 الصوم حتى ان الصحيح للقيم لو اقم مساك في رمضان عروا
 آخر الصوم القضاء والكفارة يقيم عن رمضان لا عما نوى لان
 الشرع لما عذر للمعيا صوما بصفته فاذا اراد المكلف تغيير صفة
 بقدر عليه هذا كمن اج نفسه للعبادة فحاط له فقصد التبرع
 لم يكن تبرعا فكان تجارة وكمن باع عبدا وشكك به لم يثقل به
 بل كان له حصة من العبد

الوقت والنوع الثاني ما يكون الوقت معيارا له وذلك مثل الصوم
 فانتهى بالوقت وهو اليوم ومعيارا للشيء ما يقدر به ذلك الشيء
 والمراد بهذا الوقت الذي يستغرق الفعل في الصوم ولا يفضل
 عنه ويقدر به ويطول بطوله ويقصر بقصره ثم هذا النوع
 قسمين ما يكون الوقت متعينا له وما لم يعين الوقت له فبين
 النوع الاول من حكمه من حكم الصوم ان الشرع اذا عين له
 للصوم وقتا كرمضان لا يجب غيره اي غير ذلك الصوم في ذلك
 الوقت حتى اذا نذر في رمضان يصوم لا يجب فيه اداء المندور
 وهذا لانه لم يسم الوقت صومين وليس له تبدل حكم الشرع
 فتعين ما وجب شرعا ولا يجب فيه اداء غيره ولا يجوز ادا غيره
 فيه اي غير صوم رمضان في هذا الوقت لتعينه شرعا لهذا
 الصوم حتى ان الصحيح للقيم لو اقم مساك في رمضان عروا
 آخر الصوم القضاء والكفارة يقيم عن رمضان لا عما نوى لان
 الشرع لما عذر للمعيا صوما بصفته فاذا اراد المكلف تغيير صفة
 بقدر عليه هذا كمن اج نفسه للعبادة فحاط له فقصد التبرع
 لم يكن تبرعا فكان تجارة وكمن باع عبدا وشكك به لم يثقل به
 بل كان له حصة من العبد

الوقت والنوع الثاني ما يكون الوقت معيارا له وذلك مثل الصوم
 فانتهى بالوقت وهو اليوم ومعيارا للشيء ما يقدر به ذلك الشيء
 والمراد بهذا الوقت الذي يستغرق الفعل في الصوم ولا يفضل
 عنه ويقدر به ويطول بطوله ويقصر بقصره ثم هذا النوع
 قسمين ما يكون الوقت متعينا له وما لم يعين الوقت له فبين
 النوع الاول من حكمه من حكم الصوم ان الشرع اذا عين له
 للصوم وقتا كرمضان لا يجب غيره اي غير ذلك الصوم في ذلك
 الوقت حتى اذا نذر في رمضان يصوم لا يجب فيه اداء المندور
 وهذا لانه لم يسم الوقت صومين وليس له تبدل حكم الشرع
 فتعين ما وجب شرعا ولا يجب فيه اداء غيره ولا يجوز ادا غيره
 فيه اي غير صوم رمضان في هذا الوقت لتعينه شرعا لهذا
 الصوم حتى ان الصحيح للقيم لو اقم مساك في رمضان عروا
 آخر الصوم القضاء والكفارة يقيم عن رمضان لا عما نوى لان
 الشرع لما عذر للمعيا صوما بصفته فاذا اراد المكلف تغيير صفة
 بقدر عليه هذا كمن اج نفسه للعبادة فحاط له فقصد التبرع
 لم يكن تبرعا فكان تجارة وكمن باع عبدا وشكك به لم يثقل به
 بل كان له حصة من العبد

[illegible]

وَأَمَّا قَيْدُ الصَّحِيحِ الْمَقِيمِ احْتِزَازُ عَنِ الْمَسَا فِي الْمَرِيضِ عَلَى قَوْلِ الْيَحْيَيْفَةِ ^{الْمَقِيمُ الْمَقِيمُ}
فَإِنْ عِنْدَهُ إِذْ نَوَى الْمَرِيضَ وَالْمَسَا فِي رَمَضَانَ ^{بِأَيْ صَوْمِهِ} وَجِبَ الْخَرِيقُ عَمَّاوَيْ
لأنه لما ثبت لهما الترخيص لمصلحة بدنهما وهو الفطر فلا يشترط ^{بِأَيْ صَوْمِهِ}
لمصلحة دينيه وهي قضاء ما عليه من الدين ^{بِأَيْ صَوْمِهِ} وأول ما قيل الصحيح عندنا
في المريض أن يقع صومته عن الفرض بكل حال ^{بِأَيْ صَوْمِهِ} ويصرح الشيخان في
أصولهما إلا أن الرخصة متعلقة بحقيقة الحجر ^{بِأَيْ صَوْمِهِ} ويظهر بنفس الصوم ^{بِأَيْ صَوْمِهِ}
شرط الرخصة وأما المسا فيستوجب الرخصة بحج مقدر لقيام ^{بِأَيْ صَوْمِهِ}
سببه وهو السفر فلا يظهر بالصوم فوات شرط الرخصة فالقائد
لقيد الصحيح قلت ^{بِأَيْ صَوْمِهِ} والحسن والكرخي أن الجواب في المريض والمسا فرسوء
على قول يحيى فإنه وبهذه الرواية أخذ شيخ الإسلام خواهر زاده
وهو احتياك شيخ الإسلام صان الهداية والقاض الامام فخر الدين والآراء
ظهري الدين والنجي والقاض الامام ظهير الدين البخاري والشيخ
الكبير ابى الفضل الكرماني وما ذكر الشيخان في أصولهما من اختيارها
وجازان يكون من هيب المذهب أكثر المشائخ وهو الظاهر قوله وإذا
ندفع المراح وهو غير هذا الصوم ^{بِأَيْ صَوْمِهِ} يأن لا يجوز في الوقت سقط اشتراط ^{بِأَيْ صَوْمِهِ}
التعيين فأن ذلك لقطع المراح في الوقت ^{بِأَيْ صَوْمِهِ} بأن ينوي صوم رمضان ^{بِأَيْ صَوْمِهِ} حتى
لو أطلق في النية بأن ينوي الصوم وأخطأ في الوصف بأن نوى صوم

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

१५

النفل ١٣

۱۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

خط الاسود المضموم
الى السجل في هذا
بطاقتها

منادى من المنادى
المناو في الموصوف
ضميت اليه الملا

عن ابن عباس

التطوع أو غيره يقيم عن رمضان لأنه لما تعين لرمضان أصيب بمطلق
الاسم وبالخطأ في الوصف كالتعيين في مكانين ^{الاسم} بالاسم الجنس والنوع
كما ينال باسم العلم ^{الاسم} فازيد ^{الاسم} لونه ^{الاسم} بيا ^{الاسم} أنسا ^{الاسم} أو ^{الاسم} بابل ^{الاسم} وهو منفرد في
الدار كما قيل ^{الاسم} بزيد ^{الاسم} وبئال بالخطأ في الوصف كما لو نودي ^{الاسم} لي رجل
أبيض وهو منفرد في الدار ^{الاسم} بيا ^{الاسم} بها ^{الاسم} الرجل الأسود ينال بهذا لأن الاسم
بطل فبقى اسم الجنس الذي يصح أسماؤه قوله ولا يسقط أصل النية
جواب من يقول لما تعين الوقت لصوم رمضان ينبغي أن يسقط أصل
النية ويتأدى بلا نية من الصبح المقيم فاجب بقوله ولا يسقط أصل
النية كما قال زفره لا زالامساك لا يصوصوما إلا بالنية لأن الصوم
شرعا هو الامساك عن الأكل والشرب الجماع ^{الاسم} هنا ^{الاسم} مع النية فإذا
شي من هذا القبول لا يكون صوما كما إذا لم يكن الامساك في كلها
ولفائل أن يقول هذا الدليل عين المدعى ^{الاسم} فإن من لم يشترط النية
يقول الصوم شرعا هو الامساك عن المفطرات ^{الاسم} فحسب ويمكن أن
يقال هذا حاصل قوله عليه السلام لا صيام لمن لم يترك الصيام من الليل
نفى الصيام بدو النية مع أن الامساك يوجد بدونها فعلم أن
الصوم مع النية ^{الاسم} وبعض مقدما ^{الاسم} الدليل ^{الاسم} لخذ ^{الاسم} وف تقديره وإنما
اشترط النية لأن الصوم لما يكون مع النية لانه عبادة ولا عبادة

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

وقوله اذا عين له وقتا
 نقضه عطف على
 له الذين بان عبد اس
 ليوحى اليه بالتوحيات
 الكتب الا بعدد ما الله
 وامر وكره في حكمة

النبية ليمتاز عن العادة قال الله تعالى وَمَا مِنْهُ إِلَّا يَعْبُدُ اللَّهَ
مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَالْإِخْلَاصُ بِالنِّبَةِ يَكُونُ وَإِنْ لَمْ يَعْبُدِ الشَّرْعَ لَهُ
وَقَتًا فَانْدَلَتْ تَعْبِينَ الْوَقْتِ لَهُ بِتَعْبِيرِ الْعَبْدِ حَتَّى لَوْ عَمِلَ أَيَّامًا
لِقَضَاءِ رَمَضَانَ فِي غَيْرِهَا لَا يَتَعَبَّنِ الْقَضَاءُ بِمَجُوزِهَا صَوْمُ الْكُفَّارَةِ
وَالنَّفْلِ وَيَجُوزُ قَضَاءُ رَمَضَانَ فِيهَا وَغَيْرِهَا هَذَا بَيَانُ قِسْمِ الثَّلَاثَةِ
مِنْ نَوْعِ الْعِبَادَةِ فَالْمُعْتَمِدُ عَلَى الشَّرْعِ لَهُ وَقْتُ الْقَضَاءِ رَمَضَانَ فَانْدَلَتْ
لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مُعَيَّنٍ لِإِطْلَاقِ الْإِيَّامِ فِي قَوْلِهِ فَوَقْتُ مَنْ أَيَّامٍ أُخَرَ
قَوْلُهُ فَانْدَلَتْ لَا يَتَعَبَّنِ الْوَقْتُ لَهُ بِتَعْبِيرِ الْعَبْدِ لِأَنَّهُ تَغْيِيرُ حُكْمِ الشَّرْعِ مِنْ
الْإِطْلَاقِ إِلَى التَّقْيِيدِ وَلَيْسَ ذَلِكَ لِلْعَبْدِ قَوْلُهُ وَمَنْ حُكِمَ هَذَا النَّوْعُ
أَيُّ الدِّينِ لَمْ يَعْبُدِ الشَّرْعَ لَهُ وَقَتًا إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ تَعْبِيرُ النِّبَةِ مِنَ اللَّيْلِ
بِأَنَّهُ نَوَى قَضَاءَ رَمَضَانَ مَثَلًا وَلَا يَكْفِيهِ نِيَّةُ مَطْلُوعِ صَوْمِ الْفَرْضِ
أَوْ مَطْلُوعِ الْقَضَاءِ لِوُجُودِ الْإِجْمَاعِ لَعَدَمِ تَعْبِيرِ الْوَقْتِ بِشَرْعٍ وَشَرْعِيَّةٍ
كُلِّ صَوْمٍ فِي كُلِّ نَوْمٍ مِنَ الْإِيَّامِ قَوْلُهُ ثُمَّ لِلْعَبْدِ أَنْ يُوجِبَ شَيْئًا عَلَى نَفْسِهِ
مَوْقِفًا أَوْ غَيْرَ مَوْقِفٍ وَلَكِنْ لَيْسَ لَهُ تَغْيِيرُ حُكْمِ الشَّرْعِ لِإِدْفَاعِ مَضِيئِهِمْ
أَنْ يَتَعَبَّنِ بِأَنَّهُ يُوجِبُ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا فَكَيْفَ لَا يَكُونُ لَهُ
أَنْ يَتَعَبَّنِ عَلَيْهِ بَعْضُ الْوَاجِبِ بِوَقْتٍ مَعْنَى أَنْ يَنْزِلَ فِي الْأَوَّلِ فَاجْتَابَ تَعْبِيرُ
بَعْضِ الْأَوْقَاتِ تَغْيِيرُ حُكْمِ الشَّرْعِ وَكُلُّ شَيْءٍ لِلْعَبْدِ لَكَ وَانْكَارُ الْإِجْبَابِ

له وقتا كقضاء غيره
 ان الشوم اذا
 معه في كل
 من الصوم زيادة
 او ركب على سفر
 فعليه عتق او فطر
 يوم فطره و العتق
 امر ان يصوم اياها
 معه و ركب
 ملكا اخر سوي اياها
 مرضه و سفره
 حاصل على ركب
 ان الشوم بعد
 صوم القضاء مطلقا
 عن يوم الجمعة مثلا
 فاذا عيشتا بتعجيل الكف
 بان لا يصوم فيها سوي
 القضاء يلزم ابطالا
 الاطلاق الشوم ولا
 ولا لا حمل على هذا
 راجع الى

الاطلاق الشريعي ولا على هذا
 ولا على هذا ولا على هذا
 على نفسه ١٢
 ان يعينم في هذا الشهر
 او غير موثقتان
 ان يعينم في هذا الشهر
 عام ١٢
 الاصل ١٢

[illegible]

قاعدا ويؤدبها بالاياء ولا ينحوها كما في اشتباه القبلة
 وكالاكراه على ترك الصلوة فان قبل ما دخل قوله ولا يسقط
 بضيق الوقت ^{استنباه} وأنه لا يصلح عطفاً على قوله سقط الواجب
 لا يترتب على ان ما يحتمل السقوط بسقط بشيئين بالاداء
 او باسقاط الامر قلت جان يكون متفرعاً عليه لان قوله فهو
 يسقط بالاداء او باسقاط الامر فيفيد الحصر ^{فجاءه كسائر}
 مواضع التعليم ^{مما هو} وان يكون تأييد السقوط الواجب باعترا
 الحيز ونحوها والنوع الثاني من المأمورة ما يكون حسناً بواسطة
 الغير وذلك مثل السعة الى الجمعة ما مور به بقوله تعافوا فسقوا
 الى ذكوالله وذروا البيع والوضوء للصلوة ما مور به بقوله نعم
 فاغسلوا وجوهكم ^{لأنه} الاية فان السعة ليس بحسن في نفسه لانه
 مشى ونقل اقدام وانما حسن بواسطة كونه مفضياً الى
 اداء الجمعة والوضوء تبرؤ وتطهير وذلك ليس بحسن بذاته اذ
 ليس فيه معنى العبادة وانما حسن بواسطة كونه مقتضياً للصلوة
 وحكم هذا النوع ان يسقط بسقوط تلك الوسطة حتى ان السعة لا يجب
 على من لا جمعة عليه ولا يجب الوضوء على من لا صلوة عليه ولو سعى للجمعة
 فحل ركعها الى موضع آخر قبل اقامته للجمعة عليه السعة ثانياً ولو كان

قوله فان قبل ما دخل قوله ولا يسقط
 مع ما عطف عليه فلو كان على ما قبل
 لقوله يسقط عطفه على ما سبق وهو
 السقوط الواجب على هذا
 لا يترتب على ان ما يحتمل السقوط بسقط بشيئين بالاداء
 او باسقاط الامر قلت جان يكون متفرعاً عليه لان قوله فهو
 يسقط بالاداء او باسقاط الامر فيفيد الحصر فجاءه كسائر
 مواضع التعليم وان يكون تأييد السقوط الواجب باعترا
 الحيز ونحوها والنوع الثاني من المأمورة ما يكون حسناً بواسطة
 الغير وذلك مثل السعة الى الجمعة ما مور به بقوله تعافوا فسقوا
 الى ذكوالله وذروا البيع والوضوء للصلوة ما مور به بقوله نعم
 فاغسلوا وجوهكم الاية فان السعة ليس بحسن في نفسه لانه
 مشى ونقل اقدام وانما حسن بواسطة كونه مفضياً الى
 اداء الجمعة والوضوء تبرؤ وتطهير وذلك ليس بحسن بذاته اذ
 ليس فيه معنى العبادة وانما حسن بواسطة كونه مقتضياً للصلوة
 وحكم هذا النوع ان يسقط بسقوط تلك الوسطة حتى ان السعة لا يجب
 على من لا جمعة عليه ولا يجب الوضوء على من لا صلوة عليه ولو سعى للجمعة
 فحل ركعها الى موضع آخر قبل اقامته للجمعة عليه السعة ثانياً ولو كان

بغيره
 ان المسند اليه الكلام نفى بعيداً وهو يعطى الخبر لا يسقط
 نحو انما يسقط بالاداء او باسقاط الامر فيفيد الحصر فجاءه كسائر
 مواضع التعليم وان يكون تأييد السقوط الواجب باعترا
 الحيز ونحوها والنوع الثاني من المأمورة ما يكون حسناً بواسطة
 الغير وذلك مثل السعة الى الجمعة ما مور به بقوله تعافوا فسقوا
 الى ذكوالله وذروا البيع والوضوء للصلوة ما مور به بقوله نعم
 فاغسلوا وجوهكم الاية فان السعة ليس بحسن في نفسه لانه
 مشى ونقل اقدام وانما حسن بواسطة كونه مفضياً الى
 اداء الجمعة والوضوء تبرؤ وتطهير وذلك ليس بحسن بذاته اذ
 ليس فيه معنى العبادة وانما حسن بواسطة كونه مقتضياً للصلوة
 وحكم هذا النوع ان يسقط بسقوط تلك الوسطة حتى ان السعة لا يجب
 على من لا جمعة عليه ولا يجب الوضوء على من لا صلوة عليه ولو سعى للجمعة
 فحل ركعها الى موضع آخر قبل اقامته للجمعة عليه السعة ثانياً ولو كان

اور مومنوں کے لیے یہ دعا ہے کہ اللہ تعالیٰ ان کو قبول فرمائے اور ان کو جہنم سے محفوظ رکھے۔ آمین

[illegible]

٢٤
 قل يا أيها الذين آمنوا
 اتقوا الله وأطيعوا
 الله وأطيعوا
 رسول الله
 ذلكم خير
 لكم إن كنتم
 تعلمون
 إن كنتم
 تحبوا الله
 فأتوا
 ما تحبون
 فليكن
 الله
 معكم
 وإن كنتم
 لا تحبوا
 الله
 فلا تلبسوا
 بالله
 الحيل
 فإن الله
 لا يهدي
 القوم
 الضالين
 قل يا أيها
 الذين آمنوا
 لا تأخذوا
 أموالكم
 بينكم
 ولا أموالكم
 التي رزقتم
 من الله
 بينكم
 ولا أموالكم
 التي رزقتم
 من الله
 بينكم
 ولا أموالكم
 التي رزقتم
 من الله
 بينكم

غير الواجب المستحق والقضاء عبادة عن تسليم مثل الواجب
 المستحق هذا تقسيم في نفس الثابت بحكم الامر وهو اثبات
 المأمورية والفصل السابق في تقسيم صفة الثابت بحكم الامر
 وهي صفة حاصلة للمأمورية من الامر وانما زاد قوله المستحق
 مع انه امر في عبارة كثير من المشايخ لانهم من تمام حقيقة
 الحدود اذ التسليم لا يذفيه من تمام وجوده الى السلم اليه
 كيف وانما المأمورية اذا سلم دراهم دين الى غير الدين
 لا يكون ذلك التسليم اداء فان قلت تعريف اداء ليس جامع
 لخروج بعض انواعه كاسلام الصبي العاقل واداء صوم رمضان
 في السفر وتسليم ثمن المبيع قبل طلب البائع واداء دين الموجب
 قبل حلول الاجل فاذن لك اداء مع انها ليست بتسليم نفس
 الواجب بالامر لان الامر غير متوجه في هذه الصور والامر
 الاداء واجبا في الحال لم يجب وانما يخرج عن العدة لتحقيق
 نفس الوجوب واثبات الفعل بعد تحقق نفس الوجوب
 بالواجب قلت لان سلم عدم توجه الامر كيف وان الوجوب
 مختص بالامر لا يثبت بدونه ولا نزاع في تحقق نفس الوجوب
 فعلم ان الامر متوجه وما قال من المشايخ ان الخطاب بالامر

في التفرقة
معها ليست نفس
بالامر قلنا القسم وهو قول المؤلف
بجملته الامر عا في القسم
كل امرئ كونه تعريف الا ان
كل امرئ كونه سؤال هو يخرج
عن المذهب بالاثبات بما مور به
فعلوا ان الاداء واجب ١٢
فعلوا ان الاداء واجب ١٣
منه الجواب ان فضل الموهوب و
الخطاب بالامر مقداران
وقوله هذا تقسيم قوله
عسان يؤمهم من افعاله رفقاً
توضيح لما مر به من افعاله رفقاً
السابق راجع الى ما مر به كما ان التقسيم
بالاختصار المطلوب في الامور
ادراج هذا في السابق بان
الفصل يعقد التقسيم
به الى الاداء والتقسيم
ومنه لانه

[illegible]

مناخر عن نفس الوجوب فالمراد ان الاداء يجب ولا على التوسع
ثم يجب مضيقا بحيث لا خيار له في التأخير قال صاحب الميزان
الوجوب ليس لا وجوب الفعل فانه لا يعقل من وجوب الصلوة
الى وجوب الفعل ولئن سلم ان الامر غير متوجه نقول ان الاداء
على قسمين قسم تسليم نفس الواجب بالامر وقسم تسليم نفس
المشروع سواء كان واجبا بالسبب ونفلا وقال القاضى الامام
بزييد في التقويم والشيخ فخر الاسلام في شرحه الاداء على نوعين
واجب نقل والمصنف عرف ههنا القسم الاول من الاداء حيث
قسم الواجب بالامر الاداء وقضاء وكان الاداء المعروف هو

المذكور في قسم الواجب بحكم الأمر ولقائل أن يقول لما كان
القضاء أحد قسمي الواجب بالأمر كان تسليمه عين الواجب بالأمر
كالإداء فكيف يفترقان إلا أن يراعى في التعريف صالة أو تبدل
ونحوه وقوله ثم الإداء نوعان كامل وقاصر فالكمال هو ما دله
بوصف المشرع به مثل إداء الصلوة في وقتها بالجماعة والطواف متبوعاً
والمكتوبة وما شرع فيها الجماعة كالزواجر والوتر معها لأنها حينئذ

بالمقال المذكور
والتفصيل الكامل
العز ١٢ عن
التواضع في
الإنسان لمحمد
التواضع في
الإنسان لمحمد
فولمعه مع

[illegible]

قوله شرعت الصلاة لا يبعد
ان يكون هذا الاشارة الى جماعة
حصلت من امة خير من امة اخرى
لنبيينا عليه الصلاة والسلام في
تعليمهم الصلاة

قوله شرعت الصلاة لا يبعد
ان يكون هذا الاشارة الى جماعة
حصلت من امة خير من امة اخرى
لنبيينا عليه الصلاة والسلام في
تعليمهم الصلاة

قوله شرعت الصلاة لا يبعد
ان يكون هذا الاشارة الى جماعة
حصلت من امة خير من امة اخرى
لنبيينا عليه الصلاة والسلام في
تعليمهم الصلاة

قوله شرعت الصلاة لا يبعد
ان يكون هذا الاشارة الى جماعة
حصلت من امة خير من امة اخرى
لنبيينا عليه الصلاة والسلام في
تعليمهم الصلاة

قوله شرعت الصلاة لا يبعد
ان يكون هذا الاشارة الى جماعة
حصلت من امة خير من امة اخرى
لنبيينا عليه الصلاة والسلام في
تعليمهم الصلاة

قوله شرعت الصلاة لا يبعد
ان يكون هذا الاشارة الى جماعة
حصلت من امة خير من امة اخرى
لنبيينا عليه الصلاة والسلام في
تعليمهم الصلاة

شرعت بصفة الجماعة وقد فصلت صلاة الجماعة على صلاة المنفرد
بسبع وعشرين درجة كما نطق به الحديث وكذلك الطواف من
بقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلاة والصلاة بذكر الطهارة
لا يجوز لكنه محرم باطلاق النص وجعل الوضوء واجبا بالحديث
وقد سبق ذكره فان قلت المأمورية الصلاة مطلقا عن صفة
الجماعة والطواف مطلقا عن صفة التوضي فكان اداءهما كما امر بهما
اداء كاملا اذ كمال المأمورية ان يؤتى به على صفة امر بها قلت
المأمورية في صورتين محمل اما الصلاة ففي حق نفسها وشراطينها
وكيفيتها واما الطواف وان كان هو الدوران حول البيت لكنه محمل
في حق الشرائط والكيفية وانما تقر بالشريعة حقهما والاتباع
بهما علينا بما بين من فعل النبي عليه السلام وفعله كان على
صفة الجماعة في الصلاة وصفة الطهارة في الطواف الا ان افعال
النبي عليه السلام وردت بينا بعضها بالتواتر وبعضها بالشبهة
وبعضها بالاحاطة فلا تفاوتت كواجب الصلاة وغيرها فوضا ووجوب
وسبق قوله تسليم المبيع سليما كما اقتضاه العقد المشتري وتسليم
العاصب العين المغصوبة كما غصبها اشارة الى الاداء الكامل على تو
من حقوق الله تعالى كالصلاة بالجماعة والطواف بالوضوء من حقوق العباد

تفسير

قوله شرعت الصلاة لا يبعد
ان يكون هذا الاشارة الى جماعة
حصلت من امة خير من امة اخرى
لنبيينا عليه الصلاة والسلام في
تعليمهم الصلاة

قوله شرعت الصلاة لا يبعد
ان يكون هذا الاشارة الى جماعة
حصلت من امة خير من امة اخرى
لنبيينا عليه الصلاة والسلام في
تعليمهم الصلاة

قوله شرعت الصلاة لا يبعد
ان يكون هذا الاشارة الى جماعة
حصلت من امة خير من امة اخرى
لنبيينا عليه الصلاة والسلام في
تعليمهم الصلاة

قوله شرعت الصلاة لا يبعد
ان يكون هذا الاشارة الى جماعة
حصلت من امة خير من امة اخرى
لنبيينا عليه الصلاة والسلام في
تعليمهم الصلاة

قوله شرعت الصلاة لا يبعد
ان يكون هذا الاشارة الى جماعة
حصلت من امة خير من امة اخرى
لنبيينا عليه الصلاة والسلام في
تعليمهم الصلاة

تسليم المبيع سليما فانه وجب على البائع التسليم في المشتري
 على الوصف الذي ورد عليه العقد وكذا تسليم المصوب على
 الوصف الذي ورد عليه الغصب وحكم هذا النوع اي الاداء الكامل
 ان يحكم بالخروج عن العهدة به اي باده كماله وعلى هذا قلنا انما
 اذا باع المصوب من المالك او رهنه عنده او وهبه وسلم اليه
 يخرج عن العهدة ويكفي ذلك اداء الحق ويبلغوا ما صرح به من البيع
 والمهنة والرهن فلو غصب طعاما فاطعمه مالكة وهو لا يدري
 انه طعامه وغصب ثوبا فاليسه مالكة وهو لا يدري انه ثوبه يكون
 ذلك اداء الحق على ان تسليمه غير الواجب مع الوصف الذي
 ورد الشرع به يخرج عن العهدة قوله فلو غصب طعاما فاطعمه
 والفاء فيه للترتيب على السابق يعني لما كان الاداء الكامل تسليم
 غير الواجب وبه يخرج عن العهدة قلنا التسليم في هذه
 المسائل يكون اداء الحق والشا في احد قوليه على انه لا يبرم هذا
 التسليم عن الضمان لان ما في برد المامور به لان غرضه ومنه و
 الشرع لا يامر بالغرور والغصب لا يبرء الا بالرد المامور به وهذا
 لا يه سلطة على التلاف مال وهو انما اكمل الطعام ولبس الثوب حتى
 تخزيره ولو علم انه ملكه لما استعمله الى ان يلفه لكانا نقول ان عينه

هذا اذا لم يحدث فيه
 ما يعظم حق المالك فاما اذا حدث فيه
 ما يعظم حق المالك فاما اذا حدث فيه
 فغيره فاطعمه او حيا فتيقن
 اطعمه لا يبرء عن الضمان بل انما
 لانه ملك هذه التصرفات
 مع ان
 افاد هذا الاستدلال دفعنا
 عنه ان يتوهم ان تسليمه بانه ما
 برد المامور به لان تسليمه بانه ما
 عليه تسليمه كيف وان الوجوب
 الى المالك وقد ورد في الغصب
 ما
 وجد كما تسمى في
 وان وجد التسليم والله عليه
 ليس على وجب من الشا في
 اعتد لذلك التسليم والله عليه
 على
 المصوب على انه الغصب على امسك
 لا ان النفس خرجت عن الشا في
 الاموال وانما منافعها لنفسه والاموال
 في عادة الموم ان لا يبرء في شئ من الاموال
 الفدية ارجى من
 العينية بحسب الذات والمقتضى بحيث
 يقع فيه حق المالك لا اذا كان ذلك في
 لا يبرء المصوب المالك

٢٢١
 الثاني ما وجب بالعقد
 الملك ما من
 ٢٢٢
 ثلثه ان يتصرف فيه بوصف
 ثلثه ان يتصرف فيه بوصف
 ٢٢٣
 الاختصاص ١٢
 اجيب عن بيان
 الامام والاباس انما يكون
 اباؤه اذا ورد على ملكه ما اذا ورد
 على ملك الغير فيكون اباؤه ملكه
 هو الملك القديم الا ان يدعى صاحب
 ما نفاذ ما الى يد الملك الزائل من
 التصرف كان مطلقا التصرف في الملك
 زائلا لها التصرف في الملك
 ٢٢٤
 وجب وجب رد به
 في بعض النسخ خط الانبياء همنا
 ٢٢٥
 في بعض النسخ خط الانبياء همنا
 ٢٢٦
 في بعض النسخ خط الانبياء همنا
 ٢٢٧
 في بعض النسخ خط الانبياء همنا
 ٢٢٨
 في بعض النسخ خط الانبياء همنا
 ٢٢٩
 في بعض النسخ خط الانبياء همنا
 ٢٣٠
 في بعض النسخ خط الانبياء همنا

٢٢١
 الثاني ما وجب بالعقد
 الملك ما من
 ٢٢٢
 ثلثه ان يتصرف فيه بوصف
 ثلثه ان يتصرف فيه بوصف
 ٢٢٣
 الاختصاص ١٢
 اجيب عن بيان
 الامام والاباس انما يكون
 اباؤه اذا ورد على ملكه ما اذا ورد
 على ملك الغير فيكون اباؤه ملكه
 هو الملك القديم الا ان يدعى صاحب
 ما نفاذ ما الى يد الملك الزائل من
 التصرف كان مطلقا التصرف في الملك
 زائلا لها التصرف في الملك
 ٢٢٤
 وجب وجب رد به
 في بعض النسخ خط الانبياء همنا
 ٢٢٥
 في بعض النسخ خط الانبياء همنا
 ٢٢٦
 في بعض النسخ خط الانبياء همنا
 ٢٢٧
 في بعض النسخ خط الانبياء همنا
 ٢٢٨
 في بعض النسخ خط الانبياء همنا
 ٢٢٩
 في بعض النسخ خط الانبياء همنا
 ٢٣٠
 في بعض النسخ خط الانبياء همنا

[illegible]

المغصوب ^{قال من رده العبد} ثم سحر الدم بان قتل النسا فاعند الغاصب ^و وشفو بالدين
 باز استهلك مال الانسان في يد الغاصب فيتعلق ضمنا بالقتل ديننا
 في رقبته وشفو لا بالجناية بان اتلف طرف انسان عند الغاصب
 فاستحق بها طرفه قصاصا وكذا أداء المديون ^{في} للدهم الزبوف مكان
 الجيئة التي وجبت ديننا عليه اذا لم يعلم الدائر ^{في} لك اما اذا علم ولم يرد
 المجلس فليس له ولاية الرجوع وفي التقييد بعدم العلم اشكال ^{في} الا
 اشارة الى انه اذا علم ذلك لا يكون هذا اداء قاصرا وهو قاصر في
 الصورتين قيل انما تقييد به لتحقيق القصور في الاداء فانه اذا علم ^{في} الدائر
 فاستوفاه مع ذلك ولم يرد به يكون اداء كاملا لا يسقط حق صاحب
 الحق عن وصف الجورة ^{في} بخورة بالزبوف وهذا بمنزلة تسليم المبيع
 المعييب اذا شرط المالك البراءة فانه اداء كامل لكنه لا يغني عن الاهام
 المذكور لان الاداء الكامل يستدعي بقاء الوصف الذي وجب معه
 ولا نزاع في فوائدهمنا وان يجوز له صاحب الحق فثبت انه ليس
 بشرط لكونه اداء قاصرا وانما هو شرط لصحة رد العين اذا كانت
 قائمة ورد المثل اذا كانت هالكة عندنا ^{في} يوسف ربح فانه اذا علم
 به عند القبض ليس له ذلك بالاتفاق والاقرب ان يقال انه اذا علم
 بصاحب الحق فالظاهر انه لا يجوز له فلا تحقق الاداء القاصر

واجب بان اذا قبض
 الدائن وهو عالم بذلك فقل
 سقط حقه فبا اعتبار انه سقط
 حق صاحب الحق عن وصف
 الجورة كان اداء كاملا وباعتبار
 انزفات الوصف الذي وجب
 مع كذا ان اداء قاصرا فالسائل
 بلا خط الا اعتبار ان لا ننزع
 بلا خط الا حقيقة ^{في} وفيه
 ٢٣٣
 في صورة عدم العلم ^{في} ان يبين
 وعند الجحينة ^{في} وفيه
 ٢٣٤
 وجه التقييد بعدم العلم ^{في} الوجه المذكور
 بقوله قيل انما ^{في} لان
 لاخذ الزبوف عادة مع العلم وليس
 قيد اخر اذ لان القصور ثابت
 كلتا الصورتين ^{في} ٢٣٥
 معدن

والله اعلم
 كذا الشرع جعل مثله فلا يجازي بالثمن
 بان الدم وان لم يجر من مثله فلا يجازي بالثمن
 ان لا يجر من مثله فلا يجازي بالثمن
 الخارج والدم من الاعيان والاعيان من الاعيان
 المذكور من الاعيان من الاعيان
 بالدم لعدم التماثل بينه وبين الثمن
 الحاصل في الطوائف بسبب الحزن
 لما تفرق كيف يخبر ذلك النقص

فكان ذكر هذا القيد لبيان موضع تحقق اداء القاصر كما هو دأب
 المجتهدين في وضع المسائل بان يذكر اوقودها بما تحقق المسئلة
 في الظاهر غالباً وان كانت تتحقق بدونها قوله وحكم هذا النوع
 ان اذا امكن جبر النقص بالمثل يجبر به ولا يسقط حكم النقص
 الا في حق الاثم اي الاداء القاصر ان اذا امكن جبر النقص بالمثل
 يجبر به كما اذا طلع محمد ثانياً يجبر في ذلك بالدم لان الدم مثل الشرع
 وسيأتي نظائره وان لم يمكن جبر النقص بان لم يوجد له مثل
 عقلاً ولا شرعاً يسقط حكم النقص الا في حق الاثم فانه ياتر
 وان لم يجز عليه شيء واعلم انه لا يطرد هذا الحكم في جميع باب
 الاداء القاصر وانما يتأتى ذلك في بعض مسائل حقوق الله تعالى
 الا ترى ان اذا غضب عبداً فارغاً فوره مشغولاً بالجناية او بالدين
 هلك في يده المالك قبل الدفع براء الغاصب ان قتل بذلك السبب
 بيع في ذلك الدين رجع للمالك على الغاصب بالقيمة ولو سلم البائع
 العبد المبيع مشغولاً بالدين فبيع في ذلك الدين يرجع بكل الثمن بلا خلاف
 ولو سلم مشغولاً بالجناية فهلك في ذلك الوجه يرجع بكل الثمن عند
 البيع في نفسه وعندهما يرجع بنقص العيب بان قوم حلال الدم
 وحرام الدم يرجع بتفاوت ما بين القيمتين من الثمن وتام ذلك في الفروع

للتحقيق بيان ان النقص
 للاعتراض فما يكتسب من النقص
 هنا مطلقاً ان لا يسقط القاصر لان كونه
 من اداء القاصر كما في حق العبد من
 جبر النقص بالمثل ومعه ذلك لا يجبر به
 وعلى هذا لو ادعى زبوا فاعانته
 لو كان بعينه لو سلمه العبد براح الدم
 الاطلاق كما فعله ولا يستثنى من هذا
 عين الله تعالى في كثير من المواضع
 في قوله تعالى
 بجملة وجوب الاداء القاصر
 كذا وجوب النقصان ليس هو
 سقوط حكم الاداء القاصر
 وهو موجود في قوله تعالى
 مخصوص من حقوق الله تعالى
 فيه انه مخالف لما ذكره الفقهاء
 الفاضل في فصل المطلق والتقدير
 من وجوب اعادة الصلوة لقوله
 من الكراهية والجملة
 المذكورة على زعم حيث
 النقصان على ذلك
 الصلوة ١٢
 قوله بالقيمة
 ولولا هذا الحكم لم يسقط حكم اعادة
 القاصر لو جبر هذا الوجه في جميع اداء
 القيمة لا يجرى هذا الشرع على
 البائع يرجع بالقيمة على
 هذا بطلان ما ذهب اليه
 وهذا بطلان ما ذهب اليه
 من هذا بطلان ما ذهب اليه
 من هذا بطلان ما ذهب اليه

البائع يرجع بالقيمة على
 هذا بطلان ما ذهب اليه
 من هذا بطلان ما ذهب اليه
 من هذا بطلان ما ذهب اليه

لا تزداد تقيض المومنين
معدن وهو باطل لانه لا يقيد
مطلق معدن له

وَعَنْدَ الْوَلَدِ أَنْ يَتَغَيَّرَ
وَمَا كَانَ يُغَيِّرُهُ نَفْسُهُ لَوْ كُنَتْ
بِهَا سُلْطَانُ بَطَالِ الْغَايَةِ
وَقَلْبُ الْمُتَعَدِّ

للاداء كالتقاء
للاداء فان مسبب نفسه
الوقت كالتقاء

مسبب الاداء
مسبب نفس العمل
مسبب الاداء الخلل
التقدير

[illegible]

ملق فان الطمانينة لا يجنح حصولها الا بالاحكام

في أيام
تسعى في أيام تفسد
كلام ما يفسد وليس كماله
عزله عن يوم الضيق والفرق
الذي دفعهم وصار

وجملة الامران في الاداء القاصرا: اهلك بذلك السبب انتقص
التسليم الا في المسئلة الاخيرة عندهما وياق طرف من ذلك في هذا
الباب قوله ولهذا اي لاجل انه ان لم يمكن جبر النقصان بالمثل يسقط
ولا يجب عليه شيء الا في حق الاثم قلنا اذا ترك تعديل الاركان في
باب الصلوة لا يمكن تداركه بالمثل اذ لا مثل له عند العبد فيسقط
لان انتجابه المثل اما بالعقل بان يدرك بالعقل له مثل يمكن الانتجابه
بالسبب الموجب للاداء واما بالسمع بان جعل الشرع له مثلاً
فاذا لم يوجد واحد منهما يسقط والاعتدال في الاركان وصف
ليس له منفردا عن الاصل مثل لا عقلاً ولا شرعاً فلا يضمن بشيء
سواء الاثم قوله ولو ترك الصلوة في ايام التشريق فقضاها في
غير ايام التشريق لا يكبر لانه ليس له التكبير بالجهر شرعاً والمراد
في غير ايام التشريق التي تركها فيها حتى لو قضاها في ايام التشريق
في العام القابل لا يكبر ايضا اما اذا قضاها في هذه الايام من هذه
السنة بجماعة فانه يكبر لان وقت التكبير قائم وقال الشافعي
في اصل المسئلة قضاها مع التكبير ليكون قضاها على حسب
الفوات وانما نقول بالجهر بالتكبير
ابن القيم رحمه الله تعالى

[illegible][illegible]

فقد صدق وصفتها كالتصديق
والاولى ان كانت الفقد
الثاني من تلاها طوعا او كرها
والثالث من تلاها طوعا او كرها
والرابع من تلاها طوعا او كرها
والخامس من تلاها طوعا او كرها
والسادس من تلاها طوعا او كرها
والسابع من تلاها طوعا او كرها
والرابع من تلاها طوعا او كرها
والخامس من تلاها طوعا او كرها
والسادس من تلاها طوعا او كرها
والسابع من تلاها طوعا او كرها

سقط وهذه المسائل على الشطر الاولى اذا لم يكن جبر النقصان بالممثل
ففي الواجب جعل الشرع سجدة السهو ومثلا لكل منها فاذا ترك شيئا
منها تجب سجدة السهو كسجدة النقصان الا ان يترك واجب من واجبات
الصلوة فاقبل انما تجب سجدة السهو في ترك واجب مثل في الصلوة
صورة ومعنى وكالمثل الا انه لم يقض في أثناء الصلوة الا ترى ان
السجدة اذا سئى عنها في الاولين قضاها في الآخرين والفاخرة لها مثل
الآخرين اذ تركها في الاولين لما ان الفاخرة مستحقة في الآخرين فيجب
اذا تركها في الاولين ان يقضاها في الآخرين واذا تركها في جميع الصلوة
تجب سجدة السهو كالسجدة في تركها في جميع بن ابي ان لا تقضى
السورة وتقبض الفاخرة لان قراءة الفاخرة واجبة وقراءة السورة
غير واجبة ورؤي الحسن عن ابي جعفر انه يقضيها وعن ابي يوسف
رح انه لا يقضيها واحدا منها ويجزأها في رواية وهو الفرق بينهما
ان السورة انما تقضى باعتبار شبهة الاداء لان موضع القراءة جميع
الصلوة لا طلاق قوله تعالى فارقوا ما تيسر من القرآن اذا اراد القراءة
في الصلوة والشفع الاول عينت للقراءة بالحدوث وهو غير
قطع فتنق للشفع الثاني شبهة كونه محلا للقراءة فلهذا وجب
قضاءها بشبهة الاداء واما الفاخرة فشرعت في الآخرين

ففي الواجب جعل الشرع سجدة السهو ومثلا لكل منها فاذا ترك شيئا
منها تجب سجدة السهو كسجدة النقصان الا ان يترك واجب من واجبات
الصلوة فاقبل انما تجب سجدة السهو في ترك واجب مثل في الصلوة
صورة ومعنى وكالمثل الا انه لم يقض في أثناء الصلوة الا ترى ان
السجدة اذا سئى عنها في الاولين قضاها في الآخرين والفاخرة لها مثل
الآخرين اذ تركها في الاولين لما ان الفاخرة مستحقة في الآخرين فيجب
اذا تركها في الاولين ان يقضاها في الآخرين واذا تركها في جميع الصلوة
تجب سجدة السهو كالسجدة في تركها في جميع بن ابي ان لا تقضى
السورة وتقبض الفاخرة لان قراءة الفاخرة واجبة وقراءة السورة
غير واجبة ورؤي الحسن عن ابي جعفر انه يقضيها وعن ابي يوسف
رح انه لا يقضيها واحدا منها ويجزأها في رواية وهو الفرق بينهما
ان السورة انما تقضى باعتبار شبهة الاداء لان موضع القراءة جميع
الصلوة لا طلاق قوله تعالى فارقوا ما تيسر من القرآن اذا اراد القراءة
في الصلوة والشفع الاول عينت للقراءة بالحدوث وهو غير
قطع فتنق للشفع الثاني شبهة كونه محلا للقراءة فلهذا وجب
قضاءها بشبهة الاداء واما الفاخرة فشرعت في الآخرين

ففي الواجب جعل الشرع سجدة السهو ومثلا لكل منها فاذا ترك شيئا
منها تجب سجدة السهو كسجدة النقصان الا ان يترك واجب من واجبات
الصلوة فاقبل انما تجب سجدة السهو في ترك واجب مثل في الصلوة
صورة ومعنى وكالمثل الا انه لم يقض في أثناء الصلوة الا ترى ان
السجدة اذا سئى عنها في الاولين قضاها في الآخرين والفاخرة لها مثل
الآخرين اذ تركها في الاولين لما ان الفاخرة مستحقة في الآخرين فيجب
اذا تركها في الاولين ان يقضاها في الآخرين واذا تركها في جميع الصلوة
تجب سجدة السهو كالسجدة في تركها في جميع بن ابي ان لا تقضى
السورة وتقبض الفاخرة لان قراءة الفاخرة واجبة وقراءة السورة
غير واجبة ورؤي الحسن عن ابي جعفر انه يقضيها وعن ابي يوسف
رح انه لا يقضيها واحدا منها ويجزأها في رواية وهو الفرق بينهما
ان السورة انما تقضى باعتبار شبهة الاداء لان موضع القراءة جميع
الصلوة لا طلاق قوله تعالى فارقوا ما تيسر من القرآن اذا اراد القراءة
في الصلوة والشفع الاول عينت للقراءة بالحدوث وهو غير
قطع فتنق للشفع الثاني شبهة كونه محلا للقراءة فلهذا وجب
قضاءها بشبهة الاداء واما الفاخرة فشرعت في الآخرين

قوله اصل الاداء لوجود التسليم عليه ما عصبيا وعلى ما عصبيا
 كانه قاصر لكونه لا على الوصف قوله اصل الاداء لوجود التسليم عليه ما عصبيا وعلى ما عصبيا
 كانه قاصر لكونه لا على الوصف قوله اصل الاداء لوجود التسليم عليه ما عصبيا وعلى ما عصبيا

من الضمان لوجود اصل الاداء وان قتل تلك الجنابة اسند الهلاك
 الى اول سببه يراد هذه المسئلة وما بعدها في هذا المقام مشكلا لا
 عطف ظاهر على المسائل المتفرعة على اصل المذكور وهو انه ان كان
 جبر النقصا بالمثل يخبر به ولا يسقط وليس في هذه المسائل جبر
 النقصا بالمثل ولا يسقط بل هي امر ثالث وهو وجوب الضمان
 بالمثل ولو جعلت مستانفة فلا وجه ليرادها ايضاً ان جعل
 ذكرها تبيناً للنقص في المؤدى القاصر اذا افضى الى تلفه فيقتض ذلك
 التسليم والحكم المذكور في جبر النقصا وسقوطه فيما اذا بقى
 المؤدى سائماً يدعيه ولو كان في حقوق العباد وجوب الضمان في
 الاداء القاصر حتى لو كان للمؤدى من الزيوف قائما ولم يعلم
 بنقصانه وقت التسليم ثم علم به كان له ان يقضي التسليم بخلاف
 حقوق الله تعالى حكيم هو المذكور ولا وطذا قال ابو حنيفة رحمه الله
 اذا دى خمسة زيوفا في الزكوة كان خمسة جاسق من الوجوب
 ولكنه يكره قوله فصا كانه لم يوجد الاداء عند ايجنته وقدم
 الاختلاف فيه وذلك بناء على ان كون مباح الدم عندهما بمنزلة العيب
 فلا يمنع تمام التسليم وعنده بمنزلة الاستحقاق وتما في الفروع
 قوله والمغصوبة اذا ردت حاملا بفعل عند الغاصب فانت بالولاد

معملان
 المسئلة على تقدير جلي فلا وجه ليرادها
 عن الاصل المتفق عليه في هذا الفن
 لان ايراد التسليم ليس بجعل المسائل على
 لان هذا الفن لا يقتل بل جعلها
 على سبيل الاستقلال مع المتفرعين
 على الفقه الباعث على الامتنان
 مقتضى الامر ان
 وتلك المسائل هي ان
 لا يستلزم من قول الشارع
 فنتد تسليما انما هو ان
 يستلزم عدم الاخرى كما هو التام
 ان عند بعضهم بكل القس وعندها
 بقص العيب ان
 قوله بمنزلة العيب في صورة البيع
 بخلاف صورة العيب في صورة البيع
 كقول القائل عندها لان الغاصب
 بان وسلمه ملك نفسه
 مضطرب

مضطرب
 وثمة الاختلاف في وجهه اذا
 اغتزل وهو عالم بوجوب
 القتل والعلم بالاستحقاق
 عنده لان العلم بالاعطال
 لا يمنع الرجوع وعندها بين
 العلم بالعيب رضاء لا
 العلم بالعلم بالاعطال
 صفة مخصوصة الزكوة لا طابق
 واما ما جاز الى التمييز من العيب
 والذكر بالتاء اذا كانت العفة
 مشتركة كما في قوله
 عيب الله

مجلس
مجلس
مجلس
مجلس
مجلس
مجلس
مجلس
مجلس
مجلس
مجلس

[illegible]

९

يشكر على هذه المسائل مسألة الساجنة لبقاء اسمها وصورتها
ومعناها وتبصر من هذا أي ما تقدم من أن المصوب في الصنع فيه
الغاصب تغير تغيراً فاحشاً يعتبر صنعة ويجعل المصوب كـ
لهال حتى يزول عنه ملك المالك ويدخل في ملك الغاصب عندنا
وعند الشافعي لا يعتبر هو الأصل وإنما باقياً من وجه حتى لا يزول عنه
مسألة للضمونا فإن المصوب إذا تغير تغيراً فاحشاً يجب على الغاصب
قيمة عندنا وضمناً المصوب عنده والمراد من قوله تبصر من
هذا مسألة للضمونا أن المصوب لا يملك بالغصب ولا الضمان عند
الشافعي وعندنا يملك عند أداء الضمان بالقضاء أو بالتراضي
وذلك لأن الأصل ما كان هو التعيين لكونه أصلاً كإذن المصوب
في نفسه قائماً هو الواجب فلا يدخل في ملك الغاصب عند الشافعي
والأول أقرب لذا قال الشافعي لو ظهر العبد المصوب بعد أخذ
المالك ضمناً من الغاصب كإذن المالك والواجب على المالك
رد ما أخذ من قيمة العبد قوله وأما القضاء فهو عاكل وقاصر
فالكا مل منه تسليم مثل الواجب ومعه كمن غصب خطه
فاستهلكها ضمن قفيز خطه ويكون المؤدى مثلاً لا أول
كذلك الحكم في جميع الثبائيا وهي المكيالات كالخط والشعر وغيره

[illegible]

ما هو لا نسلم كذا العبد يات
 التقاربة من الشك في التقاوة
 لا لا يحسن بان ذلك التقاوة
 غير معتبر في الصورة
 قوله في الصورة فذات
 المستحق في الصورة فذات
 الا ان حقه في الصورة فذات
 القضاء في الصورة فذات
 عن القضاء في الصورة فذات
 معون على معون

والموزونات كالذهب والفضة ونحوها والعدية بالتقاربة كالجوز
 والبيض لقلة التقاوة بين احاديها واما غير المثليات فمثل الحيوانا و
 الثياب فانه لا يماثل ثوب ثوباً من جميع الوجوه وهذا يتفاوتا قيمة
 الاحالة وكذلك الحيوانا فلذا وجبت القيمة عند هلا العين في
 غير المثليات تعذر رعاية المماثلة صورة ومغلة للتقاوة الفاحشة
 بيزامثلها واما القيمة فهو مثل معنى التقاوة في اصلها فكانت
 وهذا مذهب الجمهور وقال اهل المدينة يضمن مثلاً من جنسها
 معدلاً بالقيمة اعتبار الرعاية للمماثلة صورة ومعنى ولما القاص
 فهو لا يماثل الواجب صورة ويمثله معنى كمن غصبت شاة فملك
 ضمن قيمتها والقيمة مثل الشاة من حيث المعنى لا من حيث الصورة
 والاصل هو القضاء الكامل لا اداء المثل صورة ومعنى فاز فيه
 رعاية حق المستحق صورة ومعنى قوله وعلى هذا قال ابو حنيفة اذا
 مثلياً فهلك في يده وانقطع ذلك عن ابي الناس ضمن قيمته يوم
 الخصومة لان العجز عن تسليم المثل الكامل انما يظهر عند الخصومة فاما بل
 الخصومة فلا يتحقق العجز عن حصول المثل الكامل لانه يمكن ان يحصل
 المثل عند الخصومة وان كان لا يحصل قبل الخصومة قوله فاما
 ما لا مثل له لا صورة ولا معنى لا يمكن ايجاب القضاء فيه بالمثل

الشاة في الصورة فذات
 والذات في الصورة فذات
 قوله يوم الخصومة فذات
 انما يوجب القضاء في الصورة فذات
 لانه هو الواجب في الصورة فذات
 وقت الخصومة وقت تحقق سبب القضاء فاعتبر
 عن ابي الناس في قوله انما يوجب القضاء في الصورة فذات
 الناس في قوله انما يوجب القضاء في الصورة فذات
 من اهل المدينة في قوله انما يوجب القضاء في الصورة فذات
 عن اهل المدينة في قوله انما يوجب القضاء في الصورة فذات
 بل اصله هو الماء في الحالتي فانه اعتبر فيه العجز
 الوقت بل قبل الوقت مع احتمال وجوب القدره على
 بل اصله بعد ذلك وقايناه في احتمال وجوب القدره على
 فانه اعتبر فيه العجز عن الاصل وهو الصورة فذات
 فانه اعتبر فيه العجز عن الاصل وهو الصورة فذات
 اذا قلنا على الصورة فذات
 بل يوم الخصومة فذات
 نظروا فانها في الصورة فذات
 من السماء فانه اعتبر فيه العجز عن الاصل وهو الصورة فذات
 وهو البذر والحالة في يوم الخصومة فذات
 هو البذر والحالة في يوم الخصومة فذات
 وانما في العبد انما يوجب القضاء في الصورة فذات
 بعد هلاك على سبيله انما يوجب القضاء في الصورة فذات
 وينبغي انما يوجب القضاء في الصورة فذات
 العبد في ذات انما يوجب القضاء في الصورة فذات
 وتعينها انما يوجب القضاء في الصورة فذات
 ذات الاشياء لا توافر في يوم الخصومة فذات

معون على معون
 معون على معون
 معون على معون
 معون على معون

Q.

قوله ومودة الاطلاق المحل لعله
لما فيه غير متصور لانه لا يتحقق
في وجود في الخارج والمناقص تبيين
ولا يمكن استعمالها فلا يتحقق ما بين
الاشياء لانها لا تنقص قلنا ان معناها
بن الاك الى الاموال والخلة على
لفظ مثل قوله بالمثل عوض عن
افاض اليه ١٢

يعني انما وجب القضاء بالمثل الكامل وبالقاصر فيها المثل اوله قيمة
واما بالقيمة له فلا يضمن الا بالاثم لانه لا مثل له لصورة ولا معنى
الا ان يرد الشرع بالمثل له صورة كما ذكر بعد هذه المسائل قوله ولهذا
المعنى اي لاجل ان لا مثل له لصورة ولا معنى لا يمكن ايجاب القضاء فيه
قلنا ان منافع الاشياء لا تنضم بالاثم لثلاث وصورة اثلث والمنافع
التي تنضم الاعيان للعصوية باز يستخدم العبد ويركب الدابة ويمكن
البيت فان لا يجب ضمانها على المتلف لاثمها ولا بقيمتها وفي ذلك
لا ايجاب الضمان بالمثل لانه بمثابة من المنافع متعددا لان المنافع
تفاوتة وتفاوتة كثيرة على حسب تفاوت اعيانها وكذلك ايجاب
الضمان بالعين ايضا متعددا لان العين لا يمثل المنفعة لصورة ولا معنى
اما صورة فظاهر واما معنى فلان المنافع اعراض لا تتبع زمانين فلا
يمكن احرازها ولا يمكن احرازها لا يمكن تقويمها ولا لا يتقوم
يمكن فيه ايجاب الضمان بالقيمة والمثل المعنوي هو القيمة كذا قالوا
وفيما يشبهه وهو الاجارة انما شرعت في الشرع على تقويم المنافع
وقيمتها يصير معلومة بتقديرها بالآزمنة وبانفسها ايم عند
غيرهم من غير تكرير فيبقى الاثر كما له وان يتقل جزاءه الى دار الآخرة
قوله ولهذا المعنى لا يضمن منافع البضم بالشهادة الباطلة على

المصنفه توضح
 المنافه لا يمكن الاعتراف بالمنافه التي تسمى
 المنافه لا يمكن الاعتراف بالمنافه التي تسمى
 الايجابيا متفاوته فالمنافه التي تسمى
 منها تنقذه فافتنقه
 المحسوسه
 عبد شلالا لا يمكن ان تنقذه عبد الله
 للتفاوته بين المنقذين
 وضمان العلم والحق
 بالمثل قال الله تعالى فاعذوا علي
 مثل ما اعتد عليكم وقال وجزاء
 سيئت سيئت مثلهما
 وان جيب
 ٢٢٥
 بوزن القياس يعنى
 هذا ما هو المستحسن ان يعاملها احراز
 العين مقام المنفعة بطريق الاستحسان
 ونفع الضرر ووقفه على قيام
 احتياج الى المنفعة بطريق الاستحسان
 وانه لا يمكن ان ينشئ من غير وجود
 والقياس بالضرر فلا بد من الاحتياج
 واللا بد على جوازها
 مقام المنفعة

هذا هو قولهم
 في قوله تعالى
 لا تأخذه في الهم
 سلطان الا الذي
 اراد الله ان
 يفعل به
 لا تأخذه في الهم
 سلطان الا الذي
 اراد الله ان
 يفعل به
 لا تأخذه في الهم
 سلطان الا الذي
 اراد الله ان
 يفعل به

[illegible]

Q

[illegible]

بوقوع الفرقة قبل الدخول مسقط لجميع الصدقات ^{التي} اذا لم تكن الفرقة
 مضافة الى الزوجه ولم تكن بانتهاء النكاح ^{ووقوع هذه الفرقة}
 كماز محتملا بازارتها للمرأة ^{او تمكن ابن زوجها} والشهود باضا
 الفرقة الى الزوجه منعوا العلة المستقط من ان يعمل عليها في سقوط
 النصف فكانهم الزمو الزوجه ذلك المصنف بشهادتهم وكانوا
 بمنزلة الغاصبين في حقهم فيضمنون ذلك عند الرجوع كما قالوا
 قوله الا اذا ورد الشرع بالمثل مع انه لا يماثله صورة ولا معنى فيكون
 مثاله شرعا عييب قضاءه بالمثل الشرعي ونظيره ما قلنا ان الفدية
 في حق الشيعي الغاني مثل للصوم والدية في قتل الخطأ مثل النفس
 هذا استثناء من قوله وما لا مثل له صورة ولا معنى لا يمكن ان
 القضاء فيه بالمثل قولهم انه لا يماثل بينهما اي بين الصوم و
 الفدية لان الصوم تجويع والفدية اطعام وهما في طريق النقيض
 فاني يماثلان وكذلك بين النفس المقتول وبين الدية لان المال
 ملوك بمنزلة والادعي مال بمنزلة فلا يماثلان عقلا واما
 يماثلان شرعا فجعل الشرع اياهما متماثلين ^{فصل في النية}
 نوعان هي عن الافعال الحسينية كالزنا وشراب الخمر والكذب و
 الظلم وثانيه ما نهى عن التصرفات الشرعية كالنية عن الصوم

ولما كان يوم السبت الثاني من شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٠ هـ
 حضر إلى المجلس الشريف من علماء الدين والفقهاء
 من بلاد الشام والهند وغيرهم من قبله
 هذا المجلس الشريف من قبله
 وغيره ١٢
 والطلاق يكون من قبل الزوجين
 لا من قبل القاضي ولا من قبل غيره
 المبطلة وقد وجب على الزوج النصف من المهر
 على ما عليه ذلك في قوله تعالى وعلى الذين
 يتوفون منكم ما خرجوا من أموالهم
 على الظاهر من عدم العدة على المفقود
 الصوم والصوم على غير الظن على عدم
 هذا عكس القول ونقض القول
 على ما عليه قولهم في الفناء ولا يثبت قوله
 في الأجزاء من حيث تقع الصوم وبين الصلاة
 لا تأبطل الصلاة على الصوم وبين الصلاة
 الصلاة على الصوم وبين الصلاة
 الصلاة على الصوم وبين الصلاة

[illegible]

[illegible]

وحكم النوع الثاني ان يكون المنهى عنه غير ما اضيف اليه المنهى

فيكون هو حسنا لنفسه قبيحا لغيره ويكون المباشر من تكبيل المحرم

لغيره لان نفسه اى حكم المنهى عن الافعال الشرعية ان يكون المنهى عنه اضيف

اليه المنهى كالصوم في يوم النحر منهى بقوله عليه السلام الا تصوموا في هذا

الايام فللمنهى عنه هو الا عراض عن ضيافة الله تعالى وعلى هذا اى على

ان المنهى عن التصرفات الشرعية يكون حسنا بنفسه قبيحا لغيره قال صاحب المنهى

عن التصرفات الشرعية فيقضى بقبريرها علم ان الحكم في هذين القديتين

وان ذكر في هذا الكتاب مطلقا لكتبه ذكر الشيف فخر الاسلام وغيره من المشايخ

ان المنهى عن الافعال المحسنة يدل على ان المنهى عنه فيه لعينه الا اذا قام

الدليل على خلافه والمنهى عن الافعال الشرعية يدل على انه قبيح

لمعنى في غيره الا اذا قام الدليل على خلافه نظير المستثنى من الاول الوهي

في حالة الحيض فانه فعل حسي مع انه منهى لغيره وهو الاذى بقوله

تعالى قل هو اذى و لهذا اثبت به الحمل للزوج الاول والنسب

وتكميل المهر والاحضان وغيرها من الاحكام ونظير

المستثنى من الثاني تكاح حليلة آلاب بقوله تعالى ولا تنكحوا

صانكم اباءكم فانه فعل شرعي مع انه قبيح لعينه

غير مشروع اصلا وكذلك بيع المضامين والملاقيع

فوليد علماء اغتراف
على الصريح ان المحرم
هذا الحكم في القديتين
مطلقا وليس كذلك اما
الاول فلان الوهي في ذاته
قبيح فكل حسي مع انه
الاجل فعل اما الثاني
منى على غير ذلك
فان حكم القديتين
الاب ومعتل لغيره
وذلك لاجل ما ذكرنا
مع انه قبيح فكل شرعي
ان القديتين
في امر الدين الواقع
مطلقا لانه الحكم
بقوله وهذا استي في المص
بخلاف حكم الشرع
وجه الصريح في الاطلاق
في القديتين
فان القديتين
فان القديتين
فان القديتين

٣٣٩

هو الاصل
فان القديتين
فان القديتين
فان القديتين

هذه الافعال لا تقبل
نظراً لانها توجب حساً
فقد يمنع وجودها بسبب
القبح "معون

اشياء قوله وفيه
الاشياء تشكيك
من انصرف الشراء
لولا يقع مشروفاً
بعد انتهى له يكن متقو
الوجود وحينئذ

٢٥٠

لا يجوز مغفلة
العبد آه يستغفر
تلك العبد باثنية
على بقاء
عقوب النور
كذلك يعني
من ثبات الفعل
والله اعلم
اجيب عن
الاستنباه قد
ان في النور

بعد النهر في موضع
من الانبعاث الشرعي
انقطع الشرع عند
النهر في الانبعاث
الشرعي في الانبعاث
الحسيني فلا يوافق
في الانبعاث الشرعي
والحسيني

٩٠

وغير ذلك يتحقق من المكلف
من غير توقف على الشك
بأن المستغنى

او عقداً مخصوصاً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وہابیہ کی افادات کے لئے

بالحسن فانه

لا يكون مفقودا

لا يتصور وجود

مجلس شورای اسلامی

هـ

لان التمكن من اثبات الفعل لا يتوقف على شرعية لا ترى ان العبد يمكن
 من الامساك في النهار كله سواء كان مشرعا له وحراما محضيا
 وكذا الصلوة والزكاة والبيع قوله ويتفرع من هذا حكم بيع الفاسد
 والاجارة الفاسدة والنذر بصوم النحر وجميع النضر في المشرع
 مع ورود النهي عنها فقلنا البيع الفاسد يفيد الملك عند القبض
 باعتبار كونه حراما لغيره مثال البيع الفاسد اذ ابيع عبدا بشرط
 ان يجرد البائع شهرا والاجارة الفاسدة مثل ان اجرة الدار بشرط
 ان يسكنها الموجد مدة معلومة قوله فقلنا الفاء لبيان حكم البيع
 للنهي عنه بقوله عليه السلام لا يبيعوا الدرهم بالدرهمين ولا الذهب بالذهب
 ولا الورق بالورق الا سواء بسواء الحديث بتمامه عليه السلام
 عن بيع بشرط وغير ذلك فان النهي فيهما ورد ليعني في غير البيع
 وهو الفضل الخالي عن العوض والشرط الفاسد فلا ينعقد به اصل
 المشرع لا يوجب وقبول من اهله في محله ولا يخل شي من ذلك
 بالدرهم الزائد ولا بالشرط فكانا امرين زائدين على العقد فكان عقدا
 شرعيا باصلا فكان مفيدا للملك لكن لما كان حراما لم ينعقد له واجب
 النقص حق الشرع وهذا بخلاف نكاح المشركات ومنكوحه الا لا
 معتدة لغيره ومنكوحه نكاح المحارم والنكاح بغير شهود لا ينعقد

في البيع الفاسد لا يغني عن البيع
 القبيح في مسألة انفسه في البيع
 لان من فضل الخائن ان يبيع
 لا يوجب له ان يبيع
 في البيع الفاسد لا يغني عن البيع
 القبيح في مسألة انفسه في البيع
 لان من فضل الخائن ان يبيع
 لا يوجب له ان يبيع
 في البيع الفاسد لا يغني عن البيع
 القبيح في مسألة انفسه في البيع
 لان من فضل الخائن ان يبيع
 لا يوجب له ان يبيع

وجوده شرعا
فقد زال العبد فالصوم مثلا
فكان حراما كالصوم في حاله الحيض و
النفس لا يتصور وجوده شرعا والكل يتحقق
حسب افاذا المتصور للعاخذ ١٢
فيكون الذي عن التصرفات الشرعية يوجب بقاء
الذي عن العاخذ ١٢
ولا يلزم في يوم الاكلان الكلام في ظاهر الشرع
النذر بصوم يوم
يقول وصوم على التصرفات المشروعة التي مشروعة
التي وردت على تصرفها وصوم يوم
باصلمها غير مشروعة بكونها من الله تعالى
المشروع باصله وهو الاعراض عن ضيق ولا يلزم
الفساد الوصف في محرم فلا يصح تقدير يوم
واذا النذر في محرم فلا يصح تقدير يوم
كانه القاموس والغرب على احوالهم
لا والتحقق على احوالهم
يغير الوقت والظاهر في الاما اليه
مالا ولا كانت في يومه في وقت الحاجة
فان لم يكن في يومه في وقت الحاجة
الال على الغيرة به شرعا
وان لم يقيم هو
هو مشروعي لا في الال الذي الغيرة
بمواز اليه الغيرة
لا في اليه الغيرة
تجيبك فليسك والالتفات
فيها لا في وقت
شريعة شرعا

النكاح حل التصرف وموجب النهي حرمة التصرف فاستحال الجمع بينهما
فيحل النهي على النفي فاما موجب البعير ثبوت للملك وهو واجب النهي
حرمة التصرف فامكن الجمع بينهما بان يثبت الملك ويجرم التصرف
ليس له لو تصرف العبير في ملك المسلم يبقى ملكه فيها وتحرم التصرف
هذا جوابا لشكال يريد على تقرير حكم بيع الفاسد او جواب نقض
يقول بخلاف نكاح اهـ
يد على الكلي المذكور اعني ان النهي عن الافعال الشرعية يقتضي بقا عينه
وذلك لان نكاح المشركات منهي بقوله تعالى ولا تنكحوا ما كنتم
اباءكم والنكاح فعل شرعي مع انه لم يبق مشروعا أصلا وكذلك
قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ اُمَّهُنَّ ذُنُوبُهُمْ قَوْلَهُ تَعَالَى وَالْحَصَنَاتُ
مِنَ النِّسَاءِ بمعنى التي عن نكاح المحارم وغيرها لان الحر هو الذي
كل منهما بمعنى للنعيم ومعينة الغير في معنى منكوحة الغير ونكاح
بغير شهود منهي بقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهود لان النفي
بمعنى التي والا يلزم ان لا يقع النكاح بغير شهود وقد يقع
فاجاب بان القول ببقاء المشرعية اتما هو فيما
امكن اثبات الحرة مع شرعية موجبه وههنا لم يمكن ذلك
لان موجب النكاح حل التصرف وموجب النهي حرمة التصرف وههنا
متناقضان فاستحال لجمع بينهما فيحل النهي المذكور على النفي والفسخ
انواع
النفقة
المهر
الحمل
والجوارح
الطلاق
التحكيم
القصاص
العفو
الدية
العتاق
الصيام
الحج
الزكاة
الشهادة
اليمين
الطلاق
التحكيم
القصاص
العفو
الدية
العتاق
الصيام
الحج
الزكاة
الشهادة
اليمين

[illegible]

فاما ثبت النسب ووجب العدا فلا يلزم
على شرعية النكاح لانها تثبت
الفضل من اهل في الحال وكون
النكاح وعل في الحال وكون
على شرعية النكاح وكون
من كان يمين من الله والى
فمن كان يمين من الله والى
فمن كان يمين من الله والى
فمن كان يمين من الله والى

كتاب
الزنا
الزنا وان لم يكن ذنبا عاشر عاشر
حقيقة وعلينا ثبت حجة العاشر
بالجواز الجزئية فيصدق قول الجيب
يسفي ماء ذنبا غيره لا طلاقه
عن الشرعي يثبت على الزرع الشرعي
الزنا وان لم يكن ذنبا عاشر عاشر
حقيقة وعلينا ثبت حجة العاشر
بالجواز الجزئية فيصدق قول الجيب
يسفي ماء ذنبا غيره لا طلاقه
عن الشرعي يثبت على الزرع الشرعي

لا يقتضي بقاء الشرع وعبه لان بقاءها بما يلزم في النهي لا قضاء لا تصور
الفعل ليكون العبد مبتلى بين ان ياتي باختياره ويأمر ان يتركه باختياره
ولا ابتداء في النهي وهذا في احوالهم في النهي مثل نكاح المشركان ونكاح
حليلة الارب واما ما كان نقيا صريحا مثل قوله عليه السلام لا نكاح الا بشتر
فيبقى على حقيقته وهو ان النكاح الشرعي معدوم بدون الشهود وواجب
من الاديان والقبول بدون الشهود فليس بنكاح شرعا وكن نكاح الحرام
لان النص الوارد فيه يوجب قهر العين والحرمة متى اضيف الى العين
اخرجهما من محلية الفعل لان المحل والحرمة لا يجتمعان في محل واحد فكانت
اضافة الحرمة الى العين نقيا للمحل فان قيل نكاح حيلة من الزنا نكاح شرعا
حرمة الفعل فيه قيل ان مفيد للمحل الا ان يمنع عن قواها قبل وضع المحل
لئلا يسفي ماءه ذنبا غيره كما يمنع عن قربان الحائض مع تنبوت المحل فيها
وفيه اشكال وهو انه ليس بزرع الزاني ولهذا لا يثبت النسب منه
وعلى هذا قال اصحابنا اذا نذر بصوم يوم اخر وايام التثريب يصح
نذره لانه نذر بصوم مشروع وكذلك في الصلوة في الاوقات المكروهة
يصح لانه نذر بعبادة مشروعة لما ذكرنا ان النهي يوجب
بقاء التصرفات مشروعة ولهذا قلنا لو شرع في النقل في هذه الاوقات
لزمه بالشرع اي على ان النهي هو الافعال الشرعية لا يقتضي

نشر في شهر
وهو اليوم العاشر من ذي الحجة
وبذلك انشر العاشر من ذي الحجة
الزنا وان لم يكن ذنبا عاشر عاشر
حقيقة وعلينا ثبت حجة العاشر
بالجواز الجزئية فيصدق قول الجيب
يسفي ماء ذنبا غيره لا طلاقه
عن الشرعي يثبت على الزرع الشرعي

النذر بصوم يوم الغفر وايام
 التثنية لو نذر في يوم الغفر
 قوله لان المنى عنه في الليل بقدر
 بان يقال لان المنى عنه في يوم الغفر
 منى عنه ومن المعلوم ان المنى عنه
 معصيته لان موجب المنى الضم
 على القول المختار كما من الشارع
 وقالوا في النذر في يوم الغفر
 للمعصية يتصل بفعله
 قوله كما التزم فان قيل فليجيب
 الية لو نذرت ان تصوم
 ٢٥٢
 يومه فيصير يومه في يومه
 النذر ايضا لانه نذر بصوم
 ولو يجر ذلك قيل لما لم يجر ذلك
 لان وصف كونها طاهرة عن
 الجفث شرط لتكون اهلا لاداء
 الصوم بالاجماع ولو يجيب
 الصوم في الاجماع
 ١٢ مغل
 قوله فانه في الشارع في الصلوة
 ١٣ م
 قوله فانه في الشارع في الصلوة
 ١٤ م
 قوله فانه في الشارع في الصلوة

تقريرها قال اصحابنا يصح النذر بصوم هذه الايام لانه نذر بصوم مشروع
 ولو كان الصوم في هذه الايام غير مشروع لم يصح النذر به كما هو حكم سائر الاعمال
 وقال فرير والشارح لا يصح النذر به ولا يلزم شيء لان المنى عنه معصيته
 وقال عليه السلام لان نذر في معصية الله قلنا قد تقر ان المنى عن الافعال
 الشرعية يقتضيه ان يكون مشروع عابا صله فيجب اوصافه فكان النذر به
 نذرا بما هو مشروع باصلا وما ووصف للمعصية فانما يتصل بفعله لا
 بذكره اسما ولهذا بقي بان يفطر في هذه الايام ويقضه في ايام اخرى يحصل
 العبد على الخلو عن المعصية ولو صام في هذه الايام خرج عن الهمة لانه اذا
 كما التزم قوله ارتكاب الحرام ليس بالزوم لتمام فانه لو صبر حتى حلت
 بارتقاء الشمس وغروبها ولو كان يمكن الاتمام بدون الكراهية جواب
 مقدر وهو ان يقال كيف يصح القول بلزوم الاتمام بالشرع وفيه التزام
 الحرام قوله وبفارق صوم يوم العبد فانه لو شرع فيه لايكف الا تمام
 اي يجتنب زرع ومحمد ر ه لان الاتمام لا ينافي ارتكاب الحرام اي بما قلنا
 انه يمكن الاتمام بدون الكراهية فارق الشرع في الصلوة وهذه الاوقات
 من الشرع في الصوم في يوم الحرف فانه اذا شرع في الصوم في يوم الحرف لا
 يلزم الا تمام واذا افسده لايكف القضاء في ظاهر الرواية وعن ابو يوسف
 انه يلزم القضاء والاطماف في الصوم كما في الصلوة وجب الفرقان الصوم

كل يوم ساعة فيكون كل
فرد منهم في غيرة صوم وكان
كل ما انفق من الزعفران
عقد ورا والمضغ مما لم يدم لابقاء
من ثمره ولا يدم هذا لما فيه
واجب الثمن

لا يبيح صلوة ولا تقبل قبل ذلك كما في عبادة
 بالسيوف فقلنا المصلحة عليها فيكون
 محضه يجب فقلنا ما مضى فقلنا عن رطل
 المصلحة في حق ما مضى فقلنا عن رطل
 العمل وهو واجب حق فقلنا عن رطل
 الطاعة وتخصيص المعصية واستساعة عن
 طاعة ومعصية واستساعة عن
 المعصية أعني بطلان
 العبادة وتزاد المصلحة
 استساعة عن معصية وارتكابها
 جهر المصلحة فإذا افسدها فقد افسد عبادة
 يجب عليه فلو لم يلزم القضاء
 في يوم القيامة فلو لم يلزم القضاء
 إلى الأصل والمصلحة وغير مشروعة
 بالنظر إلى الأصل
 ونزولها

[illegible]

فان التوضي بما كان
 من ثبوت ترتب عليه الاحكام الشرعية
 من ثبوت ترتب عليه الاحكام الشرعية
 فان التوضي بما كان
 من ثبوت ترتب عليه الاحكام الشرعية
 فان التوضي بما كان
 من ثبوت ترتب عليه الاحكام الشرعية
 فان التوضي بما كان
 من ثبوت ترتب عليه الاحكام الشرعية

الزوج مرة ثانية لاجل الصداق كانت ناشئة عندها فلا تستحق
 النفقة وعند الجنيحة ربح تستحق النفقة كما لو اتمعت بعد ما
 وطئت في غير حالة الحيض عن التمكن بالوطي وانما ترتب الاحكام
 المشروعة على هذا الوطى لانه غير منهي لمعنى في عينه وحرمته
 الفعل لا تنافي ترتب الاحكام فصار كطلاق الحائض والوضوء بالمياه
 للمغصوبة والاصطيا ديا القوس المغصوبة والذبح بسكين مغصوبة
 والصلوة في الارض المغصوبة والثوب المغصوب والبيع فوق الدار
 فانه ترتب الاحكام على هذه التصرفات مع اشتمالها
 على الحرمة جواب اشكال مقدس وهو ان يقال ان هذا ووطى
 حرام فلا يصلح ان يكون سببا للاحكام المشروعة اذا الحكم للشروع نفقة وكراهة فلا
 بما هو حرام ومعصية فالجواب ان حرمة الفعل لا تنافي ثبوت الاحكام شرعا كطلاق الحرام
 فانه وان كان حراما لكنه ثبت به الاحكام كسائر المطلقا شرعا كالحرة ووجودها
 وغيرهما من الاحكام المشروعة وباعتبار هذا الاصل اي باعتبار اذ حقة
 الفعل لا تنافي ثبوت الاحكام واعتبار ان النهي عن التصرفات الشرعية
 يقضي بقاء للشروع وعينه قلنا في قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا
 ان الفاسق من اهل الشهادة فينقذ النكاح بشهادة الفاسق اي
 قلنا بقبول الشهادة الفاسق اي باعقاده النكاح

في الارض المغصوبة
 في الارض المغصوبة
 في الارض المغصوبة
 في الارض المغصوبة
 في الارض المغصوبة
 في الارض المغصوبة
 في الارض المغصوبة
 في الارض المغصوبة
 في الارض المغصوبة
 في الارض المغصوبة

فان التوضي بما كان
 من ثبوت ترتب عليه الاحكام الشرعية

فان التوضي بما كان
 من ثبوت ترتب عليه الاحكام الشرعية
 فان التوضي بما كان
 من ثبوت ترتب عليه الاحكام الشرعية
 فان التوضي بما كان
 من ثبوت ترتب عليه الاحكام الشرعية
 فان التوضي بما كان
 من ثبوت ترتب عليه الاحكام الشرعية

2.

فَقُولَهُ وَأَنَا لَأَتَقَبَّلُ ذَلِكَ ثُمَّ
يُرَدُّ عَلَيْهِ مِنَ الْفَسَادِ وَالْإِثْمِ

جواب بقولہ

و انما لا نقبلها
مجاناً

قوله هذا الذي

ما تملك الله اعلم
ما تملك دين فوالله

افغان فوجدار

فولاء و
صفا اخبار
عبد

ما ذكر المغنم من ذلك

موضوع الاختراع

من علم بحق اللغز
الشبهات

الاهلية

طبيباً عظيم

قلنا ما قلتم

بشهادته لا من أجل الشهادة بمقتضى النهي عن قبول الشهادة لما

عرفت ان النهي عن الافعال الشرعية يقر مشروعية ما لان النهي عن قبول

الشهادة بدون الشهادة لان قبول الشيء وعدمه انما يتصور بعد جود

ذلك الشيء فثبت انه من اهل الشرع وانما لا يقبل شهادتهم لفساد

فی الآء وهو اهام الكذب في شهادته لا لعدم اى الشها ايصلا وللقا

ان يقول الشهادة هو حيا عن علم و ذلك من تصور من الفاسق ولا يلزم

مزدلك اهله الشهادة ويشكرهم على هذه المسئلة على انهم

عز الأفعى الشرعية بقية بقاء المشرع وعينه لأن المنزى عنه هو قبول

الشهادة فهذا الأصل يقتضيان بكون قبول شهادتهم مشروعا

غير مشروط بوصفه فنيغ ان ينعقد قبولها الثبوت حق الفقهاء

ان يكون قبولها باطلا من كل وجه ولا يكون لهم شهادة باصلها فليد

من مقتضيات هذا الأصل وعلى هذا أي على إزهاة الفاسق غير

مقبولة لنفسا في ادائها لا يحى عليهم اى على المحدثين في القديس

اللباع لا يذلل اداء شهادة ولا اداء مع الفسق وبينا اذا قن والرج

فقد أجمع المشقة زال عويذ بالله
عويذ بالله لا شيء إلا أنقله
لله صلواتك فادخله
م التنا عنى فلا عنه ما
رسول الله
الله اقبل ان
الله عليه

رسول الله أفقد
عقلمه عنها فجاء
العرس فقال يا
ابن أمية رجب فقل
لا عن أماننا من
فلما فرغوا من
تعليلها بياض
للله صلوات

الفرق حتى استأجر وسطا وجدا
انما حتى استأجر وسطا وجدا
انما حتى استأجر وسطا وجدا

فلم يزل
عنه
الله
امير المؤمنين
ان لا يحل
عليه الا ان
هذا الذي
الله عليه

بِإِذْنِ اللَّهِ الْمَلِكِ الْحَكِيمِ
وَالْمَلِكِ الْقَدِيرِ
وَالْمَلِكِ الْغَنِيِّ الْعَظِيمِ

رسالة الى الامم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

١٢ معل عن العلي القزويني
 عن انقطاع دم الحوض فيقال لها
 المرأة اذا خرجت من حوضها
 انقريب على العشر ^{١٢} وهو فخذ
 لان حالها ان يكون ^{١٢} معل
 في حالها ان يكون

2

[illegible]

المهارة وكما لها بالاعتساف فانقلت فاذا حلت على يدوز العشر
لم يتبق هذا القرمه معموله على الاحلاق لان النص يظهره يقتضيه

القرين بالاغتسال سواء اغتسلت على انقطاع الدم وعلى سبيلانه
وانتم شرطتم الانقطاع للاغتسال قلت انما جعل الغائنة التطهير الكامل
لا الاغتسال مطلقا والتطهير انما يحصل في محل التطهير ومحل انما
هو بانقطاع الدم لان مع سبيلان الدم لا يقبل المحل التطهير وهذا

قلنا اذا انقطع دم الحائض بعشر ايام في اخر وقت الصلوة تلزمها

فريضة الوقت وان لم يسبق من الوقت مقدار ما تغسل ولو انقطع

لاقل من عشرة ايام في اخر الوقت الصلوة ان بقي من الوقت مقدارا

نغتسل فيها ونحرم بالصلاة لزمها الفريضة والا فلا لان لزوم

الفريضة إنما يسقط عنها التخييف للحائض فاذا زال الحيض بقود

الزوم وقد الحيص بقراءة الخفيف على نقطاع الدم عشرة قلز

الفرصه واما شرطان بلقي من الوقت معدا ما يغسل فيه وحرمه
 على الكمال لا اذنا لرقبته افدا وانا كذا

[illegible]

وجدتها جاسية وبقيت في حبله ان نوبيا يجمل الامتداد
 كان السليمان عليه السلام في يومه المشهور مشاهير في مكة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ لَهُ أَسْمَاءُ الْغَيْبِ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ مِنْهَا وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ۚ

[illegible]

۱۲۰۰
 ۱۲۰۱
 ۱۲۰۲
 ۱۲۰۳
 ۱۲۰۴
 ۱۲۰۵
 ۱۲۰۶
 ۱۲۰۷
 ۱۲۰۸
 ۱۲۰۹
 ۱۲۱۰
 ۱۲۱۱
 ۱۲۱۲
 ۱۲۱۳
 ۱۲۱۴
 ۱۲۱۵
 ۱۲۱۶
 ۱۲۱۷
 ۱۲۱۸
 ۱۲۱۹
 ۱۲۲۰
 ۱۲۲۱
 ۱۲۲۲
 ۱۲۲۳
 ۱۲۲۴
 ۱۲۲۵
 ۱۲۲۶
 ۱۲۲۷
 ۱۲۲۸
 ۱۲۲۹
 ۱۲۳۰
 ۱۲۳۱
 ۱۲۳۲
 ۱۲۳۳
 ۱۲۳۴
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۹
 ۱۲۴۰
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۹
 ۱۲۵۰
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۹
 ۱۲۶۰
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۹
 ۱۲۷۰
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰

[illegible][illegible]

من القدرة على ما ذكره بان على هذا ينبغي ان لا يتركها الا بعد ان
من ذلك مقدار ما تقسمه من ايام في الوقت الصلوة ان
اعلم ان تكون وجهه في بقية الايام من الصلاة في الصلاة
انما الوقت امر مطلق

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

✓

العشرة فقلت يا رسول الله انما انا
 غيبران البرية اذا كانت اباهما دون
 عيشها ففهموا
 عن حبها الاحتمال على الله فاذا
 اغسلت وجهك وارتبها من
 فاذا اتيتان من الغسل و
 عيشها فاذا اركبت جرد
 مقدار ما تمكن ان فعلها
 فقلت الصلوة فقلت لا فافا
 من الوقت بعد الطهارة فقلت
 قضاء تلك الصلوة فقلت لا فافا
 اذا كانت اباهما عشرة ففهموا
 الله يتقنا انما هو على العبد
 الحبيب لا يزيد على العبد
 جزء من الذرة

الفعل مجزئاً للعجز المحال ينتقل الخلف ثم ند كر ط ق ام للتمسك
الضعيفة لتكون تنبيهها على مواقع الخل في هذا النوع منها ان
التمسك بما رآه عليه السلام قائم لم يتوضأ لأثبات ان القى
غير ناقض ضعيف وجال التمسك ان الوضوء لو كان واجبا عليه
نتوضأ كيلا يكون تاركا للواجب الذي يكون عليه وهذا ضعيف لان
لا تريد على ان القى لا يوجب الوضوء في المحاي متصلا بالقي
لأن الفاء للوصل مع التعقيب نحن نقول ان القى ناقض لكن انما يجب
لوضوء عند القيام الى الصلاة لان المحال لا يخلو فيه والخلو في
كونه ناقضا واعتراض عليه من جهتين أحدهما ان معناه فلم يتوضأ
كما للقي كما قلنا فيما رآه انه زنى ما عر فرجم فاذا ترتب على القى عدم
دل انه لا يكون ناقضا لانه لو كان ناقضا لرتب الوضوء عليه حكوا
اللازم منتف فيفيد الاثر ان القى لا يوجب الوضوء وثانيهما انه
بعدم التوضي فيكون عدم التوضي ثابتا والأصل في كل ثابت دقائه
بقائه فيفيد انه عليه السلام قائم فلم يتوضأ الى ان خاص في الصلوة والجواب
انه لا نسلم از معناه ما ذكره وسند هذا الزفاء حقيقة للوصل مع
وبن نقول اما ما وراء ذلك من المعاني فليس بلازم معناه وقار وان
ما عر فرجم فلا نسلم فيه ايضاً معنى الترتب في التمسك ذلك فلتعد

ما توهو لما كان
قوله ليكون

أنت ذاك الضعيف
 كرهاً يا ابن الفاقة في كرها
 التيسير لود الفاقة في التيسير
 ان لا يتسلسلها الحزن

٢٤٢

انبيد ۱۲
صلواتك على ابي عبد الله
اصلا نجازا نعليه السلام
نعدو برفان ۱۲
نفا الغنى لم يتوصا متصلا
نل على انهم
واما فلتهم

عقوب بن القتيبي ولا يدين
المحدثان
ان الاثر لا يدل على ان القتيبي غير فانض
بل يدل على ان القتيبي لا يعجب بالوضوء
في سنة ١٢٠٠

الحالة ١٢
انه لا يفيض الوصل
فان معناه زنا فاعلم ان الزنا
فقط هو حكمه لا
الجماع

هو كون الذئب متلو خيا عن
الزنا بل كان متصلا به ١٢
متصلا بالزنا بل كان متصلا
عنه ١٣
ان كلمة ثم لان مرتبة
التسليكات الضعيفة بعد
الفقير

معنى الحقيقة وهو الوصل لا نه معلوم ان الرحم ما وقع متصلا بالزني
 بل انما كان بعد حضوره في مجلس الحكم واقراره وريده مرارا والامضا بعد ذلك
 وعن الثاني ان الاصل وهو ان الاصل في كل ثبت دوام لا يجرى في الاعداء
 اذ هي غير ثابتة له ان استصحبها حجة غير ملزمة لما نقرر وكذلك
 التمسك بقوله تعار حرمت عليكم الميتة لا ثبات فيها لما عوت الذناب
 ضعيف لان النصين حرمة الميتة ولا خلاف فيه وانما الخلاف في
 افيضا الماء والنص ساكت عنه لا يتعرض له بوجوه من الوجوه فلا يصح
 به فاقبيل اذا ثبت بالنص حرمة الذناب الميت لعموم لفظ الميت
 النص والحجة لا بطريق الكرامة اية النجاسة فتثبت نجاستها كما قال
 الشافعي فقد ثبت فيها الماء بموت الذناب في قوع الميتة النجسة
 فيه قلنا لان سلم هذا على الاطلاق وسنده ان النجس الميتات هو
 اختلاط الدم والادم له ليس بنجس على انه منقوض بالطين بانه
 لا بطريق الكرامة وليس بنجس وكذلك التمسك بقوله عليه السلام
 خطا بالعائشة في نظهر ما اصابه الدم حتى يثا قريبا ثم اغسله
 بالماء لا ثبات ان الحبل لا يزيل النجس ضعيف لان الخبر يقتضيه وجوب
 غسل الدم بالماء فيبقيده بحال وجود الدم على الحبل ولا خلاف فيه
 وانما الخلاف في طهارة الحبل بعدئذ والادم بالحبل تحت تراشيد

يعني ان موجب الفاء هو رد
 دفعه بما قبله الا اذا دل
 الدليل على خلاف ذلك فلو لم
 تحت في ذلك وفيه ثبات
 تحت في ذلك وفيه ثبات
 تعذر الوصل لا نه
 التصريح في الشافعي
 عن دليل يقتضيه وهو ان
 عدم وجوب الوضوء فان لا
 وجوب ايضا على طريق
 ٢٦٥
 وجوب استصوب الحلال
 يدل على ان القوي لا يوجب
 الوضوء في حاله فلو لم يوجب
 الوضوء الى ان خاص في
 قيس ما يكون على ما كان
 عين الله على
 يوت الذي يوجب الوضوء فغند
 يفسد وغند لا لا
 ولم يغتسلوا الا في
 لكافة لا انه توارثت خطه

[illegible]

الصفحة الأصلية
ذلك المكان الشريف لأنه جليل
وكان آدم فطمع الله عليه السلام
بأن يفتق فافتق الله عليه السلام
الصفحة الأصلية
ذلك المكان الشريف لأنه جليل
وكان آدم فطمع الله عليه السلام
بأن يفتق فافتق الله عليه السلام

الصفحة الأصلية
ذلك المكان الشريف لأنه جليل
وكان آدم فطمع الله عليه السلام
بأن يفتق فافتق الله عليه السلام

ان النبي عليه السلام قال ابدوا بما بدء الله تعالى به حين سأل الصبيان
السعي بين الصفا والمروة بآيهما نبد وقد نزل قوله تعالى الصفا والمروة
من شعائر الله نص على الترتيب عند اشتباهها عليهم انها للجمع
للترتيب فثبت بتخصيصه عليه السلام انها للترتيب اعان العرب
يقولون جاءني زيد وعمر وفيما جاء متقارنين ومتعاقبين بصفتي
الوصل او بصفة التراخي على الاطلاق ثبت ذلك بالنقل عن ثمة
اللغة وقد نص عليه شيبويه في مواضع من كتابه ما قوله تعالى
ان الصفا والمروة من شعائر الله فلا يجزئ الترتيب ايضا الاثر
ان المراد بالآية اثباتهما من شعائر الله ولا يتصور فيه الترتيب
وانما ثبت السعي بقوله تعالى فلا جناح عليهما ان يطوفا بهما وانما وجب
عليه السلام الترتيب بينهما لان السعي لا ينفك عن الترتيب و
التقديم والذكر يد على قوة المقدم ظاهر وهذا يصلح للترتيب
به قال علمائنا اذا قال لامرأة ازكمت زيدا وعمر فانت طالق مكنت
عمر ان زيدا طلقت ولا يشترط فيه معنى الترتيب المقارنة ولو
قال زد دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق فدخلت الثانية
ثم دخلت الاولى طلقت وقال محمد اذا زد دخلت الدار وانت
طالق تطلق في الحال ولو اقصى ذلك ترتيب الترتيب الطلاق

الصفحة الأصلية
ذلك المكان الشريف لأنه جليل
وكان آدم فطمع الله عليه السلام
بأن يفتق فافتق الله عليه السلام

الصفحة الأصلية
ذلك المكان الشريف لأنه جليل
وكان آدم فطمع الله عليه السلام
بأن يفتق فافتق الله عليه السلام

الصفحة الأصلية
ذلك المكان الشريف لأنه جليل
وكان آدم فطمع الله عليه السلام
بأن يفتق فافتق الله عليه السلام

مسئلته لا يثبت الاعند النزول واقعه فان قلت ما ذكرتم عكسا
يقتضيه هذا الكلام فان الواو دخلت قوله انت حوالتهم آمنون
وانت من لافي قوله اذ وانزل واقعه فمقتضى هذا الكلام ان يكون الحرة
شرطا للاداء والايمان شرطا للنزول واقعه كما في قوله انت طالق وانت
مرضية وانيت مصلية اذ توى التعلين كان المرض والصلوة شرطا
لطلاق الدخول لو اوفيه فاذا كان الحرة والايمان شرطين كانا سابقين
على الاداء والنزول لان الشرط لا بد ان يتقدم على المشرط فلا يكونان
متعقلين بالاداء والنزول واقعه فمقتضى ان لا قلت انه من باب
القلب كقولهم عرضت الناقة على الخوض الخوض على الناقة وهو
شائع في الكلام فيكون التقدير كن حرا وانت مؤد القها وكن آمنا
وانت نازل وكن آمنا وانت فلتح لليب وانما يحمل على ذلك الظاهر
الكلام الزام لاداء متعلقا بالحرة وليس للمولى ولاية ايحاج للمالك
العبد فحمل ذلك على القلب الذي هو طريق مشكوك في كلامهم
لتعنه العلم بالظاهر والجواب الثاني انه من الاحوال المقيدة بقوله تعا
فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود في حالة الدخول

فان انما لا يثبت الاعند النزول واقعه فان قلت ما ذكرتم عكسا يقتضيه هذا الكلام فان الواو دخلت قوله انت حوالتهم آمنون وانت من لافي قوله اذ وانزل واقعه فمقتضى هذا الكلام ان يكون الحرة شرطا للاداء والايمان شرطا للنزول واقعه كما في قوله انت طالق وانت مرضية وانيت مصلية اذ توى التعلين كان المرض والصلوة شرطا لطلاق الدخول لو اوفيه فاذا كان الحرة والايمان شرطين كانا سابقين على الاداء والنزول لان الشرط لا بد ان يتقدم على المشرط فلا يكونان متعقلين بالاداء والنزول واقعه فمقتضى ان لا قلت انه من باب القلب كقولهم عرضت الناقة على الخوض الخوض على الناقة وهو شائع في الكلام فيكون التقدير كن حرا وانت مؤد القها وكن آمنا وانت نازل وكن آمنا وانت فلتح لليب وانما يحمل على ذلك الظاهر الكلام الزام لاداء متعلقا بالحرة وليس للمولى ولاية ايحاج للمالك العبد فحمل ذلك على القلب الذي هو طريق مشكوك في كلامهم لتعنه العلم بالظاهر والجواب الثاني انه من الاحوال المقيدة بقوله تعا فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود في حالة الدخول

لان الحال بين هذين النجبة
حال صدق وانما فعل عند وقوعه
عليه فيكون الامان ههنا
والاعتقاد ههنا هو الذي
الايمان واذا كان النزول
لايمان واذا كان النزول
شائعه في الكلام فيكون التقدير كن حرا وانت مؤد القها وكن آمنا وانت نازل وكن آمنا وانت فلتح لليب وانما يحمل على ذلك الظاهر الكلام الزام لاداء متعلقا بالحرة وليس للمولى ولاية ايحاج للمالك العبد فحمل ذلك على القلب الذي هو طريق مشكوك في كلامهم لتعنه العلم بالظاهر والجواب الثاني انه من الاحوال المقيدة بقوله تعا فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود في حالة الدخول

مع قيام الوقف فيكون لا يثبت الاعند النزول واقعه فان قلت ما ذكرتم عكسا يقتضيه هذا الكلام فان الواو دخلت قوله انت حوالتهم آمنون وانت من لافي قوله اذ وانزل واقعه فمقتضى هذا الكلام ان يكون الحرة شرطا للاداء والايمان شرطا للنزول واقعه كما في قوله انت طالق وانت مرضية وانيت مصلية اذ توى التعلين كان المرض والصلوة شرطا لطلاق الدخول لو اوفيه فاذا كان الحرة والايمان شرطين كانا سابقين على الاداء والنزول لان الشرط لا بد ان يتقدم على المشرط فلا يكونان متعقلين بالاداء والنزول واقعه فمقتضى ان لا قلت انه من باب القلب كقولهم عرضت الناقة على الخوض الخوض على الناقة وهو شائع في الكلام فيكون التقدير كن حرا وانت مؤد القها وكن آمنا وانت نازل وكن آمنا وانت فلتح لليب وانما يحمل على ذلك الظاهر الكلام الزام لاداء متعلقا بالحرة وليس للمولى ولاية ايحاج للمالك العبد فحمل ذلك على القلب الذي هو طريق مشكوك في كلامهم لتعنه العلم بالظاهر والجواب الثاني انه من الاحوال المقيدة بقوله تعا فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود في حالة الدخول

مع قيام الوقف فيكون لا يثبت الاعند النزول واقعه فان قلت ما ذكرتم عكسا يقتضيه هذا الكلام فان الواو دخلت قوله انت حوالتهم آمنون وانت من لافي قوله اذ وانزل واقعه فمقتضى هذا الكلام ان يكون الحرة شرطا للاداء والايمان شرطا للنزول واقعه كما في قوله انت طالق وانت مرضية وانيت مصلية اذ توى التعلين كان المرض والصلوة شرطا لطلاق الدخول لو اوفيه فاذا كان الحرة والايمان شرطين كانا سابقين على الاداء والنزول لان الشرط لا بد ان يتقدم على المشرط فلا يكونان متعقلين بالاداء والنزول واقعه فمقتضى ان لا قلت انه من باب القلب كقولهم عرضت الناقة على الخوض الخوض على الناقة وهو شائع في الكلام فيكون التقدير كن حرا وانت مؤد القها وكن آمنا وانت نازل وكن آمنا وانت فلتح لليب وانما يحمل على ذلك الظاهر الكلام الزام لاداء متعلقا بالحرة وليس للمولى ولاية ايحاج للمالك العبد فحمل ذلك على القلب الذي هو طريق مشكوك في كلامهم لتعنه العلم بالظاهر والجواب الثاني انه من الاحوال المقيدة بقوله تعا فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود في حالة الدخول

[illegible]

قال ابن حجر في السيل الجدي
عند هذا القول فتنبيه على ما
القول في جوابه بالصوت والخط

جواب سؤال هو ان
فصل المسألة في قوله وانما جعل
على ان الرادى حاله في حال الحقيقة
لا يكون مقارنا في حال الحقيقة
الحقيقة ومقابل في حال المقتضى
الشارع فيما سبق قيل في ذلك

الرادى في حاله في حال الحقيقة
الشارع فيما سبق قيل في ذلك
الرادى في حاله في حال الحقيقة
الشارع فيما سبق قيل في ذلك

البر لا يتقيد العمل بالبر ويكون المضاربة عامة لان العمل في البر لا يصلح
حالا لاخذ لالتضاربة فلا يتقيد صدق الكلام به قوله
انما جعل الواو على الحال الخ ذكر هذه ليمتد ما يصلح للحال عما لا يصلح
من المسائل ويبيانه ان الواو للحال مجاز وكل مجاز لا بد له من امرين صلاتيه
الحال للحال وقيام الدليل على تعيين المجاز وصدق الكلام عن الحقيقة
فذلك اذا جعل الواو للحال لا بد من احتمال الكلام معنى الحجابان يكون
مقارنا لذى الحال كما في قوله اذ الى الفاوانت حرفان الحوية
يتحقق حال الأداء ولا بد من قيام الدليل على تعدد العطف و
تعيين الحال وذلك لانه لو كان للعطف كان ذلك ايجابا للمال على
العبد ابتداء وليس للموذلك مع قيام الرق فتعذر العطف
وتعذر الحال يجعل الأداء معلقا باختيار الحرية بخلاف المسئلة الثانية
وهو قوله انت طالق وانت مريضة او مصلية فانه لم يعم الدليل
تعيين الحال لاز العطف هنا صالح غير متعذر وهو حقيقة
الكلام فكان اولى من الحال ولو توعد تعليق الطلاق بالمرض والصلوة
يجعل الواو للحال صحة نيت لان الكلام محتمل معنى الحال لكن لا يصلح
قضاء بل يصدر بانه لان الحال خلافا لظاهره في كل صيغة
للتكلم خلافا لظاهره كان منهما بادعاء خلافا لظاهره فيصدق

نفسه في حاله في حال الحقيقة
الشارع فيما سبق قيل في ذلك
الرادى في حاله في حال الحقيقة
الشارع فيما سبق قيل في ذلك
الرادى في حاله في حال الحقيقة
الشارع فيما سبق قيل في ذلك

معلقا بالمرض والصلوة
لان الواو في غير ذلك
ذلك محال
لان الواو في غير ذلك
ذلك محال

بالتقوى من الامام
عنه عندهما السلام
والله اعلم
بما

٩٠

24

516

استخلاص

3

٢٠

2

11



۱۰۰

...

10

2

১৩

2

1

42

45

5.

الظاهر امر بالطلاق واخبار بان للزوج الف درهم وذلك لا يفيد
 حال وجوب الالف عليها وانما يحمل عليه بدلالة حالة المعاوضة
 والمعاوضة في المطلق امر زائد ولهذا اذا دخله العوض صار يمينا
 عن جانب الزوج فيما اذا قال طالق على الف حتى لم يصح رجوعه
 قبل قبولها ولو كانت المعاوضة امرا أصليا صار يمينا ويصح
 رجوعه فاذا لم يكن أصليا لم يكن دليلا على ترك الظاهر وهو حقيقة
 الكلام بخلاف قوله اشمل هذا المتاع ولك درهم لان المعاوضة
 في الاجارة امر أصلي فكان دليلا على ترك الظاهر بجعل الدراهم بدلا
 وشروطها هنا اشكال اعني فرسان الطراز عن مجاوزة نهايت
 وهو انه تعذر العمل ههنا بحقيقة الواو وهي العطف بالجملة الخبز
 لا تحتمل عطفها على الجملة الانشائية فتعين الجاز وهو الحال تصح
 للكلام واحترازنا عن الالغاء لكنه اشتبه عليه انه يعتبر وجوب
 البلاغة في المسائل الشرعية التي تبين على كلام كل عاقل بالغ
 كان او غير بليغ وايضا يمكن ان يقال بان هذا الواو كالتى في قوله
 دعنى ولا اعود وليس الحال لان المقصود عدم العود في المستقبل

YLO

مجلس

✓

[illegible]

کلمہ جو تیرا دل دھکا دے گا قلمتوں کے ساتھ
 میں نے اس کے لیے ایک خط لکھا ہے جس میں
 ہے جو تیرا دل دھکا دے گا قلمتوں کے ساتھ
 میں نے اس کے لیے ایک خط لکھا ہے جس میں

الحكم فكان في العلة معنى التعقيب من وجه فيستقيم دخول الفاء
على العلة لثبوت التراخي فيها لكنه لما لم يكن متراخيا حقيقة كان
معنى العلة مجازيا حتى لا يصبأ اليه عند التعذر مثلا الذي مشاكوز الفاء
لبين العلة ما قال علمائنا اذا قال المولى لعبده اذا الفاء فانت حر كان
العبد حر في الحال وان لم يؤد شيئا ولو قال الحر في انزل فانت امر كان
امنا وان لم ينزل لان الفاء دخلت على العلة فصا معنا اذا الي الفاء
لانك حر فلا يتعلق العتق بالاداء لانه لا دلالة في الكلام على التعليل
وانما يصبأ اليه لتعذر حقيقة تبا وهو العطف لما سبق ان عطف
الخبرية على الطليقة غير جائز وكذلك المسئلة الثانية فان قلت فلم
ليجعل تغليقا باضما حروف الشرط على نحو اذ ديت الي الفاء فانت
حرف وفيه عمل بحقيقة الفاء قلت لا ضما خلافا للاصل فاذا صرح
الكلام بدونه لا يصبأ اليه من غير ضرورة لا يقال دخول الفاء على
العلة ايضا خلافا للاصل لان موجب الترتيب في العلة سابق على
الحكم كما بينا لانا نقول فيما ذهبنا اليه عمل بحقيقة الفاء من وجه
لان العلة لما كانت مستندة بحصول الترتيب فكانت اولى بالاضمار
هكذا ذكر في الشرح ولتأمل ان يقول انه قامت الدلالة من حال

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

[illegible]

٥١٢ قوله في المجلس قديده لان المتقربين يقصرون على المجلس ١٢م

9.

[illegible]

بأنه لا يكون الثاني توكيلا بطلاق غير الأول هذا من نظائر دخول
 الفاء على حكم العلة ولهذا يقع الطلاق الواحد إذا طلقها لأن الفاء
 لبيان حكم العلة فكان قوله فطلقها امر مباح شرعا ما فوض اليه
 من الامر باليد فصارك أنه قال له إذا جعل الفاء لبيان حكم العلة
 طلقها بسبب ان امرها بيدك فكان الثاني هو الطلاق المفوض
 ولا يكون توكيلا بطلاق غير الأول فلا يقع إلا واحدة وإنما كانت
 بأئنة لأن المفوض اليه بالامر باليد هو الباش لأن كناية ولا يقع
 بالكناية إلا الواحد الباش ولقائل ان يقول ان حقيقة الفاء
 وهي العطف صحيحة هنا فلم يترك إلى جعله حكم العلة هـ أنه
 غير خارج عن دائرة الحقيقة لكن لا بد له من مرجع على العطف فان
 تعدد العطف لا خلافا ما خبرا وطليا قلت فاء السببية لا بد
 من ضمها والافهم للعطف والمسئلة الثانية اعني قوله ولو قال

طلقها وجعلت امرها بيدك فطلقها في المجلس طلقته بتطليقتين
 باثنتين اختلفت النسبة فيها ففي بعضها ولو قال طلقها وجعلت
 امرها بيدك بالواو فطلقها في المجلس طلقته بتطليقتين لان قوله
 طلقها اء امرأتى توكيل بصري في الطلاق وقوله وجعلت امرها
 بيدك تفويض الطلاق اليه لكنهما ليس بحكم الاول لان الواو لا يمتثل

[illegible]

قيد الحكم والقيود الاختصاصية
هو الذي يجوز فيه الحكم بغيره
قالها في يد الزوق فربان
مكويل في بيد زوق فاني
والفرق بين النسخ كقول التليك
ان النسخ كقول النسخ
التليك نصف للنفس
مغنيها لكتبت في حق الزوق
لازمة لانها تعمل في نفس
عن نفسها في نفس
في القيد في الملك
في كذا في الكفاية
الحل في

لان علة ثبوت النكاح ملك البضع وعند الكفاية
 في وجهها فلا تثبت لها النكاح
 في وجهها فلا تثبت لها النكاح
 في وجهها فلا تثبت لها النكاح
 في وجهها فلا تثبت لها النكاح

كان زوجها عبدا وحر خلافا للشافعي فيما اذا كان زوجها حرا او ابنا
 قلنا بقبوله على الاطلاق لان قوله عليه السلام لبريرة حين
 ملكك بضعك فاحصا ثبت الخيال لها بسبب ملكها بضعها بالعقود
 لانه اذا دخل الفاعل في الاختيار فكان الخيال ثابتا بسبب البضع فكان
 ملك البضع علة لثبوت الخيال لها وهذا المعنى اي ثبوت ملك البضع
 لها لا يتفاوت بين كون الزوج حرا او عبدا بل ثبت للملك الصدور
 فيثبت حكمه فيها ما والا يلزم الخلاف هو غير جائز وتنفير منه
 من معنى الفاء المذكور في الحديث مسألة اعتبار الطلاق بالنساء
 اعلم ان الطلاق ينقضي بالرق حتى كان مع الحرمة ثلثا ومع الرق ثلثان
 هذا بالاتفاق ولكن الخلاف في ان الاعتبار بما للرجل او بحال المرأة
 فعندنا بحال المرأة وعندنا بحال الرجل حتى اذا كان الحر تحت امره ملك
 عليها شئتين عندنا وثلاثة عنده وانكاح العبد تحت حرة ملك عليها
 ثلثا عندنا وعندنا شئتين ومن هنا يتفرع على هذا الحديث فان بضع
 الامة المنكوحة ملك الزوج ولم ينزل عنكم بعقها فثبت الزورة
 الى القول بزيادة الملك بعقها حتى يثبت له الملك في الزيادة ويكون
 في ذلك سببا لثبوت الخيال لها واذا ياد ملك البضع بعقها معنى مسألة
 اعتبار الطلاق بالنساء فيدار بالكية على عقود الزوجية دون

بضع فلا ينفك عن ملكها
 بغير اذ لو زال ملكها
 بغير اذ لو زال ملكها
 بغير اذ لو زال ملكها
 بغير اذ لو زال ملكها

مسألة ثبوت عاقد النكاح
 دعوت الضرر ودية النكاح
 مع عدم نيله فان قيل
 ملك الزوج اما الطلاق او
 بالعتق او بالوفاة ولم يوجد
 عاقد ثبوت عاقدت باءا باليد

عنايه
 عن الله
 عن الله
 عن الله
 عن الله

قوله جميعا ذواتا
التراخي في الحكم دون
وجوب وقوع التعلق
القول بكمال التعلق
بالتقدير في الحقيقة
حقيقة وحسب الاتصال
على الاتصال الحقيقي
معدل ١٢

التراخي ان يكون في اللفظ والحكم جميعا وهو بمنزلة مالمو
سكت ثم استأنف وعندها اي عند ابي يوسف ومحمد يفيد
التراخي في الحكم في وجود الفعل المتعلق بها الا في اللفظ لان
الكلام متصل لفظا وحقيقة وببأنه اي بيان الاختلاف بين الحقيقة
وصاحبه هذه المسئلة وهي اربعة اوجه لانه اما ان علق اللفظ
بكلمة ثم في غير المدخول بها او في المدخول بها وفي كل واحد
ان اخر الشرط وقدمه ففي الاولى هي فيما اذا قال الغير المدخول بها
از دخلت الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق فغده متعلق الاول
بدخول الدار لان دخول الدار شرط وتقع الثانية في الحال ولغت
لان الثانية والثالثة مذكورتان بكلمة ثم فصا كما سكت عن
ثم استأنف بها فلا يتعلقان بالشرط وتقع الثانية في الحال
لوجود المحل وعدم التعليق ولغت الثالثة لانقاء المحل لانها غير
مدخول بها فتهين بالثانية لا الى عدة وعندها يتعلق الكل له كل
الطلاق بدخول الدار لا اتصال الثانية والثالثة بها والى الكلام لفظا
ثم عند الدخول يظهر الترتيب في الوقوع عملا بالتراخي فلا تقع الا
واحدة وتلغو الثانية والثالثة لانها بانت بالاولى وفي الوجه الثاني
وهو انه اذا اخر الشرط وهو انه لو قال انت طالق ثم طالق ثم طالق

اشارة الى الجواب عن
ما جيب من ان التعلق
حقيقة وايضا دفع لما قيل
ان كلمة ثم اذا كانت بمعنى
للتراخي في اللفظ والحكم
جميعا يندم الاعتراف من الجدل
والمعطوف عليه مع الوصل
في التكلم رعاية لمقتضى
العطف فيه لا انفصال
لا يوجب مع الانفصال

وهذا لان الكلام
متصل حقيقة وحسب فلا يخفى
للا انفصال في اللفظ لكن انقل
صحة الاتصال صورة وقد موجود
معدل ١٢

انت طالق ان دخلت الدار
عشرة فدخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق

الاول به لو ملكها
ثانيا بعد الشرط
ثالثا بغير الشرط
رابع بالطلاق
خامسا بغير الطلاق
سادسا بغير الطلاق
سابع بغير الطلاق
رابع بغير الطلاق
خامس بغير الطلاق
سادس بغير الطلاق

على الدخول
لأن صدر الكلام
إذا كان
غير أوله
لا يشترط
الاستئناف
على أوله
قبل انما توقف
أوله على آخره
إذا كان

أز دختل الدار فعنداً يحنيفه ر و وقعت الأولى في الحال لجزدها
عن التعليق لما أنه صا كانه سكت عن الأول ثم استأنف بالثانية
فسكت عنها ثم استأنف بالثالثة فلما بان أن بالاولى لغت الثانية
والثالثة وعندهما تقع الواحدة عند الدخول لما ذكرنا أي يتعلق
بالشرط وينزل بالترتيب عند الدخول في الوجه الثالث والرابع
هما الكانت المرأة مدخولاً بها فان قدم الشرط تعلقت الأولى بدخول
الدار وتقع ثنتان في الحال عنداً يحنيفه ر وان آخر الشرط وقعت
ثنتان في الحال وتعلقت الثالثة بدخول الدار وعندهما يتعلق الكلام
بالدخول في الفصلين لا اتصال الكلام مع كلمة ثم لفظاً وعند الامام
في صورة تقديم الشرط يتعلق الأولى بالدخول وتقع الثانية في
الثالثة في الحال لجزدها عن التعليق لا نقض الهماع الشرط في
صورة تأخير الشرط تقع الأولى والثانية في الحال وتعلقت الثالثة
بالدخول فانقلت على قول الامام في صورة التقديم الشرط في
الدخول بها وغيرها اذا تعلقت الأولى بالشرط ينبغي ان لا تقع الثانية
والثالثة بل يجب ان يبلغوا ان الكلام الثاني لا ينقطع عن الأول حتى لا
يتعلق بالشرط لا يشارك الأول فيما يتم به فلا يصح ان يكونا
فيه ايم لا ذلك لما ثبت بشرط الاتصال وهو مقدم فيبقى قول

فانما يتعلق

على الدخول
لأن صدر الكلام
إذا كان
غير أوله
لا يشترط
الاستئناف
على أوله
قبل انما توقف
أوله على آخره
إذا كان
الفيد متصلاً
بالاولى صورة
ومعنى والمعدية
والكان متصلاً
صورة كانه
غير متصل
لا يتوقف اوله
على غيره لا ينفك
عن كونه متصلاً
وهو كانه متصلاً
بغيره

وقال بان
الدار فانما
تعلق بالشرط
فانما يتعلق
بشرطه
فانما يتعلق
بشرطه
فانما يتعلق
بشرطه

9

سکونت ساغز عبد
فولہ از خلیفہ

شہر طائف

فلا يوحى جدي في غير هذا

وذلك هو المنهج
لهنا فصار المنهج
في المعطى

ولا يفتقر إلى دليل

المبتدأ

تکلیف و از کمال

ثم طابق كلام مبتدأ ولو استأنفت ذلك حقيقة لا يقع شيء فكذا
إذا استأنفت كما قلت صحة العطف منه على الإيضاح ولو ما التعليل
بالشرط فينبى على الإيضاح صورة ومعنى ولهذا اختص بحرف الفاء
الذي يوجب الوصل حتى لو قال ان دخلت الدار وانت طالق لا يتعلق
بالشرط توضيح انه لو قال ان دخلت الدار انت طالق طالق طالق
لا يتعلق الثاني والثالث بالشرط لعدم ما يوجب التعليل لكن يشترط
به الشركة فيما يتم به الاول للايضاح صورة ويمكن ذلك بدخول
العطف بان جعل خبر ابي بكر كذا قبل فصل بالتذكير الغلط فا
موضوعه للاضرب للاعراض عن الاول منفيما كان او شتبا على
سبيل تذكير الغلط باقامة الثاني مقام الاول فاذا قلت جاءني
زيد بل عمرو وكنت قاصدا للاخبار بجي زيد ثم تبيّن لك انك غلطت
في ذلك فتصرف عن الى عمرو فتقول بل عمرو واذا قلت ما جاءني زيد
عمرو فمعناه بل جاءني عمرو وعند الجمهور بل ما جاءني عمرو وعند الجمهور
وقال عبد القاهر الكلام مما يحتمل الوجهين وقد تدخل عليه كلمة لا تأكيدي
للتنفى وهذا الى الاعراض عما قبله انما يصح في كل موضع يصح فيه الجمع
عن الاول وفيما لم يمكن صا كلمة بل فيه بمنزلة العطف المحض فيشتبه
الثاني مضموما الى الاول على سبيل الجمع دون الترتيب الا تولى

[illegible]

وهذا اشار بذلك الى ان يكون كل من بل لبس الاصواب مطلقا كما توهم من قولهم

لا انخبى فيك نذاري
والكن بفيك نذاري
وفي الكتاب الانذار
لا يخفى بالكل انذار
عن العلم الى الوحي
فلا يهين نذارك
ثمين لا يبدل
من خرب فاعلى
فلا يفقد على
نفير وجلة غلظ
فخنا ان نفي
الشك

قوله في مسألة الطلاق
 على ركنين

الثاني
 في مسألة الطلاق
 على ركنين
 في مسألة الطلاق
 على ركنين

كما قال في الرجوع لان بل للرجوع عن الاول باقاة الثاني مقامه ورجوعه
 عن الاقرار بالف باطل بطلان الانكار بعد الاقرار لكن اقراؤه
 على وجه اقامتها مقام الاول صحيح فيلزم لان فان مع الالف الاول
 كما لو قاله على الف درهم بل الف دينار فيلزم للمالا لا اختلاف
 بالجنس وكما في مسألة الطلاق وقلنا ان حقيقة التدارك الغلط بال
 الثاني مقام الاول لم يصح عنه ابطال الاول فيجب تصحيح الثاني مع بقاء
 الاول وذلك في الاعداد على ما هو العادة بان يبقى العدد الاول ويزاد
 بالثاني كما في زياد الالف على الالف فكانه قال الاربعة لك الالف
 الف اخر الا يرمى اذا قال الرجل سني ستون بل سبعة ويزاد به ياد
 عشرة على شتين لا يراى به ضم سبعين بتمامه شتين وهذا
 بخلاف مسألة الطلاق لان الطلاق انشاء وذلك في الاقرار بالالف
 اخبارا والغلط انما يكون في الاجتهاد والانشاء لانها امر لم يكن
 بعد ما وجد شي لا يمكن تداركه باز يجعل باقيا على عدمه فاما الخبر
 فيختص الصدق والكذب فيمكن تداركه بالصدق ونفي الكذب
 فامكن تصحيح اللفظ بتدارك الغلط في الاقرار ووز الطلاق حتى
 لو كان الطلاق بطريق الاخبار يقع ثنتان لما ذكرنا هذا حاصل
 ما ذكر في هذا المقام وفيه بحث لان الرجوع في الطلاق انما لا يصح

اللفظ لا يفسد في غير الاعداد لان
 التدارك الغلط في غير الاعداد لا يفسد
 الا بالاعراض عن الاول
 لا ضم الثاني بتمامه
 لقوله بان يبقى العدد الاول ويزاد
 بالثاني كما في زياد الالف على الالف
 قلنا ههنا زياد الالف على الالف
 فيجب ان لا يرمى اذا قال الرجل سني ستون بل سبعة ويزاد به ياد
 عشرة على شتين لا يراى به ضم سبعين بتمامه شتين وهذا
 بخلاف مسألة الطلاق لان الطلاق انشاء وذلك في الاقرار بالالف
 اخبارا والغلط انما يكون في الاجتهاد والانشاء لانها امر لم يكن
 بعد ما وجد شي لا يمكن تداركه باز يجعل باقيا على عدمه فاما الخبر
 فيختص الصدق والكذب فيمكن تداركه بالصدق ونفي الكذب
 فامكن تصحيح اللفظ بتدارك الغلط في الاقرار ووز الطلاق حتى
 لو كان الطلاق بطريق الاخبار يقع ثنتان لما ذكرنا هذا حاصل
 ما ذكر في هذا المقام وفيه بحث لان الرجوع في الطلاق انما لا يصح

في مسألة الطلاق
 على ركنين
 في مسألة الطلاق
 على ركنين

في قوله بل قد
 في مجاز بان برادس
 الشئ على استمرار له
 في قوله بل قد
 في مجاز بان برادس
 الشئ على استمرار له
 في قوله بل قد

بفتح الظاهر من فصله
انه نفى الملك مطلقا لا نفى في ثبات
للفقار من

فانه وان كان لا يثبت الا في ثبات
بالملك الغيب متصل باللفظ غيب في ثبات
الانذار على النفي من نفسه وانما يكون ذلك
بالملك الغيب متصل باللفظ غيب في ثبات
فلا يثبت الا بلفظ الغيب في ثبات
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي

فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي

فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي

فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي

فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي

فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي

فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي

لان هذا نفى مطلقا اي نفى عن نفسه وعن كل احد فكان قول المقر
 الاول لا قرار ونكديا للمقر خلا لكلام على الظاهر وكان العبد
 للمقر الاول هو من في يده وكان قوله لكنه لفلان بعد ذلك شهادته
 على يد شهادته الفرد لا يثبت الملك فبقى العبد ملكا له ولقائل
 ان يقول ان قوله ما كان لي قط نفى الملك في الزمان الماضي مستغفرا
 والتحويل الى المقر الثاني يعتمد ثبوت الملك للمقر الاول كلام
 لنفيه باصله كيف وقد اكد بكلمة فقط المستغفر في النفي في الزمان
 الماضي حيث صام مفسره فطوعا على حتم التاويل ولا يجعل الكلام
 الاخير لتحويل الاول الاسبان التبدل وبيان التبدل لا يصح موصو
 ولا مفصولا وايضا لما اعتبر ضد الكلام على وقاف الاخير هما
 امكن وهما استقسام الجمع بينهما مع بقاء حقيقة الاخير لا يكون
 شهادة واخرا منه حصة باز العبد حقه لاحق من غير تحويل
 منه ولو ان مترز وجبت نفسها بغير اذن مولاها بمائة درهم
 فقال المولى لا اجيز العبد بمائة ولكن اجيزه بمائة وخمسين بطل

فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي

فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي

فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي
فان المقتضى من كلامه العاقل على النفي

[illegible][illegible]

فصل أول تناول أحد المذكورين لأعلى التعيين ولهذا يقال
لعبد هذا حراً وهذا كان بمنزلة قوله أحد هاهنا حرة كان
له ولاية الياز على أن يبيع أحد هاهنا ما شاء مباركاً كان أو بشراً
ثم تناول أحد المذكورين ما على سبيل البذل كما في مسألة الحرية
وما على سبيل العموم كما في مسألة التوكيل قوله لو أوكلت ببيع
هذا العبد هذا وهذا كان التوكيل أحد هاهنا ببيع لكو أحد هاهنا
ولو باع أحد هاهنا عاد الجيد الملك الموكلاً لا يكون إلا أن يبيعه
لهذا قال أبيع البع لكو أحد هاهنا في مسألة التوكيل
لكن اعتبار العمول لا يتجاوز تناول أحد هاهنا فأنهم في جميع
مواقعه ولهذا لو باع أحد هاهنا عاد العبد الملك الموكلاً
لا يكون إلا أن يبيعه على أن يتناول أحد المذكورين فأنقلت
ما الفرق بين المسئلتين قلت التوكيل فيه معنى إباحة التصرف
في ما لنفسه للوكيل بعد أن كان محظوراً وإباحة توجب العموم
في كون تناول أحد المذكورين في الأولى
على سبيل البذل وفي الثانية على سبيل العموم
معدن ذلك لأن الإباحة فيها غير عين الخطر
الخطر متى ارتفع عن أحد منهما قضيت العموم
عن كلاهما معاً فلا يكون هذا كإباحة التوكيل
فإنها باعاً في ذاتها لا باعاً في غيرها
ولا إباحة العارض بقيد العموم ولا إباحة البذل

[illegible]

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

قال في مسألة الطلاق من قبل الزوج
 لا يجوز للمرأة أن تطلق زوجها
 لا يجوز للمرأة أن تطلق زوجها
 لا يجوز للمرأة أن تطلق زوجها
 لا يجوز للمرأة أن تطلق زوجها

مثل قوله جالس الحسن وابن سيرين ولازم مقصوده بيع ماله ولا
 يحصل ذلك إلا بالعموم وقوله ولو قال الزوج ثلث نسوة لهذه
 طالق او هذه وهذه طلقت احدا الاوليين وطلقت الثالثة
 الحما لا نعطى فاما لكون الثالثة معطوفة على المطلقة من الاوليين
 وبكون الحيثي للزوج ببيان المطلقة منهما لانه بمنزلة ما لو قال احدا
 طالق وهذه وعلى هذا قال فرج اذا قال لا يكلم هذا وهذا وهذا
 كان بمنزلة قوله لا يكلم احدهما وهذا فلا يحنث ما لم يتكلم احدا
 الاوليين والثالث وعندنا لو كلم احدا الاوليين وحده يحنث ولو
 كلم احدا الاخرين لا يحنث ما لم يكلمهما وقال الفراء يحنث من الاول
 وبين الاخرين لانه جمع بينهما بحرف الواو فصا كما لو قال هذه
 طالق او هاتان بمنزلة قوله لا يكلم هذا او هذا وهذا ولكننا
 نقول سوق الكلام لا يجاب الطلاق في احدهما والعطف
 لاثبات الشركة فيما يسوق الكلام له فصا كما قال احدا كما طالق

وهذا عندنا في قوله لا
 مسألة اليمين ومسألة الطلاق
 مسألة اليمين ومسألة الطلاق
 مسألة اليمين ومسألة الطلاق
 مسألة اليمين ومسألة الطلاق

فإنما قال وهذا معطوف على
 كأنه قال احدا كما طالق هذه
 كأنه قال احدا كما طالق هذه
 كأنه قال احدا كما طالق هذه

قوله جالس الحسن ثم قال لا يحنث من
 احدهما غير معين غير متصور فثبتت مع احدهما وجعلت
 تكمن من العمل بحكمه الاطلاق والاذن لان الاطلاق من جهة
 فثبت وهو يوجب العموم ١٢ فثبتت مع احدهما وجعلت
 بهم قوله على العموم ١٢ فثبتت مع احدهما وجعلت
 والى الثالثة فيبقى عليهم فضلا كما بينهم بين هذا الاوليين
 هذه طالق او هذه لان قوله الزوج نسوة الثلاث
 الكلام منها ماله وهذه بمنزلة ١٢
 الشركة فيما يسوق الكلام وهذا
 عطف على المطلقة

٢٩٦
 من لا يبين فيصالح
 قال احدا كما طالق
 ثالثا ونحوه في قوله لا يكلم
 فاذ قال كذلك بالقول المذكور لانه بمنزلة هذا الاوليين
 المطلقة فكان ذلك الاول فقط بدلالة قوله لا يكلم
 المراد به الاول فقط احدا الاوليين ١٢
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠

الافراد ويجوز ان يراد بقوله احدا الاوليين
 كلام هذا ولا هذا فاما قاله قال احدا الاوليين
 ولو قال هكذا يحنث ولو قال احدا الاوليين
 والقياس على مسألة ما قلنا هذا
 مستقيم لان الثالث باق فيهما
 احدهما غير معين في موضع الاثنى

قوله واما مسئله اخرى جواب
عن قيام كذا والايراد من جانب
بأن هذا الذي لا يكون له قلة
المقدار كما في قضية جميع
فإننا مسألة الخلاف بين
لا يكون هذا وهذا استق
مع عدم الكمال
قوله وهذا عطف على هذا القول
والعطف لإثبات الشك فيهما
له فضا نقدر على القول
فلا يرتفع عن هذا القول
كما في مسألة الخلاف بين
وهذا ورد على الجواب بمسألة
وهذا مسألة الخلاف بين
الفرق بين الاثنين
والفرق بين الاثنين
والفرق بين الاثنين

فان قيل اما الفرق بين
 مسئلة اللغز والطلاق فانه
 في مسئلة اللغز لا يشترط
 ان يكون الشك في الكلام
 بين الاول والثاني بل قد
 يكون في الاول والثاني
 معاً فلو كان الكلام
 في الاول والثاني معاً
 لم يكن هناك شك في
 الكلام بل كان كلاماً
 واحداً لا كلامين
 فلو كان الكلام في الاول
 والثاني معاً لم يكن
 هناك شك في الكلام
 بل كان كلاماً واحداً
 لا كلامين

[illegible]

على الطلقة منها فالطهارة منها
 لا يجوز الا في واحدة من هاتين الطهاتين
 فلو عطف بها فصدرت الاولى
 وان عطف بها فصدرت الاولى
 والثانية كذا واحد والثانية منفصلة
 فضاقت بر الكلام هاتين الطهاتين
 وهذه في معنى الثالثة على
 او الثانية وان عطف هذه طالق
 او الثانية وان عطف هذه طالق
 الثانية وان عطف هذه طالق
 منفردة صارت تقدير تقدير
 او هاتان الاخيرتين في تقدير
 لم يثبت طلاق الا في واحدة من هاتين
 كما ان كل تقدير الا في واحدة من هاتين
 فان عطف على الخبر المذكور في الخبر
 لا يجوز الا في واحدة من هاتين
 لان عطف على الخبر المذكور في الخبر
 لا يجوز الا في واحدة من هاتين

على القصد بالطلاق والمقصود لا يحا والامر في فعله ايما نقطف
 كانت المطلقة اما الواحدة واما الاثنتان مطلقا او ليس كانتا
 واخرين فينبغي ان لا تطلق واحدة ويتوقف على اختيار الزوج
 قوله ولو كلم احد الاولين والاول بدل لانه قوله ولو كلم احد
 الاخرين لا يثبت في كوفي اصول السرخسي هكذا في كماله الاول
 وحده يثبت وان كلم احد الاخرين لا يثبت ما لم يكلمها قوله
 ولو قال بع هذا العبد وهذا كان لان بيع احدهما ايها شاء

لان كلمة وفي موضع الانشاء للتخيير لا فوقك اضر بذا او عرقا
 لتناول احدهما غير عيز والامر لا يمتار ولا يمتار ابقاء
 الفعل في غير العين فيثبت للتخيير ضرورة التمكن من التخيير قوله
 ولو ادخل اوفي المهر با تزوجها على هذا او على هذا يحكم به المثل

عندا يبيح في لفظ يتناول احدهما والموجب الاصل
 المثل في ترجع ما يشاء به ولو ادخل اوفي المهر بان قال تزوجتك
 على هذه الالف من دراهم او على هذه المائة مزد نأير مثلا يحكم
 به المثل عندا يبيح في لفظ يتناول احدهما والموجب الاصل في باب النكاح مهر المثل

قوله في باب النكاح
 قالوا ان العجب الاصل
 في النكاح مهر المثل
 في النكاح مهر المثل
 في النكاح مهر المثل

كانت المطلقة اما الواحدة واما الاثنتان مطلقا او ليس كانتا
 واخرين فينبغي ان لا تطلق واحدة ويتوقف على اختيار الزوج
 قوله ولو كلم احد الاولين والاول بدل لانه قوله ولو كلم احد
 الاخرين لا يثبت في كوفي اصول السرخسي هكذا في كماله الاول
 وحده يثبت وان كلم احد الاخرين لا يثبت ما لم يكلمها قوله
 ولو قال بع هذا العبد وهذا كان لان بيع احدهما ايها شاء

لان كلمة وفي موضع الانشاء للتخيير لا فوقك اضر بذا او عرقا
 لتناول احدهما غير عيز والامر لا يمتار ولا يمتار ابقاء
 الفعل في غير العين فيثبت للتخيير ضرورة التمكن من التخيير قوله
 ولو ادخل اوفي المهر با تزوجها على هذا او على هذا يحكم به المثل

عندا يبيح في لفظ يتناول احدهما والموجب الاصل
 المثل في ترجع ما يشاء به ولو ادخل اوفي المهر بان قال تزوجتك
 على هذه الالف من دراهم او على هذه المائة مزد نأير مثلا يحكم
 به المثل عندا يبيح في لفظ يتناول احدهما والموجب الاصل في باب النكاح مهر المثل

قوله في باب النكاح
 قالوا ان العجب الاصل
 في النكاح مهر المثل
 في النكاح مهر المثل
 في النكاح مهر المثل

١٢
 القاعدية بالانفاق
 التشديد فوضف
 ١٣
 معلون
 ولما تقل شيئا ففقد
 نعت مقدار التشديد
 ١٤
 الحذف والزيادة
 الاضافة على بعض
 ١٥
 الحذف

ولا يها إلى الإعتناء
 العبد فينبغي وصيرته
 غير معتد به
 وهو خفيقة لفظت من صيرته
 العرفات في صلوته
 معناه قوله وأفعلت
 جقيقة قوله وقوله
 فقد تم في القاعدة وقوله
 مجازا فيكون القاعدة وقوله
 كلاهما في قوله وأفعلت
 فاجاب لا بد من قوله
 قوله لا بد من قوله

سألنا ذلك فيما عدت وهو بقاء على الجواز في قوله
 للبقية موجودة في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 عليه السلام إذا وقف لم يبق في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 قلنا ان وجوب الخروج بضم الصلوات ليس بواجب في قوله
 للخلوة في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 للبقية في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله

فهو مجاز كما روي عن عبد الله بن عباس قال عليه السلام إذا رفعت
 رأسك من آخر السجدة فقد تمت صلوته وأردت الجاني بعض
 الصول لا بد على ترك الحقيقة في اللفظ كما في شرح قوله ثم هذه

سألنا ذلك فيما عدت وهو بقاء على الجواز في قوله
 للبقية موجودة في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 عليه السلام إذا وقف لم يبق في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 قلنا ان وجوب الخروج بضم الصلوات ليس بواجب في قوله
 للخلوة في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 للبقية في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله

الكلمة في مقام النفي توجب نفي كل واحد من المن كور في نفي لو قال
 لا اكلم هذا وهذا بحيث اذا اكلم أحدهما لما سبق انما تناولت
 المذكورين وهو نكرة في سياق النفي فيعم فانقلت لما كان بمنزلة
 أحدهما وهو معرفة باضافة إلى المعرفة فلا يصير عاما قلت لا علم

سألنا ذلك فيما عدت وهو بقاء على الجواز في قوله
 للبقية موجودة في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 عليه السلام إذا وقف لم يبق في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 قلنا ان وجوب الخروج بضم الصلوات ليس بواجب في قوله
 للخلوة في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 للبقية في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله

انه في معنى أحدهما بل في معنى واحد منهما على ان الضم انما يكون
 معرفة اذا كان معهودا لا ترى ان غلام زيد لا يفيد التعريف اذا
 كان له غلاما نالا اذا كان الغلام معه دأبين المتكلم والسامع على

سألنا ذلك فيما عدت وهو بقاء على الجواز في قوله
 للبقية موجودة في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 عليه السلام إذا وقف لم يبق في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 قلنا ان وجوب الخروج بضم الصلوات ليس بواجب في قوله
 للخلوة في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 للبقية في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله

ما تقرر في النحو قوله وفي مقام الاثبات تناول كلمة واحد هما مع
 صفة التخييد فيمنع ان يراد به مقام الانشاء والطلب بل لا تقرر
 لقولهم خذ هذا وذلك والا لا يستقيم على الاطلاق ومن ضرورة
 التخييد عموم الاباحه اباحه كل واحد من المذكورين لا ترى انه

سألنا ذلك فيما عدت وهو بقاء على الجواز في قوله
 للبقية موجودة في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 عليه السلام إذا وقف لم يبق في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 قلنا ان وجوب الخروج بضم الصلوات ليس بواجب في قوله
 للخلوة في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 للبقية في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله

ان التفسيرين في الاباحه اباحه كل واحد من المذكورين لا ترى انه
 التفسيرين في الاباحه اباحه كل واحد من المذكورين لا ترى انه
 التفسيرين في الاباحه اباحه كل واحد من المذكورين لا ترى انه

سألنا ذلك فيما عدت وهو بقاء على الجواز في قوله
 للبقية موجودة في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 عليه السلام إذا وقف لم يبق في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 قلنا ان وجوب الخروج بضم الصلوات ليس بواجب في قوله
 للخلوة في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 للبقية في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله

والتفسيرين في الاباحه اباحه كل واحد من المذكورين لا ترى انه
 التفسيرين في الاباحه اباحه كل واحد من المذكورين لا ترى انه
 التفسيرين في الاباحه اباحه كل واحد من المذكورين لا ترى انه

سألنا ذلك فيما عدت وهو بقاء على الجواز في قوله
 للبقية موجودة في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 عليه السلام إذا وقف لم يبق في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 قلنا ان وجوب الخروج بضم الصلوات ليس بواجب في قوله
 للخلوة في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 للبقية في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله

والتفسيرين في الاباحه اباحه كل واحد من المذكورين لا ترى انه
 التفسيرين في الاباحه اباحه كل واحد من المذكورين لا ترى انه
 التفسيرين في الاباحه اباحه كل واحد من المذكورين لا ترى انه

سألنا ذلك فيما عدت وهو بقاء على الجواز في قوله
 للبقية موجودة في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 عليه السلام إذا وقف لم يبق في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 قلنا ان وجوب الخروج بضم الصلوات ليس بواجب في قوله
 للخلوة في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله
 للبقية في قوله وهو بقاء على الجواز في قوله

لا بد من ان يكون المعنى ولو عطف على شيء كان المعنى
 ليس لك احد الامرين اي شيء والتوبة عليهم وليس ذلك معنى
 الكلام مع كونه بمنزلة السيد واعتراض عليه ايضا بان يمكن
 ان يكون معطوفا على قوله تعالى وتوبوا اليكم ويكون ليس اعتراضا
 بينهما واجيب بان المراد ان جعلت او يتوب متعلقا بالقرين
 يتعد العطف فيلزم جعله بمعنى حتى عملا بمجازه وذا الالف
 صحة عطفه على السابق والتحقيق في هذا المقام ان المصنف اختار
 ان او يتوب بمعنى حتى وانما حكم قول بعض العلماء في التمثيل
 قوله فلم يمتداهم الاعتراض الوارد على قولهم قوله الصفا
 لوقال ادخل هذه الدار وادخل هذه الدار يكون وبمعنى حتى حتى
 لو دخل الاولى ولاخت ولو دخل الثانية ولا بر في يمينه وبمثله
 لوقال لا افارقك وتقفه ديني يكون بمعنى حتى اي حتى ان تقضه
 ديني تايد لجعل او بمعنى حتى اوبيان وتفريع قال في فخر الاسلام
 وعلى هذا قال اصحابنا فيمن قال والله لا ادخل هذه الدار وادخل
 الدار الاخرى ازمنه حتى ادخل فلو دخل الاولى ولاخت ولو دخل
 الثانية ولاخت فلو دخل الاولى بر في يمينه لان المحلوف عليه دخول
 الاولى قبل الثانية فاذا دخل الاولى ولا قبل الثانية خنت ولو

في معنى صفة
 لا بد من ان يكون المعنى ولو عطف على شيء كان المعنى
 ليس لك احد الامرين اي شيء والتوبة عليهم وليس ذلك معنى
 الكلام مع كونه بمنزلة السيد واعتراض عليه ايضا بان يمكن
 ان يكون معطوفا على قوله تعالى وتوبوا اليكم ويكون ليس اعتراضا
 بينهما واجيب بان المراد ان جعلت او يتوب متعلقا بالقرين
 يتعد العطف فيلزم جعله بمعنى حتى عملا بمجازه وذا الالف
 صحة عطفه على السابق والتحقيق في هذا المقام ان المصنف اختار
 ان او يتوب بمعنى حتى وانما حكم قول بعض العلماء في التمثيل
 قوله فلم يمتداهم الاعتراض الوارد على قولهم قوله الصفا
 لوقال ادخل هذه الدار وادخل هذه الدار يكون وبمعنى حتى حتى
 لو دخل الاولى ولاخت ولو دخل الثانية ولا بر في يمينه وبمثله
 لوقال لا افارقك وتقفه ديني يكون بمعنى حتى اي حتى ان تقضه
 ديني تايد لجعل او بمعنى حتى اوبيان وتفريع قال في فخر الاسلام
 وعلى هذا قال اصحابنا فيمن قال والله لا ادخل هذه الدار وادخل
 الدار الاخرى ازمنه حتى ادخل فلو دخل الاولى ولاخت ولو دخل
 الثانية ولاخت فلو دخل الاولى بر في يمينه لان المحلوف عليه دخول
 الاولى قبل الثانية فاذا دخل الاولى ولا قبل الثانية خنت ولو

هذا نظير ما في قوله
 ولا تخلف مع التوبة
 قوله على قوله
 لا بد من ان يكون المعنى
 ليس لك احد الامرين اي شيء

بذكرها في العاد وما
من الغاية واوحي به
من الغاية ١٢
من الغاية ١٣
من الغاية ١٤
من الغاية ١٥
من الغاية ١٦
من الغاية ١٧
من الغاية ١٨
من الغاية ١٩
من الغاية ٢٠
من الغاية ٢١
من الغاية ٢٢
من الغاية ٢٣
من الغاية ٢٤
من الغاية ٢٥
من الغاية ٢٦
من الغاية ٢٧
من الغاية ٢٨
من الغاية ٢٩
من الغاية ٣٠
من الغاية ٣١
من الغاية ٣٢
من الغاية ٣٣
من الغاية ٣٤
من الغاية ٣٥
من الغاية ٣٦
من الغاية ٣٧
من الغاية ٣٨
من الغاية ٣٩
من الغاية ٤٠
من الغاية ٤١
من الغاية ٤٢
من الغاية ٤٣
من الغاية ٤٤
من الغاية ٤٥
من الغاية ٤٦
من الغاية ٤٧
من الغاية ٤٨
من الغاية ٤٩
من الغاية ٥٠
من الغاية ٥١
من الغاية ٥٢
من الغاية ٥٣
من الغاية ٥٤
من الغاية ٥٥
من الغاية ٥٦
من الغاية ٥٧
من الغاية ٥٨
من الغاية ٥٩
من الغاية ٦٠
من الغاية ٦١
من الغاية ٦٢
من الغاية ٦٣
من الغاية ٦٤
من الغاية ٦٥
من الغاية ٦٦
من الغاية ٦٧
من الغاية ٦٨
من الغاية ٦٩
من الغاية ٧٠
من الغاية ٧١
من الغاية ٧٢
من الغاية ٧٣
من الغاية ٧٤
من الغاية ٧٥
من الغاية ٧٦
من الغاية ٧٧
من الغاية ٧٨
من الغاية ٧٩
من الغاية ٨٠
من الغاية ٨١
من الغاية ٨٢
من الغاية ٨٣
من الغاية ٨٤
من الغاية ٨٥
من الغاية ٨٦
من الغاية ٨٧
من الغاية ٨٨
من الغاية ٨٩
من الغاية ٩٠
من الغاية ٩١
من الغاية ٩٢
من الغاية ٩٣
من الغاية ٩٤
من الغاية ٩٥
من الغاية ٩٦
من الغاية ٩٧
من الغاية ٩٨
من الغاية ٩٩
من الغاية ١٠٠

حاجیہ بیگم

العطف المحض مجاز للناسبة بينهما وهو المعطوف يعقب
المعطوف عليه كما ان الغاية يعقب المغيما مثاله ما قال محمد اذا قل
عبدك حر ان لم اترك حتى اتعبد عندك اليزم او قال ان لم تاتني حتى
تغد عندك اليوم فاتاه فلم يتعد عندك في ذلك اليوم حث
وذلك لانه لما اضيف كل واحد من الفعلين الى ذات واحد لا
يصح ان يكون فعله جزءا لفعله فيجعل على العطف المحض على العطف
بمعنى الفاء او بمعنى ثم لان التعقيب يناسب الغاية فيتوقف
وجود البر على وجود الفعلين الاتيان التعداد بوصف التعقيب
فيكون المجموع شرطاً للبر **فصل في** لانتها الغاية اي لا يتناهى ما قبلها
بالغاية وهي ما دخل عليه الى تقول سرت من البصرة الى الكوفة فالسير
ينتهي بالكوفة وهي الغاية ثم هو في بعض الصود يفيد معنى امتداد
الحكم بان لا يكون صد الكلام متبداً فتذكر كلمة الى ليمتد الصدر
الى الغاية كما في قوله تعالى اتموا الصيام الى الليل فان الصوم امر
يقع على الامساك ساعة ولا يمتد الى ساعة اخرى ذكر الليل بكلمة الى
او على غاية والمراد بالغاية التي هي الغاية المحضة على
المراد بالغاية والى التي هي الغاية المحضة على
المراد بالغاية والى التي هي الغاية المحضة على
المراد بالغاية والى التي هي الغاية المحضة على

قوله بسقط الحكم عما وراه
 كما في قوله تعالى ويحكم الى المرافعة
 فان البديع للمرافعة من رؤس
 الاصابع الى الاصابع
 لا سقط ما وراه
 قوله تنظر في الغاية
 لا سقط ما وراه
 الحكم الغاية لا الامتداد
 ما وراه الغاية
 الى الغاية في قوله تعالى
 معون

فصل هذا الحكم في الامتداد
 مع التمسك بالامتنان
 الحكم الى الامتنان
 لا سقط ما وراه
 قوله تنظر في الغاية
 لا سقط ما وراه
 الحكم الغاية لا الامتداد
 ما وراه الغاية
 الى الغاية في قوله تعالى
 معون

لمد الامساك الى الليل وفي بعض الصور يقيد معنى الاسقاط بان يكون
 الصدا متنا ولا ما وراه الغاية فتذكر الغاية ليسقط الحكم عما
 وراهها فان افاد الامتنان اي افاد المعنى لا امتداد لا تدخل الغاية في
 الحكم في حكم المعنى لعدم تناول الصدا وان افاد الاسقاط تدخل نظيره
 الاول في الامتنان واشترت هذا المكان في ذلك الحائط لا يدخل
 الحائط في البيع اذ المكان يطلق على الاكثر والاكثر فتكون الغاية
 لمد الحكم ونظير الثاني باع بشرط الخيار الى ثلاثة ايام فانه تدخل
 الغاية في الحكم لان الغاية ههنا حد الاسقاط فانه لو شرط الخيار
 مطلقا ثبتت مؤبدا ويفسد العقد فكان ذكر الغاية لايخرج
 ما وراهها وبمثله في مثل الثاني لو حلفت لا يكلم فلانا الى شهر
 كان الشهر دخلا في الحكم وقد افاد فائدة الاسقاط ههنا لان
 قوله لا يكلم يتناول الشهر وما فوقه فيكون ذكر الشهر لا سقط
 ما وراه الشهر وفي هذا المثال اشتباه لان معنى كون الغاية
 ان تدخل الى على اخر ما ينتهي اليه الصدا وعلى ما يلا في اخوه
 لانتهاء الغاية به وههنا دخل على تمام المد فلا يكون للغاية
 بل يكون للتوقيت والتاخير وعلى هذا قلنا المرفق والكعب
 داخلان تحت حكم الغسل في قوله تعالى الى المرافق لا كثر الى

ثلاثة ايام
 من التوقيت
 بان منقول الى ان كان
 باختياره كذا كان
 بان منقول الى ان كان
 باختياره كذا كان
 بان منقول الى ان كان
 باختياره كذا كان

فصل هذا الحكم في الامتنان
 مع التمسك بالامتنان
 الحكم الى الامتنان
 لا سقط ما وراه
 قوله تنظر في الغاية
 لا سقط ما وراه
 الحكم الغاية لا الامتداد
 ما وراه الغاية
 الى الغاية في قوله تعالى
 معون

فصل هذا الحكم في الامتنان
 مع التمسك بالامتنان
 الحكم الى الامتنان
 لا سقط ما وراه
 قوله تنظر في الغاية
 لا سقط ما وراه
 الحكم الغاية لا الامتداد
 ما وراه الغاية
 الى الغاية في قوله تعالى
 معون

قوله لا اسقاط فانه لولاها لا استوعبت لوظيفة جميع اليد
 اي على ان كلمة التقييد اسقاط ما وراءها اذ تناولها الصد
 فانه لولاها اي لولا الغاية لا استوعبت لوظيفة اي وظيفة
 اليد من الوضوء وهي الغسل جميع اليد لان اليد اسم للجراحة من
 رؤس الاصابع الى الابط فكان ذكر المرافق لاسقاط ما وراءها
 ولتقابل ان يقول حول الغاية فيما اذا كان الصد متنا ولا ما
 وراءها تحت الغاية دعوى مجرد من غير برهان ولهذا قلنا الركبة
 من العورة لان كلمة الى في قوله عليه السلام عورة الرجل ما تحت
 الى ركبتها تقييد فائدة الاسقاط فتدخل الركبة في الحكم اي لاجل
 ان الصد اذا كان متنا ولا ما وراءها تدخل الغاية تحت المغني
 فتدخل الركبة في العورة لان ما تحت السرة يتناول ما وراء الركبة
 فكان ذكر الغاية لاسقاط ما وراءها وقد تقييد كلمة الى تاخير
 الحكم الى الغاية اذا دخلت في الارزمنة ومعنى التأخير التاجيل

فانه لا اسقاط فانه لولاها لا استوعبت لوظيفة جميع اليد
 اي على ان كلمة التقييد اسقاط ما وراءها اذ تناولها الصد
 فانه لولاها اي لولا الغاية لا استوعبت لوظيفة اي وظيفة
 اليد من الوضوء وهي الغسل جميع اليد لان اليد اسم للجراحة من
 رؤس الاصابع الى الابط فكان ذكر المرافق لاسقاط ما وراءها
 ولتقابل ان يقول حول الغاية فيما اذا كان الصد متنا ولا ما
 وراءها تحت الغاية دعوى مجرد من غير برهان ولهذا قلنا الركبة
 من العورة لان كلمة الى في قوله عليه السلام عورة الرجل ما تحت
 الى ركبتها تقييد فائدة الاسقاط فتدخل الركبة في الحكم اي لاجل
 ان الصد اذا كان متنا ولا ما وراءها تدخل الغاية تحت المغني
 فتدخل الركبة في العورة لان ما تحت السرة يتناول ما وراء الركبة
 فكان ذكر الغاية لاسقاط ما وراءها وقد تقييد كلمة الى تاخير
 الحكم الى الغاية اذا دخلت في الارزمنة ومعنى التأخير التاجيل

هنا لا اسقاط فانه لولاها لا استوعبت لوظيفة جميع اليد
 اي على ان كلمة التقييد اسقاط ما وراءها اذ تناولها الصد
 فانه لولاها اي لولا الغاية لا استوعبت لوظيفة اي وظيفة
 اليد من الوضوء وهي الغسل جميع اليد لان اليد اسم للجراحة من
 رؤس الاصابع الى الابط فكان ذكر المرافق لاسقاط ما وراءها
 ولتقابل ان يقول حول الغاية فيما اذا كان الصد متنا ولا ما
 وراءها تحت الغاية دعوى مجرد من غير برهان ولهذا قلنا الركبة
 من العورة لان كلمة الى في قوله عليه السلام عورة الرجل ما تحت
 الى ركبتها تقييد فائدة الاسقاط فتدخل الركبة في الحكم اي لاجل
 ان الصد اذا كان متنا ولا ما وراءها تدخل الغاية تحت المغني
 فتدخل الركبة في العورة لان ما تحت السرة يتناول ما وراء الركبة
 فكان ذكر الغاية لاسقاط ما وراءها وقد تقييد كلمة الى تاخير
 الحكم الى الغاية اذا دخلت في الارزمنة ومعنى التأخير التاجيل

الى ركبتها تقييد فائدة الاسقاط فتدخل الركبة في الحكم اي لاجل
 ان الصد اذا كان متنا ولا ما وراءها تدخل الغاية تحت المغني
 فتدخل الركبة في العورة لان ما تحت السرة يتناول ما وراء الركبة
 فكان ذكر الغاية لاسقاط ما وراءها وقد تقييد كلمة الى تاخير
 الحكم الى الغاية اذا دخلت في الارزمنة ومعنى التأخير التاجيل

الحكم الى الغاية اذا دخلت في الارزمنة ومعنى التأخير التاجيل

معنى التأخير التاجيل

وهو ان لا يكون الشيء ثابتا في الحالم وجود ما يوجب ثبوته ثم
 ثبت بعد وجود الغاية ولولا الغاية لكان ثابتا في الحالك الابع
 شهر فانه لتأخير المطالبة المضى الشهر ولولا الغاية لكانت المطالبة
 ثابتا في الحالم ولهذا قلنا اذا قال امراته انت طالق الى شهر ولا
 له لا يقع الطلاق في الحال قيد بقوله ولاينة لانه لو قال انت
 طالق الى شهر ونوى التجيز تطلق في الحال ويلغو آخر الكلمة لانه
 نوى حقيقة كلامه لان ذكر الشهر ههنا لا يصلح لمدا الحكم والاستسقا
 شرعا والطلاق يجتمعا بالتأخير بالتعليق فيجمل عليه فانه اراد ان يقع
 الطلاق في الحالم وينتهي بمضى الشهر ولكن الطلاق لا يقبل التوقيت
 لا يمتد فاذا نوى التأخير تأخر الوقوع المضى الشهر لانه نوى محتمل
 كلامه اذا الطلاق يقبل الاضافة بقوله انت طالق عندا ويستعمل
 في التأخير كما يستعمل في التعقيب فصلا تقدير كلامه انت طالق
 مؤخر الى شهر فان لم يكن له نية وقع في الحال عندا فروع عندا لا يقع
 الطلاق في الحال لان ذكر الشهر ههنا لا يصلح لمدا الحكم ولا للاستسقا
 شرعا لتعذر العمل بالغاية فصلا الى ما يحتمله كلمة الى وهو التأخير
 والطلاق يجتمعا بالتأخير بالتعليق فيجمل عليه اخترا اذ اعن الغاء الكلام
 فصل على كذا لزوم وأصله في اللغة لا فادة معنى التقوى والتعليق

الحالم وجود ما يوجب ثبوته ثم
 ثبت بعد وجود الغاية ولولا الغاية لكان ثابتا في الحالك الابع
 شهر فانه لتأخير المطالبة المضى الشهر ولولا الغاية لكانت المطالبة
 ثابتا في الحالم ولهذا قلنا اذا قال امراته انت طالق الى شهر ولا
 له لا يقع الطلاق في الحال قيد بقوله ولاينة لانه لو قال انت
 طالق الى شهر ونوى التجيز تطلق في الحال ويلغو آخر الكلمة لانه
 نوى حقيقة كلامه لان ذكر الشهر ههنا لا يصلح لمدا الحكم والاستسقا
 شرعا والطلاق يجتمعا بالتأخير بالتعليق فيجمل عليه فانه اراد ان يقع
 الطلاق في الحالم وينتهي بمضى الشهر ولكن الطلاق لا يقبل التوقيت
 لا يمتد فاذا نوى التأخير تأخر الوقوع المضى الشهر لانه نوى محتمل
 كلامه اذا الطلاق يقبل الاضافة بقوله انت طالق عندا ويستعمل
 في التأخير كما يستعمل في التعقيب فصلا تقدير كلامه انت طالق
 مؤخر الى شهر فان لم يكن له نية وقع في الحال عندا فروع عندا لا يقع
 الطلاق في الحال لان ذكر الشهر ههنا لا يصلح لمدا الحكم ولا للاستسقا
 شرعا لتعذر العمل بالغاية فصلا الى ما يحتمله كلمة الى وهو التأخير
 والطلاق يجتمعا بالتأخير بالتعليق فيجمل عليه اخترا اذ اعن الغاء الكلام
 فصل على كذا لزوم وأصله في اللغة لا فادة معنى التقوى والتعليق

كذا قولنا لا يكون الشيء ثابتا في الحالم وجود ما يوجب ثبوته ثم
 ثبت بعد وجود الغاية ولولا الغاية لكان ثابتا في الحالك الابع
 شهر فانه لتأخير المطالبة المضى الشهر ولولا الغاية لكانت المطالبة
 ثابتا في الحالم ولهذا قلنا اذا قال امراته انت طالق الى شهر ولا
 له لا يقع الطلاق في الحال قيد بقوله ولاينة لانه لو قال انت
 طالق الى شهر ونوى التجيز تطلق في الحال ويلغو آخر الكلمة لانه
 نوى حقيقة كلامه لان ذكر الشهر ههنا لا يصلح لمدا الحكم والاستسقا
 شرعا والطلاق يجتمعا بالتأخير بالتعليق فيجمل عليه فانه اراد ان يقع
 الطلاق في الحالم وينتهي بمضى الشهر ولكن الطلاق لا يقبل التوقيت
 لا يمتد فاذا نوى التأخير تأخر الوقوع المضى الشهر لانه نوى محتمل
 كلامه اذا الطلاق يقبل الاضافة بقوله انت طالق عندا ويستعمل
 في التأخير كما يستعمل في التعقيب فصلا تقدير كلامه انت طالق
 مؤخر الى شهر فان لم يكن له نية وقع في الحال عندا فروع عندا لا يقع
 الطلاق في الحال لان ذكر الشهر ههنا لا يصلح لمدا الحكم ولا للاستسقا
 شرعا لتعذر العمل بالغاية فصلا الى ما يحتمله كلمة الى وهو التأخير
 والطلاق يجتمعا بالتأخير بالتعليق فيجمل عليه اخترا اذ اعن الغاء الكلام
 فصل على كذا لزوم وأصله في اللغة لا فادة معنى التقوى والتعليق

معادضة يضع بمال^{١٢} منهما معن الاسقاء
عن البيع فلا بد ان يجعل على بعض الباء
لأفاده معن التعويض^{١٣} قوله
قوله قلت انما لم يمنع من العقد
بعد وجود العقد وكلامنا في وقت
انقضاء العقد لان حين التلفظ بقوله
بعث هذا على الف العقد غير موجود
والثمن غير لازم^{١٤} مضافا
بالثمن لا يستعمله ولا يتحقق
قبل البيع لا يكون مثبا بل يكون
الباي شي^{١٥} اراده^{١٦} قوله ويصرف
لان انما يتحقق بالشيء وطه
٢١٢
يكون لاننا عند وجوده قال من
ولم يقل منها جاز انما قال من
بكال لان الشرط ونزله المقتضية لان البيع
يؤثر في الشرط ويقضي كالتعليق بالثمن
لغيره في غير الشرط ولا يصح على البيع فحين
يؤثر في الشرط التمسك بالثمن
لأنه في قولك انما لا^{١٧} هو
يكون من قولك انما لا^{١٨} يعني
يكون احداهما او الاية نساء اهلا وكذا بعد
٢١٣
واجمارك المومنت على ان لا^{١٩} تنقض
باعتك فطهر فذلك على ان لا^{٢٠} تنقض
سببا من الاصنام ويستحل ذلك وضرم
والف فطهرها وحدها بغيرها
من الالف لانها للفقهاء
ظاهرا كالحال

بعد وجود العقد وكلما في وقت
 انعقاد العقد لان حين التفتظ بقوله
 بعث هذا على الف العقد غير موجود
 والتمس غير لازم **١٢** **مفتنا**
 بالتمس لا الاستعلاء لا يتحقق
 قبل المبيع لا يكون مباحا لان
 البيع لان **١٣** **مفتنا**
 ان يبيع المبيع بالتمس
٢١٢
 يكون لازما عند وجوده من
 ولتقبل ههنا مجازا كما قال من
 لان الشرط بمنزلة التحقيق لا
 يبرزم الشرط ويقبض كالقسط بل لازم
 عليه وفيه التفتظ بالتمس على التفتظ
 يكون موقوف على التفتظ بالتمس
 يكون احد ما اول الاية يا ايها النبي يعني محمدا
٢١٣ **مفتنا** اول الاية يا ايها النبي يعني محمدا
 واما ما ذكره الموصوف على ان التفتظ بالتمس
 يا ايها النبي يعني محمدا
٢١٤ **مفتنا** ولو قال طلقها وضربها
 من الالف لانها للمعاني
 ظاهر كما ان

الطلاق كله عليه كما لو قال أنتان
الطلاق فافترقا لا يلزمها في الشرع كذا
الطلاق فافترقا لا يلزمها في الشرع كذا
الطلاق فافترقا لا يلزمها في الشرع كذا

بجيتي بيني
بين الطلاق والمال
وقدر فتعذر رجل على بعني
بـه فيعمل آه ۱۱
صحن احد هـ
او من دخل

[illegible][illegible]

الليل على
المعراج قبل الوصول
من تقيف على الاستيعاب
على ان الاسرار مستغنية
بنيلك الخفية
الليل "معادن" واثار السارد
الاجواب يقول ان امكن

١
 قوله جميع الاطلاق في جميع الاماكن
 يكون الطلاق في جميع الاماكن
 بين ان يقول انت طالق في الاول
 متعلقا وانك في الثاني
 متعلقا وانك في الثالث
 متعلقا وانك في الرابع
 متعلقا وانك في الخامس
 متعلقا وانك في السادس
 متعلقا وانك في السابع
 متعلقا وانك في الثامن
 متعلقا وانك في التاسع
 متعلقا وانك في العاشر
 متعلقا وانك في الحادي عشر
 متعلقا وانك في الثاني عشر
 متعلقا وانك في الثالث عشر
 متعلقا وانك في الرابع عشر
 متعلقا وانك في الخامس عشر
 متعلقا وانك في السادس عشر
 متعلقا وانك في السابع عشر
 متعلقا وانك في الثامن عشر
 متعلقا وانك في التاسع عشر
 متعلقا وانك في العشرون

ان امكن لانه ثم شابه المفعول به من حيث انصار معموله
 للفعول بطريق وقوعه عليه فيكون الطلاق مضافا لجميع الغد
 فيكون جميع الغد موقعا للطلاق وهو يقتضي استيعاب
 الغد فلا بد ان يقع في اول الغد ليستوعب الطلاق جميع الغد
 فاذا نوى اخرتها فقد نوى غير موجب كلامه ما لا اله الا هو
 تخفيف عليه فلا يصح وقضاء للتمتع ويصح قديانته لانه
 محتمل كلامه واذا اظهرت كلمة في محضر دخلت عليه للظرفية
 وظرف الطلاق انما يكون جزء من الغد ذلك لا يقتضي استيعاب
 وكان الراء قوع الطلاق في جزء منهم من الغد فاذا نوى اخرتها
 فقد عين احد محتملا كلامه من غير تغيير لوجبه لولم ينو يقع
 باول الجزء لانه داخل تحت مطلق الجزء فاذا لم يوجو لا
 من اجله لان موجو وغيره معدوم فلا ينزح قوله واما في المكان
 فمثل قوله انت طالق في الدار او في مكة يكون ذلك طلاقا على
 الاطلاق في جميع الاماكن في الطلاق اذا اضيف الى المكان يقع
 الطلاق في الحال لان المكان لا يصلح ظرفا للطلاق اذا اظرف للشئ
 بمنزلة الوصف له وما كان وصفا للشئ لا بد ان يكون صالحا
 للتخصيص والكان لا يصلح مخصصا للطلاق وجاهل لانه اذا

٢
 في هذا الكلام عموم الاعراض
 فيكون الحكم واداءه الفاعل لا
 فيجب ان يقع الطلاق في
 له في الحال وان لم يقع الطلاق في
 الذي لا يولد مثله هذا اني
 يصار الى الجواز ان تعذر
 كلامه العاقل في هذا
 ٣١٥
 هذا الكلام معمول الاعراض
 فيكون الحكم واداءه الفاعل لا
 فيجب ان يقع الطلاق في
 له في الحال وان لم يقع الطلاق في
 الذي لا يولد مثله هذا اني
 يصار الى الجواز ان تعذر
 كلامه العاقل في هذا

معدن
 هذا اليوم الى الخرج
 النظر في الطلاق

وتصور
 جمل الزمان أو الكلام
 فاقبل قول
 منهاج
 اتكان الفعل بعد في ال
 اتكان ذلك أو صريح في
 كون الخلق فادعينا فعل
 الحرام مقارفا وهذا فعل
 نيز ما الخنث كون الشرع
 المراد من الخنث كون الشرع
 يخفى الفعل وليس المراد من
 الذي يخفى عنه المراد من
 في وجوده وجود المراد من
 ان يصير
 على معقول
 بوجوده كالفعل
 المضروب والمضروب
 اعني الخنث
 على ان يخفى
 على ان يخفى
 بالان خنث كذا يكون
 بالان يكون بالان خنث
 ما يتوقف عليه الفعل
 ما يتوقف عليه الفعل
 في احد ما دون الآخر
 متعبدا الى الخلق في
 وقوعه على الخلق في
 الطرف في الخلق في
 متعبدا الى الخلق في
 وقوعه على الخلق في
 الطرف في الخلق في

[illegible][illegible]

[illegible]

والاصاق الباء للاصاق
والاصاق يفتحه طصقا ولصقا
هو التبع ١٢
يقرب من مزيد فالاصاق
اي يمكن
بها لا يصاق الجاء
بها لا يصاق الجاء
بها لا يصاق الجاء
بها لا يصاق الجاء

فصل حرف الباء للاصاق في وضع اللغة وهذا نص الاثر

نحو مرت بزيدي التصور في بزيدي وانما تعرض لوضع اللغة
لانبات اصل معنى الباء وذلك لشدة تراء الخصوم في هذه
الكلمة لهذا اختلف المذاهب في مسئلة التسيم ثم ايدتها للاصاق
باستعمالها الشائم الكثير وهو دخولها في الاثنان فانها لا يحتمل
فيها غير الاصاق وزاد لهذا المعنى بياناً وتوضيحاً بقوله تحقيق
هذا ان البيع اصل في البيع والتمن شرط فيه اي تحقيق ان الباء
للاصاق ان البيع اصل في البيع والتمن شرط تابع له وهذا

المعنى اي لاجل ان البيع اصل والتمن شرط في البيع قلنا هلاك
البيع بلا قبض بوجوب رضاء البيع دون هلاك التمن لان زوال التبع
لا يوجب زوال المتبوع فالتقلت زوال الشرط ايضاً بوجوب زوال
المشروط كزوال الطهارة بوجوب زوال الصلوة بقاء وانما قيل في
ان لا يبقى البيع هلاك التمن قلت هذا السؤال لانه لا يناسب له في

فيهم من الدليل
ان الزوال بالشرط التابع
ان الزوال بالشرط التابع
ان الزوال بالشرط التابع
ان الزوال بالشرط التابع

فان التمن شرط في البيع
فان التمن شرط في البيع
فان التمن شرط في البيع
فان التمن شرط في البيع

التي ترفع في الاصل
في قوله تعالى
في قوله تعالى
في قوله تعالى
في قوله تعالى

[illegible][illegible]

Q

لأن الياء لا تصاق والطلاق
المصنوع بمشيشير الله مع
فيكون

من قولي له وفي الزمان

ان يكون الخمر
وهو الاصاقي فيقتضه
الاباء وهو الخمر
ولو شئ

مع عدم ادواته وقع في موضع غيبار
الغيم فان مغناه لا يعلمه
والله اعلم

[illegible]

وہی ہے جو وہی ہے

ذلك في العلم فافتزقا كذا قالوا ولو قال الامراته ان خرجت من

الدرا الإبادني فانت طالق محتاج الى الاذن في كل مرة اذا المستقيم

خروج ماصق بالاذن فلو خرجت في المرة الثانية بدو الاذن

طَلَقْتُ وَلَوْ قَالَ اُزْجِرْتُمْ اِلَّا اِنْ اَذْكَى ذَٰلِكَ فَذَٰلِكَ عَمَلُ

الاذن مرة حتى لو خرجت مرة أخرى بدون الاذن لا تطلق وفي

الزِّيَادُ إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَبَارَادَةُ اللَّهِ وَبِحُكْمِ

الله لم تطلق والفرقان حرف الباء يقتضيه ان يكون المستند

الخروج الملتصق بالاذن وكل خروج غير ملتصق بالاذن يكون داخل

تحت قوله ان خرجت وهو عام لانه يتناول المصدر لغة و

نكرة في موضع النفي فيعم كل خروج الأخرى جالصة بالاذن

فوله لان اذ لك لانه غير مقرون بحرف لال صلا يقصد

منعلقاً به محذوراً و فاجحاً وجه المقدس في قوله الأبادي فكان قوله لا

ان دے ایک مسئلے پر اسے مہر طاعن الاولاد نے حلا و

و در نیمه پی شمس یگر جاره علی مرقد اوست

بلا التوبة الاولى ١٢ نفق من الاثم
 التوبة الاولى ١٢ نفق من الاثم
 التوبة الاولى ١٢ نفق من الاثم

[illegible]

فقد خضعوا جميعاً له
وقد خضعوا جميعاً له

بانه على كل وجه لا تخبره و قد عجزت النفس على الصبر

ان خراج هذه القلعة يكون في الاوقات الحاضرة على وجه المصداق

در کتابخانه حضرت آیت الله العظمی بروجردی

[illegible]

منع الاصطلاح الظاهر الذي
لا يقدح في بيان ايرادها في ذلك
موجب اظهار الفهم بتلك النصوص
الواردة في بيان الاحكام انما هي
انها لا يبيح بيانها في الاصل
فان اريد اظهارها هو المراد من
كلام سابق لم يفتى في ذلك
فيلزم البيان في ذلك
البيان السابق فانقول المراد من
تعلق به في الجملة فيستعمل كلامه
اظهار الانتهاء في الجملة فيستعمل كلامه
فتخرج النصوص الواردة في
مقتضى الفهم المبين وهو التبيين
ولا يطبق على الفعل المبين ذلك التبيين
والتسليم على ما حصل به ذلك التبيين
فله وقد يستعمل في الظهور انما ذلك
يقول والبيان في الاظهار والظهور لا يشعرا بان
الاستعمال كما يستفيد ذلك من قوله قد يستعمل
والشأن في زيادة التبيين في قوله وقد يستعمل
على متعلق ذلك التبيين وهو العلم بالظهور
هذه الاطلاقات في قوله وقد يكون مقتضى اللفظ
البيان باحدها كما لا يخفى
فرض الشارح العلم من قوله وقد يكون مقتضى اللفظ
لا يفتى في ذلك التبيين وهو العلم بالظهور
انها لا يبيح بيانها في الاصل
فان اريد اظهارها هو المراد من
كلام سابق لم يفتى في ذلك
فيلزم البيان في ذلك
البيان السابق فانقول المراد من
تعلق به في الجملة فيستعمل كلامه
اظهار الانتهاء في الجملة فيستعمل كلامه
فتخرج النصوص الواردة في
مقتضى الفهم المبين وهو التبيين
ولا يطبق على الفعل المبين ذلك التبيين
والتسليم على ما حصل به ذلك التبيين
فله وقد يستعمل في الظهور انما ذلك
يقول والبيان في الاظهار والظهور لا يشعرا بان
الاستعمال كما يستفيد ذلك من قوله قد يستعمل
والشأن في زيادة التبيين في قوله وقد يستعمل
على متعلق ذلك التبيين وهو العلم بالظهور
هذه الاطلاقات في قوله وقد يكون مقتضى اللفظ
البيان باحدها كما لا يخفى
فرض الشارح العلم من قوله وقد يكون مقتضى اللفظ
لا يفتى في ذلك التبيين وهو العلم بالظهور

والبيان لغة لاظهار وقد يستعمل في الظهور ايضا وقد يكون بالفعل
وقد يكون بالقول ثم كونه على سبعة انواع بالاستقراء على التقريب
والا فالقسم لا ياتي لزيادة قوله وبيان تقريره بيان هو تقريره
بيان تفسيره وبيان تغييره وبيان تنديده من قبيل اضافة الموصوف
الى الصفة على ثابته اضافة العام الى الخاص واما بيان الضرورة و
بيان حاله وبيان عطفه فاما بمعنى اللام واما بمعنى من لان بيان الجملة

حاصل من هذه الاشياء قوله اما الاول فهو ان يكون مقتضى اللفظ
ظاهرا الكندي يحمل غيره فبين المراد بما هو الظاهر ففهم الظاهر
بيانه اي بيان تقريره وهو تأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز
الخصوص وتوضيح كنه الحقيقة واقعة على معناه الحقيقة
وكلام جار على عموم عند اطلاق لكن كل واحد منها يجتمع مع
ان يراد به المجاز والخصوص احتمالا بعيدا بحيث يكون المراد منهما هو
المعنى الحقيقة والعموم الشامل ويتوهم مع ذلك ان يراد به المجاز

والظاهر ان مقتضى اللفظ
البيان باحدها كما لا يخفى
فرض الشارح العلم من قوله وقد يكون مقتضى اللفظ
لا يفتى في ذلك التبيين وهو العلم بالظهور
انها لا يبيح بيانها في الاصل
فان اريد اظهارها هو المراد من
كلام سابق لم يفتى في ذلك
فيلزم البيان في ذلك
البيان السابق فانقول المراد من
تعلق به في الجملة فيستعمل كلامه
اظهار الانتهاء في الجملة فيستعمل كلامه
فتخرج النصوص الواردة في
مقتضى الفهم المبين وهو التبيين
ولا يطبق على الفعل المبين ذلك التبيين
والتسليم على ما حصل به ذلك التبيين
فله وقد يستعمل في الظهور انما ذلك
يقول والبيان في الاظهار والظهور لا يشعرا بان
الاستعمال كما يستفيد ذلك من قوله قد يستعمل
والشأن في زيادة التبيين في قوله وقد يستعمل
على متعلق ذلك التبيين وهو العلم بالظهور
هذه الاطلاقات في قوله وقد يكون مقتضى اللفظ
البيان باحدها كما لا يخفى
فرض الشارح العلم من قوله وقد يكون مقتضى اللفظ
لا يفتى في ذلك التبيين وهو العلم بالظهور

فان اريد اظهارها هو المراد من
كلام سابق لم يفتى في ذلك
فيلزم البيان في ذلك
البيان السابق فانقول المراد من
تعلق به في الجملة فيستعمل كلامه
اظهار الانتهاء في الجملة فيستعمل كلامه
فتخرج النصوص الواردة في
مقتضى الفهم المبين وهو التبيين
ولا يطبق على الفعل المبين ذلك التبيين
والتسليم على ما حصل به ذلك التبيين
فله وقد يستعمل في الظهور انما ذلك
يقول والبيان في الاظهار والظهور لا يشعرا بان
الاستعمال كما يستفيد ذلك من قوله قد يستعمل
والشأن في زيادة التبيين في قوله وقد يستعمل
على متعلق ذلك التبيين وهو العلم بالظهور
هذه الاطلاقات في قوله وقد يكون مقتضى اللفظ
البيان باحدها كما لا يخفى
فرض الشارح العلم من قوله وقد يكون مقتضى اللفظ
لا يفتى في ذلك التبيين وهو العلم بالظهور

اوقال لامرته انت طلاق
 ثم يقول عتبت به الطلاق
 لان الطلاق وان كان
 في الاصل رفع النكاح
 مطلقا لكن صار مختصا
 بالنكاح ثم عاينوا
 فصار الطلاق له رتبة كرتبة
 باعتبار اصل الوضع
 ولهذا لو نكحها بعد ذلك
 بديانة لا قضاء صدق
 ٢٢٨
 فصار ذلك بمنزلة
 هذه الحقيقة فتكون في حكم
 الطلاق من النكاح وقد نفى
 الكلام في قطع به احتمال
 الجواب ١٣
 قوله ارادة تفريقه غير الامانة
 والحفظ مجازا وهو القرض
 ومن التام والفصبة ان
 من اشار بذلك الى ان
 الامام الداعية بالطلاق عن
 المضاف اليه ١٢

والخصوص فاذا اكد الحقيقة بما يقطع احتمال المجاز والعام بما يقطع احتمال
 الخصوص كان بيانا لها وتقريرا للمراد وهو الظاهر في الحقيقة
 والشمول في العام مثال الاول قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحين فان
 طيرا الحقيقة يكون بالجناح ولكن يحتمل ان يراد به الطيران حكما مجازيا
 كما يقال المرء يطير بضمته فلهذا في هذه الاحتمالات اكد بقوله يطير بجناحين
 ومثال الثاني قوله تعالى فسجد للملئكة كلهم اجمعون فالملئكة جمع
 عام ولحقها الخصوص بان يراد به بعضهم فيقطع هذا الاحتمال
 بقوله كلهم اجمعون قوله ومثاله اذا قال فلان علي فقيز منطرا
 بلفظ البلد والى من نقدا البلد فانه يكون بيان تقريرا لان المطلق
 كان محمولا على فقيز البلد ونقده مع احتمال ارادة الغير فاذا بين
 فقد قرر حكم الظاهر ببيانه وكذا لو قال فلان عندك الف وديعة
 فان كلمة عندك كانت باطلا لاقامها تقييدا لامانة مع احتمال ارادة
 الغير فاذا قال وديعة فقد قرر حكم الظاهر ببيانه اي في الاحكام
 الشرعية قوله لان مطلق الفقيز ومطلق الف كان محمولا على فقيز
 البلد ونقدا لبلد لان المطلق ينصرف الى المتعارف والمتعارف
 البلد ونقدا لبلد فهذا حقيقة اللفظ العرفية لكن مع ذلك يحتمل
 ارادة الغير بان يراد فقيز بلدا اخر ونقده فاذا بين ذلك بقوله

[illegible]

९

شروع فی بیان الاختلاف بین
القضاء والقضایہ

١٢
الحمد للذي جعلنا من الماء
أكثر ما كنا من طائفة من
الخلق

مفتی محمد شفیع رحمہ اللہ

باب في بيان وجوب التوبة

م

من قولا مستأنفة فكلما

الاختلاف وانبي

من فوائده

فائز من فوز

[illegible]

46

الى البعض وقد اختلف الفقهاء في الفصلين قال صاحبنا المعلق
 بالشرط سبب عند وجود الشرط لا قبله وقال الشافعي المعلق
 سبب في الحال الا ان عدم الشرط مانع من الحكم وقائده للخلاف نظر
 فيما اذا قال الاجنبية ازتر وحنك فانت طالق او قال العبد الغير
 ازملكك فانت حر يكون التعليق باطلا عند لان حكم التعليق
 انعقاد صد الكلام علة والعناق والطلاق ههنا لم ينعقد علة
 لعدم اضافته الى المحل فان محل شرط حال صيرورة الطلاق سبب
 بالاجماع ولم يوجد بطل حكم التعليق فلا يصح التعليق وعندنا
 كانه التعليق صحيحا حتى لو تزوجها يقع الطلاق لا كلامه انما
 ينعقد علة عند وجود الشرط والمالك ثابت عند الشرط فيصير
 التعليق الاستثناء ما في التعليق فقد قالوا المعلق بالشرط
 معدوم قبل وجود الشرط كالأطلاق في قوله اردخلك الدار فانت
 طالق معدوم قبل دخول الدار وهذا بالاتفاق لكنهم اختلفوا
 في ازمع هو العدم الاصل الذي كان قبل وجود التعليق واستمر
 الى زمان وجود الشرط كما هو ههنا وانما ثابت بالتعليق
 مضافا الى عدم الشرط كما هو مذهب الشافعي وهذا الاختلاف

[illegible][illegible]

على اختلاف آخر وهو ان المعلق بالشرط اي لايجاب وهو قوله
 انت طالق عند سبب الحاي موجب لوقوع الطلاق لان لا
 الشرط لوقوع الطلاق لكن التعليق يمنع وجود الحكم وتأخره الزمان
 وجود الشرط فكان عدم الحكم مضافا الى عدم الشرط وعند المعلق
 بالشرط لا ينعقد سببا موجبا للحكم لان التعليق يمنع عن انعقاد
 الايجاب سببا فكان قوله انت طالق غير موجود قبل وجود الشرط
 وانما يصير سببا عند وجود الشرط فكان عند الحكم بناء على
 عدم الاصل الذي كان قبل التعليق لا بناء على عدم الشرط لان لما كان
 الشرط داخلا في الايجاب كان اثره في منع العلة من الانعقاد من غير
 تفرض الحكم وهذا لان انعقاده باعتبار صدقه من اهله في محله
 فاذا لم يصير الى محله لا يصير سببا كما اذا اضيف الى غير محله بان كان
 بهيمة او ميتا والشا فعدم اعتباره دخوله في الحكم دون السبب فيبقى
 السبب موجبا للحكم الا ان التعليق بالشرط مانع لثبوت حكمه فكان
 عدمه مؤثرا في عدمه ولهذا المعنى قلنا شرط صحة التعليق للوقوع في
 صورة عدم الملك ان يكون مضافا الى الملك او سببا للملك حتى
 لو قال اجنبية اذ دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فوجد الشرط
 لا يقع الطلاق هذه المسئلة تفرقة هذا الاصل المختلف وهو ان

قوله لو وقع الطلاق
 ودللك لان قوله انت
 طالق كلام وضع
 لرفع قيد الكلام
 شرعا
 قوله فكان
 الفاء للتفريع بقوله
 لكن التعليق يمنع وجوده
 ٣٣٣
 قد
 فكان الخبر بقوله
 للتفريع بقوله انت
 فكان قوله انت
 طالق غير موجود قبل
 وجود الشرط
 محله لا يجلو التعليق
 بالشرط سببا عند وجود
 الشرط عندنا وفيما عندنا

٢
 في المعلق سببا في الحال عند لا بد لا نفقاء من المحل فاذا
 المعلق سببا في الحال عند لا بد لا نفقاء من المحل فاذا
 المعلق سببا في الحال عند لا بد لا نفقاء من المحل فاذا

المعلق لما كان سببا في الحال عند لا بد لا نفقاء من المحل فاذا
 علق الطلاق في حق الأجنبية بالشرط والعنف في عبد الغير
 التعليق باطلا سواء علق بشرط الملك وبغيره لان نفقاء المحل
 عندئذ لا يمكن المعلق سببا قبل وجود الشرط لم يكن المحل شرطا لصحة
 التعليق لكن لما كان بعد بضعة ان يصير سببا عند وجود الشرط
 شرطنا ان يكون التعليق بالملك مثل ان يقول لعبد غيره ان
 ملكتك فانت حر او سبب الملك كاهبته والتزويج بان قال
 لامة الغير ان اشتريتك فانت حرة او لاجنبية ان تكنتك فانت
 طالق وانما شرطنا ذلك ليوحد المحل عند صدور ترسبا فيصير
 كونه سببا وكذلك طول الحرة يمنع جواز نكاح الامة عنده لان
 الكتاب علق نكاح الامة بعدم الطول فعند وجود الطول كان الشرط
 عدا وعدم الشرط مانع من الحكم فلا يجوز وكذلك قال لان نفقاء
 للمبتوتة الا اذا كانت حاملا لان الكتاب علق الانفاق بالمحل فيقول
 تعالى وان كن اولات حمل فانتقوا عليهن حتى يوضعن حملهن فعند
 عدم الحمل كان الشرط عدا وعدم الشرط مانع من الحكم عنده
 وعندئذ لا يمكن عدم الشرط مانعا من الحكم جاز ثبت الحكم
 بدليله فيجوز نكاح الامة ويجب الانفاق بالعمومات مثل ما يقع

٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

معدن

[illegible]

عن علي بن محمد عن جعفر عن حماد بن عمار
عن علي بن محمد عن جعفر عن حماد بن عمار
عن علي بن محمد عن جعفر عن حماد بن عمار

من ان المطلق هو التعرض للذات
فقط والتقييد هو التعرض
للذات مع الوصف وههنا
التقييد بالشرط دون الوصف
فلا يكون قوله ومن ثم لم يستطع
المؤلف مقابلة

الاول ان البيع بشرط الحياء سبب الحيا وهذا يثبت الملك في
البيع اذا زال الحيا ومن وقت البيع مع ان الشرط دخل على الحيا البيع
والثاني ان الاعجاب بالعلو لو كان كالمشاة عند وجود الشرط
الشرط الاهلية وان وجود الشرط ولم تشترط بدليل ان العاقل
لا اعلق طلاق زوجته واعتق عبده بدخول الدار ثم وجد الشرط
وهو مجنون انه يقع الطلاق والعناق مع عدم الاهلية والثالث
اذا قال امراته ان دخلت الدار فانت طالق قال العبد ان طلقنا
امرا في فانت حرة ثم دخلت الدار حتى طلقت لا يعتق العبد ولو
صام مطلقا عند وجود الشرط للزم ان يعتق العبد والجوار عن
الاول ان البيع لا يجهل الخطر لانه تمليك وتعليق التمليك بالشرط
في معنى القمار وان حرام الا انه جور شرط الحيا بخلاف القياس
ضرورة دفع الغبن خصوصا في حق من لا بصيرة له في المعاملات
كجنون اكل الميتة كالحبيصة وما ثبت بالضرورة يقدر بقدرها
والضرورة ترتفع بدخول الشرط على الحكم دون السبب فكل البيع

قوله الاول ان لا تزوجه
 لا اعتراض كما ان الشرط في تعليق
 الطلاق والعاقق اخل على الايجاب
 وهو انت طالق وانست حركتك
 الشرط في الايجاب بشرط ان لا
 على ايجاب البعير فالتلفيق
 سببا عند وجود الشرط لا يوجب
 في حال ١٢ فالحال في الثاني
 معقول ان الشرط في حال ١٢
 في حال ١٢ فالحال في الثاني
 في حال ١٢ فالحال في الثاني

الاول ان البعير بشرط الحياء سبب الحيا وهذا ثبت الملك في
 البعير اذا زال الحياء من وقت البعير مع ان الشرط دخل على ايجاب البعير
 والثاني ان الايجاب بالملق لو كان كالمشياء عند وجود الشرط
 الشرط الاهلية زمان وجود الشرط ولم تشترط بدليل ان العاقل
 اذا علق طلاق زوجته وعق عبده بدخول الدار ثم وجد الشرط
 وهو مجنون انه يقع الطلاق والعقاق مع عدم الاهلية والثاني
 اذا قال امراته ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال العبد ان طلق
 امراتي فانت حر ثم دخلت الدار حتى طلقت لا يعتق العبد ولو
 صام مطلقا عند وجود الشرط للزم ان يعتق العبد والحوار عن
 الاول ان البعير لا يخلو الخطر لانه تمليك وتعليق التمليك بالشرط
 في معنى القار وان حرام الا انه جور شرط الحياء بخلاف القياس
 ضرورة دفع الغبن خصوصا في حق من لا بصيرة له وفي المعاملات
 كتنوير اكر الميته كما ان الخصم وما ثبت بالضرورة يقدر بقدرها
 والضرورة ترتفع بدخول الشرط على الحكم دون السبب البسب

الثاني لو قال ان
 اشتريت هذا العبد فم
 فاشترته بشرط التجار فخل
 فاشترته بشرط التجار فخل
 فاشترته بشرط التجار فخل

قوله الاول ان لا تزوجه
 لا اعتراض كما ان الشرط في تعليق
 الطلاق والعاقق اخل على الايجاب
 وهو انت طالق وانست حركتك
 الشرط في الايجاب بشرط ان لا
 على ايجاب البعير فالتلفيق
 سببا عند وجود الشرط لا يوجب
 في حال ١٢ فالحال في الثاني
 معقول ان الشرط في حال ١٢
 في حال ١٢ فالحال في الثاني

معادن
 مدد و دره لا لكونه شرط التاثير
 به المعترض وجود الشرط كما قال
 المحاميان التكميل في اعي اهلينة التكميل
 عند التعليق في وقت وجود الشرط فان
 وجود الشرط لعدم توقف كون
 الإيجاب إيجابا بالشرط فان
 بدون الشرط فان
 لا بد ان يفرض ولو لم يرد على ذلك
 طابق فحسب ولو لم يرد على ذلك
 تشبها من الشرط فان
 محصله ان الاهلين من شرط
 الإيجاب كذا ما يصير من شرط
 اهل من الشرط يعني عند جنونه
 سببا
 يعني القياس لا يثبت
 الاستحسان لا يثبت
 في قول لا تطلق في كلام
 فان شرط تطبيقه في كلام
 ان شاء بعد ما يبين كلام
 علم

9.

[illegible]

الوصف عندنا أي من توابع التعليق بالشرط ترتيب الحكم على اسم
موصوف وانما كان من فوق بعد لان الوصف بمعنى الشرط لتعلق
الحكم به كما بالشرط بيانه انه اذا قال النبي طالق ركبته فانه بمنزلة
قوله انت طالق ان ركبته فاذا كان بمعنى الشرط كان الاختلاف
في التعليق اختلافا في الوصف وعلى هذا قال لا يجوز نكاح المرأة
لان النص ترتيب الحكم على امره مؤمنة لقوله نعم من قيتا تكمي المؤمنة
فيتقيد الحكم بالمؤمنة فيمنع الحكم عند عدم الوصف فلا يجوز
نكاح الامة الكتابية ولنا بغير قوله نعم ومحضنا من الذين يؤثرون الكتاب
من قبلكم وهن العفائف كذا نقل عن ائمة التفسير ولا لان الامة
الكتابية يجوز وطؤها بملك اليمين فيجوز بملك النكاح اي على ان الوصف
كالشرط قال الشافعي رحمه ان عدم الوصف يوجب عدم الحكم كوصف
الايمان في الاماء يوجب انتفاء جواز النكاح بقوله نعم ومن لم
يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنة المؤمنة فنم ما ملكته ايها انكم
من قيتا تكم المؤمنة وعندنا عدم الايمان لا يوجب بطلان نكاح من كمال
ان عدم الشرط لا يوجب عدم الشرط فقلنا اثبت بهذا النص جواز
نكاح الامة المؤمنة واما نكاح البقيات الكافرات فلا تفرض فينا
والاثبات ثبت جواز نكاحها بالعموم الواردة في جواز نكاح النساء

[illegible]

على لان نفية في مكان
 كذا وصف له في مكان
 بوصف من نفية في مكان
 المكان نفية في مكان
 انتم بوصف الوصف
 اخذتم بوصف الوصف
 فاقدم الخ
 قبول الشهادة
 وهو ان يطأها
 المولى في الطريق
 عن الزنا ويغلب على
 عن الزنا غلوقة من ماء
 فلهذا لا يقال لاحاجة
 على لانها صارت
 الى البيا فانها صارت
 ولد فثبت نسب الاخوين
 بلا دعوة الاكبر قبل ولادة
 الاخوين اما ههنا فلا لان
 الدعوة في مثلها شاذة
 من ولادة الاخوين فلا
 يكونان ولدان للاخوين فلا
 هما ولدا لأم ولد بل
 نسبهما الى أم ولد بل
 في حينها الدعوة بنوت
 اولي ان يوجب
 نفى النسب عن

ويرد على هذا الاصل اعراضا عن مسئلتين الاولى انه قال اصحابنا
 في امه جاءت بثلاثة اولاد في بطون مختلفة فنادى على المولى نسب
 الاكبر ان نسب من بعده لا يثبت فجعل تخصيصه بوصف لا كبر
 نفى نسب من بعده ولو لم يخص بصفة الاكبر لثبت نسبهما
 لانهما ولدان لأم ولد والثاني انه اذا قال شهود الميراث لا تعلم له
 وارثا في ارض كذا قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فيقبل
 الشهادة ويجعل النفى في مكان كذا اثباتا في غيره والجواب الاول
 ان التزام النسب ودعوته عند ظهور دليله فرض شرعا والتخصيص
 بوصف لا كبر يكون اعراضا عن الاخوين فلو كان نسبهما ثابتا بنا
 لما سكنت عنهما فكان نفى نسبهما ثابتا يسكوته في موضع
 الى الميراث لا بالتخصيص بوصف الاكبرية الا ترى انه لو اشأ الى
 الاكبر او سماه باسمه فقال هذا ولدي او فلان وكذا لم يثبت
 نسب لا خرين ايضا مع ان التخصيص بالتعيين وباسمه العلم
 لا يوجب النفى عن غير المشار اليه والمسمى باتفاق من العلماء
 وعن الثاني فلان الشهود زادوا ما لا حاجة اليه وهو كالمكان
 وذلك يورث شبهة وتهمة وبالشبهات ترد الشهادة قوله
 ومن صور بيان التغير والاستثناء ذهب اصحابنا الى الاستثناء

٣٣٨

يكون المعطوف و
 المعطوف عليه بيان
 لقول اخلف الفقهاء
 في الفصلين وليبيت
 انهم موافق للغة مشتق
 من اللغة قال في غايات
 نفع من المعطوف في الخلف
 الذي هو مقتضى
 لا يكون المعطوف و
 المعطوف عليه بيان
 لقول اخلف الفقهاء
 في الفصلين وليبيت
 انهم موافق للغة مشتق
 من اللغة قال في غايات
 نفع من المعطوف في الخلف
 الذي هو مقتضى
 لا يكون المعطوف و
 المعطوف عليه بيان
 لقول اخلف الفقهاء
 في الفصلين وليبيت
 انهم موافق للغة مشتق
 من اللغة قال في غايات
 نفع من المعطوف في الخلف
 الذي هو مقتضى

قوله تكلم بالباقي بعد الاستثناء

قوله تكلم بالباقي بعد الاستثناء

قوله تكلم بالباقي بعد الاستثناء

قوله تكلم بالباقي بعد الاستثناء

قوله تكلم بالباقي بعد الاستثناء

قوله تكلم بالباقي بعد الاستثناء

قوله تكلم بالباقي بعد الاستثناء

قوله تكلم بالباقي بعد الاستثناء

قوله تكلم بالباقي بعد الاستثناء

قوله تكلم بالباقي بعد الاستثناء

قوله تكلم بالباقي بعد الاستثناء

قوله تكلم بالباقي بعد الاستثناء

قوله تكلم بالباقي بعد الاستثناء

قوله تكلم بالباقي بعد الاستثناء

تكلم بالباقي بعد لشيء أي بعد الاستثناء كأنه لم يتكلم إلا بما
بقي وعند الشافعي رحمه الله الكلام ينقد على لوجوب الكمال
أز استثناء البعض يمنع عن العمل بالباقي من غير الشرط
باب التعليل فان المعلق سبب العمل إلا أن الشرط يمنع عن العمل به
وثبت الحكم ويظهر الاختلاف في التخيير في قوله لفلان على ألف
الإمالة فانه صاعداً تقديره لفلان على تسعة مائة كأنه لم
يتكلم إلا ألف في حق لزوم المائة وعند تقديره لفلان على ألف
الإمالة فانه ليس على الصدد بوجوب ألف بتمامه وقوله
الإمالة يعارض في المائة قوله ومثال هذا في قوله عليه السلام
لا تتبعوا الطعام بالطعام الا شواء بسواء فعند الشافعي صدد الكلام

قوله تكلم بالباقي بعد الاستثناء

قوله تكلم بالباقي بعد الاستثناء

قوله تكلم بالباقي بعد الاستثناء

و تاتي في الضمير **ف** قوله علم القضاء
 الصاعده اليها في الصاعده هي الاثر
 الصاعده في قوله علم القضاء هي الاثر
 المحفوظ في قوله علم القضاء هي الاثر
 بان من العلم والادب العلم
 الاخر فقلت كان ضمير في قوله علم

[illegible]

12

[illegible]

بينهما والشركة شرط الصحة العقد ولو لم يجعله لك سيقال انصيب
رب المال ثبت الشركة بينهما ولم يصح العقد فصا كانه قال لك

نصف الربح ولم ينصفه وكذا لو بنى نصيب رب المال وسكت عن
نصيب المضارب ^{على مثل نصيب المضارب} على هذا حكم المزارعة يعني ان لم يبن نصيب صاحب
البذر وسكت نصيب العامل باق قال له على انك ثلث الخارج ^{أي على حكم المضاربة} العقد
لا ان السكوت عن نصيب الآخر بيان وكذلك لو اوصى لفلان ولفلان

يألف ثم يميز نصيب أحدها كإن ذلك بيانا لنصيب الآخر ولو طلق
أحدا أمرت به ثم وطئ أحدهما كان ذلك بيانا للطلاق في الآخر ^{في}

ثم قال القلان منها اربعةائة كان ذلك بيانا ان انا است مائة للباقي
بمخلاف الوطي في الفتق البعهم بان اعتق احد امتية ثم وطى احدها فانه
ليس ببيان الفتق في الاخرى عندا ينجفده لان حل الوطي في الاماء

يثبت بطريقين أحدهما طريق الملوكية وثانيهما طريق إلهان تحت
بعد الاعتقاد فلا يتعين جمعة الملك باعتبار حل الوطى وأما بيان
الحق وهو السكوت الذي يقع ببياناً بدلالة حال التكلم فمثاله فيما إذا رآه

صاحب الشرع ابرا من قولوا وفعلا معاينته فلم يفته عن ذلك كان
سكوتهم بمنزلة البيان انه مشروع مثل ما راى من بيانها ومعاملتها
وكان الناس يتعاملونها فيما بينهم وما كل وشارب كايوايا شرورها

[illegible]

فانه
 المصلد للعرف
 يعاقب فيه السارق في قوله ان
 الا ان يحاكم على حد فاعلم
 الامم لان حد فاعلم بالاطلاق
 مشروطة بالاصل للملك بالاطلاق
 فان لم يكن له ملك لا يحاكم
 اجمارو ليعلم ان
 اجمارو بالمدى يكون ملك
 اجمارو بالمدى يكون ملك
 فان قيل يجهل ان
 عليه السلام في قوله
 يكون في قوله
 يكون في قوله

فاقروه عليها ولم ينكر عليهم فدل سكوتهم ان جميعها مبطل في الشرع
 اذ لا يجوز من النبي عليه السلام ان يقر الناس على منكر في حقهم وذكر في
 بعض نسخ اصول الفقهاء ان النبي عليه السلام اذا علم بقبول او فعل صديق مكلف
 وسكت عنه وقوره ولم ينكر عليهم كونه قادرا على الاكفار فمخبر ما
 يكون لما سبق من النبي ثم انهم اعمها ومن الباشرا لاصرها عليهم واعتقاد
 اباخهما او لا يكون ذلك فان كان الاول سكوتة عند روية كاذبة عيشة
 كنيسة عن الانكار فلا يدل ذلك على جواز ذلك الفعل وان كان الثاني
 فقد اختلف فيه فقال قوم ان لم يسبق تحريم فقريره يد على الجواز
 وان سبق تحريم فقريره يد على النسبة وذهبت طائفة لان فقريره
 لا يدل على الجواز والنسبة قوله والشقيع اذا علم بالبيع اي بيع الدار
 المشفوعة وسكت عن طلب الشفعة بعد العلم كاذل ذلك
 سكوتة بمنزلة البياض انه راض بذلك اي بالبيع من غيره وترك الدار
 لان الطلب شرط لثبوت حق الشفعة فاذا لم يطلب مع القدر قد اعلم
 انه راض بتركها والبكر البالغة اذا علمت بتزويج الولي اياها وسكتت
 عن الرد كاذل بمنزلة البياض بالرضا لان لها عند تزويج الولي
 كلاين نعم ولا والحياء يحول بينها وبين نعم اختيارها الا زواج ولا
 يحول بينها وبين لا فكان سكوتها دليلا على الرضا ولو اذارت

بالكلية عنهم عند ذلك لم ينكر عليهم فدل سكوتهم ان جميعها مبطل في الشرع
 اذ لا يجوز من النبي عليه السلام ان يقر الناس على منكر في حقهم وذكر في
 بعض نسخ اصول الفقهاء ان النبي عليه السلام اذا علم بقبول او فعل صديق مكلف
 وسكت عنه وقوره ولم ينكر عليهم كونه قادرا على الاكفار فمخبر ما
 يكون لما سبق من النبي ثم انهم اعمها ومن الباشرا لاصرها عليهم واعتقاد
 اباخهما او لا يكون ذلك فان كان الاول سكوتة عند روية كاذبة عيشة
 كنيسة عن الانكار فلا يدل ذلك على جواز ذلك الفعل وان كان الثاني
 فقد اختلف فيه فقال قوم ان لم يسبق تحريم فقريره يد على الجواز
 وان سبق تحريم فقريره يد على النسبة وذهبت طائفة لان فقريره
 لا يدل على الجواز والنسبة قوله والشقيع اذا علم بالبيع اي بيع الدار
 المشفوعة وسكت عن طلب الشفعة بعد العلم كاذل ذلك
 سكوتة بمنزلة البياض انه راض بذلك اي بالبيع من غيره وترك الدار
 لان الطلب شرط لثبوت حق الشفعة فاذا لم يطلب مع القدر قد اعلم
 انه راض بتركها والبكر البالغة اذا علمت بتزويج الولي اياها وسكتت
 عن الرد كاذل بمنزلة البياض بالرضا لان لها عند تزويج الولي
 كلاين نعم ولا والحياء يحول بينها وبين نعم اختيارها الا زواج ولا
 يحول بينها وبين لا فكان سكوتها دليلا على الرضا ولو اذارت

فاقروه عليها ولم ينكر عليهم فدل سكوتهم ان جميعها مبطل في الشرع
 اذ لا يجوز من النبي عليه السلام ان يقر الناس على منكر في حقهم وذكر في
 بعض نسخ اصول الفقهاء ان النبي عليه السلام اذا علم بقبول او فعل صديق مكلف
 وسكت عنه وقوره ولم ينكر عليهم كونه قادرا على الاكفار فمخبر ما
 يكون لما سبق من النبي ثم انهم اعمها ومن الباشرا لاصرها عليهم واعتقاد
 اباخهما او لا يكون ذلك فان كان الاول سكوتة عند روية كاذبة عيشة
 كنيسة عن الانكار فلا يدل ذلك على جواز ذلك الفعل وان كان الثاني
 فقد اختلف فيه فقال قوم ان لم يسبق تحريم فقريره يد على الجواز
 وان سبق تحريم فقريره يد على النسبة وذهبت طائفة لان فقريره
 لا يدل على الجواز والنسبة قوله والشقيع اذا علم بالبيع اي بيع الدار
 المشفوعة وسكت عن طلب الشفعة بعد العلم كاذل ذلك
 سكوتة بمنزلة البياض انه راض بذلك اي بالبيع من غيره وترك الدار
 لان الطلب شرط لثبوت حق الشفعة فاذا لم يطلب مع القدر قد اعلم
 انه راض بتركها والبكر البالغة اذا علمت بتزويج الولي اياها وسكتت
 عن الرد كاذل بمنزلة البياض بالرضا لان لها عند تزويج الولي
 كلاين نعم ولا والحياء يحول بينها وبين نعم اختيارها الا زواج ولا
 يحول بينها وبين لا فكان سكوتها دليلا على الرضا ولو اذارت

[illegible][illegible]

اخبرني عن ذكر المفسر
 ايضاً من ذكر المفسر
 كميلاً او مؤلفاً من
 ما افرغ عنه بين ما قال القلان
 على امانة وثوب وانه عميد
 حيث يكون العطف بياناً في
 الاول دون الثاني بياناً في
 ما قلناه كما ان الشوب والثام
 الاغنا والاعطف دليل الاغنا
 فكذلك المفسر بياناً لا يجهل
 العبد فانه لا يجهل المفسر
 فلا يجهل في مفسر الاغنا
 فلا يجهل ان يجعل المفسر
 بياناً للمفسر
 من الكمال والوزن والمكرام
 العبد المخلص

[illegible][illegible]

قوله وهو كلام مستقيم لا يحسن
بجانب به بوجه تعظيم الجبر لان اجزاء
هذا الاقسام لا تتوقف على
الفصاحة والبلاغة بل تتوقف على
في كل كلام الفصاحة
الاصطلاح والبيان والظهور
الاجتماعي والاعتماد على
الكلمة والكلام والبيان
والاعتماد على
الاعتماد على
الاعتماد على

الكتاب الخاص والعام والمشتراك والمأول والخ و احكامها ونفا
مراتبها فهو كذلك في خوا السنته اي قد لك البحث المذكور بنها
ياق في قسم السنته لان قوله عليه السلام حجة من الكتاب هو كلام
مستقيم لوجوه الفصاحة والبلاغة فيجري فيه هذه الاقسام
ايضا فيكون بيانها في الكتاب بيانها فيه لان التبيين في باب الخبر

هذا القسم من الكلام المستقيم لا يحسن
بجانب به بوجه تعظيم الجبر لان اجزاء
هذا الاقسام لا تتوقف على
الفصاحة والبلاغة بل تتوقف على
في كل كلام الفصاحة
الاصطلاح والبيان والظهور
الاجتماعي والاعتماد على
الكلمة والكلام والبيان
والاعتماد على
الاعتماد على
الاعتماد على

هذا القسم من الكلام المستقيم لا يحسن
بجانب به بوجه تعظيم الجبر لان اجزاء
هذا الاقسام لا تتوقف على
الفصاحة والبلاغة بل تتوقف على
في كل كلام الفصاحة
الاصطلاح والبيان والظهور
الاجتماعي والاعتماد على
الكلمة والكلام والبيان
والاعتماد على
الاعتماد على
الاعتماد على

قوله وهو كلام مستقيم لا يحسن
بجانب به بوجه تعظيم الجبر لان اجزاء
هذا الاقسام لا تتوقف على
الفصاحة والبلاغة بل تتوقف على
في كل كلام الفصاحة
الاصطلاح والبيان والظهور
الاجتماعي والاعتماد على
الكلمة والكلام والبيان
والاعتماد على
الاعتماد على
الاعتماد على

في ثبوته من الرسول عليه السلام وانصاليه به لا في نفس الخبر فانه
 حجة قطعية بلا شبهة وهذا العناء لان الشبهة في طريق الانصاف
 صا الخبر على ثلاثة اقسام قسم صح من الرسول عليه السلام وشئت
 منه بلا شبهة وهو المتوازن وقسم فيه ضرب شبهة وهو
 المشهور اي نوع شبهة لا شبهة تامة لانه لما كان من الاحاد في
 الاصل في الانصاف ضرب شبهة صورة لامعنى وقسم في احتمال
 وشبهة وهو الاحاد اما احتمال ان لا يكون من النبي عليه السلام
 وشبهة عدم الانصاف بالمتواتر ما نقله جماعة عن جماعة
 لا يتصور توافقه على الكذب لكثرة هم وانصاف بك هذا متنا
 نقل القران واعداد الركعات ومقدار الزكاة التواتر لغة تتابع
 واحد بعد واحد يقال تواترت الكتب جاء بعضها اثر بعض وتوالي عن
 ان ينقطع فانتقلت له كثرة ههنا بشرطين أحدهما ان لا يتصور توافقه

كيف انتهى والامر من الفعل ايضا
 السنة التي ذكره قلنا ان الخبر
 يتناول بالتواتر وفيه هو الخبر
 حقيقة لا مروءة في ان الخبر
 ومعنى ان الخبر متواتر في اللفظ الضرب
 كلام النبي عليه السلام كما في اللفظ الضرب
 قوله انه نوع شبهة لان ضرب من الضرب
 بل هو لا يميز بينه من ضرب من الضرب
 قوله انه نوع شبهة لان ضرب من الضرب
 بل هو لا يميز بينه من ضرب من الضرب
 قوله انه نوع شبهة لان ضرب من الضرب
 بل هو لا يميز بينه من ضرب من الضرب

في ثبوته من الرسول عليه السلام وانصاليه به لا في نفس الخبر فانه
 حجة قطعية بلا شبهة وهذا العناء لان الشبهة في طريق الانصاف
 صا الخبر على ثلاثة اقسام قسم صح من الرسول عليه السلام وشئت
 منه بلا شبهة وهو المتوازن وقسم فيه ضرب شبهة وهو
 المشهور اي نوع شبهة لا شبهة تامة لانه لما كان من الاحاد في
 الاصل في الانصاف ضرب شبهة صورة لامعنى وقسم في احتمال
 وشبهة وهو الاحاد اما احتمال ان لا يكون من النبي عليه السلام
 وشبهة عدم الانصاف بالمتواتر ما نقله جماعة عن جماعة
 لا يتصور توافقه على الكذب لكثرة هم وانصاف بك هذا متنا
 نقل القران واعداد الركعات ومقدار الزكاة التواتر لغة تتابع
 واحد بعد واحد يقال تواترت الكتب جاء بعضها اثر بعض وتوالي عن
 ان ينقطع فانتقلت له كثرة ههنا بشرطين أحدهما ان لا يتصور توافقه

في ثبوته من الرسول عليه السلام وانصاليه به لا في نفس الخبر فانه
 حجة قطعية بلا شبهة وهذا العناء لان الشبهة في طريق الانصاف
 صا الخبر على ثلاثة اقسام قسم صح من الرسول عليه السلام وشئت
 منه بلا شبهة وهو المتوازن وقسم فيه ضرب شبهة وهو
 المشهور اي نوع شبهة لا شبهة تامة لانه لما كان من الاحاد في
 الاصل في الانصاف ضرب شبهة صورة لامعنى وقسم في احتمال
 وشبهة وهو الاحاد اما احتمال ان لا يكون من النبي عليه السلام
 وشبهة عدم الانصاف بالمتواتر ما نقله جماعة عن جماعة
 لا يتصور توافقه على الكذب لكثرة هم وانصاف بك هذا متنا
 نقل القران واعداد الركعات ومقدار الزكاة التواتر لغة تتابع
 واحد بعد واحد يقال تواترت الكتب جاء بعضها اثر بعض وتوالي عن
 ان ينقطع فانتقلت له كثرة ههنا بشرطين أحدهما ان لا يتصور توافقه

في ثبوته من الرسول عليه السلام وانصاليه به لا في نفس الخبر فانه
 حجة قطعية بلا شبهة وهذا العناء لان الشبهة في طريق الانصاف
 صا الخبر على ثلاثة اقسام قسم صح من الرسول عليه السلام وشئت
 منه بلا شبهة وهو المتوازن وقسم فيه ضرب شبهة وهو
 المشهور اي نوع شبهة لا شبهة تامة لانه لما كان من الاحاد في
 الاصل في الانصاف ضرب شبهة صورة لامعنى وقسم في احتمال
 وشبهة وهو الاحاد اما احتمال ان لا يكون من النبي عليه السلام
 وشبهة عدم الانصاف بالمتواتر ما نقله جماعة عن جماعة
 لا يتصور توافقه على الكذب لكثرة هم وانصاف بك هذا متنا
 نقل القران واعداد الركعات ومقدار الزكاة التواتر لغة تتابع
 واحد بعد واحد يقال تواترت الكتب جاء بعضها اثر بعض وتوالي عن
 ان ينقطع فانتقلت له كثرة ههنا بشرطين أحدهما ان لا يتصور توافقه

2.

خلاصته الجواب ان الشرطين المذكورين متحقق فيهما وذلك بالشروط الثلاثة فختلاف فيهما وجمعهم من على انها ليست فالحمد لله رب العالمين

2

بالتشيط
معه دون البعض
ذكر العداوة وتباين
في بعض الكتب
على الكذب
وأما

7

وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ
وَيُؤْتِكُم مِّنْهُ رِزْقًا
كَثِيرًا

...

الحسن بسمها او غيره حتى انقضى
المسئلة عظيمه

...

فقلت يا اهل
بيوتنا اليقين
ان نقله فو
في
فقلت يا
هو عصر الناب

24

على الكذب لكثرتهم وثانيهما ان اتصال بك هكذا ومعناه ان يدوم
هذا الحد هو الكثرة فيه من اوله الى ان اتصال بك بان يكون اوله
كآخره واوسطه كطرفيه ولم يشترط نبأ من اماكنهم وان لا يحصل
عددهم وعدالتهم كما شرط غيره قلت اما عدم احصاء العدد فقد
اختلف فيه والجمهور على انه ليس بشرط فان التجبر او اهل الجامع لو
اخرجوا عن واقعة صرفتهم عن الحج او عن الصلوة ليحصل العلم بخبرهم
مع كونهم محصورين واما العدالة وتبائن الاماكن فليس بشرط
ايض عند الجمهور لحصول العلم بالخبر بدون تبين العدالة وتبائن
الاماكن الا ترى ان اهل بقعة واحدة او بلدة واحدة لو اخرجوا والشئ
يحصل العلم به لكثرتهم وان كان فيهم فساد او فحشا والمشهور
ما كان اوله كالاحاد في القرون الاولى ثم اشتهر في العصر الثاني
والثالث وتلقته الامم بالقبول فصا كالمناوات حتى اتصل بك
ذلك الحديث المسند على الخفي والرجح في باب الزنا واما قيد الاشتها
في العصر الثاني لانه لا اعتبار للاشتها في القرون التي بعد القرون
الثلاثة فان عامة اخبار الاحاد اشتهرت في هذه القرون لاسيما
مشهورة ولا يجوزها الزيادة على كتاب الله تعالى مثل خبر الفاتحة
والسميت في الموضوع وذلك المشهور مثل حديث المسير على الخف

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

تخطئة لاهل العصر الثاني في قبولهم اياه وتخطئة العلماء بكونه
وضلالة وانما سمى العلم به طائفة لانه ليسكن النفس اليه بما
ظهر في الحامع تمكن ضرب شبهة فيه صوة بالنظر ابتداء
ولا خلا في العلماء في لزوم العمل بهما بالمتواتر والمشهور بخلا
خبر الواحد لان فيه اختلافا بين العلماء في لزوم العمل به فنقول
الواحد ما نقله واحد عن واحد وجماعة عن واحد وواحد عن جماعة
ولا عبرة للعدد اذا لم يبلغ حد المشهور اي لا اعتبارا لكثر العدد
كاذب وكون كثرة عدد المشهور يعني لا يخرج هذه الكثرة عن كونها
خبر واحد ويجوز ان يكون هذا اخرا عن قول من فرق بين خبر الواحد
والاثني وقبل خبر الاثني دون الواحد وبعضهم قبل خبر الاثني
دون من عدلها فسق الشيخ بين الكل وهو يوجب العمل في الاحكام
الشرعية بشرط اسلام الراوي وعدالته وضبطه وعقله واتصاله
ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الشرط ولا يوجب العلم
لاعلم اليقين ولا علم الظانة وهذا مذهب كثرة اهل العلم وجهل
الفقهاء وقال بعض اصحاب الحديث انه يوجب علم اليقين وذهب
بعض الناس الى انه لا يجوز العمل بخبر الواحد خلا واخيه الفريقان
بقوله تعالى لا تقف ما ليس لك به علم اية لا تتبع ما ليس لك به علم

2

شروط أربعة في الرواية من أول ما نقل من الرسول عليه السلام
إلى أن تصل بك ما لا سلام فهو التصديق والاقراء بالله كما
هو بإسمائه وصفاته وقبول أحكامه وشرائعه وهو نوعان ظاهر
وهو باثبات بنشوء بين المسلمين وثبوت أحكام الإسلام وبغير
من الإسلام والوالدين من غير أن يوجد منه أقراء باللسان وصرح
بالبيان وهو أن يصِف الله تعالى كما هو بإسمائه الحسنة وصفاته
العليا والاقراء بملكتيه وكتبه ورسله والبعث بعد الموت
والقدح بخرم وشبهه من الله تعالى وقول أحكامه وشرائعه إلا أن هذا
كما لا يتعد شرطه لأنك كثر الناس لا يقدر أن علي إسم

A page of handwritten text in a cursive script, likely a manuscript. The text is written in dark ink on a light background, showing signs of age and wear. The script is dense and fills most of the page.

فيهم من ليس منهم او يخرج منهم من هو منهم والترتيب بين القلتة باعتبار ان
 معظم الجنة تقابل على الاوثية وترتزون وانهم معصومون لا يذنبون
 ان جميع نبيات الذين
 لا يقبلون في عالم النور
 فيهم من ليس منهم او يخرج منهم من هو منهم والترتيب بين القلتة باعتبار ان
 معظم الجنة تقابل على الاوثية وترتزون وانهم معصومون لا يذنبون
 ان جميع نبيات الذين
 لا يقبلون في عالم النور

[illegible]

في ولا ابا فيه ولكن انا مؤمن والايمان نيك واننت في كويمن فقل انك
 لا ابيح ذلك ايماننا في قلب النفس في عباد الله عن نية الصدق في اليقين
 واصل هذا الحق الكفاي من فوزه كايمن في الايمان والايمن في
 امارت الايمان في حق الله الكفاي من فوزه كايمن في الايمان والايمن في
 عن التصديق في حق الله الكفاي من فوزه كايمن في الايمان والايمن في
 وبما جاء في خبر تقدير ما الاسلام هو التصديق بالله شكر
 تقدير في خبر تقدير ما الاسلام هو التصديق بالله شكر
 هو الله خطاء ١٢ عن الله
 الكافي عن الله خطاء ١٢ عن الله
 في خبر تقدير ما الاسلام هو التصديق بالله شكر

[illegible]

ما هو من الاجام لكن يوجب ضربا من العلم على ما وفيه نوع
 من العمل ايضا وهو عمل القلب عليه ثم الراوي في الاصل قسم القسمة
 معروف بالعلم والاختصاص كالتخلف الاربعة وعبد الله بن مسعود
 وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ومعان
 جبل وامثالهم فاذا صحبت عندهم روايتهم عن رسول الله صلعم
 يكون العمل بروايتهم اولى من العمل بالقياس هذا بيان قوة
 الخبر وضعفه وانما كان العمل بخبر الواحد اولى من العمل بالقياس
 عندنا خلافا لما لك لاجماع الصحابة فانهم كانوا يذكرون انهم
 بالخبر فان ابا بكر نقض حكم فيه برأيه لم يحدث سمع من
 بلال وترك عمر رضي الله عنه في المزارعة بالحديث الذي سمع من ارفع
 بن حريه وامثاله كثيرة ولا تشبه في القياس اصله لان
 الوصف الذي يلحق بوجوده في الفرع هو تا اصل لا يعلم تقينا
 ان حكمه للقياس عليه معلول به ام لا والتيقن في الخبر هو الاصل
 لانه كلام الرسول عليه السلام وانما الشبهة في نقله وطريقه تعارض

ما هو من الاجام لكن يوجب ضربا من العلم على ما وفيه نوع
 من العمل ايضا وهو عمل القلب عليه ثم الراوي في الاصل قسم القسمة
 معروف بالعلم والاختصاص كالتخلف الاربعة وعبد الله بن مسعود
 وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ومعان
 جبل وامثالهم فاذا صحبت عندهم روايتهم عن رسول الله صلعم
 يكون العمل بروايتهم اولى من العمل بالقياس هذا بيان قوة
 الخبر وضعفه وانما كان العمل بخبر الواحد اولى من العمل بالقياس
 عندنا خلافا لما لك لاجماع الصحابة فانهم كانوا يذكرون انهم
 بالخبر فان ابا بكر نقض حكم فيه برأيه لم يحدث سمع من
 بلال وترك عمر رضي الله عنه في المزارعة بالحديث الذي سمع من ارفع
 بن حريه وامثاله كثيرة ولا تشبه في القياس اصله لان
 الوصف الذي يلحق بوجوده في الفرع هو تا اصل لا يعلم تقينا
 ان حكمه للقياس عليه معلول به ام لا والتيقن في الخبر هو الاصل
 لانه كلام الرسول عليه السلام وانما الشبهة في نقله وطريقه تعارض

ما هو من الاجام لكن يوجب ضربا من العلم على ما وفيه نوع
 من العمل ايضا وهو عمل القلب عليه ثم الراوي في الاصل قسم القسمة
 معروف بالعلم والاختصاص كالتخلف الاربعة وعبد الله بن مسعود
 وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ومعان
 جبل وامثالهم فاذا صحبت عندهم روايتهم عن رسول الله صلعم
 يكون العمل بروايتهم اولى من العمل بالقياس هذا بيان قوة
 الخبر وضعفه وانما كان العمل بخبر الواحد اولى من العمل بالقياس
 عندنا خلافا لما لك لاجماع الصحابة فانهم كانوا يذكرون انهم
 بالخبر فان ابا بكر نقض حكم فيه برأيه لم يحدث سمع من
 بلال وترك عمر رضي الله عنه في المزارعة بالحديث الذي سمع من ارفع
 بن حريه وامثاله كثيرة ولا تشبه في القياس اصله لان
 الوصف الذي يلحق بوجوده في الفرع هو تا اصل لا يعلم تقينا
 ان حكمه للقياس عليه معلول به ام لا والتيقن في الخبر هو الاصل
 لانه كلام الرسول عليه السلام وانما الشبهة في نقله وطريقه تعارض

ما هو من الاجام لكن يوجب ضربا من العلم على ما وفيه نوع
 من العمل ايضا وهو عمل القلب عليه ثم الراوي في الاصل قسم القسمة
 معروف بالعلم والاختصاص كالتخلف الاربعة وعبد الله بن مسعود
 وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ومعان
 جبل وامثالهم فاذا صحبت عندهم روايتهم عن رسول الله صلعم
 يكون العمل بروايتهم اولى من العمل بالقياس هذا بيان قوة
 الخبر وضعفه وانما كان العمل بخبر الواحد اولى من العمل بالقياس
 عندنا خلافا لما لك لاجماع الصحابة فانهم كانوا يذكرون انهم
 بالخبر فان ابا بكر نقض حكم فيه برأيه لم يحدث سمع من
 بلال وترك عمر رضي الله عنه في المزارعة بالحديث الذي سمع من ارفع
 بن حريه وامثاله كثيرة ولا تشبه في القياس اصله لان
 الوصف الذي يلحق بوجوده في الفرع هو تا اصل لا يعلم تقينا
 ان حكمه للقياس عليه معلول به ام لا والتيقن في الخبر هو الاصل
 لانه كلام الرسول عليه السلام وانما الشبهة في نقله وطريقه تعارض

9.

قوله فضحك بعضه فاقبل كرف
يتوجه على صاحب الرضى على السلام
الضحك في الصلوة قبل ركعة
خلف من الصلوات وغيره من الاعمال
والجها والناقدين من الاعمال
من العمل المعروف بالاجل والعمل
نقوله ابو موسى الاشعري وكان له
بابه والنس في الله عنهما
على رضى

كان يصلي واصحابه خلفه فجاء اعرابي ووقع في بئر فضحك بعض اصحابه فقال عليه السلام لا تضحك منكم فتهقنه فليعد الوضوء والصلاة جميعا فان قلت راو الحديث معبد الحنفية وهو لم يعرف بالفقه والاجتهاد بين الصحابة فكيف يصلي هذا مثلا او تفرعا او تأييدا قلت قد رآه ابو موسى الاشعري ايضا وهو معروف بالفقه بينهم كذا في النهاية والقياس فيه ان لا يكون ناقضا لان على نقض الطهارة هي خروج الجاستة لان انضاف البدن بالنجاسة مما ينافي انضافه بالطهارة فلذا لا يعرف زوال الطهارة بخروج النجس الا ترى ان القهقمة لا تنقض الطهارة خارجة الصلاة لانقاء علتها ^{وروي عن النبي} وروى محمد بن حديث تأخير النساء في مسئلة الحاذق وترك القياس به وهو قوله عليه السلام خروهن من حيث اخرهن الله تعالى امر الرجال بتأخير النساء ومن ضرر دنة النبي من المجاز بها ^{الامر} بتقدم عليها فاذا حاذته المرأة او حاذها الرجل كان تاركا لغيره تأخيرها ولغيره مقام التقدم عليها ^{اي تقدم الرجل} ومرتكبها خطورة وكل من يفسد الصلاة وترك القياس بهذا الحديث وهو على غير منافع للصلاة اعتبارا بصلواتها ^{لأنه} وراو الحديث عبد الله بن مسعود وهو معروف بالفقه والاجتهاد وروى محمد بن

[illegible]

لا تقصد ولا تقصد
الخطوط ١٢
القديم عليها وارثها
وهو تراث التاخير و
لها من الامور

[illegible]

९

اعلم ان رواية عن النبي القريب
انما لا يقبل عند مخالفة القريب
او انما لا تقبل الاثر بالقبول واما
انما لا تقبل الاثر بالقبول واما
الافاظ في معنى جوامع

انما كانا نكتبه من كلامه عليه السلام
انما كانا نكتبه من كلامه عليه السلام

۱۲ جواب سوال وهو ان نقل من الحديث
 اعلى السلام قلتم يتولى حكمه
 يقال استنفاض
 من الناس

اذ لو كان عنده خبر لرواه قوله وان خالف كان العمل بالقياس وكان
 ضبط حديث الرسول عليه السلام بمعناه والوقوف على كلامه ارادة من
 كلام عظم الخطر فانه عليه السلام قد اوتي حوامع الكلام انما يكون بالعلم
 والاجتهاد وقد كان نقل الحديث بالمعنى مستنفا فيضاً بينهم فاحتمل
 ازهدا الروا ونقل الحديث بعبارة لا يتطعم المعاني التي انتظمها
 عبادة الرسول لقصور فهم عن ذلك اذ النقل بالمعنى لا يتحقق الا
 بقدر فهم المعنى فتدخل في الخبر شبهة زائدة تخلو عنها القياس
 بترك روايته لا ترى ازاها هريرة في الموضوع مما مسته النار فقال
 ابن عباس اريت لو توخضت باماء سخينة لكنت متوضياً مني فانما
 رده بالقياس اذ لو كان عنده خبر لرواه فعلم هذا اي على الخبر
 بترك بالقياس اذ الم يكن الروا معروفاً بالفقه والاجتهاد ترك اصح
 روايته ابي هريرة في مسألة المصير بالقياس هو ما رواه ابا هريرة
 قال لا نصراً ولا ابراً والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو خيبر النظر من
 بعد ان يجعلها ازريضها امسكها وازسخطها ردها ووضاها
 من تمر والتصريف في اللغة الجمع يقال صريت الماء اذا جمعت والتمر
 ههنا في الحديث جمع اللبن في الضرع بالشد وترك الحلب مرة لتجفيف
 المشترك انها غريزة اللبن فهذا الحديث مخالف للقياس لان ضمان الله

ان كل قطرة من اللبن فطيرة
 من التمر وان كل عشة من
 رداء الصاع من التمر ايضا
 هذا اللبن من التمر
 ان كل قطرة من اللبن فطيرة
 من التمر وان كل عشة من
 رداء الصاع من التمر ايضا
 هذا اللبن من التمر

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

فكتب الفروع ان ابو جيب الخوارزمي
هو الذي وضع هذا الكتاب في سنة
١٠٢٤ هـ الموافق لـ ١٦١٥ م

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في كتابه الذي كتبته في سنة ١٢٠ هـ وفيه سنة الرسول عليه السلام
وثانيهما ان خبر المصريات انما روي في مخالفا لظاهر الكتاب السنة
لان ضمان العدان فيما له مثل مقد بالمثل بالكتاب هو قوله تعالى
فاعتدوا عليه بمثل ما اعتد عليكم وفيما لا مثل له مقد بالقيمة
بالحديث المعروف وهو قوله عليه السلام من اعتد شققا لم يعتد
قوم عليه نصيب شريكه ان كان من سبل الحديث وقالها الاسلم
ان باهرة لم يكن فيها بل كان فيهما ولم يعدهم شيئا من اسباب
الاجتهاد وقد كان يفتي في زمن الصحابة وما كان يفتي في ذلك
الزمان الا فقيه مجتهد وكان مؤمرا عليه من اصحاب رسول الله عليه
وقد عاينته له بالحفظ واستجاب الله دعاه بالحفظ حتى نشأ
في العالم ذكره وحديثه وقال البخاري روى عنه تسعة تفر من اولاد
المهاجرين والانصا وباعتب الاختلاف في الرواة قلنا شرط العمل
بخبر الواحد لا يكون مخالفا للكتاب السنة المشهورة وان لا يكون
مخالفا للظاهر وفيه قلق واضطرار لان هذه العبارة تقتضي ان
يكون اشتراط موافقة خبر الواحد للكتاب الخبر المشهور والظاهر

في خبر الواحد لا يكون مخالفا للكتاب السنة المشهورة وان لا يكون مخالفا للظاهر وفيه قلق واضطرار لان هذه العبارة تقتضي ان يكون اشتراط موافقة خبر الواحد للكتاب الخبر المشهور والظاهر

في خبر الواحد لا يكون مخالفا للكتاب السنة المشهورة وان لا يكون مخالفا للظاهر وفيه قلق واضطرار لان هذه العبارة تقتضي ان يكون اشتراط موافقة خبر الواحد للكتاب الخبر المشهور والظاهر

اجيب بان هذه الصورة لا يثبت من ضمان العدان انما روي في مخالفا لظاهر الكتاب السنة المشهورة وان لا يكون مخالفا للظاهر وفيه قلق واضطرار لان هذه العبارة تقتضي ان يكون اشتراط موافقة خبر الواحد للكتاب الخبر المشهور والظاهر

قوله لا تطهروا على الاطلاق وقد سمي الله تعالى ذلك تطهيرا على الاطلاق

بذلك ولو كان خاتما لما استحقوا

بالتطهير في حاله الحدث

مهلان

ان السجدة عليه السلام حينئذ

روى

عن

عن

عن

عن

عن

عن

اصول الزدوى ونظير العرض على الكتاب حديث مسدد

فيما روى عنه عليه السلام انه قال من مسد ذكره فليتوضا فعرضنا

على كتاب الله تعالى فخرج مخالفا لقوله تعالى فاحالوا على ان

يتطهروا وانهم كانوا يستنجون بالاجار ثم يغسلون بالماء فلو كان

مسدد كرحا لكان هذا تنجيسا لا تطهيرا على الاطلاق

نزلت في اهل مسجد قباء وهم كانوا يستنجون بالماء بعد استجمال

الاجار والاستنجاء بالماء لا يتصور الا بفس الجرجين جميعا فلو

كان مسدد كرحا لكان الاستنجاء تطهيرا وقد ثبت بالنص

انه نظير والحديث يقتضيان يكون مسدد كرحا يوجب

الوضوء لانه امر بالتوضي بعد مسدد كرحا فلو لم يكن حدثا لا

يوجب الوضوء لعدم الفائدة والنص يقتضيان لا يكون حدثا

لما ذكرنا فلما ترك الحديث واعترض الخصم على بانه تطهير عن

النجاسة الحقيقية بمنزلة تطهير التوب لهذا استحق المدح لا

باعثا الطهارة عن الحدث والتطهير عن النجاسة الحقيقية

يتم كون المسح حدثا لانها لا تزول الا بالمس ايضا انما يكون الحدث

من موما اذا لم يكن وسيلة الى استحكام الوضوء واذا كان

الطهارة للحكينة كان حسنا وكان ممدا وحاشا ان لا يكون

الاجار لا يطهرون الا في كشف النجاسة

فيه رجاء يجنبون كما في النجاسة مع عدم

التطهير عن النجاسة بالاجار فان كان الاستنجاء

اثبات النجاسة بالاجار لا منافاة بين كون

مع وجود الحدث لا منافاة بين كون المسح

اذا استنجوا بالماء مطحا واعتبار تطهيره عن النجاسة

للتطهير لا الحكمة لا الحكمة لا الحكمة

لكن لا يمكن ان يكون تطهيرا على الاطلاق

دون وجه ووجه قوله لا يطهرون الا في كشف النجاسة

الوضوء لا يطهرون الا في كشف النجاسة

استحكام الوضوء لا يطهرون الا في كشف النجاسة

لا يطهرون الا في كشف النجاسة

لا يطهرون الا في كشف النجاسة

لا يطهرون الا في كشف النجاسة

لا يطهرون الا في كشف النجاسة

لا يطهرون الا في كشف النجاسة

لا يطهرون الا في كشف النجاسة

قيسه ان يكون زكاه
 حقيقة دعاء فلو جعل من ذلك
 حدنا كان السنن مستقلا
 من وجوه المدح المطلق بغير
 مستحق من كل وجه وذلك
 يكون الا ان يجعل من ذلك
 المستحق من كل وجه
 القاسم الحكيم في موضوع
 وهذا هو الزاد الاستنباطي
 جازت سورة في الفصل الخامس
 واجب عند الشارع بوجود
 بانه لما وجد ما يكون
 منها كان الوجه ما يكون
 ولا يصح بغيره عما يكون
 عند الشارع هو مطلق
 الذي والجملة ان الكلية
 في الوجود اذ لا يكون
 غير الشارع واما في حق
 تدبر من الكتاب بوجوب
 من المرأة ولا يجوز
 غير عالان تحقيق
 معدن من الشبهة
 ورد في ايضاً بوجوب
 عن سائر من صحتها
 ان هو بوجوب
 ١٢

المدح لمقارنته الاقوى لا ترى انهم السيد الاحكام الساجدين
 وان كان بنفسه فهو ما لا يقال جعل الاستنباط تطهيراً مطلقاً
 لا نالاً لنسلم ذلك بل انما هو تطهير عن النجاسة الحقيقية كقوله
 ان الطهارة الحكيم لا تحصل به بل بغسل الاعضاء الاربعة
 قوله عليه الصلوة والسلام ايما امرأة نكحت نفسها بغير اذن
 ولها فنكاحها باطل باطل باطل يخرج مخالفاً لقوله تعالى
 فَعَصُوا هُنَّ اَنْ يَنْكِحْنَ اَزْوَاجَهُنَّ فَاِنْ كُنَّ نَجَسًا فَقَدْ احْتَبَسْنَ
 لِهِنَّ مِنَ الْمَرْءِ وَتَحْقِيقُهُ بِنَاوِي بَطْلَانُهُ كَمَا هُوَ صريح الحديث و
 للخصم ان يقول بتحقيق الشيء وجوده لا يستلزم صحة الاثر ان الشيء
 يوجد بركنه ومحله بتمامه ومع ذلك توقف صحة على شرط من
 الشرائط كالصلوة توجد بشرائطها واركانها ومع ذلك توقف
 صحتها على ستر العورة ونحوها ومثال العرض على الخبر المشهور
 رواية القضاء بشاهد ويمين فانه يخرج مخالفاً لقوله عليه السلام
 البينة على المدعي واليمين على من انكر وهو ما رو عن ابن عباس
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضه بشاهد ويمين وان مخالفاً
 للحديث المشهور وهو قوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين
 على من انكر اي المدعي عليه في رواية على المنكر وبيان ان الشرع جعل

غايه
 صورته رجلا على الا مثلاً
 على غيره ولا يكون له شاهد ويمين
 فقطع القاضي بشاهد ويمين
 المدعي ولا يجزئ الواحد لا يجوز
 لانه مخالفت الخبر المشهور
 غايه
 فلا يثبت لان خبر المشهور
 فوافوا خبر الواحد حتى جازت
 الزيادة به على الكتاب لم يجز
 بخبر الواحد فلا يجوز ترك
 الاقوى بالاضعف
 غايه
 لا يكون الاستنباط تطهيراً
 مطلقاً

غايه
 لا يكون الاستنباط تطهيراً
 مطلقاً

Q

المدعى ونجيب
في جانب المدعى

۲۰۰

الايمان جميعها في جانب المنكر لان الام لا يستغفر او الجنس وليس وراء
 الجنس شيء آخر فيقتضيان لا يكون للمدعى بين فخر جعل بين المذنب
 فقد خالف النص لان الشرع جعل الخصوم قسمين قسما مدعيا و
 منكر او المجته قسمين قسما بينة وقسما عينا وجهر جنس اليقين
 على من انكر وجنس البينة على المدعى وهذا يقتضي قطع الشك
 فلو كان اليقين حجة للمدعى ايضاً تقم الشك في اليقين بين المدعى
 والمنكر وهو خلاف النص وباعتبار هذا المعنى قلنا اذا خرج خبر الواحد
 مخالفا للظاهر لا يعمل به كما اذا عمل الصنف بخلاف موجب الحديث
 وكما اذا اختلف الصنف في حادثة بارائه ولم يتجه بعضهم
 ذلك بالحديث الوارد فيها وكما اذا ورد فيها يعم به اليك وكما في
 مسألة الرضاء فان الظاهر في هذه الصورة انه لو كان الخبر صحيحا
 لما حفي عليهم ومنصور مخالفة الظاهر عدم اشتها الخبر فيما يعم
 اليك فيها تمس الحاجة اليه في عموم الاحوال مثل حديث الجهر
 بالتمنية فان ام التمنية ما يعم به البلوى مع انه لم يشتر في
 الصد الاول والثاني على زياقتهم أي السلف لا يتهمون
 بالتقصير في متابعة السنن مع ان العادة تقتضي استفاضة ما

و من صور الخرافات
فان هذا ما ذكره
في كتابه الكافي
والا فان هذا
هو الذي ذكره
في كتابه الكافي
والا فان هذا
هو الذي ذكره
في كتابه الكافي

عند غيبته
قالوا لا شيء بالكلية
بالثبات فانهم قد خرجوا من قلوبهم
والفكرى كما علموا كشاف كبير
بالثبات فانهم قد خرجوا من قلوبهم
والفكرى كما علموا كشاف كبير
بالثبات فانهم قد خرجوا من قلوبهم
والفكرى كما علموا كشاف كبير

هو غلب وقيل غلبه
الغلبه

وودو مثاله حدیث عائشہ رضی اللہ عنہا عن رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم

صلى الله عليه وسلم
الخلافة
الغفران
القاسم

[illegible]

Q

جواب سوال وهو ان لم
قدّم مسألة الرضاع الظاهر منها
ليثبت بقصودة البشارة
الظاهر ١٢
الحكم

2

9

५३

7

مختلف

22

٥٢

١٠

3

٧٤

بينهم وبين

11/11/11

44

...

4

باطل بحكم الرضاع بانهما ارتضعا من امرأة واحدة لا يقبل خبره
 لانه يخالف للظاهر وهذا لانه حين حصل النكاح بينهما بشهود
 وحضور جماعة فلو كان الرضاع بينهما ثابتا فالظاهر انه لم يحق
 على المتناكحين وعلى الشهود ان يبينما سبب حرمة ولا يشتهر هذه
 المحرمية بينهما وحيث لم يشتهر دلالة غير صحيح بخلاف مسئلة
 الرضاع الطارئة لانه غير مخالف للظاهر وانما قدم تلك المسئلة
 مع انها لم يخالف للظاهر لتوضيح امر الثانية بيد ان الحكم مع و
 مخالفة الظاهر وجودا وعدما وكذا اذا اخبرت المرأة بهذه المسئلة
 مع او اخرها قبل خبر الواحد فيها لعدم مخالفة الظاهر في جميع
 فصل خبر الواحد حجة في اربعة مواضع خالصا لله تعالى ليس

بِعَقُوبَةٍ وَخَالِصَةٍ فِيهِ الزَّامُ مُحَضَّرٌ وَخَالِصٌ حَقٌّ وَاللَّسِي
فِيهِ الزَّامُ وَخَالِصٌ حَقٌّ فِيهِ الزَّامُ مُرَوَّجٌ مَا الْإَوَّلُ فَقَبْلُ فِيهِ

ففي هذا الشهر رمضان وهو خالص حق الله تعالى وليس بقوته مثل

[illegible]

وهو ايضا من تكملة الفهم في الشريعة
فان العبد لا يستطيع ان يفهم الله في الدنيا
ولا في الآخرة الا بالعلم والفضل
والله اعلم بالصواب

عامة شرائع العبادات مثل الصلوة والصوم وما شا بههما مثل
 الرضوء والعشر وصدقة الفطري يقبل في كلها خير الواحد على ما قلنا
 من شرائطه عند الجمهور ويزعم بعض العلماء انه لا يقبل خبر
 الواحد فيما هو ابتداء عبادة و يقبل فيما هو
 مفروع عنها لان خبر الواحد حد دليل
 لا قوة فيه لجازان يعمل فيما ليس فيه قوة وهو
 الفزع وللجمهور ان المقصود من العبادات هو العمل اصلا كانت العبادات
 او فرعا فيجب العمل فيهما بالادلة الموجبة للعمل ويؤيد ان عليه السلام
 قبل شهادة الاعراب في هلال رمضان واما الثاني فيشترط فيه العدد
 والعدالة ونظيره المنازعات وهو ما كان خالما لمرحق العبد وفيه
 الزام لمحض وهم المنازعات كاليوم والاشريته والاملاك المرسله
 بان ادعى احد على اخر انه باع هذا العبد واشترى ذلك اول الف
 عليه فانه يشترط فيه العدد والعدالة بالنصوص من الكتاب و
 السنة مثل قوله تعالى واستشهدوا ذوي عدل منكم ولان المنازعة قائمة بين
 اثنين بخبرين متعارضين من الدعوى والانكار فلم يقع الفصل
 والرجحان بجنسه من خبره بل بخبر ظهرت له منزلة على غيره
 من يمين او شهادة و طمأنينة القلب الى
 قول اثنين اكثر وهذا هو

له ولان الثاني والطيب والليل في النصوص
 كثير فيشترط فيها زيادة العدل والعدالة ونظير الشهادة
 وتلاها ما يثبت الحق المصونة بقدر الرسم والايمان
 وكون الثانية هي على جواب سوال وهو ان خبر الواحد
 يحمل منزلة احد الخبرين على الاخر فينبغي ان يقبل شهادة
 الواحد اجاب بقوله والطمأنينة في نفسه فلا تقبل شهادة
 الشرع جيل بقوله والطمأنينة في نفسه فلا تقبل شهادة
 الواحد جيل بقوله والطمأنينة في نفسه فلا تقبل شهادة
 قوله وهذا الخبر العمل الشارح للعلماء
 او به هذا الكلام الى الامرين
 ٢٢٢
 تقيد المتكلم للسلطان
 في الاحتياط وتجب عليه
 ان الاعتراض كما ان
 وقوله فاذا انشكك
 والله اعلم
 مع فيما هو ابتداء عبادة
 فخلال خبر الواحد وليا له

له
 اذا كان اشتراط
 العدد فيما امكن
 اطلاع الرجال عليه
 لا فيما يمكن
 ان يتبين الاطلاق قوله
 نبار على القلب لان
 الظاهر ان موطن
 الظاهر ان موطن
 في الاصل التي يطعم
 عليه الرجال وفيه
 في الاصل التي يطعم
 ٣٤٣
 فلا اعتبار
 ويكن ان يحجب
 قوله المومنين في الاوقات
 هذه الحجة وليس في
 هذه الاشياء الزام
 بالاجزاء من الزام
 هذا الشيء كالمعصية
 على ما يكون في
 العبادات والاعمال
 بين الرب والعباد
 معدن

اشتراط العدد انما هو فيما امكن ان يطلع الرجال عليه واما فيما لا
 يمكن ان يطلع الرجال عليه مثل البكارة والولادة وعينو النساء
 التي لا يطلع الرجال عليه فان شهادة المرأة الواحدة فيها مقبولة
 فاذا نـ يشك قوله المصـ يشترط فيه العدد على الاطلاق واما
 الثالث فيقبل فيه خبر الواحد عد لا كان او فاستقوا نظيره
 المعاملات وهو من حقوق العباد ما ليس فيه الزام كالوكالات
 والمصارفات والشركات والرسالات في الهدايا والاذن في التجارات
 وسائر المعاملات فيقبل فيها خبر الواحد بشرط التميز عد لا كان او فاستقوا
 كافر كان او مسلما صبيما كان او بالغاً ولهذا قلنا ان الفاسق او
 الصبي المميز او الكافر اذا اخبرنا قلنا وكلمة او ان مواذن له في
 التجارة حلاله العاربه وذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يقبل الهدية من العادل والفاسق وكذا الاسواق من
 لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا قائمة بعد ذلك
 وفاسق والناس يشتركون من الكل ويعتمدون على خبر كل من
 ولان الضرورة دعت الى قبول خبر كل مميز فان الانسان فلما
 يجب المجتمع بشرائط الشهادة ليعتد به الى وكيله وغلظه ولا
 دليل مع السامع غير هذا الخبر فتسقط الشرائط التي ماعدل

قوله باعتبار الضرورة فالتقت قد ذكر في الاسلام في اصوله
 اذا اجبر غير ثقة ان فلانا وكلك بكذا احلك العمد اذا وقع في
 قلبك انه صادق وكذا ذكر الشمس لائمة السرخس فكيف يستقيم
 قول المصنف يقبل فيه خبر الواحد على الاطلاق قلت ذكر في
 الاسلام في موضع اخر ان التحكيم بالرأي ليس بلازم في خبر الفاسق
 في الهدايا والوكالات وذكر محمد ايضا في كراهة الجامعة الصغيرة
 رجل راجدية الغير في يدا اجري بيعها واخر البائت ان فلانا
 وكله يبيعها وسعة له ان يتباعها ويطاها ولم يحكم بالرأي
 فقبل ما ذكره في كتابه لا استحسان في هذه المسئلة فان كان الكلب

رايه انه كاذب لم يسمع له ان يشتر بها منه فيحتمل ان يكون
 هذا على الاستحباب وذلك على الرخصة ويحتمل ان يكون في
 المسئلة روايتان واما الرابع فيشترط فيه اما العدا والعدالة
 عند ابينينة ونظيرة الحجر والعزل وهو من خالص حق العبد فيه
 الزام من وجه دون وجه فيشترط فيه احد شطري الشهادة
 لانه لو كان فيه الزام محض لاشترط كلاهما ولو لم يكن فيه الزام
 لاشترط شيء منهما فاذا كان فيه شيء منهما يشترطه احدهما
 دون الاخر نظيره العزل والحجر فان اجر جلا مستورا او

قوله باعتبار الضرورة محلا
 خبر النبي عليه السلام فانه
 لا ضرورة في قبول خبر
 الفاسق منه لان العدا
 من الرواية كثيرة وهم الله
 تعالى في تلك الحالة يمكن
 معرفته ببطلان الخبر القاطع
 الصحيح مع عدم
 قيام مقام اليقين فالله
 تعالى فان علمت من محققا

٣٤٢

فلا تضرعون اليه الكفار
 فلا تضرعون اليه الكفار
 جيل كبر الرب في خبره اليقين
 جيل كبر الرب في خبره اليقين
 اذا العلم بايمان الفاسق كان
 الادب كبر الرب في خبره اليقين
 ادعا ولا
 مع ذلك كونه اما التاكيد
 فلا حاجة اليه كونه كونه
 العدا ما زجر او فركونه
 او لما نفعه الحاقه هذا
 على ارادته لك تأخير
 جواب المذكور عن الاعتراض
 المستورد

[illegible]

2

قول السلفاء في النظرية
قول السلفاء في النظرية
قول السلفاء في النظرية

بما جاء عندهم
من صنعاء وهذا
بما جاء عندهم
من صنعاء وهذا

بمختلف

بسم الله الرحمن الرحيم

مفتی محمد رفیع

الفرق بينهما

كتاب الله

منه

مجلس شورای اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وہی ہے جو

۵۰

فيه قول السلف ثم اجماع المتأخرين على اجماع السلف الاول
فهي منزلة من كتاب الله تعالى ثم اجماع ينص لبعض وسكوته البتة
فهو منزلة المتواتر في اجماع في القوة ويجاب الحكم على مراتب
اولها اجماع الصحابة تصالحه نصريحاً وثانيها اجماعهم ينص لبعض
وسكوته الباقيين ذلك ان يتكلم البعض بحكم حادثه ويسكت سائرهم
بعد بلوغهم وبعد مدة التأمل والنظر في الحادثه وقا بعضهم
لا بد من النص ولا شدت بالسكوة لان السكوت في نفسه محتمل لاجتماع
ان يكون الخوف او لتفكره ولا لتباس الامر عدم اليقين بالنفي والاثبات
اولئح غير ذلك والمحتمل لا يكون حجة ولنا ان شرط التنصيص
من كل واحد الى ان لا يكون اجماع بالخصوص ابعد القدر الاول
حجة لتعدد اجتماع أهل العصر على ان يتكلم كل واحد بقول يسمعه
منهم جميعاً والمعتاد في كل عصر ان يتولى الكبار للفتوى ويسلم
سائرهم ولانه لا يبلغه حكم الحادثه وسكت عن الرد فلو كل من
الحق عنده خلاف ذلك لما كان ساكتاً عن الحق وهو حرام لو جاز
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا الساكت عن الحق شيطان
اخرس ولا يظن بعلماء الامم لا سيما بالسلف مثله ثم اجماع
من بعدهم منزلة المشهور من الاخبار وانما وقع التفاق بين

مجلد

۱۱

بسم الله الرحمن الرحيم

تقی ابنی

وہی ہے جس نے

بسم الله الرحمن الرحيم

بالتوازي مع

ووجب عليه هذا اذا انقضى

الطائفة والنسب

بسم الله الرحمن الرحيم

طوبى لى

منع ذلك

مجلس

طالبا

في حق المصلح

[illegible][illegible]

لان الظاهر من المحدث عالم بالاحكام بطواهر الاحاديث ولم يعرف
مناط الاحكام الشرعية فالحاصل انه انما يعتبر اجماع كل جنس من
العلماء في فقهه ثم اختلفوا في الاصطلاح لا يحيط بالاحكام وفي
الفروع في ذلك لا معرفة له باصول الفقه والقضاة فمنهم من اعتبر
الاصول دون الفروع لكونه انما بمقصود الاختصاص بترك الاحكام
مفهومها ومنظومها ومعقولها وغير ذلك بخلاف الفروع
ومنهم من اعتبر الفروع لعلها تفصيل الاحكام ومنهم من اعتبر
احدهما لوجود تنوع من الاهلية الذي عدم ذلك في العامة ومنهم
من اعتبرها لان الاهلية انما تحصل باختصاصها بالاجماع فانها بعد
الاجماع على نوعين مركب وغير مركب فالمركب كما اجمع عليه الاراء
حكم الحادثة مع وجود الاختلاف في العلة مثلا لاجماع على
وجود الانتقاض عند القبي ومثل المرءة ينقض الوضوء بالاجماع اما
عندنا فبناء على القبي واما عنده فبناء على المس قوله مثلا لاجماع
يعني ان من قام ومس المرءة ينقض وضوؤه بالاجماع مع الاختلاف
في علة الانتقاض فهذا النوع من الاجماع لا يبقى بعد ظهور
في احد المأخذين بالفرق المناسب لان عنده يوجد مناسب سواء في
صورة الحكم فلا يبقى الظن باضافة الحكم اليه فلا يثبت به حجة

اعلم ان الاجماع على نوعين
منه وهو اجماع علماء كل عصر
وقد اختلفوا عليه السلام على حكمه
فلا ينافي ما قبله من الاجماع على حكمه
اجماع بعض العلماء من قبل الاجماع
الاجماع على حكمه وهو اجماع
العلماء في فقهه ثم اختلفوا في الاصطلاح
لا يحيط بالاحكام وفي الفروع في ذلك
لا معرفة له باصول الفقه والقضاة
فمنهم من اعتبر الاصول دون الفروع
لكونه انما بمقصود الاختصاص بترك
الاحكام مفهومها ومنظومها ومعقولها
غير ذلك بخلاف الفروع ومنهم من اعتبر
الفروع لعلها تفصيل الاحكام ومنهم
من اعتبر احدهما لوجود تنوع من الاهلية
الذي عدم ذلك في العامة ومنهم من اعتبرها
لان الاهلية انما تحصل باختصاصها بالاجماع
فانها بعد الاجماع على نوعين مركب وغير
مركب فالمركب كما اجمع عليه الاراء حكم
الحادثة مع وجود الاختلاف في العلة مثلا
لاجماع على وجود الانتقاض عند القبي
ومثل المرءة ينقض الوضوء بالاجماع اما
عندنا فبناء على القبي واما عنده فبناء
على المس قوله مثلا لاجماع يعني ان من
قام ومس المرءة ينقض وضوؤه بالاجماع
مع الاختلاف في علة الانتقاض فهذا النوع
من الاجماع لا يبقى بعد ظهور في احد
المأخذين بالفرق المناسب لان عنده
يوجد مناسب سواء في صورة الحكم فلا
يبقى الظن باضافة الحكم اليه فلا يثبت
به حجة

عندنا وعند الشافعي وغيرنا فافضل
لأنه لا ينافي ما قبله من الاجماع
على حكمه وهو اجماع العلماء في فقهه
ثم اختلفوا في الاصطلاح لا يحيط
بالاحكام وفي الفروع في ذلك لا
معرفة له باصول الفقه والقضاة
فمنهم من اعتبر الاصول دون الفروع
لكونه انما بمقصود الاختصاص بترك
الاحكام مفهومها ومنظومها ومعقولها
غير ذلك بخلاف الفروع ومنهم من اعتبر
الفروع لعلها تفصيل الاحكام ومنهم
من اعتبر احدهما لوجود تنوع من الاهلية
الذي عدم ذلك في العامة ومنهم من اعتبرها
لان الاهلية انما تحصل باختصاصها بالاجماع
فانها بعد الاجماع على نوعين مركب وغير
مركب فالمركب كما اجمع عليه الاراء حكم
الحادثة مع وجود الاختلاف في العلة مثلا
لاجماع على وجود الانتقاض عند القبي
ومثل المرءة ينقض الوضوء بالاجماع اما
عندنا فبناء على القبي واما عنده فبناء
على المس قوله مثلا لاجماع يعني ان من
قام ومس المرءة ينقض وضوؤه بالاجماع
مع الاختلاف في علة الانتقاض فهذا النوع
من الاجماع لا يبقى بعد ظهور في احد
المأخذين بالفرق المناسب لان عنده
يوجد مناسب سواء في صورة الحكم فلا
يبقى الظن باضافة الحكم اليه فلا يثبت
به حجة

فان العدم لا يثبت بعد ظهور الفساد في العبارة المستطرفة انما يريد ما توهم ان فيه كره هذا القول مما لا ينبغي لانه يؤيد في التكرار الغير المتشغل على فائدة هذا ما عند بي والله اعلم بحقيقة المرام

من الاجماع لا يبقى بعد ظهور الفساد المتوهم فيه بخلاف ما تقدم من
الاجماع وهو ما اجتمع عليه الاراء من غير اختلاف في العلة فانه ليس فيه
توهم الفساد حتى يقال فيه انه يبقى بعد ظهور الفساد المتوهم فيه
والحاصل ان الاجماع المركب مما جاز ارتفاع ظهور الفساد فيها بين
عليه لهذا اذا قضى القاضى في حادثة ثم ظهر الفساد وكذا علم
بالرجوع بطل قضاءه وان لم يظهر ذلك في حق المدعى لاجل ارتفاع
الشيء لفساد ما بنى عليه قلنا اذا قضى القاضى في حادثة ثم ظهر ان
الشهود رقاؤا او كذبة او رجع الشهود بطل قضاءه لانه مبني على
شهادة الشهود فاذا اظهر الفساد في الشهود ارتفع ما بنى عليه بطل
قوله وان لم يظهر ذلك في حق المدعى هذا دفع اشكال مقداره وان
يقال لو كان القضاء بالمال باطلا لوجب للمال المقضى به الى المدعى
عليه على المدعى فيما اذا كان القضاء بالمال ورجوع الشهود بعد
القضاء فاجاب بان القضاء انما يبطل في حق المدعى عليه والشهود
حق المدعى لانه اذا قضى القاضى له عليه نفذ القضاء بحجة شرعية
صحيحة عند القضاء فلو ابطال القضاء بنفسه لزم ابطاله كان
شرعا وحجج الشرع لا يحتمل الفساد ولا ابطال الكسب يبطل في حق المدعى
عليه فعلا للضرر عنه حتى لا ياتى برفع المال وفي حق الشهود زجرا

٢١
في دفعه ان الخارج
في السبلان شلا ليس
بجس كذا المتفق ايضا
اتقاننا بيننا وبينهم
رحم النحل ان التفتن
خيشن يصير غير مقبول
الغيم ولو لم يكن الغيم
وظهر فساد العلة
لكان جائعا بيننا وبغيره
٣٨٣
في عدم التقف ١٢١٤
من المدعى للمال المقضى
عليه له بل يطلب
المال من الشهود لانه
انفق مال المدعى عليه
شهادة الشهود ١٢١٤
معدن
الاصول

لان الحكم متى ثبت على خصوصه
 لا يرفع بارتفاع تلك العلة لا
 يقال فاعلم هذا يكون بعبارة و
 موجبا لهم بهم بدلائله و
 مسقطا له العبارة والدلالة
 تعارضت العبارة ودلالة
 ترجح العبارة على الدلالة
 هذا اذا تعارض العبارة و
 عبارة اخرى ما اذا تعارضت
 العبارة ودلالة تلك العبارة
 دلالة تلك العبارة على التوقف
 الارتفاع ان حوت ما يبعد عن التوقف
 بمعنى لا يرفع عنهم فانهم ما استقامت
 كونه لا يرفع عنهم فانهم ما استقامت
 مع ان عبارة النص هي التوقف على التوقف
 وهذا من عبارة النص هي التوقف على التوقف
 قوله عليه فانما هذا ما لا ينفك
 يستفاد عن نص العلة ولهذا يقرب
 من حيث غرض الاربعة قبل الوضوء وان لم يتيقن
 فاعلم ان التوقيف بين العلة وبين التوقف
 ثابتا بالادلة على ان الحكم فيها اذا كان التوقف
 فاعلم ان الحكم فيها اذا كان التوقف
 فاعلم ان الحكم فيها اذا كان التوقف
 فاعلم ان الحكم فيها اذا كان التوقف

عليهم حتى يجاب ايمانهم ولو كان القضاء ثابتا في حقه
 على المذكور فمما لا يمتنع عليه ان يتعرض لهم كما اذا بقى الامر على صحة
 الشهادة وقيل معنى قوله بطل القضاء لا ينفذ باطنا وهو لا يصح فيما
 اذا كان القضاء بشهادة الزور فانه ينفذ ظاهرا وباطنا عندنا
 وباعتبار هذا العلة سقطت المؤلفات قلوبهم عن الاصناف الثمانية لا تقطع
 العلة اي باعتبار ان الشيء يرتفع بارتفاع علة سقطت المؤلفات قلوبهم
 عن الاصناف الثمانية المذكورة وذلك لان المؤلفات قلوبهم قوم من
 كفار العرب علم رسول الله انهم لو تالفوا وما لوالى الاسلام وما ل
 معهم اقوام قوي اهل الاسلام ولذا كان يعطيهم من الزكاة كالتالف
 قلوبهم الى اهل الاسلام فلما اعز الله الاسلام واعني عنهم منهم زكاة
 عنهم لانتهاء علة وسقط سبهم ذوى القرى وبهم قارب الرسول
 لا تقطع علة اعلم ان خمس الغنيمة يقسم على ثلثة اسهم سهم للقتل
 وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل فقره ذوى القرى فيهم
 ويقدر كون ولا يدفع الى غنياءهم وكان ذلك في القرى سهم لغنيهم
 وفقيرهم على الاطلاق ثم سقط بعد النبي عليه السلام سهمهم لانه
 على السلام فمما كان يعطيهم للنصرة بدله عليه قوله عليه السلام انهم لم يزلوا
 مع هكذا في الجاهلية والاسلام وشبك بين اصابعه فاعز الله تعالى

ثبت على وفاقا فاعلم ان الحكم فيها اذا كان التوقف
 لان النظار في جميع الاعمال التي في الاسلام
 على وفاقا فاعلم ان الحكم فيها اذا كان التوقف
 لكفار فانه ثبت بخلاف القياس لان النجس الجاهل
 لم يكنوا مصارف الزكاة في الجهاد من المسلمين
 اعلم ان الحكم فيها اذا كان التوقف
 لان الجهاد واجب على المسلمين وكان يدفع
 والاغنياء لا يرفع عنهم فانهم ما استقامت
 شيئا من مال الزكاة لانهم يرفعونهم
 تلك العلة فاعلم ان الحكم فيها اذا كان التوقف
 فانهم الحكماء من ان الحكم فيها اذا كان التوقف
 اذا كانت العلة غير متوقفة على التوقف
 استنداء ١٢ مسقطا له العبارة ودلالة
 وهو تفصيل في قوله عليه السلام بعد
 وفات النبي عليه السلام بعد
 بين الفقيه والغنيب ١٢ فصل
 الصلوة والسلام ١٢

[illegible]

8

واصله
متفقاً عليه
والله اعلم

100

10



مجلس

مجلسین افتخار

6

5

يقول في النص:

七、

三

بصر النذر بصوم يوم النحر والبيع الفاسد يقيد الملك لا يحرره قال
بتقرير الشرعية في النهي قال بطل النذر وافادة الملك في البيع
الفاسد ومن قال بعدم تقريرها قال بعدم الامر فان ثبت الاول
ثبت الاخر لعدم القائل بالفصل بان يقول بتقريرها ولا يقول بطل
النذر وافادة الملك ومنشأ الاختلاف واحد هو النهي من
المشروعي على شرعية ما عدا خلاف المشافعة فان قلت
كيف يطابق هذا المثال الاصل المذكور لانه يقتضي شيئين
فيهما اوصلا متفقاه على الشيئين هما كما يشير العبارة الكفا
هما ان النهي عن التصرف الشرعية والنذر بصوم يوم النحر ولا يحرر
الاصلا خارجا عنهما لغير هذا الشيئين قلت لجعل شيئا
مختلفا فيهما صحت النذر يوم النحر وافادة البيع الفاسد للملك و
الاصلا الذي هو المنشأ لهما ان النهي عن التصرف الشرعية يقتضي تقر
كازم مطابقا وان ادعى ظاهر عبارة تمولو قلنا ان التعلق بسبب
عند وجود الشرط قلنا تعليق الطلاق والعناق بالملك وسببيه
وبما انه ان قوله انت حرفي قوله اذ دخلت الدار فانت حرسية
علته وضع لبوة الحرية لانه انشاء ايجاب الحرية بالوضع الشرع
هنا ليس بسبب الحرية عندنا في الحاقا فاما يصير سباعا عند وجو الشرط

[illegible]

بطلان هذا المثال للاصل المذكور
لانه يقتضي شيئين مختلفين
واصله مستخرج من غير
هنا كما ينبغي اليه عبارة الكلية
ان التعليل سبب عند وجود الشرط
وصحة تعليل الطلاق لا اصل خارج
عنها بقوله عليه هذا الشأن
واما الجواب فانه هذا الشأن
مختلفا فيما احدهما صحة تعليل الطلاق
والآخر صحة تعليل الفراق والاصل
المتخرج من قوله هو ان التعليل سبب عند
وجود الشرط لكن الصنف الثاني
بسبب ظهور المراد

مفسر
آه ولما قلنا ان بقوله قلنا قلنا ان قول المصنف
وكذا لو اشتهنا ان لا يكون ايضا مثالا لعدم
الغريب من الاجماع وهو عدم القائل
بالفصل وقد فسر الشارح ذلك فيكون
هذا الموضع بقوله وذلك فيكون
المستثنى من الاجماع فيما اذا ثبت
في تفسير الشارح من صريح بان
في تفسير الاجماع لا بد من

في هذا النوع
ليس الامسألة واحدة
وهي ان طول الحق لا ينجم
جواز تلخيص الا انه قد يرد
تعليل الحكم بالصفة
مما يقتضي تلخيص
لا كونه مقصودا
١٢

اذا قلنا ان القبيح ناقض فيكون البيع الفاسد مفيدا للملك لعدم
 القاتل بالفصل ويكون موجب لقتل العمد لقوله عدم القاتل
 بالفصل فإنه وان كانت المسئلة مختلفا فيها لكن منشأ الخلاف
 فيه ما ليس لواحد لان حكم القبيح ثابت بالاصل المختلف فيه وهو ان
 الخارج من غير السبيلين لا ينقض عنده وينقض عندنا بالحديث
 وحكم البيع الفاسد متفرع على ان النهي عن التصرفات يوجب
 تقريرها وكذلك موجب لقتل العمد لقوله عندنا وموجب احد
 الامرين للمال والقود عندنا وهذه المسئلة ليست بمفرعة ايضا
 على اصل مسئلة القبيح وهو الحديث والاصل المذكور ومثل هذا
 القبيح غير ناقض فيكون المسنا قضا وهذا ليس بجحلا لا صحة
 الفرع وازدلت على صحة اصله ولكنها لا يوجب صحة اصل الفرع
 تفرعت على المسئلة الاخرى يعني كما لا يتيسر لنا ان يثبت الحكم
 في احد المسئلتين باثباته في الاخرى اذا كان المنشأ مختلفا لا يتيسر
 يستدل بغيره كذلك في مسئلة القبيح مثلا بان يقول ان القبيح
 غير ناقض فيكون المسنا قضا لعدم القاتل بالفصل وهذا ليس
 بجحلا لا صحة الفرع مثل ثبات ان القبيح ناقض وان قل على صحة
 اصله وهو ان الخارج من غير... السبيلين ناقض بالحديث

لان من قال بان نقض
 الموضوع بالقياس كما قال
 علي بن ابي طالب بان البيع
 الفاسد يوجب انتقاض
 الموضوع كما اشار في
 قوله بان البيع الفاسد لا
 يوجب للملك...
 وهو كونه مفيدا
 للملك عندنا...
 وهو ان السبيلين
 الخارج من غير السبيلين
 لا ينقض الموضوع عندنا
 وينقض عنده وهذا ليس
 بدليل على صحة...
 بجحلا لا صحة الفرع
 مثل ان السبيلين ناقض
 مثل ان النهي عن
 التصرفات الشرعية يوجب
 تقريرها...

۲۱۱

لكن لا تنزل على صحة أصل اختراع عليه حكم البيع الفاسد هوان
 النهي عن التصرفات الشرعية بوجوب تقريها ^{فيما لا يوجب} فصل الواجب على
 المجتهد طلب حكم الحادثة من كتاب الله تعالى ثم من سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بصريح النص ودلالته على ما ذكره فإنه لا سبيل
 إلى العمل بالرأي مع إمكان العمل بالنص ولهذا إذا اشتبهت عليه
 القبلة فأخبره واحد عنها لا يجوز له التحريم ولو وجداء فأخبره عدان
 نجس لا يجوز له التوضي ^{فيما لا يوجب} بل يشتم هذا الفصل كالمقنة بتأ القياس
 وذلك بكينا شرط صحة الشروع في القياس لا الواجب على المجتهد
 وقعت حادثة طلب حكم الحادثة من كتاب الله تعالى أقوى الدلائل
 ثم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن الطلب من الكتاب أو
 من السنة ينبغي أن يكون بصريح النص أو بدلالة أو بإشارة أو
 باقتضائه وسائر الوجوه التي ذكرها وإنما قلنا الواجب طلب الحكم
 من كتاب الله تعالى ومن السنة أولا لأنه لا سبيل إلى العمل بالرأي مع
 إمكان العمل بالنص ولهذا إذا اشتبهت عليه القبلة وأخبره واحد لا
 يجوز له التحريم وأذا وجداء فأخبره عدان نجس لا يجوز له التوضي
 لأن الإجابة أقوى من التحريم لأن الخبر إنما يخبر عن علم ومعرفة والتحريم
 دليل ظني فكان زوجه وكذلك في مسألة الماء إذا وجد الماء ولم

[illegible]

منه ۱۳
العلی بالقری
مع ائمه
السلطان
العلی بالقری
لعمد جوان
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰
۱۰۱
۱۰۲
۱۰۳
۱۰۴
۱۰۵
۱۰۶
۱۰۷
۱۰۸
۱۰۹
۱۱۰
۱۱۱
۱۱۲
۱۱۳
۱۱۴
۱۱۵
۱۱۶
۱۱۷
۱۱۸
۱۱۹
۱۲۰
۱۲۱
۱۲۲
۱۲۳
۱۲۴
۱۲۵
۱۲۶
۱۲۷
۱۲۸
۱۲۹
۱۳۰
۱۳۱
۱۳۲
۱۳۳
۱۳۴
۱۳۵
۱۳۶
۱۳۷
۱۳۸
۱۳۹
۱۴۰
۱۴۱
۱۴۲
۱۴۳
۱۴۴
۱۴۵
۱۴۶
۱۴۷
۱۴۸
۱۴۹
۱۵۰
۱۵۱
۱۵۲
۱۵۳
۱۵۴
۱۵۵
۱۵۶
۱۵۷
۱۵۸
۱۵۹
۱۶۰
۱۶۱
۱۶۲
۱۶۳
۱۶۴
۱۶۵
۱۶۶
۱۶۷
۱۶۸
۱۶۹
۱۷۰
۱۷۱
۱۷۲
۱۷۳
۱۷۴
۱۷۵
۱۷۶
۱۷۷
۱۷۸
۱۷۹
۱۸۰
۱۸۱
۱۸۲
۱۸۳
۱۸۴
۱۸۵
۱۸۶
۱۸۷
۱۸۸
۱۸۹
۱۹۰
۱۹۱
۱۹۲
۱۹۳
۱۹۴
۱۹۵
۱۹۶
۱۹۷
۱۹۸
۱۹۹
۲۰۰
۲۰۱
۲۰۲
۲۰۳
۲۰۴
۲۰۵
۲۰۶
۲۰۷
۲۰۸
۲۰۹
۲۱۰
۲۱۱
۲۱۲
۲۱۳
۲۱۴
۲۱۵
۲۱۶
۲۱۷
۲۱۸
۲۱۹
۲۲۰
۲۲۱
۲۲۲
۲۲۳
۲۲۴
۲۲۵
۲۲۶
۲۲۷
۲۲۸
۲۲۹
۲۳۰
۲۳۱
۲۳۲
۲۳۳
۲۳۴
۲۳۵
۲۳۶
۲۳۷
۲۳۸
۲۳۹
۲۴۰
۲۴۱
۲۴۲
۲۴۳
۲۴۴
۲۴۵
۲۴۶
۲۴۷
۲۴۸
۲۴۹
۲۵۰
۲۵۱
۲۵۲
۲۵۳
۲۵۴
۲۵۵
۲۵۶
۲۵۷
۲۵۸
۲۵۹
۲۶۰
۲۶۱
۲۶۲
۲۶۳
۲۶۴
۲۶۵
۲۶۶
۲۶۷
۲۶۸
۲۶۹
۲۷۰
۲۷۱
۲۷۲
۲۷۳
۲۷۴
۲۷۵
۲۷۶
۲۷۷
۲۷۸
۲۷۹
۲۸۰
۲۸۱
۲۸۲
۲۸۳
۲۸۴
۲۸۵
۲۸۶
۲۸۷
۲۸۸
۲۸۹
۲۹۰
۲۹۱
۲۹۲
۲۹۳
۲۹۴
۲۹۵
۲۹۶
۲۹۷
۲۹۸
۲۹۹
۳۰۰
۳۰۱
۳۰۲
۳۰۳
۳۰۴
۳۰۵
۳۰۶
۳۰۷
۳۰۸
۳۰۹
۳۱۰
۳۱۱
۳۱۲
۳۱۳
۳۱۴
۳۱۵
۳۱۶
۳۱۷
۳۱۸
۳۱۹
۳۲۰
۳۲۱
۳۲۲
۳۲۳
۳۲۴
۳۲۵
۳۲۶
۳۲۷
۳۲۸
۳۲۹
۳۳۰
۳۳۱
۳۳۲
۳۳۳
۳۳۴
۳۳۵
۳۳۶
۳۳۷
۳۳۸
۳۳۹
۳۴۰
۳۴۱
۳۴۲
۳۴۳
۳۴۴
۳۴۵
۳۴۶
۳۴۷
۳۴۸
۳۴۹
۳۵۰
۳۵۱
۳۵۲
۳۵۳
۳۵۴
۳۵۵
۳۵۶
۳۵۷
۳۵۸
۳۵۹
۳۶۰
۳۶۱
۳۶۲
۳۶۳
۳۶۴
۳۶۵
۳۶۶
۳۶۷
۳۶۸
۳۶۹
۳۷۰
۳۷۱
۳۷۲
۳۷۳
۳۷۴
۳۷۵
۳۷۶
۳۷۷
۳۷۸
۳۷۹
۳۸۰
۳۸۱
۳۸۲
۳۸۳
۳۸۴
۳۸۵
۳۸۶
۳۸۷
۳۸۸
۳۸۹
۳۹۰
۳۹۱
۳۹۲
۳۹۳
۳۹۴
۳۹۵
۳۹۶
۳۹۷
۳۹۸
۳۹۹
۴۰۰
۴۰۱
۴۰۲
۴۰۳
۴۰۴
۴۰۵
۴۰۶
۴۰۷
۴۰۸
۴۰۹
۴۱۰
۴۱۱
۴۱۲
۴۱۳
۴۱۴
۴۱۵
۴۱۶
۴۱۷
۴۱۸
۴۱۹
۴۲۰
۴۲۱
۴۲۲
۴۲۳
۴۲۴
۴۲۵
۴۲۶
۴۲۷
۴۲۸
۴۲۹
۴۳۰
۴۳۱
۴۳۲
۴۳۳
۴۳۴
۴۳۵
۴۳۶
۴۳۷
۴۳۸
۴۳۹
۴۴۰
۴۴۱
۴۴۲
۴۴۳
۴۴۴
۴۴۵
۴۴۶
۴۴۷
۴۴۸
۴۴۹
۴۵۰
۴۵۱
۴۵۲
۴۵۳
۴۵۴
۴۵۵
۴۵۶
۴۵۷
۴۵۸
۴۵۹
۴۶۰
۴۶۱
۴۶۲
۴۶۳
۴۶۴
۴۶۵
۴۶۶
۴۶۷
۴۶۸
۴۶۹
۴۷۰
۴۷۱
۴۷۲
۴۷۳
۴۷۴
۴۷۵
۴۷۶
۴۷۷
۴۷۸
۴۷۹
۴۸۰
۴۸۱
۴۸۲
۴۸۳
۴۸۴
۴۸۵
۴۸۶
۴۸۷
۴۸۸
۴۸۹
۴۹۰
۴۹۱
۴۹۲
۴۹۳
۴۹۴
۴۹۵
۴۹۶
۴۹۷
۴۹۸
۴۹۹
۵۰۰
۵۰۱
۵۰۲
۵۰۳
۵۰۴
۵۰۵
۵۰۶
۵۰۷
۵۰۸
۵۰۹
۵۱۰
۵۱۱
۵۱۲
۵۱۳
۵۱۴
۵۱۵
۵۱۶
۵۱۷
۵۱۸
۵۱۹
۵۲۰
۵۲۱
۵۲۲
۵۲۳
۵۲۴
۵۲۵
۵۲۶
۵۲۷
۵۲۸
۵۲۹
۵۳۰
۵۳۱
۵۳۲
۵۳۳
۵۳۴
۵۳۵
۵۳۶
۵۳۷
۵۳۸
۵۳۹
۵۴۰
۵۴۱

[illegible]

بالنظر الى ذات الدليل
 فان الدليل هنا نفى كونه
 اى لو نظر الى الدليل مع
 قطع النظر عن المانع
 يكون شافيا للمخبر
 فالحال سلام
 اى شاريا كانت
 الشبهة في المحل وفي
 الظن او نقل سقوط
 ظن العبد فيما اذا كانت
 الشبهة في العلم
 فليس فيما اذا كانت سقوط
 في الظن
 مع كونها في العلم
 انها علم حرام وقال تعالى
 طيبات انجيل لا يعبد
 سواها والاوله فله عوي الشبهة
 وبما لا خلاف ان الزنا يقوم بها
 فاستقط الحسد من الزنا فاستقط
 عن الزنا الحسد
 عنايه

الاول واعلم ان الشبهة بالاشتراك وليست ثابتة وهي قد تكون
شبهة في الفعل وتسمى شبهة اشتباه وهي المارة بالشبهة في الظن و
ذلك ان يظن الانسان ما ليس به لبل المحل والحرمة دليلان فيه وقد يكون
شبهة في المحل وتسمى شبهة الدليل والشبهة المحمّلة وهي ان يوجد
الدليل الشرعي التام في المحل والحرمة مع تخلف حكم لما لم يقتضيه فيوجد
هذا الدليل شبهة في حرم ما ليس بمحلال وعكسه وهذا النوع لا يتوقف
تحققه على ظن الجاني واعتقاده بخلاف القسم الاول فاذا تحقق كلاهما
فلا بد ان يكون الثاني للشبهة عن النصارى في الاول لاسناده الى الله و
الظن وهذا كالحدس اقطا بشبهة المحل وان كان على خلاف ظنه متاخر
فيما اذا وطئ جارية ابنه لا يحد فان قال علمت انها على حرام وبشئت
الولد من لا يشبهه الملك له في مال الابن ثبت بالنصر قال عليه السلام
انت ومالك لابيك فسقط اعتبار ظنه في ذلك ولو وطئ ابنا
ابيه بعت برطنه في المحل والحرمة حتى لو قال ظننت انها على حرام يحد
الحد نحو قال ظننت انها على حلال لا يحد لان شبهة الملك في
مال الابن تبثت له بالنصر فاعتبر دايه ولا يثبت نسب لولد
ازاد عاه والام يملك بقاء هذا المال لزيد يراد به ملكه الا ان حقيقة
الملك شاقط بالاجماع فيه بالنص وضرر فثبت شبهة الملك بخلاف

9.

[illegible]

العمل بأحدهما ليس بأولى من الآخر والتزج لا يمكن بلا مرجح ولا
ضرورة في العمل بأحدهما أيضا لوجود الدليل الذي يمكن العمل به
فلا يجب العمل بما يحتمل أنه منسوخ فإذا تساقتا قطا صاكا ليس في
الحادثة نص فلا بد من طلب دليل آخر ليتعرف منه حكم الحادثة فكان
التعارض بين الإتيان وجب المصير إلى السنة الزوجية وإن كان بين
السنتين وجب المصير إلى ما بعد السنة وما بعد السنة نوعان
أقوال الصنخا والقياس عند من جوز تقليد الصنخا مطلقا فيما يد
بالقياس وجب المصير إلى أقوالهم ولا فإن لم يوجد في القياس وعند
من لا يجب تقليد الصنخا فيما يد بالقياس وجب المصير إلى ما
أزوجهما فإذا تعارضتا ينظر إلى ما يتبرج عند من القياس قول الصنخا
لأن قوله لما كان بناء على الرأي كان بمنزلة قياس آخر وكان بمنزلة
تعارض قياسين فيجب العمل بأحدهما بشرط التحري ولهذا الاختلاف
بين العلماء لم يقدم المصنف أحدهما على الآخر عناية للمذهبيين
وإذا تعارض القياس عند المجتهدين في وجب العمل بأحدهما بشبهة
قلبه إذا احتاج إلى العمل وإن لم يكن له حاجة إلى العمل يتوقف فيه
ولا يسقطان بالتعارض لانه ليس دون القياس دليل شرعي يصار
إليه فيجب العمل بأحدهما بالتحري وهذا عندنا وعند الشافعي وجب العمل

الدليل الذي
 فافقنا
 فان قيل لم نترك حكمه الدار
 بين قولي الصحابي قبل ان
 بعد كونه انتفاء وبنائه على
 ان قول الصحابي ان كان
 ما يدرك بالقبيل من مرض
 عند التعارض حتى كما تدرك
 بين القبايين وان لم يدرك
 بالقبيل من حكمه كما نترك
 بين المستبين فان قيل لم نترك
 حكمه المعارضين في الجماعين
 بين المعارضين

فيروا فقه لان خلاف
 الواحد منهم للاجماع
 اجماعه وان خلاف
 فقيهه في حكم العدم
 على تقليد الصحابي مطلقا
 لا يجب تقليد الخ
 معروفة كالحادث
 الابد

واجب العلم یا خدا ۱۲
 غایب ۱۳
 لا ۱۴
 الی العلم ۱۵
 بالتساؤل ۱۶
 او لا ۱۷
 و ۱۸
 و لا ۱۹
 و لا ۲۰

بالحسنه
موجود العبد يا حو
الفريقين متناقضين
الذي هو واجب لطلبة
منهم فيكونوا
في ذلك

[illegible]

[illegible][illegible]

النص وثالثها ان يكون للمعد حكما يعقل معناه ورابعها ان يقع
التغليل لحكم شرعي لا امر لغوي وخامسها ان لا يكون الفرع منصوصا
عليه مثال القياس فيما حكم ان حسن بن زياد سئل عن التهمة
في الصلوة فقال انتقصت الطهارة فقال السائل لو قد نجست
في الصلوة لا ينقض به الوضوء مع ازيد في المحضنة اعظم خلة
فكيف ينقض بالتهمة وهو وانه هذا قياس بمقابلة النص وانما
شرط هذه الشروط اما الاول فلا زال القياس دليل على فلا يصح مقابلة
للنص ومخالفا له واما الثاني فلا تغير حكم النص باطلا له
واما الثالث فلا زال القياس تعديدية حكم الاصل الى الفرع بعلته الاصل
واذا لم يفهم للاصل معنى اي علة لا يتأق في القياس واما الرابع فلا ينفي
القياس على اشتراك الاصل والفرع في العلة ولا صلة في وضع الاسم
للمسمى لتعديبها الاسم الى غيره واما دلالة الاسم على المسمى
فلا يستعمل او ذلك مفقود في المستعار واما الخامس فلا ان
التعديدية ان كانت على وفاق النص الذي فلا فائدة فيه وان كانت
على خلاف فهي باطلة لما قضت حكم النص وهو حديث الاعراب
الذي في عينه سوء وقد سبق في قسم السنة في تقسيم الراوي
وكذلك اذا قلنا حاجر المرأة مع المحرم فيجب مع الامتناع ان هذا

فينبغي ان تثبت البناء
 في الشجر والاحلام ايضاً
 من الاحداث كما لا يخفى
 الكاف للتثنية
 فكثير السبقت
 بثل ما ذكرنا ان الحكم معقول
 على خلاف القياس فبددنا
 المعنى يخصص على موده عندنا
 خلافاً للشافعي
 فالشافعي قاسي الاقتراف
 بعد الاجتهاد على الاجتهاد
 ما تكون الحكمة فيمن تروى فان القضاة
 الحق من قال اليه كما قالكم
 يقول القاضي في الكسبية نقلت العاقل
 لان الشقة في نقل العصفور اجبت ان
 والشقة في نقل العصفور يكون على اليد
 في شجرة الايات في المستعمل
 عين الله

عبد الله
عبد الله في المستخلص

على ما في قوله من غيرهما فلذا قال المصحح
 ان هذا الحديث غير مسلم وعلى تقدير التسليم فالقياس لا يصح
 مثال الرابع اي مثال فوات الشرط الرابع وهو ما يكون التعليل الامر
 شرعي لا امر لغوي في قوله المصحح المنصف فخر لان الخمر انما يكون خمر
 لانه نجس بالعقل وغيره نجس بالعقل فيكون خمر ايضا بالقياس
 السارق انما كان سارقا لانه اخذ مال الغير بطريق الخفية وقد لا
 النجاس في هذا المعنى فيكون سارقا بالقياس وهذا قياس في اللغة
 مع اعترافهم ان الاسم لم يوضع له في اللغة والدليل على فساد
 النوع من القياس ان العرب يسمون الفرس احمرا وسوادا كقبيح الحمرته
 ثم لا يطلقون هذا الاسم على الزبيح والتوب الاحمر ولو جرت المقايضة
 في الاسماء للغوية لما اذ لك لوجود العلة ولا هذا يؤدي الى ابطال
 الاستدلال الشرعية وذلك لان الشرع جعل السرقة سببا للنوع من
 فاذا علقنا الحكم بما هو عام من السرقة وهذا اخذنا بالغير على
 طريق الخفية تبين ان السبب كان في الاصل معنى هو غير السرقة
 وكذا لك جعل شرب الخمر سببا للنوع من الاحكام فاذا علقنا الحكم
 بما هو عام من الخمر تبين ان الحكم في الاصل كان متعلقا بغير الخمر قوله
 وهو ما يكون التعليل الامر شرعي لا امر لغوي كاشفا ان الاسم بالقياس

انما يطلق اسم الخمر والسارق عند
 التعميم بطريق القياس لا
 بطريق القياس مع كون
 اسم الخمر والسارق انما
 والنجاس قياسا للمنفص
 بالاجماع فليس قياسا لغويا
 في اللغات فان في التناول
 في معنى اللغوية فقط
 يثبت اسم الخمر مثلا على
 سائر الاشياء
 لان الخمر يسمي
 بذلك لانه نجس بالعقل
 سائر الاشياء يطلق اسم
 كانه من جنس الخمر ايضا
 ولهذا جعل الشارع التعليل
 الاسد على الشجاعة
 للثبوت في غير ما قيل لا يجوز
 اسم الخمر سببا للنوع من
 بالتناول في اللغة التعليل وذلك
 جزا اطلاق اسم الخمر على
 الشجاعة لثبوت كونه نجسا او
 التعليل في الكلام في الشرع
 التعليل في الشرع في الشرع

انما يطلق اسم الخمر على الخمر
 والنجس على الخمر
 بطريق القياس
 التعليل في الشرع
 التعليل في الشرع

يقولون ان وضع لفظ الجرم
مخصوص باعتبار معناه
ان نطق ذلك اللفظ على
ذلك المعنى فحينئذ يسمى
او عن غير ذلك كما خلاف
على غير القيد بالبدل وان
الاسماء بالقياس الى الشرح
الذي هو ملاقات الاسم باللفظ
وهو من وضع اللفظ على المعنى
لا عن غير ذلك

وهذا عندنا واصل الاختلاف ان اثبات الاسماء بالقياس جائز ام لا
ذكر في اصول الفروع ابا دى في مذهب الشافعي ان اثبات الاسماء بالقياس
جائز ومن اصحابه من قال لا يجوز وهو قول اصحابنا بخلافه دليلنا
هو ان النحويين اجمعوا على ان كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب
ولم يستمعوا ذلك من العرب لكنهم لما وجدوه مستمرين على
رفع فاعل ونصب مفعول علموا انهم رفعوا الفاعل لكونه فاعلا و
المفعول لكونه مفعولا فعملوا عليه كل فاعل وكل مفعول فذلك على
جواز ذلك الى هنا كلام ثم اذا اثبتوا اسم الشيء لشيء اخر اعطوه
ومن جملة ذلك قوطم في المطبوخ المنصف وهو ما لم يجر من العنبر
حتى ذهب نصفه وهو ليس خمر وانما الخمر هو في من ماء العنبر
صا مسكرا بالغليا ولا شئند وهو اسم خاص له باتفاق اهل
اللغة وحرمة فوجرة غيره من الاشربة المحرمة وهي المثلث
والمنصف ونقيع التمر ونقيع الذيب اذا شئند وعلى هذا كيف
مستحل الخمر ولا يكره مستحلها ويجب الحد بشرب قطرة من خمر
ولا يجب بشرب غيرها من الاشربة الا ان يسكر وهذا عندنا
ومن سماها خمر بالقياس اعطاها حكمها وكذا ان اثبات اسم
السارق للنباش والحكم بقطع يده قوله وهذا اي اثبات الاسم بالقياس

هذا اللفظ لا يثبت في موضع
الاشربة وهو الخمر وضع لفظ الجرم
مخصوص باعتبار معناه
ان نطق ذلك اللفظ على
ذلك المعنى فحينئذ يسمى
او عن غير ذلك كما خلاف
على غير القيد بالبدل وان
الاسماء بالقياس الى الشرح
الذي هو ملاقات الاسم باللفظ
وهو من وضع اللفظ على المعنى
لا عن غير ذلك

في الثاني والحمد لله
والله اعلم بالصواب
في الاول والنصب الثاني
في الثاني والحمد لله
والله اعلم بالصواب

اسم جنس من باللام في
 فغير اعترافه بنقل الجمع
 الذي كونه سابقا
 بغير الياء النشأة التثنية
 جمع قياس "ان" التثنية
 وذلك لان اثر القياس في
 تغيير وصف الحكم من
 التخصيص الى العموم لان
 اثبات اصله وانما هذا
 التغيير منقول من الالات
 بأسرها كالقطعة في
 ٢٠٦
 الطراد ما نحن
 قلنا في بين ما نحن
 ونفي القيسية التثنية
 ولا لانت النص في
 نحن في التثنية
 جعلوا الحكم خلاف
 لاثبات الالات النص
 التثنية ودلائل النص
 ليست تعدل باسم
 من الاصل الى الفرع
 بينهما فاثبات الحكم في النص
 وفي القياس اعلمه

من الخصم مع اعتراف الخصم بان اسم الخمر مثلا لم يوضع للمنفذ
 واسم السارق لم يوضع للنباش قوله فاذا اعلقنا الحكم بامر عم من الخمر
 الخمر هذا منقوض بسائر القيسية لان الحكم لما تعد الى الفرع تعلق
 الحكم بامر عم من المنصوص وغيره ومثالا للشرط الخامس هو ان يكون
 الفرع منصوبا عليه كما بقا اعتناق الرقبة الكافرة في كفارة اليمين
 الظاهر لا يجوز بالقياس على كفارة القتل في مثال فواة شرط الخامس
 انهم قالوا لا يجوز اعتناق الرقبة الكافرة في كفارة اليمين والظهار
 بالقياس على كفارة القتل فازالايان شرط في كفارة القتل بقوله
 فتحرير رقبة مؤمنة قلنا هذا القياس فاسد لان الرقبة في كفارة
 اليمين والظهار غير مقيدة بصفة الايمان في النص فكما موجب النص
 اجزاء مطلق الرقبة مؤمنة كانت وكافرة فكان شرط الايمان ابطالا
 موجب النص هو اطلاق الحكم ولو جامع المظاهر في خلال الاطعام
 يستلزم الاطعام بالقياس على الصوم اعلم انه نقا قال في كفارة
 الظهار فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يقياسا
 فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا فانه شرط في الصيام خلوه
 عن المسيس واطلاق الاطعام فكان موجب جواز الاطعام على الاطلاق
 فلو شرط في الاطعام خلوه عن المسيس بالقياس على الصوم لان

كل واحد منهما كفارة الظهار كان تركه لا إطلاق النص بالقياس
يحوز للمحصرة في تحلل الصوم بالقياس على المتمتع ^{أذا لم يجد غيره} علم المحصر
إذا لم يقدر على الهك يبقى محرماً ولا يتحلل بالصوم عندنا وقال
الشافعي حل بالصوم كالمتمتع إذا لم يجد الهك والجامع ^{العجز} قلنا
إن الفرع هو المحصر منصوص عليه بخلاف حكم القياس وهو قوله
وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَيْكُلُ مَحَلَّةً ^{بم} والمتمتع إذا لم يصم في
أيام التشريق يصوم بعدها بالقياس على قضاء رمضان ^{بم} علم
المتمتع إذا لم يجد الهك فإنه صام ثلاثة أيام أخوها يوم عرفة
وسبعة إذا رجع فإفاته الصوم حتى أتى يوم الحرام ^{بم} لا الدم
وقال الشافعي رحمه الله إفاته الصوم إلى عرفة لم يجز الصوم في أيام
التشريق لأنه منى عنه فإذا لم يصم يصوم بعدها بالقياس على
قضاء رمضان والجامع أن كلا منهما صوم مؤقت فارتزقته
قلنا هذا القياس لا يصح لأن الفرع منصوص عليه ^{أي صوم رمضان وهو التمتع} رواه عمر رضي
الله عنه ^{بم} إذا رجلاً قال له تمتعت ولم أصم حتى مضى يوم عرفة فقال عليك
لهكاه ^{بم} فازقلت هذا قول براء الصبي وليس نص حتى ينزك القياس
الأيدي أن أرباب المذاهب يخالفونهم كثير بالراي في مسائل الفقهاء
قلنا لا تركنا الخبر فيما لا يعقل بالراي على المختار لأنه محمول على السماء

قوله بالصوم يصوم ثلاثة
أيام في الجوارحها يوم عرفة
وسبعة إذا رجع لقوله
تعالى فصيام ثلاثة
أيام في الحج وسبعة إذا
رجعتم فثلاث عشرة
كاملة إن
قوله يتحلل بالصوم
بصوم يوم عرفة
عليه
قلنا هذا القياس غير صحيح
لأن الفرع
قال البراء لا يصح
الرجل ما ههنا أحد من
قوم فقال عمر رضي الله
عنه اعطه ثمنه
معدن

١٢ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ١٣ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ١٤ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ١٥ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ١٦ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ١٧ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ١٨ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ١٩ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٢٠ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت

والتوقيف من الرسول عليه السلام القياس الشرعي انما قيد به حرمان
 عن القياس اللغوي وهو قياس اهل النحو واللغة وعن القياس العقلي
 وهو قياس اهل الحكمة والكلام والمنطوق هو ترتيب الحكم في خبر

المنصوص عليه على معنى هو علة لذلك الحكم في المنصوص عليه
 قوله هو ترتيب الحكم على معنى وترتيب الشيء على الشيء بناء عليه
 وشوته به اختلاف القاييسوز فيه فقال مشائخ العراق الحكم في

المنصوص عليه يثبت بعين النص لا بالعلة وانما العلة وضعت
 دلالة على ثبوت الحكم في الفرع وقال بعضهم وهو قول مشائخ سمرقند
 ان الحكم يثبت بالعلة في النص فتم وجد مثله في موضع آخر

يتبع اليه وهو قول الشافعي رحمه واما النص معرفة الحكم لا يشوبه
 في الميزان فعلم هذا قوله ترتيب الحكم لانه اشارة الى القول الثاني فان قلت
 القياس هو تعدي الحكم من الاصل الى الفرع بعلة متحدة واما ترتيب الحكم

على معنى قلت قوله في غير المنصوص يتعلق بقوله ترتيب الحكم ثم انما
 يعرف كقول العن علة بالكتا وبالسنة او بالاجماع او بالاجتهاد والاستنباط
 اعلم ان الاصل في النصوص التعليل عند العامة لكنهم اتفقوا على انه

لا يصح التعليل بجميع اوصاف النص لانه لا تأثير لكثير من الاوصاف في
 الحكم فان التركة والهندك ونحوها سواء في قوله عليه السلام للجامة

١٢ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ١٣ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ١٤ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ١٥ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ١٦ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ١٧ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ١٨ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ١٩ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٢٠ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت

٢١ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٢٢ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٢٣ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٢٤ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٢٥ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٢٦ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٢٧ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٢٨ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٢٩ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٣٠ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت

٣١ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٣٢ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٣٣ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٣٤ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٣٥ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٣٦ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٣٧ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٣٨ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٣٩ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٤٠ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت

٤١ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٤٢ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٤٣ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٤٤ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٤٥ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٤٦ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٤٧ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٤٨ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٤٩ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت
 ٥٠ قوله في ان الحكم في النصوص من غير ان يثبت

٢١

الاضطجاع ان يضم النائم
جنبه على الارض والا يركب
ان يضم رأسه على كتفه
وقصر صاحب الكفاية
بأنه لا يسقط لا ينقض
الوضوء ان
الاضطجاع الى انقضض
والا يركب
فانه موقوف نوم
التمام ربما لا يحصل والركوع ويجوز
لا سيما حالة القيام فكيف يكون
لقيام الاضطجاع فكيف يسبب
فوق نومه الاضطجاع فليسبب
زوال السكنة الحاصلة بالاغماء والسكنة
الغفلة المسترخية بالنوم
انما من الصبغ من الشك في بوجه
فوق في قوة من الشك في بوجه
فوق في قوة من الشك في بوجه

في الصوم ايضا يسر موافقة المسلمين لا البلية اذا عمت طابت
وفي الافطار وتأخير الصوم نوع مشتقة وهو انه يتفرد بالصوم
يرى الناس باكلون ويشربون في حال الاقامة بخلاف الصلوة فان
اليسر فيها متيقن في القصر فلا يجوز فيه التخيير بين الاحمال والقصر
ومثال العلة المعلومة بالسنة في قوله عليه السلام ليس الوضوء على
من نام قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا وانما الوضوء على من نام
مضطجعا فانه ان نام استرخى مفاصله جعل استرخاء المفاصل
علة فتعد الحكم هذه العلة الى النوم مستندا او متكشا الى شيء
لوازيل عنه تسقط وكذلك تنعكس الحكم هذه العلة الى الاغماء و
السكرو وكذلك قوله عليه السلام المسترخى نوضاى وصلى واز قطر
الدم على الحصير قطر فانه دم عرق انفق جعل انفكا الدم علة
فينعكس الحكم هذه العلة الى الفصد والحجامة قوله جعل استرخاء
المفاصل علة لان قوله عليه السلام فانه انما يذكر مثله للعلية في
كلامهم كما يقال ابشر فقد تارك الغوث وكذلك كلمة ان يذكر
لبيا العلة كما في قول الشاعر بكر يا صاحبي قبل الهجير اذ ذاك
البحار في التكتير وقوله تعا ولا تخاطبني في الذي ظلموا انهم معرو
وكذلك قوله عليه السلام نوضاى وصلى قد مر ذكره ومثال العلة

٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

والاستنباط كان
وجود ٢ معلان
من الاصول الى الفرع
الحكم الثابت فلا يصلح
الانذار قال
الصفحة ١٢

المسلمين ١٢
المستور
سقطت نجاسته
الانكسار
له شدة
رسيت
عين
الانكسار

2

في المصنفين المضافين مشتركاً
 وتحت المضاف اليه مختلف ومغايراً
 من اضافة الولاية الى النفس والمال
 فتحت والوصف لا فهو المضاف والمضاف
 مختلف لان النفس والمال مغايران
 فاختلج المضاف الى النفس والمال
 وكذلك اختلج المضاف الى النفس والمال
 والنجاسة تختلج المضاف اليه مختلف
 لان الاستبدان والنجاسة مختلفان
 عين الله لا تختلج المضاف اليه
 الولاية تختلج المضاف اليه
 ولاية المال تختلج المضاف اليه
 المضافين خود وكذا الاختلج
 نوع الاختلج نوع الاختلج
 وكذا الاختلج نوع الاختلج
 المصنفين المضافين مشتركاً
 المصنفين المضافين مشتركاً

كالإضافة والوصف مثل ولاية النفس وولاية المال ومثل حرج

الاستيذان وخرج النجاسة ثم لا بد في هذا النوع من القياس

٥٤ تخيس العلة بان يقول انما ثبت ولاية الاب وال الصغرة

لأنها عاجزة عن التصرف بنفسها فابنت الشرع ولاية الأب كيلا

يتعطل مصالحها المتعلقة بذلك وقد عجزت عن التصرف في

نفسہا فوجا القول بولانہ الای علیٰ ہذا نظائرہ قولہ من مجہول

العلة أي بيان العلة بمعنى عام لجميع المنصوص وغيره ليثبت في حكم

المصوص في جنسه من حكم الفرع كما علمنا ولاية الابن ما

الصغيرة بمعية العجوز عن التصرف وهذا المعنى يعلم ما لا النفس

فلهذا اثبتنا الولاية على النفس ايضا في اثبتنا على المال قوله و

القياس له - وهون بيون حكم الفرع ولا اصله في التوضيح

الركن الرابع من أركان العقيدة في هذه العجالة

يقوم أمثالا لآباء من الولاية والولاية والولاية والولاية والولاية والولاية والولاية والولاية

الشب صاهاقا، ذة النصه فابنفسه ال والجارها فبقول

هذا لا يضرنا لثبوت الاتحاد في النسخ الثالث بالصيغة

الاتحاد في الحكم مع وجود الانفاق بوصف آخر هكذا قيل

العلامة ميرزا قليچ محمد علي خان قزويني

ولا اشراف ولا اجساد
الان هذا العوالم في الاصل الحق
في العلل الواحد صفته هي موثوقة

بالمفرق ١٢ وانما الميراث للمطلقة
عدم علي بن ابي طالب
المعطل علته
العلل على
مطل علي بن ابي طالب
الفرع
مطل

وولاية المال
نوع الخروج
وكذا خروج
النصوص في
النصوص في
غاية

ابنتنا ولايت الاني

وَصَوَّلَ عَلَى النَّفْسِ بِمَعْنَى الْمَالِ وَالْصَّغِيرَةِ

[illegible]

فأقبل اللذان

مبتدأ و فاعل
فعل ماضى
مبتدأ و فاعل
فعل ماضى

فلا يصح في ولاية في الشئ في الامانة

الشيخين غفر الله لهما

وَجَوَّهَ لَهَا

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

لاستند لا يبين
ووجدت لك
فما النافع من
غدا لا يحاج

المساواة في
الاعلى وقد
اختار النفي
الحاجه ايدي
الاياكل النطق
الحاجه

المسألة الثانية في بيان ما ينبغي أن يكون عليه
السلطان في المعاملة مع الرعايا

النفوس لا تسلم الا بمحقق قرة العبد الى رب قرة الاله

انفس في المآل متاح على ثقبه اعني باليقال
في الحال ثوب يا في باليقال العلة

الحقير منكم

النفوس
النفسانيات
المعلمين

لا ينجف من غير ما ذكره الفقيه الأول
 ١٢١ اصل في غير ما ذكره الفقيه الأول
 ١٢٢ اصل في غير ما ذكره الفقيه الأول

منه
الأصل على الأصل
في القياس الأصل
فقط في القياس

في اليوم ١٢
اولا يقترب من
لان لا يبطل
لان لا يبطل

بغيريات ما نفع والفرق
الخاص هو المانع بليات المانع
ببطلان اس على قوله بما نفع التخصيص
على فساد القياس الثاني بالفرق الخاص
ببطلان الاول

دون الثاني بالفرق الخاص
ببطلان الاول

ببطلان الاول
ببطلان الاول

القياس الثاني وهو ان يكون الحكم في الفرع من جنس حكم الاصل فيه
بممانعة التخصيص بان يمنع عموم العلة وشروطها الاصل والفرع فلا
تؤثر في حكم الاصل والفرع الخاص وهو بيان تأثير الصغر في ولاية
التصرف في المال فوق تأثيره في ولاية النفس لان الحاجة والنظر
في المال كثير الوقوع ناجزة لا يحتمل التأخير وهي عاجزة عن التصرف
فيها ومثل هذا لم توجد في النفس لانعدام الشهوة واعلم ان هذا
المقام اشكال من وجوه احدها ان تغليبه بان الاتحاد في العلة
يوجب الاتحاف في الحكم يشترك فيه القسمان وتاثيرهما ان الفرق اذا كان
في المعنى المؤثر يبطل به القسمان واذا كان في غيره لا يبطل بالاول
ولا بالثاني وثالثها ان الفرق المذكور اذا تقرر لا يسلم معه القسم
الاول عن الخل ايضا وثالثها ان القسم الثالث وهو القياس بالعلة
المستند بالراي والاجتهاد ظاهر ومحقق وذلك اذا وجدنا وصفا
مناسبا للحكم وهو محال بوجوب ثبوت الحكم ويتقاضا بالنظر
اليه اعلم ان هذا لم يوجد نص واجماع دليل على العلة اختلفت
ان قوله ان الحكم في الفرع من جنس حكم الاصل فيه
ببطلان اس على قوله بما نفع التخصيص
على فساد القياس الثاني بالفرق الخاص
ببطلان الاول

الاتحاد النوعي
واجب بان يخصص نوع الاصل
لكن ما تقول ان فيه اتحادا
بالفرع لا في غير ذلك
عن الثاني ان الفرق في المعنى المؤثر بخلاف
ولان الفرق في المعنى المؤثر متوحد في كل من
بان المراد بالفرق على بطلان الاول
لان القياس الثاني لا يبطل به من وجه
من وجهين احدهما ان الاتحاد في المعنى
ببطلان الاول
ببطلان الاول
ببطلان الاول

هذا القسم
ما فيه كذا في العلة السابق
انه غير انتم السابق
القسم مغاير عن القسمين السابقين
في ليس بشهادة الشرع من
الاجماع كذا في العلة السابق
الحكم ليس بشهادة الشرع من
ومن الثاني ان سائر القياسات
الكتاب والسنن في العلة
واحد منهما ارجح الى الوي كما اشار اليه
التاريخ بقوله ان هذا المذهب هو
القسم ظاهر اجماعهم في هذا
وقد عرفت ان هذا المذهب هو
ذلك

وَصِفْنَا لَهَا عِلْمًا وَهُوَ دَفْعُ الْحَاجَةِ وَتَحْصِيلُ مَصْلَحَةِ الْخَوْبِ كَمَا يَخْفَى فِيضَانِ الْحُكْمِ إِلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَخْفَى

2

قوله هذا في اقتراح الحكم
بذلك الوصف في موضع النص
أي في موضع الإجماع مع أن الحكم
بشهادة اليمين لا يستلزم
لوجوب إحداه ١٢
لأن غلبة الظن عند انعدام
ما فوقها من الدليل بمنزلة
التي تحقق ١٢
كما إذا اشتبه
القبلة وغيره

الإجماع وهو ولاية المال فانها ثابتة في مال الصغير بالإجماع وإنما
 يشترط لهذا الوجوب العمل بالوصف لأن الوصف في القياس
 بمنزلة الشاهد لا بد لوجوب لقضاء بشهادة الشاهد
 من العدالة وهو اجتنابه عن مخطوئته وادنيه واجتنابه عنها
 يدل ظاهره على أنه يجب عن الكذب في الشهادة أيضا فظهر
 أثر الوصف في موضع آخر يدل ظاهره على أنه مؤثر في موضع النزاع
 فهذا يوجب العمل بالقياس بهذه العلة وأما نحن فدلنا سببنا في
 ولا يوجب كما أشار بقوله إذا عرف هذا فقول إذا رأينا وصفا
 مناسباً للحكم وقد اقترب به الحكم في موضع الإجماع فغلط الظن
 باضافة الحكم إلى ذلك الوصف وعليه الظن في الشرع يوجب
 عندنا عدم دليل فوقها بمنزلة المساقا إذا غلب على ظننا بغيره
 ما لم يجز له التمسك وعلى هذا مسائل التفرع وحكم هذا القياس
 أن يبتل بالفرق المناسب لا عند وجود مناسب سواه في صورة
 الحكم فلا يبقى الظن باضافة الحكم إليه فلا يثبت الحكم به لانه
 كان بناء على الظن وقد بطل ذلك بالفرق قوله بالفرق المناسب
 ١٤ بالفرق بين الأصل والفرع في الوصف المناسب لأن عند
 ١٥ عند وجود الفرق يوجد مناسب الأصل المقيس عليه سوا

[illegible]

ومن الكتاب والسنة
عليه السلام به
سورة الوصف المذكور
في الفروع في الوصف المناسب
عليه السلام بين الاصل
وهذا الغرض
والاجتماع

مفاتيح العلوم وهو الكتاب المشتمل على
 مفاتيح العلوم وهو الكتاب المشتمل على
 مفاتيح العلوم وهو الكتاب المشتمل على

والقول بموجب العلة والقلب العكس وفساد الوضوع والفرق و
التقصير والمعارضته لما فرغ من بيان شروط القياس وركنه وهو
شرع في بيان دفعه وإما الممانعة فتوقعها من الوصف والتمنا
منها الحكم وهي ان يوقع سوال على العلل وهي أساس المناظرة واصلا
لان المناظرة وضعت على مثال الخصومة في الدعا والواقعة في
حقوق العباد فالعلل تدعي لزوم الحكم الذي رآه ثبته على
السائل والسائل مدعها عليه كانه سبيله الانكار كما ان سبيل الد
عليه الحقوق الدف عن نفسه والانكار فلا ينبغي له ان يجاوز الى
غير الممانعة لا عند الضرورة وهي ان اذ اثبت ما ادعاه الجيوب
في الحكم يتجاوز السائل عنها الى القول بموجب العلة اذ يمكن ذلك

هذا الكلام لا بد له من الملازمة والتمسك ان يجتهد عن استعمال الالفاظ التي
لا يمكن ان يكون لها معنى واحد بل هي مركبة من اجزاء مختلفة
فلا بد من التفريق بين اجزائها كما في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
بينكم ولا تأكلوا أموالكم بينكم ولا تأكلوا أموالكم بينكم
فلا بد من التفريق بين اجزائها كما في قوله تعالى ولا تأكلوا
أموالكم بينكم ولا تأكلوا أموالكم بينكم ولا تأكلوا أموالكم
بينكم ولا تأكلوا أموالكم بينكم ولا تأكلوا أموالكم بينكم

والقول بموجب العلة والقلب العكس وفساد الوضوع والفرق و
التقصير والمعارضته لما فرغ من بيان شروط القياس وركنه وهو
شرع في بيان دفعه وإما الممانعة فتوقعها من الوصف والتمنا
منها الحكم وهي ان يوقع سوال على العلل وهي أساس المناظرة واصلا
لان المناظرة وضعت على مثال الخصومة في الدعا والواقعة في
حقوق العباد فالعلل تدعي لزوم الحكم الذي رآه ثبته على
السائل والسائل مدعها عليه كانه سبيله الانكار كما ان سبيل الد
عليه الحقوق الدف عن نفسه والانكار فلا ينبغي له ان يجاوز الى
غير الممانعة لا عند الضرورة وهي ان اذ اثبت ما ادعاه الجيوب
في الحكم يتجاوز السائل عنها الى القول بموجب العلة اذ يمكن ذلك

من خارج
مفتاح

اني تعالاه تعليم لا
 فيس والراد بالقياس
 مع قوله الاسود في قوله
 او تعالاه ان يكون فيسا
 عبادا من تعالاه
 عبادا من تعالاه
 في القيس عليه لا تعالاه

المناقب في آذان
المناقب السابقين
المناقب الوصف
فكان صدق قول
فحقق أسرارها
فقطم المقوق
نما لا
المناقب

١٢ مثلًا وأوجب في النذر لا
 تعلّق لها بالعين فلا يسقط الزم
 فانه واجب في النذر لا يسقط
 ١٣

باب في وجوب الزكاة في الدين بل اداءه واجب في الذمة ولتن قتال
 في وجوب الزكاة في الدين بل اداءه واجب في الذمة ولتن قتال

ان قد الزكاة واجبة في الذمة بل اداءه واجب في الذمة ولتن قتال
 الواجب اداءه فلا يسقط باطلا كالدن بعد المطالبة قلنا لا نسلم
 بان الاداء واجب في صورة الدين بل حرم للنعم حتى يخرج عن العهدة بالتخلية
 اي قلنا لا نسلم بان اداء الدين واجب على رب الدين على المديون بل
 منع رب الدين عن اياه من مقدار دينه من مال مديون حتى اذا
 خلع المديون بين المال وبين الدائن يخرج عن عهدة الدين وان لم
 ياخذ الدائن المال وهذا اي قلنا لا نسلم بان وجوب الاداء ثابت
 من قبيل منع الحكم لان وجوب الاداء وجوازه من قبيل الاحكام
 لقائل ان يقول الحكم في هذا القياس وهو عدم سقوط الزكاة
 بهلاك المال واما وجوب الاداء فجعل وصفا جامعيا بين الاصل
 الفرع فكان هذا المنع من قبيل منع الوصف لا من قبيل منع الحكم
 وكذلك اذا قال المسلم ركن في باب الوضوء فسن تثليث كالفضل
 قلنا لا نسلم بان التثليث مسنون في الفضل بل اطالة الفعل
 في محل الفرض زيادة على الفروض كاطالة القيام والقراءة في
 باب الصلوة غير ان الاطالة في باب الفضل لا يتصور الا بالتكرار
 لاستتيعا للفعل كل المحل ومثله نقول في باب المسح بان الاطالة
 مسنونة بطريق الاستتيعا له وكذا اذا قال القائل بسنية

من قبيل منع الوصف لا من قبيل منع الحكم
 من قبيل منع الوصف لا من قبيل منع الحكم
 من قبيل منع الوصف لا من قبيل منع الحكم

٢٢١

باب في وجوب الزكاة في الدين بل اداءه واجب في الذمة ولتن قتال
 في وجوب الزكاة في الدين بل اداءه واجب في الذمة ولتن قتال

معدون في قوله في وجوب الزكاة في الدين بل اداءه واجب في الذمة ولتن قتال

فان قيل الفرض من
عندنا هو عدم الراس
مقدار ثلثة اصابع
على حسب الاختلاف
فاذا لم يردم الراس
مقدار ثلثة اصابع
استوجب الفرض
الفرق في حقيقة الفرض
هنا ان الاطالة باطل

هذا وهم فان الراس كله
لا يستوجب الفرض
فان الراس كله
يصدق عليه ان يكون
في غير الفرض بخلاف
الاعضاء الثلثة فان الفرض
فيها استغرق العمل
فكانت الاطالة فيها
تكميلا في غير عمل الفرض
فصيرنا ضرورة التكرار
مع عدم

التثليث في مسح الرأس المسح ركن في الوضوء فيسبب تثليثه كالغسل
والاعضاء فإنه سببه التثليث لانه ركن في الوضوء قلنا لا
نسلم ان التثليث مسنون في الغسل فمنعنا الحكم وهو سنية التثليث
في المقيس عليه هو الغسل في الاعضاء الثلاثة وبيان ان التكرار ليس
بسنة مقصودة في الاصل لانه لا اثر لوصف الركبة في التكرار
انما اثره في سنية التكميل لان السنن والواجبات ما شرعت كمحلات
للفرائض لانه الاصل في سائر الاركان والتكميل انما يكون باطالة
الفرض في محله فيما لا يمكن الا في ان القيام والركوع والسجود انما
يكون تكميلها باطالتهما لا بتكرارها وكذا القراءة الا انما لا يجد محل
الاطالة في الغسل لان الفروض لما استغرق محله كانت الاطالة تكميلا
في غير محل الفرض فصرنا ضرورة التكرار خلفا عن الاصل والعمل
بالاصح يمكن في مسح الرأس فقلنا بالاطالة فيها بالاستيعاب
وكذلك قال تقابض اليد ليد في بيع الطعام بالطعام شرط كما
لنفوذ فانه شرط تقابض اليد ليد في عقد الصرف والجامع ان كلا
منهما مال يجري فيه الربو اقلنا لا نسلم بان التقابض شرط في باب
النفوذ بل الشرط تعيينها كيلا يكون بيع للنسيئة بالنسيئة غير ان
النفوذ لا يتعين الا بالقبض فشرط التقابض خلفا عن التعيين فلا

بالاطالة ضرورة التكرار
فمنع العمل لا يكون
مع عدم
انما كسب النفوذ
حيث شرط
وهو حرام
عليه السلام غير ان
بالكافة في عدم
كفاية الفروض
جواب ما يقال لما كان
التعيين في النفوذ شرط
ان يجوز بيع النفوذ
بدون القبض فاجاب
بقوله غير النفوذ
والطلب عليه وان
في بعض النسخ

مع عدم
و هو حرام
والتعليق عليه وان
في بعض النسخ

2

فقد

وہاں سے

٥٤

النفاس

میں نے

۱۰۰

الحمد لله

7

2

يكون شرطاً باصلاً عندنا قلنا لا نسلم ان التقابض شرط في
 عقد الصرف بل الشرط تعيينها وانما لا يجوز عقد الصرف بدون قبض
 البدل لان المنقود لا يتعين بدون القبض اذا دام والدان لا يتعينا
 في العقود والفسوخ لثبوتها في الذمة وهذا اذا ابتاع شئعة
 بدلاً من معينة جان يؤدي مكانها اخرى بخلاف الطعم فان يتعين
 قبل القبض اذا عين واما القول بموجب العلة فهو تسليم كوز الوصف
 علة وبيان معلولها غير ما ادعاه المعلن مثلاً الرقوق في باب
 الوضوء فلا يدخل تحت الغسل لان الحد لا يدخل في الحد وقد قلنا الفرق
 حد الساقط فلا يدخل تحت حكم الساقط لان الحد لا يدخل في الحد
 واما القول بموجب العلة وهو تسليم كوز الوصف علة للحكم
 المدعى ظاهر هذا القياس وبيان معلولها معلول هذه العلة
 بالتحقيق غير ما ادعاه المعلن كما في مسئلة الفرق فان المعلن القا
 ادعى انه لا يدخل تحت الغسل والسيائل تسليم ان هذا الوصف وهو
 كونه حد في باب الوضوء علة لهذا الحكم ظاهر او هو انه لا يدخل
 تحت الغسل لكن حكمها بالتحقيق انه لا يدخل تحت الحد وقد
 الحدود ههنا الجانب الساقط لا الجانب المحسول والفرق هو الساقط
 لا حد الغسل فلا يدخل تحت الساقط وكذلك يقال صوم رمضان

من التقياس في غير ما
منها
فيكون المعلول
ادعاء المعلول ان
لا يدخل تحت حكم
بالعلة المذكورة
ان لا يدخل تحت حكم
الساقط بالعلة المذكورة
وقد سبق في فصول
في حروف المعاني
على وجه الاستقصاء
ولما قلنا ان يقول هذا
انما يتوجب على قياس
الفرق وهو يتوجه على قياس
للساواة وهو يتوجه على قياس
بانه واقفا على القياس
منها ما لا يدخل تحت القياس
ومنها ما لا يدخل تحت القياس
الا للسجل الا قوله تعالى
الفاطر حفظت القدر
من اوله الى آخره
لا سيما في قوله
والساقط فكان

فيها يقال صوم
الحلة قلدا للفقراء
القول بموجب
الحلة فيها قلدا
من قول بموجب
الحلة قلدا للفقراء

[illegible]

والمرحوم لم يثبت الرفع
بجدة آتفاة بذو حلالين
اللفظ لستعمل بمعنى
لا يوجب اسفل الشيء
واعلاه اسفله

والمرحوم لم يثبت الرفع
بجدة آتفاة بذو حلالين
اللفظ لستعمل بمعنى
لا يوجب اسفل الشيء
واعلاه اسفله

وفي الاصطلاح هو بهذا المعنى وهو تغيير التعليل الهيئته تخالف
الهيئة التي كان عليها وهو نوعا واحدا ان يجعل السائل معلولا
اي حكما ما جعله المعللة اللة للحكم ويجعل علة ما جعله المعلل
معلولا وفيه ابطال التعليل با بطل علة ما جعلها حكما وهذا القلب
في اللفظة كقلب الاء وهو جعل على الشيء اسفله واسفل اعلاه
وانما يصح هذا النوع من القلب فيما اذا علل المسند بالحكم بان
يجعل ما كان حكما في الاصل علة لحكم آخر فاما الوعلل بالوصف
المحض لا يرد عليه هذا القلب مثال في الشرع جريان الربوا في الكثير
يوجب جريانه في القليل كالاثمان فيحرم بيع الحفنة من الطعام
اقول من جعل الربوا في الكثير حراما في بيع ما يدخل تحت الكيل يوجب
جريان الربوا في القليل كالاثمان فانه يحرم في الربوا في القليل
والكثير والحاجم ان كلامهما مما يحرم في الربوا قلنا لا لا
الربوا في القليل يوجب جريانه في الكثير كالاثمان وقد قلنا
تعليل الخصم وجعلنا جريانه في الكثير حكما وهو علة في
قياس الخصم وجعلنا جريانه في القليل علة وهو حكم في القياس
ثم اعلم ان القلب انما يتحقق في الحكم وعلة الاصل المقيس عليه
كما يقول الاثمان انما يحرم الربوا في كثيرها لانه يحرم في قليلها

والمرحوم لم يثبت الرفع
بجدة آتفاة بذو حلالين
اللفظ لستعمل بمعنى
لا يوجب اسفل الشيء
واعلاه اسفله

بشأن القلب الاصل
والمرحوم لم يثبت الرفع
بجدة آتفاة بذو حلالين
اللفظ لستعمل بمعنى
لا يوجب اسفل الشيء
واعلاه اسفله

وهذا النوع من القلب لا يكون فيه تغيير في الحكم بل هو من قبيل التفسير
 والعوض الاول هو وصف الواجب لا يكون فيه تغيير في الحكم بل هو من قبيل التفسير
 لا يكون فيه تغيير في الحكم بل هو من قبيل التفسير

من الحكم على لصد ذلك الحكم فيصير الوصف الذي على به حجة
 للسائل بعد ان كان حجة للمعلل وهذا القلب الجاهل هو جعل ظهري
 ويطنه ظهر افا ان الوصف كان شاهدا عليك فقلتني وجعلته
 شاهدا لك وكان ظهري اليك فصاوه اليك مثاله صور
 صوم فرض فيشترط فيه تغير في القضاء اي مثاله في صوم
 انه صوم فرض فيشترط فيه تغير في قضاء كصوم القضاء قلنا
 لما كان الصوم فرضا لا يشترط التغير بعد ما تغير اليوم يعني شر
 كالقضاء واما العكس فعلى به ان يتسك السائل باصل المعلل

على وجه يكون للمعلل مضطر الى وجه المفارقة بين الاصل والفرع
 العكس لغتان يرد الشيء الى السنة الاولى وفي الاصطلاح ان يتسك
 السائل باصل المعلل اي بما جعله اصلا مقبسا عليه لصد فرع المعلل
 الى لصد الحكم الذي جعله للمعلل فرعا وهو الحكم المدعى بالقبول
 فانقلت ما ذكره من تفسير العكس فهو نفس معنى القلب المذكور
 ويحل فيه فساد الوضع

الطائفة من القلب لا يكون فيه تغيير في الحكم بل هو من قبيل التفسير
 والعوض الاول هو وصف الواجب لا يكون فيه تغيير في الحكم بل هو من قبيل التفسير
 لا يكون فيه تغيير في الحكم بل هو من قبيل التفسير

وهذا النوع من القلب لا يكون فيه تغيير في الحكم بل هو من قبيل التفسير
 والعوض الاول هو وصف الواجب لا يكون فيه تغيير في الحكم بل هو من قبيل التفسير
 لا يكون فيه تغيير في الحكم بل هو من قبيل التفسير

وهذا النوع من القلب لا يكون فيه تغيير في الحكم بل هو من قبيل التفسير
 والعوض الاول هو وصف الواجب لا يكون فيه تغيير في الحكم بل هو من قبيل التفسير
 لا يكون فيه تغيير في الحكم بل هو من قبيل التفسير

وهذا النوع من القلب لا يكون فيه تغيير في الحكم بل هو من قبيل التفسير
 والعوض الاول هو وصف الواجب لا يكون فيه تغيير في الحكم بل هو من قبيل التفسير
 لا يكون فيه تغيير في الحكم بل هو من قبيل التفسير

شباب ۱۱ علم و تحقیق و ترقی
۲۵ اختلاف فیفسا

R

ابتداءً ولا بما يصدره
دار السلام دار الحق
البيوع فنانا ومكاننا
استبلا

استبلا الكفاً أخذوا
شئ بدياً فاقوا

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

وینے کے احکام و فضائل

ان لا يحيط مصر فيها مسسا
بن ارحم رب ليس فيها

الشيخ أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بكر
بن إبراهيم بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

وَدْعَىٰ مَنَافٍ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَفَعَلْنَا

الحكماء من المشركين وعند
العلماء من المشركين

لان في اسلام احدهما اختلاف الذي فيوجب فساد النكاح كالردة
 قلنا هذا فاسد وضعلا لانه جعل الاسلام علة لنزول الملك و
 الاسلام عهد عامما للملك والحقوق كما اذا استلم في دار الحرب
 فقد عصم نفسه وماله وولده الصغير فلا يكون مؤثرا في زوال
 الملك وكذلك في مسألة طول الحرة انه حر قادر على النكاح فلا
 يجوز له نكاح الامة كما لو كان تحت حرة قلنا فوصف كونه حرا
 قادرا يقتضيه جواز النكاح فلا يكون مؤثرا في عدم الجواز قوله
 في مسألة طول الحرة وهو القدرة على نكاح الحرة يقول الشافعي
 انه لا يجوز نكاح الامة لمن قد على نكاح الحرة لانه حر قادر على نكاح
 الحرة فلا يجوز نكاح الامة كما لو كانت تحت حرة قلنا هذا فاسد
 لانه جعل القدرة على النكاح مؤثرا في عدم جوازه وهو عجز فيه
 من جهة الشرع والعجز ضد القدرة فلا يكون من اثر القدرة
 واما النقض فمثل ما يقال الوضوء طهارة فيشترط له النية كالميم

[illegible][illegible][illegible]

كان مانعاً وبغيره عند من لم
 يجوز تخصيص العلة بالتخصيص
 من أخصر عندهم وعند من جاز
 من أخصر عندهم وعند من جاز
 هو غفلة المانع **باب**
 علة لا مانع **باب**
 الإجماع والنقص **باب**
 في الطهارة التي ليس فيها
 الثوب والائناء ليس فيها
 واجب بان الوضوء في غير
 ليس بواجب إذا العادة
 يأتي به المرء فيكون له
 وتزلا وتغضوا ولا يفتقر
 نفسه إلا في الماء ولا يفتقر
 له الصلاة وهو أهلية في
 أصل الطلوع وقديس هذا
 التقارص من القيد **باب**
 أن التناقض في اصطلاح الأصناف
 الدليل والتعارض بين
 من غير أن يتصور
 أن يقولوا أن ليس
 في ذلك

قلنا ينفق غسل الثوب والائناء وأما النقض فهو وجود العلة و
 تختلف الحكم عنه مثلاً ما يقا الوضوء طهارة فيشترط فيه النية
 كالتيتم قلنا ينفق غسل الثوب والائناء لوجود العلة وهي الطهارة
 مع تخلف الحكم وهو اشتراط النية لأنه لم يشترط النية فيهما
 وأما المعارضة فمثلاً ما يقا الممسح ركن في الوضوء فليس بثبوت
 كالغسل قلنا لما كان الممسح ركناً في الوضوء فلا يثبت بثبوت كمن
 الخف واليتم وأما المعارضة فهي أن يأتى السائل بدليل آخر فيحكم
 دليل المعلن بأن يقول السائل للمعلم ما ذكرت من الدليل وأزدل
 الحكم لكن عندنا من الدليل ما يفيقه ومثاله ما ذكر وهو الظاهر فصل
 الحكم يتعلق بسببه ويثبت بعلة له ويوجد عند شرطه فالسبب
 ما يكون طريقاً إلى الشيء بواسطة كالطريق فإنه سبب الوصول
 المقصود بواسطة الشيء وحال فإنه سبب الوصول إلى الماء بالأدلة
 فعلم هذا كما كان طريقاً إلى الحكم بواسطة يسمى سبباً شرعياً
 تسمى بواسطة علة لما تم البحث من دلائل الشرع وهو الأوصاف الأربعة
 فاعلم أن ما ثبت بهذه الدلائل من الأحكام يتعلق بأسبابها وشرطها
 عليها فلا بد من بيانها وهذا الفصل لبيان ذلك فإن الحكم يتعلق
 بسببه لأنه يفرض البية ويتوصل به إلى الحكم ويثبت الحكم بعلة لأنها

وجوب الصلاة إذا العادة
 ليس بواجب إذا العادة
 يأتي به المرء فيكون له
 وتزلا وتغضوا ولا يفتقر
 نفسه إلا في الماء ولا يفتقر
 له الصلاة وهو أهلية في
 أصل الطلوع وقديس هذا
 التقارص من القيد **باب**
 أن التناقض في اصطلاح الأصناف
 الدليل والتعارض بين
 من غير أن يتصور
 أن يقولوا أن ليس
 في ذلك

وجوب الحكم على هذا إذا كان
 به الأحكام على هذا إذا كان
 فلا بد من بيانها وهذا الفصل
 لبيان ذلك فإن الحكم يتعلق
 بسببه لأنه يفرض البية ويتوصل
 به إلى الحكم ويثبت الحكم بعلة
 لأنها

مؤثرة في الحكم والحكم يوجد عند وجود الشرط فالسبب يكون طريقا و
 وسيلة المسبب هو الحكم بواسطة بين الحكم والسبب طريقا
 معناه اللغوي الطريق واستعمل في الشرع بمعنى الطريق أيضا لأن
 الطريق سبب الوصول المقصود بواسطة المشي وكما جاء السبب
 اللغوي بمعنى الطريق جاء بمعنى الجبل أيضا لأن الجبل سبب الوصول للماء
 بالأدلة وتسمى الواسطة علة مثالة فتح باب الاصطيل والقصر
 وحرقيد العبد فإنه سبب التلف بواسطة توجده من الدابة و
 الطير والعبد فإنه سبب تلف الدابة لأنه إذا فتر باهيا خرجت
 الدابة وضللت فتلقت فكان تلفها بواسطة خروجها وهو علة
 تلفها وكذا إذا فتر باب تقصير فط الطير فان خروج الطير واسطة
 بين تلفه وبين تقصير القصر وكذا إذا حرقيد العبد حتى اتق فان تلف
 العبد وجد بواسطة بينه وبين حرقيد وهو ذلك العبد و
 السبب مع العلة إذا اجتمعا يضاف الحكم إلى العلة دون السبب
 لأنها تؤثر في الحكم ويثبت بها والسبب يفضى إليه غير فكانت
 أو باضافة إليها إلا إذا تعدت لإضافة إلى العلة فيضاف إلى
 السبب وعلى هذا قال أصحابنا إذا دفع الشكين إلى صبي فقتل
 نفسه لا يضمن الدافع دية لأنه اجتمع لتلفه سبب وهو دفع

لا يفيض الفاتحة
 قيمة الدابة و
 الطير ولا لحال
 قيمته العبد في
 الصور المذكورة
 ١٢
 مفعول فيضاف
 الحكم إلى العلة
 ١٣
 جميع الأحوال
 وقت تعدد الدابة
 غايته
 إذا اجتمع علته
 العلة يضاف إلى
 صبي فقتل
 صالحة لإضافة الحكم
 إليها

معنى العلة بضاف الحكم
لأن لاجل السبب أو لكان
معلول

المجلة
العلمية
مجلد
العدد ١٢
العدد ١٢
العدد ١٢

تَقَفَّ بِإِيقَانِهِ وَ
عَلَى صِدْقِهِ

مضاف الى السابق

الكلام وفن
افاد الشارح

اعلم ان يتوهم

هذا المقام بال
الذي كونه من
الحكماء

لا احتمال ان يتقارر الصيد عن المدلول ولا يقدر عليه فيعود أمنا
كما كان فصا كما اذا اخذ ثم ارسله او رماه فلم يصيب وقد يكون
السبب بمعنى العلة اذا كانت العلة حادثة بالسبب فضا الحكم
اليه مثال فيما ثبتت العلة بالسبب فيكون السبب في معنى العلة لانه
لما ثبتت العلة بالسبب يكون السبب بمعنى العلة فضا الحكم اليه
وهذا قلنا اذا ساق دابة فالتفت شيئا ضمن السياق والشاهد
اذا التفت بشيئا دته ما لا فظهر ربطا فيها بالرجوع ضمن الشاهد
لا زسير الدابة ايضا وفي السوق وقضاء القاضي ايضا وفي
الشهادة لما انه لا يسهه ترك القضاء بعد ظهور الحق بشهادة
العدل عنده فصا كما يجوز في ذلك منزلة البهيمه بفعل السياق
قوله ضمن السياق لان اصابته يدها بندها بها وان كان علة التلف
لكنها حدثت بالسوق لان السوق يحتمل الدابة على الذهاب كرها
فعلها مضافا الى المكرة وكذلك مسئلة الشهادة لان القاضي
كالبهيمه محمولة على القضاء بعد اقامة البينة ثم السبب قد يقام
مقام العلة عند تعذر الاطلاع على حقيقة العلة بتيسر الامر
المكلف وليسقط به اعتبار العلة وبما الحكم على السبب في
التكليف على العمل بحقيقة العلة من المحرم فلذا اسقط اعتبار

هذا المقام بان في المستعنين
لما عسى ان يقوم به
العلام هذا الكلام
الذكور من جنسهم
الحكومة السوق والشهادة
برالة الدابة وقضاء القاضي
فان هاتين الدابتين هاتين
ولزم المال بالقضاء فكان
ذلك علة لهذا الامر
السوق والشهادة فكانت
فاجتمعت السبب مع العلة و
قد تقدم انما ان السبب
مع العلة اذا اجتمعا يضاف
الحكومة العلة ووزن

السبب وما حصل الدفع
 غنى عن البيان كما نؤمن والله اعلم
 فكم ان التلغف الى السابغ
 الدابة يقف الى السابغ
 فكل التلغف الى السابغ
 القاضى ضيق الى السابغ
 قوله ويحيط الى السابغ
 الفاء التقوية على
 فغنى عن البيان



والله اعلم

مقام العلة مستقيم
اغتيايد العلة

العلماء في
الدين

فمنه السمتة

العلة لتعليق الحكم ويدا الحكم على السبب مثله في الشرع عينا النوم
 الكامل بالاضطرار والاكاء فانه لما اقيم مقام الحدث سقط اعتبار
 حقيقة الحدث ويدا الانتقاض على كمال النوم قوله اقيم مقام الحدث
 لا انتقاض الطهارة لانه سبب لا تقاضها والعلة الحدث والاطلاع
 على وجود الحدث في حالة النوم متعذر والنوم لا شتماله استر
 المفصل داي الى وجود الحدث فيكون وجوده حادثا بالنوم فاقيم
 مقام الحدث فلذا سقط اعتبار حقيقة الحدث ويدا الانتقاض على
 كمال النوم حتى اذا نام وتيقن بطريق انه لم يحدث انتقض الوضوء
 وكذلك الخلوه الصحيح لما اقيمت مقام الوطى سقط اعتبار حقيقة
 الوطى ويدا الحكم على صحة الخلوه في حق كمال المهر ولو لم العدة له
 اذا خلا الزوج بامرأة وليس هناك مانع من الوطى كصوم وفرض
 حضركا وبها اقامة الخلوه مقام الوطى ولذا سقط اعتبار
 الوطى ويدا الحكم على صحة الخلوه بان لم يوجد مانع فيهما المهر الكامل
 ويلزم العدة وان يتيقن انه ما كان بينهما ووطى فانقلت تعذر
 الاطلاع على الوطى لهما ممنوع حتى لو توافقا على انتفاء الوطى
 ان لا يحكم بنزوم المهر والعدة قلت جاز ان يكونا ففهما يتواصفا
 منهما المصلحة من الصالح فتحقق تعذر الاطلاع في حق احكام الشرع

له الانتقاض الطهارة
 لان النوم لا يوجب
 خروج شيء عادة
 فلا يرد ما
 ان العوض
 يتوهم ان العوض
 كان يوجب بيقين
 وفي النوم خبر
 الفجاسة مشكوك
 حاصل الدفع
 اقام نفس النوم مقام
 حقيقة خرم النجاسة
 عين الله
 ثالثا لو كان ذلك وانما
 لها مصلحة في ذلك ايضا
 غير الزوج الذي يباح
 وزوج مصلحته دفع
 الفسوة وغوها

لأن الكفارة لا تكون سببا في
 العيّن لا سلطان للكفارة
 الناس فيه بقاوتها
 لا نعلم سبب المشقة
 لتعذر الاطلاع على

فلا يكون سببا في
 وجود التمسك بها
 لا لأنها غير معتلة
 الكفارة بما يؤول إليه
 فان قيل ما في جعل الخث
 انما هو ذكر المشقة
 العيّن سببا في
 مجازا وذكر الكفارة
 بيان اسباب الشرائم
 ان العيّن سبب
 للكفارة في علة

والناس غيرهما لم يشهدوا عندهما وكذلك السفر لما اقيم مقام المشقة
 في حق الرخصة سقط اعتبار حقيقة المشقة وبدا الحكم على نفس
 السفر حتى ان السلطان لو طاف اطراف مملكته بقصد به مقدار
 السفر كانت له الرخصة في القصر والافطار وان لم تكن في سفره
 هذه المشقة قيد بقصد مقدار السفر لا نه لوطاف سنين ولم
 يقصد مسيرة ثلاثة ايام ولياليها لم تكن له الرخصة قوله
 وقد يسمى غير السبب سببا مجازا كاليمين يسمى سببا للكفارة
 وانها ليست بسبب لها في الحقيقة فان السبب بناء في وجود
 المسبب واليمين بناء في وجود الكفارة فان الكفارة انما تجب بالحنث
 وبه ينتهي اليمين وكذلك تعليق الحكم بالشرط كالطلاق والعتاق
 يسمى سببا مجازا فانه ليس بسبب في الحقيقة لان الحكم انما يثبت
 عند الشرط والتعليق ينتهي بوجود الشرط فلا يكون سببا مع وجود
 التنافي بينهما جازب نقض يرد على ما ذكره اوله هو ان السبب ما يكون
 طريقا الى الحكم مفضيا اليه واليمين سبب للكفارة ولذا تضاق اليه
 يقال كفارة اليمين مع انه ليس بموصل اليها بل اليمين بيا في وجوب
 الكفارة لان الكفارة لا تجب الا بالحنث واليمين تعقد للبرو
 شرعت له والبر ببناء في الحنث فكان اليمين مانعا للحنث والحنث

٢٢٦
 قيل لا نعلم سبب
 لا اختلاف بين
 في سبب مجازا
 في الكتاب مشتمل
 وحيث قيل انها علة
 لا كفارة تضاق
 الى كفارة اليمين
 كقارة اليمين

من حلت النكاحات
 طائفا وانت حائضا
 من بني السبب
 وهو التعليق وبين
 الحكم وهو الطلاق
 والعقبات

والأصل في الازمة
التي هي عبارة عن عدم الازمة كان
بين التبيين ١٢

٤٤
والجمله ان اطلاق السبب على
اليمين والتعلق بما اذا كان
مماثل عليه ذللا لاعتبار
فعله تعالى ان لا يرد في تحقيقه
غيره انقض

٤٥
المادة بالاسباب آله العلل الى السبب
في التبع عبارة عما يكون
المطلوب لا موجبا له وهذا هو
دفعه على في حقا سبب لانه
اختاروا امارات على اجاب الشرع
حقيقة امارات على اجاب الشرع
في الحقيقة فانما ايضا في الاجاب
لا حقيقة ١٢

٤٦
الله تعالى وهو عيب آله
السبب الحادث وكيف ينفذ
قد يرد وهو حكم الله تعالى في الاول اذا بلغ
زيد يجب عليه ذلك وان كان في الاول اذا بلغ
الحكم للصلاة اي الوجوب ما دلت عليه فانه ينفذ
الى الحادث فلا وجوب قبله ١٢

لازم الكفارة والمنافي للآزم منافي للآزم وكان لك تعليق الطلاق
والعتاق يسمى سببا للطلاق والعتاق مع انه مناهما لان قوله
ان دخلت الدار فانت طالق المقصود منه امتناعها عن دخول الدار
حذر عن الطلاق وكان اليمين في التعليق بانها لا توجد وهو
لازم للجزاء والمنافي للآزم منافي للآزم ومعنى قوله وبنيته اليمين
اي بالحنث والتعلق بالشروط انما اذا فعل بخلاف موجب اليمين ارتفع
اليمين ولذا لو فعل ذلك مرة اخرى لا يحنث ولا يقع الطلاق الا في
كلمة كليهما لانها ايمان لا يمين واحد فاجابا بان انعقاد اليمين يحتمل ان
يقول اليه بان خالف ولزم الكفارة والجزاء فنبهني سببا مجازا كان
العيب يسمى خيرا في قوله تعالى في ربي اعصر عمر افسد الاحكام
الشرعية يتعلق باسبابها وذلك لان الوجوب غيب عنا فلا بد
من علامة يعرف بها العبد وجوب الحكم وهذا الاعتناء اضعف الحكم
الى اسباب اي الاحكام الشرعية التي تثبت بالاصول لا بقرينة تتعلق
باسبابها وذلك لان الوجوب بانها الله تعالى واجبا به تعالى الصلوة
مثلا في اليوم وفي الليلة لا يعلم متى يكون فلو لم تكن الاسباب التي
وضعت لها يشق معرفتها على العباد فاسب وجوب الصلوة الوقت
بدليل ان الخطاب باداء الصلوة قبل دخول الوقت لا يتوجه وانما يتوجه

٢٣٤
كان قبل ذلك كان الوقت سببا للوجوب
لم يبق للاداء وجود فثبت ان السبب
ابدا مقدم على مسببه فثبت
بكون الوجوب متاخرا عن
الوقت فثبت ان السبب
والتي هي في الصلاة هو
من من شاع في الاداء
الجزء الذي يتصل به الاداء
وهو مقدم على الوقت
فاذا وجوب عن الوقت ١٢

٢٣٥
٢٣٦

١٢ موعود
تقریر ما فی الذمہ
نقوله و الخطا

الوقت بسبب انفس الجوع
وجوب الاداء وجوب الجوع
ونفس الجوع
ذم الجوع
بالامر ونفس الجوع
على احواله

لا يمتد عادة الى يوم وليلة
فالحق المتمدن المتمدن وهو القضاء
والاعمال المتمدن وقد لا يمتد فلا يمتد
القضاء في المتمدن وفي غير المتمدن
كأنه في المتمدن وفي غير المتمدن
لأنه يعرف نفس المتمدن وفي غير المتمدن
صفتها في المتمدن وفي غير المتمدن
في المتمدن وفي غير المتمدن
هذا دليل آخر على أن نفس المتمدن
بالسبب في المتمدن وفي غير المتمدن
الذي هو في المتمدن وفي غير المتمدن
بعد الوقت في المتمدن وفي غير المتمدن
الصلوة في المتمدن وفي غير المتمدن

هذا دليل آخر على ان
الاداء ووجوب الخطاب الفوجي
بعد التوفيق لان نفس وجوب
الصلوة ثابت في النفس وجوب
مقتضى الشرع لا يكتفي
بلا يكون ذلك ابتداء وعبارة
عليها بعد الاقتران
بخطاب جديد يتوجب
رعايته شرائط القضاء كالانسية
وغيرها ولو كان ابتداء ووجوب
رعيته في شرائط القضاء
فذلك او بنفسه كالخودي
معلن

Q

[illegible]

الأول سبب الوجوب ^{بأنه} لا يتوقف الوجوب على كل الوقت اذ لو كان
 كذلك لما ثبت الوجوب الا بعد ^{من} مضي الوقت فلا يصح امتياز الصلوة
 في الوقت للزوم تقدم السبب ^{على} التسبب ^{وهو} لا يجوز بعد ذلك ^{طريقا}
 احدهما نقل السببين من الجزء الاول الى الثاني ^{والثالث والرابع}
 الى ان ينتهي الى آخر الوقت فتقرر الوجوب حينئذ وبغير حال العبد
 ذلك الجزء ويعتبر صفة ذلك الجزء ^{وبناء} اعتبارا حال العبد فيه ^{انه}
 لو كان صبيا في اول الوقت بالغ في آخره او كان كافرا في اول الوقت
 مسلما في آخره او كانت حائضا او نفساء في اول الوقت طاهرة
 ذلك الجزء وجبت الصلوة عليهم لان الوجوب كان منتظرا في ذلك
 الجزء وعلى هذا جميع صور حدوث ^{في} الاهلية في آخر الوقت وعلى
 العكس بان حدث حيض او نفاس او جنون مستوعبا وغما ^{متن} متبذرا ذلك
 الجزء سقطت عنه الصلوة ولو كان مسافرا في اول الوقت مقيما
 آخره يصله اربعا ولو كان مقيما في اول الوقت مسافرا في آخره صلى
 ركعتين ^{وبناء} اعتبارا بصفة ذلك الجزء ^{انه} ان كان كافرا لا تقرر
 الوظيفة كاملة فلا يخرج عن العهدة باءائها في الاوقات المكروهة
 قوله ثم بعد ذلك اي بعد ان ثبت ان الجزء الاول سبب لا بد ان علم
 كيف يكون باقي اجزاء الوقت سببا وله طريقان احدهما ان الجزء

عبد المولى
مولى
مولى

ووجوب الصلوة

[illegible]

١
 ولقائل ان يقول الحق
 السببية محال للاستحالة
 الصفة الاعراض كيف
 انتقال القول بان انتقال
 يصح القول بان انتقال
 تحقق السببية وانما
 بان المراد بان انتقال
 ثبوت صفته في محل
 بعد ثبوتها في محل
 اخر وهذا ليس
 بان انتقال لكن شبه
 الانتقال فيه

الأول إذا جعل سببا لعدم ما ذكرناه فإن اتصل بالأدوية نقرت السببية
 بناء على حصول المقصود إذ المقصود من نفس الوجوب يتحصل
 الأداء نظر إلى الظاهر وإن كان المقصود الأصل الابتداء وإن لم يتصل
 الأداء أنقل السببية من الجزء الأول إلى الجزء الثاني الذي هو الأول
 يتقرر عليه أن اتصل الأدبية ثم إن لم يتصل به الأداء تنقلت منه
 إلى الجزء الثالث الذي هو الثاني ثم إلى الرابع والخامس ما يليه جزء
 إلى جزء اتصل به الأداء ثم إن لم يحصل الأداء قبل آخر الوقت ينتهي
 السببية إلى آخر الوقت فيكون ذلك سببا وتقرر الوجوب في آخر
 جزء من أجزاءه ويعتبر حال العبد في ذلك الوقت في الأهلية و
 انتفاء العوارض فإن كان أهلا للوجوب في آخر الوقت لم يكن
 أهلا فيه لم يحصل في صفته ذلك الجزء من الكمال والتقصان وعلى
 العكس إذا زالت الأهلية في ذلك الوقت تسقط الصلوة وإنما
 تسقط الجنوز والإغناء بالاستيعان والامتداد لأن غير المستوعب
 غير الممتد لا تسقط به الصلوة مثاله فيما يقال أن آخر الوقت في الفجر
 كامل وإنما يبصر الوقت فأسفل بطلوع الشمس وذلك بعد خروج
 الوقت فتقر بالواجب نصف الكمال فإذا طلعت الشمس انتفاء الصلوة
 بطل الفرض لأنه لا يمكن إتمام الصلوة إلا بتمامها بالنقصان باعتبار الوقت

عليه السلام
 في الثوب الأحمر
 انتقل من
 إلى ذلك
 بنو النضير
 إلى النصارى

۱۴۴۰

القاضي الحقيقي للإصلاح
أهـ مثال
طبعة

مفتي الجمهورية
المفتي محمد صالح المنجد

بسم الله الرحمن الرحيم

الذات اقصي

بسمه الشروع وهو باب في
الكتاب

كامل وهو وقت
 الوقت بابقا
 محض نقصان
 الظرف لا يؤثر في
 نقصان الظرف
 ويمكن ان يجاب عليه
 بالتامل ١٢

[illegible][illegible]

۱۰۶
 علی بن فضال
 فی جوابات فان
 الخیر الی آخره
 فکان فی سبب
 علی بن فضال
 فی جوابات فان
 الخیر الی آخره
 فکان فی سبب
 علی بن فضال

اللازم في كلا الموضوعين وجود سبب
للمعذرة في صوم رمضان

الشهر تتوجه الخطا عند شهود الشهر لقوله نعم فمن شهد منكم
الشهر فليصمه وقوله عليه السلام صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته
وأضاف الصوم إليه أي بدليل إضافة الصوم إليه يقال صوم
رمضان الأصل في إضافة الشيء إلى الشيء أن يكون للأصل السبب
للمضاف وحال في الإضافة للاختصاص والأصل في كل ثابت الحكم
وكمال الاختصاص بين السبب والسبب لثبوت به ولا في الإضافة
نسبة وانتم النسب الحكم إلى السبب لحدوثه به وسبب وجوب
الزكاة ملك النصاب النامي حقيقة بالتجارة وحكمها بحولان الحولان
به يتمكن من استثناء المال على الحولان الحول ليشتمل على الفصول الأربعة
وهي مدة كاملة لاستثناء كل جنس من المال كالنقد والسائم وغيرها
فأقيم مقام النماء لعدم الإطلاع على حقيقة النماء والتقصير في
الاستثناء وانما كان المال سببا للزكاة لأنها قضا البقاء زكاة المال
فكان وجود النصب وهو المال المقدس سببا وباعتنا وجود السبب
التجديد في باب الإداء يعني أن ملك نصيبا بجان أن يؤدي الزكاة قبل حول
الحول لوجود السبب بعد وجود السبب فأنقلت لما كان السبب
ملك النصبة النامي قبل الحول النصبة غير نام فلا يكن السبب موجودا
قبل الحول قلنا وجود النصبة سبب للنماء شرط وسبب وجوب الحج والبيت

يصوم اليه
 بيل اضاف المظروف
 المظروف ولا يخفى ان المظروف
 لابد من سبب للمظروف بان ما
 تقوم الواجب لذلك لا الاصل المظروف
 يلتفت الى ذلك لا الاصل المظروف
 اعلم
 وهذا كقولهم المظروف بين المظروف
 والمظروف ان المظروف بين المظروف
 لمولان المظروف دون المظروف
 الواحد باعتبار ان المظروف حكمه
 والبين لا يتكرر اصلا ولا تحقيقا
 وهو ظاهر ولا تغدي لان
 البين امو واحد مستمرة
 فان قيل فقد تغدي ان
 لا لا البين يتكرر الشيء من
 الزكوة في مال واحد يتكرر وجوب
 ان يكون كقول سبب الوجوب
 في تكرار الوجوب يتكرر التمام والذوق
 صادر للمال سبب باعتباره فصار لا
 الواحد يتكرر التمام في كل تكرار
 سبب الوجوب فان قيل لو كان
 في كل تكرار التمام في كل تكرار
 وجه كماله في كل تكرار
 وقد علم ان المظروف على الزكوة على المظروف
 في كل تكرار التمام في كل تكرار
 في كل تكرار التمام في كل تكرار

[illegible]

لا ضافة الى البيت قال الله تعالى ولله على الناس حج البيت من
 استطاع اليه سبيلا وبديل عدم تكرار الوظيفة في العمران الحج
 لا يتكرر تكرار السنين والشئ انما يتكرر تكرار سببه ونجد بالجماعة
 البيت متحد فعلم ان سبب البيت وعلى هذا ان السبب
 لو حج قيل وجود الاستطاعة ينوبك لك عن حجة الاسلام لوجود
 السبب وهو البيت وبه فارق أداء الزكاة قبل وجود النص
 لعدم السبب فلا يجوز وسبب وجوب صدقة الفطر راس
 يمونه وبلي عليه باعتبار السبب يجوز التعجيل حتى جاداءها
 قبل يوم الفطر قوله راس يمونه وبلي عليه لقوله عليه السلام ادوا
 عن مومونه وبيان ان كلمة عن لا تنزع فدلى على احد الوجهين
 اما ان يكون سببا ينزع الحكم عنه او يحل بجوع عليه فيؤد
 عنه ويبطل الثاني لاستحالة الوجوب على الصبي والعبد والكافر
 والفقير فعلم انه سبب ولذلك يتنصاع عن الواجب تنصاعا
 الروس فانقلت انها تنصاع الى الفطر بقا لصدقة الفطر فعلم
 ان وقت الفطر سبب كما قال الشافعي قلت ان الفطر شرط له و
 السبب لا يعمل الا بهذا الشرط وما اضافته الى الفطر فاما فانقلت
 فلم جعلتم الاضافة الى الفطر مجازا والاصل في الكلام الحقيقة

لا
 الحج عاذركنا من أداء الحج
 قبل وجود الاستطاعة
 ينوب عن الحج
 ان المراد من الاستطاعة
 العمل والراس لا يصح ان
 يكون علة اذا العلة لا يكون
 الا وصفها والراس يكون
 وصفه قبل ان المراد بالراس
 بقاء الراس من
 انه يخلو هذه التوبة
 من وجوب الحج
 مع عدم
 كونه
 الزكاة عن ماله وانما
 عن ارضه بسببهما
 كالدينه بعبادة
 القاتل خطأ
 عن
 يمونه وبلي عليه
 السبب لا يعمل

9.

وهي الاضافة الى السبب قلت قد تعارضت جهتها سبب فان
تضاعف الواجب بتضاعف الرؤس يقتضيان يكون الرأس سببا
والاضافة الى الفطر تقتضيان يكون الفطر سببا على ما هو الاصل
في الاضافة الا ان الاضافة يحتمل الاستعارة والتجوز لانهما من
حسن الكلام وتضاعف الواجب بتضاعف الرؤس لا يحتمل ان يكون يغيب
السببية فحمل الاضافة على المجاز لا بالجهتين بقدر ما يمكن
وسبب وجوب العشر الارض النامية بحقيقة الربيع الخارج

العشر أيضا في الأرض وسبب وجوب الخراج الأرض الصالحة
للزراعة فكانت نائمة حكاما وهي نامية بالتمكن من الزراعة وإنما
اعتبرنا النماء التقدير فيه لان الخراج مؤنة فيه مع العقوبة ولذا
يجب على الكافر جزاء على اعراضهم عن عبادة الله تعالى واشتغالهم بعمارة
الدنيا فاعتبرنا النماء التقدير لتحقيقا لمعنى العقوبة بخلاف العشر
فانه مؤنة فيه مع العبادة كما نقرر في محله وسبب وجوب الوضوء

٥٨- وجوب الصلوة عند البعض وهذا وجب الوضوء على من وجب عليه
 الصلاة من غير أن يشترط وجوب الوضوء للصلاة في نفسه
 الصلاة فلا وضوء على من لا صلوة عليه كالحائض والنفساء والحائض
 شرط وهذا كالصلوة سببها وقت والطهارة شرط وقال البعض سبب

[illegible]

لانه يتكبر بتكبر الحدوث
دون الصلوة وهذا من
امارة السبئية
لما نزل من
بين ما يتعلق به في بيان
الشرعية الاحكام به
ما ينبغي فعله في بعض
وقال قال اه بعض
والذكر في الاربعة
الكتب ان الدائم خمسة ما ينبغي
ما ذكره الله والظاهر في ما ينبغي
تمام الحكم بخيار الرقبة لا
يقال ان الدائم ستة في بعض
ما ذكره بعض الفقهاء
ما ينبغي

فلاذك النضاب
ماذ بيمنع
نظام العلة
فانه ماذ بيمنع
العله فان آه

لعدم محله ومثال الثاني هلاك بعض النصاب في أثناء الحول ^{أو امتناع أحد}
الشاهدين عن الشهادة ^{أو رد شرط العقد وهو أن توجد العلة إلا}
إنها لم يتم مانع كوجود النصاب فإنه علة لوجوب الزكاة ولهذا لو
عجل قبل الحول يجوز إلا أنها انما يتم علة إذا حال الحول على المال ولهذا
لا يطالب بداء الزكاة قبل الحول ^{وإن كان لك امتناع أحد الشاهدين بعد}
شهادة الآخر فإن الشهادة يوجد بالشاهدين ويتم علة لوجوب
بالشاهدين وكذلك شرط العقد ^{الذي يجب} والقبول في البيع والنكاح
أحدهما جزء العلة وتامها بالجزئين ومثال الثالث البيع بشرط الخيا
وبقاء الوقت في حق صاحب العذر وهو أن توجد العلة بتامها إلا
أنه يختلف حكمها المانع كالبيع بشرط الخيا لا زال العلة وهي الإيجاب
القبول موجودة في محل البيع إلا أنه لم يثبت الملك شرعا بثبوت
الخيا فكأن شرط الخيا مانعا لا ابتداء وجود الملك وكذلك وجود
من صاحب العذر علة لتقص الطهارة أو لوجوبها ^{أو بقاء الوقت} إلا
مانع لوجود النقض أو لوجود الوجود مثال الرابع خيا البلوغ
العتق والرؤية وعدم الكفاءة ^{والانذار} في باب الجرح ^{على هذا}
الأصل وهو أن يكون الحكم ثابتا بالعلة ^{الأن لا يردم ولا يلزم مانع}
كخيار البلوغ للصغير والصغيرة ^{أو النكاح} إذا انكحها غير الأب أو الجد ^{فبإعانة}

[illegible]

٢ التعذيب هذا
معتبرة في حق
الارث وان
معتبرة في حق
لها اثر لا يتفق
انذلت رايي
يقض من دون
سرت الى حق
نظام ال
رجم ولافاه
الارث

2

وهو قوله عليه السلام لصائم
فانما اشتهيت ناسيا نتمتع من
الطريق ميم بقا العلة بهذا
لعدم العلة ولتقابل ان يقول فيه
انكار المحس فان الامر وحسنا
الافعال المحس لا يقبل الارتفاع
اي سيب بالامر حقيقة الامر
اللفظ بالامر

الناسي في ارجاء الخصوص قال المتنعم حكم هذه العلة ثم لما منع وهو لا أثر
 وحيد من ذلك في ركن الخصوص ولا في ركن عمومته ^{المراد من}
 ومن لم يجوز قال المتنعم هذا الحكم لعدم العلة لان فعل الثاني منسوب
 الى رضا الشرع فسقط عنه معنى الجنائية ورضا الفعل عفواً فبقى الصواب
 لبقائه ركنه لا لما منع مع فوات ركنه فصل في فرض في اللغة هو
 التقدير ومفروض الشرع مقدراته بحيث لا تختم الزيادة والتقصا

وفي الشرع ما ثبت بدليل قطع لا شبهة فيه وحكم لزوم العباد
والاعتقادية والطاعة المشروعة على أربعة أنواع فزود واجب
سنة ونفل فالفرض لغة التقدير قال الله تعالى فَيُصَفِّ مَا فُرِضَ
أي قلنا تم بالتسمية وإنما سميت مفروضا الشرع فرائض لانها مفدية
لا تختم الزيادة والنقصان والفرض في الشرع ما ثبت بدليل قطع كما
ثبت لزومها بالاية الغير لماولة وهي الدليل القطع والوجوب في
اللفظ هو السقوط يعني ما سقط على العبد بلا اختياره وقيل هو

من الوجبة وهو الاضطرار اسمى الواجب لك لكونه مضطرا بابين
 الفرض والنقل فصار فرضا في حق العمل حتى لا يجوز تركه قصد انقلا
 في حق الاعتقاد فلا يلزمنا الاعتقاد به جزا وفي الشرع هو ما ثبت
 بدليل فيه شبهة كالاية المأوكة والصحيح من الاما الوجوب لقتل السقوط
 فيه قوله تعالى فانه لا يلزمنا الاعتقاد به جزا وفي الشرع هو ما ثبت
 بدليل فيه شبهة كالاية المأوكة والصحيح من الاما الوجوب لقتل السقوط

قالوا يا رسول الله انما نرى في
 القرآن ان الله يحب المتطهرين
 فقالوا فماذا نطهر؟
 قال فطهروا بطهارة
 القلوب والبدن
 قالوا فماذا يطهروا
 القلوب؟
 قال بذكر الله تعالى
 وطهروا البدن بالطهارة
 الشرعية التي امر الله بها
 من اغتسل بالماء والصابون
 في كل صلاة وما شئت من
 طهارة

فعله سبب الحق
 سببنا الى صاحب الحق
 من حيث التوسيع
 هذا التوسيع
 فعله مغنينا عن
 الصالح اذا
 العبد لا يصح
 الصوم والحق
 لعدم العلة
 اهل السنة
 الى عدم العلة
 بان الشائخ
 مشهور عندهم
 بانهم يخصونها
 بغير تخصيصها
 في كل ركن
 وهو الحق
 وفيها بغير
 دون النقصان
 الصالحات
 وهو ركن
 والباقي
 لا يصح
 بل لا قطع
 كل واحد
 لانها لا
 الحرف على
 الشافعي

من ان يخلو هذا
 الحد السنن الزوائد
 والنوافل والفروض
 الواجب فان كل منها
 طريق مسلول ومخرج
 من العود **م**
 وهذا عندنا وعند
 الشافعي رحمه الله
 مطلق السنن لا يتناول
 الا طريق النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم والخلاف

والاضطراب قوله يعني ما لم يمتنع من الواجب شرعا يسقط على
 العبد المكلف به بلا اختيار منه وان الواجب شرعا كان مضطربا بين
 الفرض والنفل اي مشابها للفرض حيث انه فرض في حق العمل
 ونفل من حيث انه غير لازم للاعتقاد وحكمه ما ذكرنا انه فرض عملا
 لا يلزم به الاعتقاد كصدقة الفطر والغائبة في الصلوة وضم
 السورة والسنن في اللغة عبارة عن الطريقة المسلوكة المرصنة
 في باب الدين وهي يطلق على كل طريقة سواء كان من رسول الله
 او من الصحابة قال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بسنة وسنة
 الراشدين المهديين عضو اعلم باب النواجز وحكمها ان يطالب
 باحياءها واستحقاق الملازمة بتركها الا ان يتركها بعد الغرض بالنواجز
 عبارة عن الاخذ بقوة التمسك بها والملازمة عليها والنفل
 عبارة عن الزيادة ومنه سميت الغنية نفلا لانها زيادة على ما هو
 المقصود من الجهاد وفي الشرع عبارة عما هو زيادة على الفرائض
 والواجبات وحكمه انه ثياب البر على فعله ولا يعاقب على تركه والنفل
 والتطوع نظيران لانه كما ان النفل اسم لزيادة فكذلك التطوع اسم
 لايتان خبرا ياتي به عن طوع **فصل** الغزمية في اللغة هي القصد
 اذا كان في نهاية الوكارة ولهذا قلنا ان الغزمية على الوطى عود في

والنوافل طريقا الى الجهاد

٢٥٠

تظهر في التروا
 فغنى نفل وعندنا
 سنن لانها سنن
 سنن لا يتناول
 الصحابة ولا يعاقب
 عليها ولا يوجب
 عليها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم بالسنن
 والمراد بالسنن
 المحدث لا سنن الحديث
 والجميع في المروا
 التي باجهاها والروا
 غير مطالب بها ان

الشريعة على نواجز
 الغزمية ونواجز
 قال الله تعالى فاعلموا ان
 له عزوا على الجهاد
 في العبادات
 عند قصد مولي التاكيد
 التناهي في التاكيد

باب لا جوار الغريم عني
عند القصد لولا ان
قالنا كيد ان

باب لا جوار الغريم عني
عند القصد لولا ان
قالنا كيد ان

باب الظهار لانه كالوجود فجاز ان يعتبر وجوده عند قيام الدلالة
قوله عود في باب الظهار يعني الظاهر عند علمائنا اذا عزم على الوطئ
كانه على الحالة الاباحة حتى الكفارة ولهذا اذا قال اعزم يكون خالفا
لما فيه من معنى نهاية القصد لانه هو معنى اليمين وفي الشرع
عبارة عما الزمان من الاحكام ابتداء يسمى عزيمته لانها في غاية الوكالة
لو كادته سببها وهو كونه الامر مفترضا الطاعة بحكمه انه الهنا و
نحو عسيدة ومعنى لا ابتداء غير مبني على عذر واقسام الغريم ما
ذكرنا من الفرض والواجب وغيرها واما الرخصة في اللغة فعبارة
عن اليسر والسهولة يقال رخص السعر اذا تبسرت الاضايه لكثرة
امثالها واشكالها وقلة الرغائب في الشرع صرح الامر من عشر
يسر بواسطة عذر في الكلف وانواعها مختلفة لاختلاف اسبابها
وهي اعذار العباد كما تحقق في بيان انواعها والعاقبة يؤاخذ
نوعين اء وما ل جميع انواعها الى نوعين طلبا للضبط ودفعا
للانتشار احدهما رخصة الفعل مع بقاء المحرمية بمنزلة العفو
في باب الجنائيا وذلك لحواء كلمة الكفر على اللسان مع اطمينا القلب
عند الاكراه وسبب النبي عليه السلام وان لا قال التسليم وقتل المسلم
عند الاكراه وحكمه انه لو صبر حتى قتل يكون ما جوار الامتناع عن الحرام

من الغريم الكثرة ما يراه
الغريم الكثرة ما يراه
الغريم الكثرة ما يراه

وفاية الحوائش

باب لا جوار الغريم عني
عند القصد لولا ان
قالنا كيد ان

✓

لان المحنة قائمة في هذا
 النوع فان قيل لا نسلم
 ذلك اذ المحنة ما يتعلق
 به العقاب وليست تتعلق
 بالعلم بالعقاب
 المنوع قبل الاكتمال
 ليس من الاعمال الاثرية
 علمه من اكتمال الله
 ان من ارتكب كسبوا
 لو عصى الله تعالى لا يشق
 ولو لم ينفذ ما لا يشق
 وما حقه فعله ان لا
 مما حقه فعله ان لا
 من العقاب فلهذا
 من ضرورة ان

تغنيما انتهى الشارع والنوع الثاني تغيير صفة الفعل بما يصير
مباحا في حقه قال الله تعالى فمن اضطر في مخمصة وذل ذلك نحو الاكراه
على اكل الميتة وشرب الخمر وحكمه انه لو امتنع عن تناولها حتى قتل يكون
ثما بامتناعه للمباح وصا كقاتل نفسه قوله احد هما ان يكون الحرمة
في الفعل باقية مع انها صار حاصلا بتلك العقوبة وصا الفعل بمنزلة
الجنانية للعقوبة فانها حرام مع انه لا يؤخذ بها مثل اجراء كلمة الكفر
على الساعن الاكراه مع اطمينا القلب على الايمان فان حرمة الكفر
قائمة لوجوب حق الله تعالى في الايمان كمن يخلص لعنه وهو ان
في نفسه يفوت بالقتل صورة بتخريب البينة ومعنى يذوق
وحق الله لا يفوت معناه لان التصديق قائم وكذا سب النبي عليه السلام
واما قتل المسلم فان حرمة قتله باقية لانه معصوم بالامانة
مكناه عند قتلته للضرورة فلا يؤخذ بالقصاص لكن بمسيرة
يقدم على قتله بل يصبر حتى يقتله فان قتله كان اثما فان قتل
لمسلم بما لا يستباح بوجع الامعان ثلث والمراد بالاكراه الكمال منه
وهو بان يخاف على نفسه او عضوه قوله والنوع الثاني ان يصير مباحا
كالاكراه على اكل الميتة وشرب الخمر والاضطرار اليها بقوله تعالى الا
من اضطر ثم استثنى عن التحريم وهو قوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم

[illegible]

[illegible]

اندر استدلال بقرائن علمیه
علمی عدم وجوب استنباط
در بیان جعل الامر الیه
اوراد و نیایش (در)
استدلال السائل و
استدلال

عظم الحكم
الوقت كون
استثناء منقطع
افضل الزمان
ام غزاة
مامصدا رية
عالم الحكمة
بعده

عليه السلام كثر دم ابن است خولا من قل هو الله احد الصمد ثلاثة مرات على
 الماء ولمح وكن على قال رقت النبي صلى الله عليه وسلم عقب وهو في الصلوة فلما فرغ
 من صلواته قال لعن الله العقب ما تدع مصليا ولا غيره ولا نسيا ولا غيره الا
 له عند وتناول فعلاه فقتلها به ثم دعا بما عومل فجعل يمسح عليهما ويقرأ
 قل هو الله احد والمعوذتين - وايضا فمن ارق النافعة الحرة ان يسأل الراقي الملعون
 الى ابن استهي الوجع من العضو ثم يضع على اعلاه حديدة رقيقة الغرسة ويكررها وهو
 يحرد موضع الام بالحديدة من فوق حتى ينتهي في جرد اسم الى اسفل الوجع فاذا اجتمع
 في اسفله جعل يمسح عليه

في الموضع حتى يذهب جميع الالام والا اعتبار بفتور العضو بعد ذلك وهو هذه سلام على نوح
 في العلمين وعلى حروف المسلمين من فلمات اسم الجمعين لا واية بين الساع والارض الاربي
 اخذ بنا صيتها جميع كذا لا يجوز عباد المومنين ان يراهم اطمست نوح نوح قال لكم نوح من
 ذكر نبي لا تاكلوه ان ربنا بكل شيء عليم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
 وسلم

عليه احد رقاته جنى عليه جناية لا يجب عليه ان يشرك الحرة الزام فلا
 تثبت بلا دليل على ان استصحب الحرة يصح للدفع دور الزام
 قلنا ان مجهول النسب حرة الاصل في بني آدم الحرية بالدم يوجد
 دليلنا في ذلك فلا بد من عليه وقال لا يصير مرقوقا بمجرد الدعوى لان
 الحرية ثابتة باستصحاب الحرة يصح للدفع في دفع دعوى
 الغير الرقبة عليه قوله ثم لو جنى هذا المدي عى جناية لا يجب ان يشرك
 الحرة لان ايجاب ان يشرك الحرة الزام الحرية على الجاني فلا يثبت الا بدليل ملزم
 والحرية ثابتة باستصحاب الحرة فلا يصح ملزمة وعلى هذا اشارة
 المتصل على ان الحكم لا يثبت الا بدليل قلنا اذا زاد الدم على العشرة
 في الحيض وطها عادة معرفة ما دون العشرة كالسبعة والثمانية
 ردت الى ايام عادتها يعني حيضها هي السبعة ونحوها التي كانت
 عادتها في الحيض والزائد على السبعة ونحوها استخاضة لا الزائد
 على العادة وهي الثلاثة التي زادت على السبعة الى العشرة انقض بدوم
 الحيض وهي السبعة بدوم الاستخاضة وهي الحاد عشرة فصاعد لان
 الزائد على العشرة استخاضة بلا نزاع فاحتمل الزائد على العادة
 الامر بجمعها ان يكون حيضا واستخاضة لانصاله بالدين ولا
 ترجيح بلا دليل مرجح فلو حكمنا بنقض العادة بان يجعل الزائد

وايضا بسم الله وبالله وباسم جبرائيل وميكائيل كازم كازم
 وينازم فتيز الى من الى من يشتار يشتار هوذا
 والله الشان : نقه از حيوة الحيوان ١٣

السبعة مثلاً أيضاً إلى العشرة لزمن العمل وهو ترجيح جهة اتصاله
 بدم الحيض بلا دليل مرجح فلذا تساقطت الجمنان بالتعارض وبقي
 الأمر على ما كان وهو عاداتها المعروفة ولو جعل قوله وعلى هذا
 إشارة إلى الاستصحاب المحجة دافعة لا ملزمة فلا يتصور وجهه وأما
 وجه التقرير على قوله فلا يثبت لا بدليل فلا زال استصحاب الحال
 المسئلة من واحد كذلك قلنا إذا ابتدأت مع البلوغ استحاضة
 فبعضها عشرة أيام لا زاد ولا نقص العشرة احتمال الحيض والاستحاضة
 فلو حكمتا بارتفاع الحيض لزمن العمل بلا دليل بخلاف ما بعد العشرة
 لقيام الدليل على أن الحيض لا يزيد على العشرة أي وكذلك ابتداء
 البلوغ بالاستحاضة فإن الحكم بارتفاع الحيض لا دليل عليه ومن
 الدليل على الاستصحاب محجة للدفع دور الإسلام مسئلة للفقو
 فانه لا يستحق غيره ميراثه ولو مات من أقاربه حال فقده لا يرث
 هو منه فاندفع استحقاق الغير بلا دليل ولم يثبت الاستحقاق
 بلا دليل فانقلت بناء هذه المسئلة على الاستصحاب المحجة
 دافعة لا ملزمة ولو جعل هذه المسئلة دليلاً عليه كان دوراً قلت
 انما جعل هذه المسئلة دليلاً على أن الذهب لأصحابنا في
 استصحاب الحال هو ذكرنا فانقبل قدوة عن إيجافه لا خمس

ذكره على وجه بيان
العذر لنفسه في انه
ليقل بالحق في العبد
يخبر ان القياس له
كتاب في سنة ٥١٢
شهران سوار في النهر
وتقليد في سنة ١٢
١٢ في سنة ١٢
ذكره ليان عذره
له لاجله ١٢

اصلا ولو في غيره
هذه كما لو انما تكون
انت واجد الشيء من الاشياء
الواردة القادر المدفوع
اسم التي فيها واما ان
اولئك وفيها الشيء
تكون انت واجد الشيء
من الاشياء الواردة
الغير المدفوعة ولا قصور
في شيء من هذه الاحوال

في شيء من هذه الاحوال
التي هي الامور الثلاثة المذكورة
هل في الحالة الاولى كما تقدم واذنا كما
القصور فيها محتمل كما تقدم
فان شئت من القصور اے اذا ظهر لك انما لا
ولا تفتقر جدا لقصور ذهناك عن ادراكه
النظر او في الطاعة بناء على ادراكه
وان ذلك مشترك بل استيعابا لثبوت على ذلك
فان اليها ردت الشيء والملازمة مشتركة في الحكم
في ذلك الشيء فاذا افقت عن النظر والحيث
هل اوله بالطريقة الهندسية اليها الهادية
الى الحق فانظر في البحث

٢٦٢

من اوله الى آخره على الوجه
الذي اريناك فان ظهر عليك ان
القصور في نفسك باق بعد ان لم ينجس
او شيئا من القوادح فلا تفتقر جدا
في النظر والطاعة بل اثبت فانظر في البحث
الثالث على ذلك الوجه وهكذا الى ان يتم الكتاب
فان حصل لك الكمال حصل لك الكمال عليها
كتابا اخر فاخر الى ان يحصل لك الكمال
ففسك محلا قابلا للفيض الكمال اليها العاقل
لست من الذين قد فضل الله فانك ايها العاقل
عن دعاؤهم وفضل الله على
الحق اوسع من خواطهم واذ
وقع جلت وجهك في الطاعة
على هذا النحو والطريقين
سنة او اكثر منها المستقيم
ان ترقى في الطاعة الى
وجع قد راعى تزيين القبول
فان احكام عن المردود بها
القدرة على ذلك الطريق
بجنا الاجرام حالك قضى
ولا

كانت او تصد يقية او الاخير فقط وهو الظاهر وترك التعرض
چ لها هناك الكفاء بها ههنا ولم يعكس مع ان اغلب الاكتفا
بالسابق عن الاحق لان التصديقية مقاصد واكثر بحثا
وايرادا بالنسبة الى الاخرى والغرض من هذه الملاحظة
ان يظهر لك هل هي متوجهة كما هو في زعم المورء ام لا فان
ظهرت غير متوجهة اصلا فلا تلتفت اليها ان يكون المورد
عظيم الشأن موثقة الكل او الاكثر فهناك القصور فيك لا فيه
فتوقف حينئذ واختر نظرك بتكريره مرة اخرى ثم بالمطابقة
مع الاقران ثم بالعرض على المشايخ والاستاذين فان اوضحا
شبهتك فذلك والا فال تسليم والاحالة الى وقت فتحه تعا ولا
فاستبصر في دفعها هل هو ممكن او لا وبعد ظهور الدافع
هل يمكن دفع ما يدفعه ام لا وهكذا الى حصول التوطن
فاذا فطرت في البحث من اوله الى آخره على هذا التوجه المذكور
فلا يخلو حالك عن احد هذه الامور الثلاثة اما ان لا تكون
انت واجدا ومصيبا الشيء من القوادح اصلا فذلك اي عدم
الوجدان والا صابذا ما القصور ذهناك عن ادراكه اوله عدم
لكمال من حرم في التحرير بحيث لا يتطرق اليه قدح ولا نقض اصلا

بجنا الاجرام حالك قضى
ولا

مفسر القرآن برایہ فکرا

الحمد لله والمنة له این مبارک کتاب طایبان تفسیر قرآن مجید را نوعین مستفی

ترجمہ کلی الاصل

تفسیر جلالین

حسین علیہ السلام در امر حقان مسائیسو سنت پولیکل ایجت چمن بلوچستان

مکتبہ الفکر اردو بازار لاہور